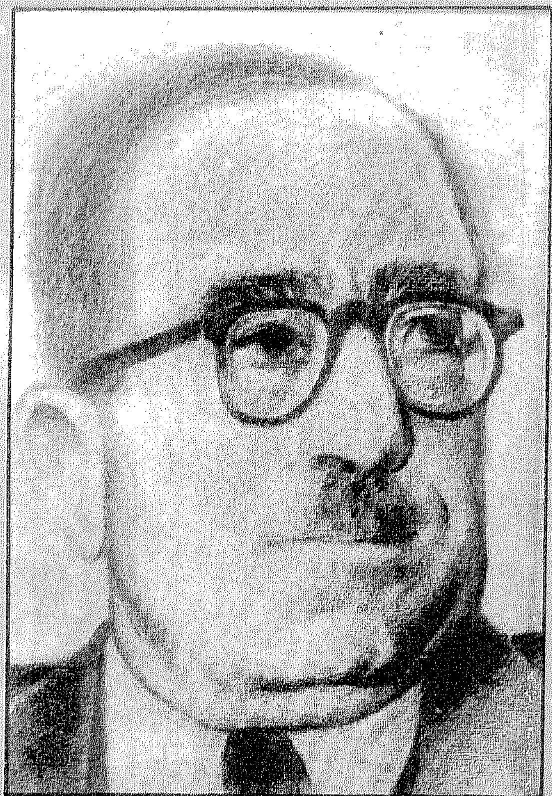
الدكتور محمد حسين هيكل



مذكرات

فى السياسة المصرية

الجزء الأول

دار المعارف

مذكرات
في السياسة المصرية

مذكرات

فى السياسة المصرية

الجزء الأول

من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧

من الحماية إلى معاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية

الدكتور محمد حسين هيكل

دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

الإهداء

إلى شباب اليوم : رجال الغد ، وأمل المستقبل
أهدى صورة من جهاد الوطن ، مدى ربع قرن ،
فى سبيل الحرية والكرامة والمجد « موعظة وعبرة »

القاهرة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥١

محمد حسين هيكل

تقديم

القصد من هذه المذكرات ،– تاريخ وادى النيل حافل بالأحداث الجسام – نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث – ليس للحزبية أثر فى هذه المذكرات – اتجاه السياسة الإنجليزية فى أمر مصر منذ القرن الثامن عشر – المذكرات تتناول التطور السياسى فى مصر – نشاط مصر الاقتصادى ، وتطورها الاجتماعى – تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية والغربية – أثر التطور فى حياتنا التشريعية – مجهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها – الرجاء فى أن تحقق المذكرات الغرض من تدوينها .

هذه مذكرات فى السياسة المصرية استمليتها من الذاكرة ، إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة فى التأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن كل الاطمئنان إلى ما بقى فى الذاكرة من صورته .

وهذا الجزء الأول من المذكرات يتناول ما حدث فى ربع قرن ، بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧ : أى من يوم عودتى إلى مصر بعد إتمام الدراسات العليا فى الحقوق بجامعة باريس ، إلى يوم تركى ميدان الصحافة ؛ بعد أن توليت رياسة تحرير جريدة « السياسة » وإدارة سياستها مدى خمسة عشر عاماً ، اشتغلت من قبلها بالمحاماة عشر سنين .

وفى ربع القرن ، الذى تنشر هذه المذكرات حوادثه ، شاركت بنصيب فى أطوار السياسة المصرية ، وفق سنى وعملى والمكان الذى كنت أشغله بين أهل وطنى .

وقد كانت هذه الفترة فى حياة مصر من الفترات التاريخية ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولهذا يجدر بكل من شارك فى العمل العام فى أثنائها ، أن يكتب عنها ما يكون من بعد مادة للمؤرخ ، تعينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن .

ولا تقف الفائدة من مثل هذه المذكرات عند هذه المعاونة ، بل إن لها لفوائد جليلة أخرى تشجع على تدوين الحوادث ودقة تصويرها . فنحن لا نزال فى طور النهضة التى توثبت منذ بدء هذا القرن العشرين ، ثم لا تزال حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطبعها التقليد والارتجال فى كثير من نواحيها . وهذا طابع لا دوام له ، بل لابد من أن ينقضى عهده ،

وأن تحل محله سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى نكسبها من عهد التقليد والارتجال نفسه . ولا يفيد أبناء الجيل الناشئ من هذه التجارب إلا إذا رسمت أمامهم الحوادث التى لم يشهدوها على نحو يسمح لهم بالإفادة من الخطأ لاتقائه ، ومن الصواب للاستزادة منه ، وليطوع لهم مجموع ما يطلعون عليه أن يتخذوا منه مادة يصورون على هداها سياسة للمستقبل تلائم طبيعة وطنهم وطبائع أهله . فأما إذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، ولم يتناول التدوين ما حدث من شئون الوطن فى جوانب حياته المختلفة تدويناً ينظمه ويبوبه ، بل بقى ذلك مبعثراً فى بطون الصحف التى عرضت هذه الحوادث إبان وقوعها — فقد يتعذر على شباب اليوم وأبناء الغد تصوير سياسة ثابتة ، وقد يبقى التقليد ويبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التى تأتى من بعدنا . ولا شىء أضر من التقليد ومن الارتجال ، حين تبلغ الأمة مرحلة يجب معها وضع السياسة المستقرة الطويلة الأجل ، الملائمة لطبيعة الوطن وطبائع أهله .

ومثل هذه المذكرات تتعدى فائدتها حدود مصر . فقد قامت فى البلاد العربية المختلفة ، منذ بضع عشرات من السنين ، نهضة تشابه نهضة مصر ؛ وهى لهذا تستفيد من تطور الأحوال عندنا ، ومن وقوفها على الصورة الدقيقة لهذا التطور . وهى بعد ترقب ما يجرى فى مصر ، وتحتذى فى كثير من الأحيان مثاله . فمن الخير أن تكون أمامها كذلك صورة ما حدث فى مصر لهذا القرن العشرين ، لعلها تفيد من الوقوف عليها ما ينفعها وينفع مصر فى وقت واحد .

بل إن الأمر ليتخطى حدود البلاد العربية إلى ما وراءها من البلاد الإسلامية ومن البلاد الشرقية . فهذه كتلة ضخمة تتفاعل الحوادث التى تقع فى كل واحدة منها مع ما يقع فى سائرها ، وتؤثر فى سياسة العالم كله .

* * *

ذكرت أن الفترة التى تدون هذه المذكرات حوادثها من الفترات التاريخية فى حياة مصر ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولست أقصد من ذلك إلى أن مصر كانت قبل هذا الطور دائمة الطمأنينة إلى حظها بين أمم العالم ، أو أنها كانت ساكنة إلى كل لون من الحياة يفرض عليها . فتاريخ وادى النيل حافل من أقدم الحقب بالأحداث الجسام . وإذا صح القول بأن الأمة السعيدة لا تاريخ لها ، فمصر لم تكن أمة سعيدة بهذا المعنى فى يوم من الأيام ، بل كانت حياتها جهاداً متصلا على السنين ، ظفر فيه

أبناؤها بأهدافهم القومية أحياناً ، وتغلب عليهم غيرهم أحياناً أخرى ، ولم يعرف اليأس إلى نفوسهم سبيلا أبداً .

والتاريخ القريب منّا ، الذى شهده آباؤنا وأجدادنا الأقربون ، يعج بجهادهم لدفع الضيم عن وطنهم .

وكثيراً ما نسي المؤرخون نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث التى مرت به ، واكتفوا بذكر الوقائع الحربية التى شهدتها موانئ مصر وأراضيها . ولو أنهم ذكروا مواقف الشعب من هذه الحوادث ، لحكموا بأنه كان صاحب الأثر الحاسم فى النتائج التى انتهت إليها . فدخول الفرنسيين مصر بإمرة بونابرت ، وجلاؤهم عنها ، ومحاولة الإنجليز دخول مصر ، وقيام محمد على الكبير وتبوؤه عرش مصر – كل ذلك كان للمصريين فى توجيهه وفى نهايته الأثر الحاسم . لكننا لا نجد فى المؤلفات القديمة ، خلا يوميات ابن إياس ويوميات الجبرتى ، ما نستشف من خلاله هذا الأثر . ولهذا يظن بعضهم أن الشعب المصرى عاش بعيداً عما كان يجرى حوله من الأحداث ، مسلماً أمره للغالب ، مكتفياً بفلاحة الأرض لينال الغالب من ثمرات كده ما يشاء ، وليدع منها لهذا الشعب المستسلم الكفاف .

ونسيان ما كان للشعب المصرى من أثر فى توجيه الحوادث ، هو الذى أدى فى تاريخ مصر الحديث إلى مآس دونت صور بعضها فى هذه المذكرات . على أننى لا أزعم أننى فصلت كل ما حدث خلال الحقبة التى تناولتها . فمن الحوادث ما وقفت عنده لماماً إذ لم أشارك العاملين فيه بنصيب يذكر ، ومنها ما أغفلته إذ لم يكن لى فيه أثر ولم أقف على الجلية من أمره .

* * *

وأود أن أبدد شبهة قد تقوم بخاطر بعض من يحكمون على الأشياء قبل دراستها . فهذه المذكرات تتناول حياة مصر السياسية أكثر مما تتناول غير هذا الجانب من حياتها العامة . وأخشى لهذا أن تتهم بأنها دفاع عن السياسة التى ناصرتها فى مختلف أطوار حياتى ، وبخاصة لأننى ، فى أكثر هذه الأطوار ، كنت فى غير الجانب الذى عليه الجمهور . كان الحزب الوطنى وعلى رأسه مصطفى كامل يضم جمهرة الشباب ، ويضم السواد ، ويضم الكثيرين من المثقفين ، وكنت أنا أميل فى الرأى إلى حزب الأمة الذى تألف من بعد ؛ وذلك لأسباب يقف عليها القارئ فى الفصل الأول من فصول هذا الكتاب . وكان الوفد المصرى ، وعلى رأسه سعد زغلول ، يضم صفوف الأمة كلها زمناً ، ثم اختلف سعد مع زملائه وتألف حزب

الأحرار الدستوريين ، فكنت معهم وكنت محررهم . لكن هذا وذاك لم يمنعانى ، وأنا أكتب هذه المذكرات ، من أن أقف موقف المؤرخ ما استطعت ، غير متعصب لرأى بذاته ، محللا المواقف المختلفة ، مبيناً وجهة النظر التى لكل فريق . ذلك لأنى كنت ولا أزال أعتقد أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصحة وجانب من الخطأ ، وعلى جانب من القوة وجانب من الضعف ؛ وأن تبين الحق فى حاجة إلى جهد عسير . وقد كان دأبى أن أبحث عن الحق فأتبعه ، أياً كانت النتائج التى تترتب عليه . ولست أزعم أننى اهتديت دائماً إلى ما أردت من هذا الحق . ولكننى أستطيع أن أؤكد ، مطمئن الضمير ، أنى كنت مخلصاً دائماً للرأى الذى اقتنعت به ، وإن جر هذا الإخلاص من المضرة ما يحرص الكثيرون على اتقائه .

وهذا الموقف كفيل بأن يبدد ما قد يدور بخاطر المتظنن من شبهة . فهذه المذكرات لا تنصر رأياً على رأى ، ولا فريقاً على فريق . إنما هى تصوير للحوادث كما وقعت فى الفترة التى تناولها الحديث ، وتصوير كذلك لاتجاهات الرأى المختلفة . وقصدى من هذا التصوير أن يقف أبناء اليوم وأبناء الغد ، على ما كان قائماً بنفوس آبائهم والذين سبقوهم ممن كان لهم فى الميدان السياسى وفى الحياة العامة نشاط قل أو أكثر ، وما كان لى أنا من نشاط فى هذا الميدان بالتأييد أو بالمعارضة . وقد تحريت جهد استطاعتى أن يكون هذا التصوير بالغاً غاية الدقة ، ليؤدى الغرض الذى قصدت إليه من وضع هذه المذكرات على خير وجه مستطاع .

وقد أعاننى على أن أقف موقف المؤرخ ، وأن أكتفى بتصوير الحوادث كأدق ما أستطيع ، أننى بدأت كتابة هذه المذكرات بعد انقضاء سنوات طويلة على وقوع الحوادث التى دونت فيها . فقد بدأت أكتبها فى سنة ١٩٤٨ ، حين كان أول فصل منها يتحدث عما وقع فى سنة ١٩١٢ وما تبعها ، أى بعد انقضاء ست وثلاثين سنة أو يزيد على وقوعه . وقد فرغت من كتابتها سنة ١٩٥٠ ، وكان آخر ما تناولته من الحوادث ما وقع فى سنة ١٩٣٧ ، فكان قد مضى عليه ثلاثة عشر عاماً سوياً . ونحن إذ تفصل السنون بيننا وبين الحوادث بهذا المقدار ، نراها فى ضوء يختلف عما أحاط بها حين حدوثها . ذلك بأنها يوم تحدث تثير من عواطفنا ، وقد تتأثر بها منافعنا العاجلة ، فلا يكون العقل وحده هو الذى يحكم عليها . صحيح أنها ، حين تباعد السنون بيننا وبينها ، تتلون بظلال مما خلفته هذه السنون ؛ لكن الزمن الذى مر بنا فى هذه الأثناء ، والتجارب التى أفدناها خلال هذا الزمن ، وانفراد العقل بتحليل الحوادث ووزنها — كل ذلك يجعل من اليسير علينا أن نقف منها موقف القضاة العدول الذين لا منفعة لهم من وراء ما يحكمون فيه ، فضمائرهم وحدها هى صاحبة السلطان عليهم فى هذا الحكم .

وصحيح أن وجود طائفة من الأشخاص الذين لعبوا دوراً فى هذه الحوادث بيننا ، وصلتنا بهؤلاء الأشخاص ، لهما علينا من الأثر ما لا سبيل إلى زواله إلا إذا اعتزمنا ألا تنشر مذكراتنا قبل انتهاء حياتنا ، ولم يكن ذلك قصدى حين بدأت أكتب هذا الجزء الأول من مذكراتى . لكننى أؤكد أننى لم أحاب هؤلاء الأشخاص ، اللهم إلا أن أكون قد أغفلت بعض الحوادث التى رأيت واجباً إغفالها ، أما ما دونته ولم أغفله فصحيح فى عمومه ، دقيق فى جملته وتفصيله .

وأعترف بأننى لست راضياً عن إغفال ما أغفلت ، ولهذا تحايلت جهد ما واتانى فن الكاتب ، فعوضت القارئ عما أغفلته من الحوادث بذكر الآثار التى ترتبت عليها .

* * *

لم تتناول هذه المذكرات إلا ما شهدته أو شاركت فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية . فهى لم تتناول ما حدث قبل عهدى بالحياة السياسية ، ولم تتناول ما كان بعيداً عن النشاط المصرى وإن عمق أثره فى شئوننا العامة ، وإن كان هو الذى أدى إلى ما تتناوله هذه المذكرات من حوادث . أذكر من ذلك مركز مصر فى الحلبة الدولية مما كان نشاطنا السياسى ولا يزال يضطرب حوله . فقد كانت مصر إلى سنة ١٨٨٢ ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، ولأسرة محمد على إمارتها وعرشها . فلما برم المصريون بسلطان الأتراك والجراكسة ، وقامت الثورة العرابية للقضاء على هذا السلطان ، رأت إنجلترا فرصة دخول مصر سانحة فانتهزتها ، تنفيذاً لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد .

وكانت هذه السياسة تنفذ قبل ذلك بدقة ومن غير هوادة . وتنفيذاً لهذه السياسة منعت إنجلترا نابليون والفرنسيين من الاستقرار بمصر ، حين جاءوا إليها فى أواخر القرن الثامن عشر ؛ وعارضت شق قناة السويس بكل قوتها إشفاقاً على إمبراطوريتها فى الهند من أن يكون الفرنسيون فى طريقهم إليها . فلما شبت الثورة العرابية انتهزت الفرصة ، ودخلت مصر بدعوى حماية الخديو من الثوار ، ولم تعر صيحة فرنسا ، بأن إنجلترا اعتدت على حقوق الدولة العثمانية وعلى حيدة قناة السويس ، أى اعتبار . واستقرت القوات البريطانية على ضفاف النيل محتلة مصر ، زاعمة أنها ستجلو عنها متى استقرت الأمور فيها . فلما استقرت الأمور تفاوضت مع الدولة العثمانية على الجلاء وشروطه ، فلم تؤد هذه المفاوضات إلى نتيجة . وكذلك جاء جيلنا ، واحتلال إنجلترا مصر أمر واقع .

لم يكن ما قامت به إنجلترا وليد المصادفة إذن ، بل كان تنفيذاً لسياسة مرسومة . فمنذ بدت مصر فى ثوب من القوة الحربية ، أيام محمد على الكبير ، قدرت إنجلترا أن مصر

القوية ستصبح يوماً مّا خطراً على سياستها الإمبراطورية ، فأثبتت فى سجل سياستها أن نفوذها يجب أن يمتد إلى مصر بصورة أو بأخرى ، وأن تحول بين أية دولة غيرها والتسلط على مصر . وهذه السياسة هى التى أدت إلى ما كان بينها وبين فرنسا من منافسة منذ حملة نابليون ، وإلى معارضتها شق قناة السويس ، وإلى شرائها أسهم مصر فى القناة حين اضطر الخديو إسماعيل لبيعها ، ليكون لها عن طريق هذه الأسهم حظ من الإشراف على القناة يعوضها عن فشلها فى منع شقها ، وهذه السياسة هى التى انتهت إلى احتلالها مصر .

ومن يوم استقرت قواتها على ضفاف النيل ، عملت على أن تستأثر بالنفوذ فى مصر . ولهذا حرصت على تسوية ديون مصر وتوحيدها ، وتثبيت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا ألغت الامتيازات الأجنبية فى السودان ، بعد أن أعيد فتحه فى سنة ١٨٩٩ ، محتجة بأن اشتراكها مع مصر فى إدارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التى تحول دون تقدم مصر والسودان . ولهذا عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما أسموه الاتفاق الودى الذى أطلقت إنجلترا بمقتضاه يد فرنسا فى مراكش ، وأطلقت فرنسا يد إنجلترا فى مصر . ولهذا أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى سنة ١٩١٤ ، تمهيداً لإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل فى السودان .

لم تتناول هذه المذكرات بالتفصيل من تلك الحوادث سوى إعلان الحماية . أما ما سبقه فحدث قبل أن يكون لى عهد بالحياة كلها ، أو بالحياة السياسة ، وطبيعى ألا تتعرض المذكرات لغير ما شاركت فيه ، أو شهدته وكان لى فيه رأى . وليس من غرضى فى هذا التقديم أن أفصل تلك الحوادث التى لم تتناولها المذكرات ، فتفصيلها مدون فى كتب التاريخ . وإنما أشرت إليها هنا ليرى أبناء اليوم أن ما وقع فى عهدنا يتصل بما سبقه اتصال النتيجة بالسبب أو المقدمة ، وليذكروا أن الحياة الدولية متشابكة كالحياة القومية ؛ فليست العزلة فيها مستطاعة دائماً ، وإن كانت ضرورية أو مستحبة فى كثير من الأحيان .

* * *

ولم تتناول هذه المذكرات خلا الجانب السياسى من حياة مصر إلا لماماً ، لأن هذا الجانب هو الذى استأثر بنشاطى وتفكيرى فى الحقبة التى يتحدث هذا الجزء من المذكرات عنها . أما الجانب الاقتصادى فلم يكن لى فيه حظ يذكر فى هذه الفترة ، برغم نهوض البلاد ونشاطها العظيم فى ميدانه . فمنذ سنة ١٩٢٠ قام طلعت حرب فأنشأ بنك مصر ، ثم قام بعد ذلك بإنشاء الصناعات المختلفة التى ساهم البنك فى تأسيس شركاتها . وكم وددت لو

أن نشاطى تناول من حياتنا الاقتصادية ما أسجله فى هذه المذكرات ، ليرى أبناء الغد أن نهضة وطنهم فى هذا الميدان لا تقل جلالا عن نهضته السياسية ، وقد تزيد عليها ! فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٩ بلداً زراعياً ينتج الخامات فقط ، وكانت زراعة القطن العصب الرئيسى فى حياتنا المادية ، وكان محصول هذا القطن يباع فى الأسواق العالمية للدول التى تصنعه ، وفى مقدمتها إنجلترا . فلما امتدت الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ، وأغلقت دون مصر أبواب الواردات – شعر الجميع بأن الاقتصاد الزراعى وحده لا يمكن أن يقيم أمة من الأمم ، وبدأ النشاط الصناعى من بعد تلك الحرب ينشأ ثم يقوى ؛ حتى أصبحت صناعة الغزل والنسيج وصباغة المنسوجات كافية أو تكاد لسد حاجات البلاد ، وحتى نشأت صناعات كثيرة أخرى أغنتنا عن استيراد منتجات مثلها عند غيرنا من الأمم .

وكان فى مقدورى أن أسجل ما شهدته من مظاهر هذا النشاط . لكن الغرض الذى قصدت إليه من هذه المذكرات لا يتفق وتسجيل هذه المظاهر . إنما أردت أن يقف قارئها على التطور الذى حدث فيما تصفه من الجانب السياسى للحياة المصرية . والتطور عملية طبيعية متصلة على الزمن يؤدى فيها كل طور إلى ما بعده ؛ كتطور الجنين فى بطن أمه من النطفة إلى المضغة إلى العلقة إلى العظام ، يكسوها بارئها لحماً لتخرج إلى الوجود خلقاً سوياً ؛ أو كتطور الطفل إلى الصبا فإلى الشباب فإلى الرجولة . وتصوير التطور يقتضى مراقبة دقيقة متصلة للحالة التى يريد الإنسان أن يصف أطوارها ، فلا تكفى فيه مظاهر تقع عليها العين يوماً أو بعض يوم ، ثم ينقطع الإنسان عنها ليراها بعد ذلك مرة أو مرات فى سنوات . أما وذلك هو القصد من هذه المذكرات ، فلم يكن فى مقدورى أن أكرس منها للحياة الاقتصادية فى مصر جانباً يذكر .

وهذا نقص آسف له . فجوانب الحياة القومية متصل بعضها ببعض أوثق الاتصال ، وإن بدت للنظرة العجلى مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال . وإنما يخفف من أسفى أننا لا نزال فى مصر بعيدين عن أن يوجه نشاطنا السياسى اقتصادنا القومى توجيهاً يجعله جزءاً من هذا النشاط السياسى ، وأن النظرية الفردية لا تزال واضحة الأثر فى مصر أكثر منها فى البلاد التى استعارت مصر هذه النظرية منها ، وأن التطور الصناعى لا يزال عندنا فى بدايته ، وإن بدأت آثاره تظهر فى تطور البلاد السياسى والاجتماعى .

* * *

وكم وددت كذلك لو أن الحياة الاجتماعية كان لتطورها حظ فى هذه المذكرات

يفصل وصفه ويصله بالتطور الاقتصادى والسياسى . والتطور الاجتماعى الذى حدث فى مصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات لا يقل جسامة عن التطور السياسى والتطور الاقتصادى ، وهو بعد متصل بهما أوثق اتصال .

فقد كان أبناء الريف المصرى يعيشون إلى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية أو عيشاً يشبهه . كان لكل أسرة فى الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر إليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل إليه ، ويذعن الكل لرأيه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطفاً على الجميع ومعونة للجميع . وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته إلى البدو : المروءة والشهامة والكرم والحرص على الثأر ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة فى نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبياً عن البلاد .

وكانت الحال فى المدن وعواصم الريف قريبة من هذا الطراز ، لأنها كانت متأثرة إلى حد كبير بنعرة عربية جعلت ما دونته الكتب عن خلال العرب وعاداتهم بعض ما يتشبث المصريون به .

على أن هذه الحال فى المدن والريف تطورت كما تطور غيرها من جوانب الحياة المصرية . وقد بدأ هذا التطور فى المدن بطبيعة الحال ، ثم انتقل منها إلى الريف . وكان من عوامل هذا التطور ازدياد عدد الأجانب الأوربيين فى مصر لاطمئنانهم إلى المقام بها بعد إنشاء المحاكم المختلطة فيها . وكان عهد الخديو إسماعيل من عوامل هذا التطور كذلك . فقد حرص هذا العاهل الحاكم بأمره على أن ينقل لمصر ، من مظاهر الحياة الأوربية ، ما لفت أنظار المصريين إلى هذه الحضارة الحديثة وما جعلهم يأخذون بنصيب منها . ولهذا قال إسماعيل كلمته المشهورة : « لم تبق بلادى قطعة من أفريقيا ، بل صارت قطعة من أوربا » . فلما استقر الإنجليز بمصر بعد الثورة العرابية قوى الاتجاه إلى الحضارة الغربية ، وأسرع التطور نحوها . لكن تطور الريف إلى هذه الناحية كان بطيئاً ككل تطور فى البيئة الزراعية ، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تعن بنقل مظاهر هذه الحضارة إلى الريف كما عنيت بنقلها إلى المدن . ولهذا لا تزال آثار من الحياة البدوية باقية فى هذا الريف المصرى . وهذه الآثار أكثر ظهوراً فى الجهات النائية عن العاصمة وعن المدن الكبرى .

* * *

والواقع أن ما انتقل إلى مصر من مظاهر الحياة الغربية قد أدى إلى تطور فى التفكير ،

تستطيع أن تجعله أساس ما سواه من صور التطور جميعاً . فقد كان التفكير المصرى إلى عهد الحملة الفرنسية ، فى أواخر القرن الثامن عشر وإلى عهد محمد على ، مستمداً من الثقافة العربية وحدها ؛ وكان يطبعه لذلك طابع بدوى متأثر بالعاطفة والعقيدة أكثر من تأثره بما سواهما . فلما بعث محمد على الكبير ثم بعث إسماعيل البعوث العلمية المصرية إلى أوربا ، ولما انتقلت مظاهر الحضارة الغربية مع الأوربيين الذين جاءوا زرافات إلى مصر إبان شق قناة السويس وما بعد شقها ، ولما ازدهرت من بعد ذلك معاهد التعليم المصرية القائمة على أساس من الثقافة المدنية – تنافس فى توجيه البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى تياران من تيارات التفكير ، لا يزال لهما الأثر الواضح فى حياة البلاد .

فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب إحداهما حيناً ، وتتغلب الثانية حيناً آخر : تتغلب العقلية الغربية حيناً ، فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ؛ وتتغلب العقلية العربية حيناً ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها . وهذا التأرجح يحدث حيناً بعد حين ، ويثير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة . ويرجو كثيرون أن يوفقوا إلى صيغة تؤدى إلى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى ما يريدون .

لا شبهة عندى فى أن الوقوف لدراسة الأطوار المتعاقبة لهذا التأرجح جم الفائدة . ولعل هذه الدراسة هى الوسيلة لا وسيلة غيرها للاهتداء إلى الصيغة التى ينشدها من يبتغون مزج العقليتين . لكن هذا الوقوف يقتضى من يقصد إليه ملاحظة وتحليلا وتفصيلا لم أقصد إليها من هذه المذكرات . وآثار هذه الدراسة لا يكفى فيها مجلد أضخم من مجموع هذه المذكرات .

* * *

أدى هذا التطور فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى نتيجته المحتومة فى حياتنا التشريعية . فمنذ سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٧ وإلى وقتنا الحاضر صدرت مجموعة ضخمة من القوانين قضت بها حاجات هذا التطور . ولو أن هذه القوانين جمعت ، وكانت موضع دراسة تاريخية ، لرسمت لهذا التطور العام صورته الرسمية ؛ وإن بدا فى الكثير منها من التقليد والارتجال ما يطبع هذا العهد الذى تسير مصر فيه حثيثة الخطى ، تحاول أن تدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . لكن هذه الدراسة التشريعية لم تكن بعض مقصدى من مذكراتى . وليت المشتغلين بالقانون وأساتذته فى جامعاتنا يعنون بهذه الدراسة تصويراً للتطور

العام فى حياة الوطن من الناحية التى استرعت أنظار الساسة الذين تولوا الحكم فى البلاد . ولو أنهم فعلوا لكان جهدهم جم الفائدة ، ولفتح أمام المفكرين والساسة آفاقاً جديدة من الخير أن تفتح .

* * *

كم وددت لو تناولت هذه المذكرات ما حدث من تطور فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، لولا ما قدمت من أسباب حالت دون ذلك . على أن ما تناولته من جوانب الميدان السياسى قد أرضى ما بذلته من مجهود فى تدوينها . فهذا الميدان متشعب أشد التشعب ، إذ يصور نهضة مصر فى هذا القرن العشرين لتحقيق استقلالها وسيادتها . وقد صورت هذه النهضة ، بكل ما استطعت من دقة وتفصيل ، منذ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى أن عقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، وإلى أن تولى ملك مصر فاروق الأول سلطاته الدستورية .

فقد حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد أن قررت شروط هدنتها حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، أن قامت مصر تطالب بهذا الحق ، وأن رأت السياسة البريطانية أن تنهج مع المصريين نهجاً غير الذى ألفوه من قبل ؛ ذلك نهج العنف والبطش . ولعل ما أدى بها إلى التماس هذا النهج أن قامت فى أرجاء الإمبراطورية المختلفة حركات استقلالية كانت الحركة الهندية أوسعها مدى وأعمقها أثراً . فقد تزعم المهاتما غاندى حركة العصيان المدنى فى بلاده طالباً استقلالها . ولم يكن يسيراً أن تنزل إنجلترا عن إمبراطوريتها الآسيوية الكبيرة ، فاتجهت سياستها إلى الشدة والعنف بالشعوب الواقعة فى دائرة نفوذها ، حتى إذا فرغت منها تولت بعد ذلك معالجة المشكلة الهندية .

لم تنجح سياسة العنف والبطش مع المصريين وصفوفهم متراصة وقلوبهم متحدة ، ففتقت الحيلة للساسة البريطانيين ، وفى مقدمتهم لورد ملنر ، فاعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها فى صورة مطلقة بالحالة الراهنة فى الشئون التى تعنيها . ويوم أبلغت الدول هذا الاعتراف ، أبلغتها فى الوقت نفسه أنها تعتبر تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر عملا غير ودى بالنسبة لها . وحمل المصريون من يومئذ عبء سياستهم الداخلية ، وأعادوا مظاهر سيادتهم الخارجية . ثم إنهم وضعوا دستورهم وأجروا انتخاباتهم ، واجتمع برلمانهم وتناحرت

أحزابهم ، ووقفت إنجلترا منهم موقف المتفرج . ولعلها ذكرت ، وهى فى موقفها هذا ، كلمة السيد جمال الدين الأفغانى : « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » .

* * *

وأكرر رجائى أن تحقق هذه المذكرات ما قصدت إليه منها ، فتكون عوناً للمؤرخ الذى يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر ، عوناً لأبنائنا ، وللجيل الذى يلى الأمر فى البلاد اليوم وغداً ، على تخطى طور التقليد والارتجال فى سياستنا ، وعلى رسم سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى مرت بنا . كما أرجو أن تكون كذلك عوناً للبلاد العربية وللبلاد الشرقية على أن تعتبر بما أصابنا من خير وشر فى أثناء جهادنا . ولو أنها أدت هذه الغاية أو بعضها ، لكان ذلك خير جزاء لى عن تدوينها .

* * *

وقد ذكرت فى صدر هذا التقديم أننى استمليت هذه المذكرات من الذاكرة إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف ، وربما أغرى ذلك بالظن أن تكون الذاكرة قد خانتنى فى بعض ما صورت ! وأسارع إلى دفع هذا الظن بأن هذه المذكرات تناولت من الشئون ما كنت أكتب عنه كل يوم طيلة خمسة عشر عاماً تباعاً ، وأنا رئيس تحرير « السياسة » . والذين يزاولون الكتابة يعلمون أن التحرير المتصل فى موضوع بذاته ينقش فى أذهاننا ما نكتبه فلا ننساه أبداً . على أننى أكون سعيداً لو أن أحداً من الذين عاصروا العهد الذى دونت هذه المذكرات أنباءه ، تفضل بتصحيح أية واقعة مما حوته . وفى اعتقادى أن أحداً لن يجد ما يصححه ، وإن وجد ما يعلق عليه أو يبدى رأيه فيه .

ولشد ما أغتبط إذا أثارت هذه المذكرات تعليقات عليها أو آراء فيما حوته . فأنا واثق من أن كل تعليق وكل رأى إنما يقصد به خير الوطن . وكلنا نبتغى هذا الخير ونعمل له جهد ما نستطيع .

وفقنا الله وسدد خطانا ، إنه سميع مجيب !

محمد حسين هيكل

الفصل الأوّل

نشأتى السياسية

قبل الحرب العالمية الأولى – السياسة البريطانية فى مصر – مركز مصر الدولى – حكم الأتراك وحكم الإنجليز – لورد كرومر والخديو عباس – جمال الدين الأفغانى – الشيخ على يوسف – مصطفى كامل – قاسم أمين وتحرير المرأة – بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية – حادث طابة – حادث دنشواى – محمد عبده والتفكير الدينى – محاولتى الصحفية الأولى – مقالاتى فى الجريدة – لطفى السيد والدستور والديمقراطية – الخديو ولطفى السيد – وفاة مصطفى كامل – وزارات ذلك العهد – سعد زغلول وزير المعارف – الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية – فى باريس : الجمعية المصرية والجمعية الإسلامية – مقتل بطرس غالى – مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل – الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية – مد امتياز قناة السويس ورأى الجمعية المصرية بباريس – إجازة دراسية بمصر – الحرب التركية الإيطالية وموقف لطفى السيد منها – بدء صحفى – دراساتى لرسالة الدكتوراه – العود إلى الوطن والاشتغال بالمحاماة – أمسية مع هلباوى بك – الجمعية التشريعية : مسألة الوكيلين ، عبد العزيز فهمى – زيارة الخديو الدقهلية – سفره الأخير من مصر – الحرب العالمية الأولى .

كان ذلك فى اليومين الأخيرين من شهر يوليو واليومين الأولين من شهر أغسطس لسنة ١٩١٢ . وكنت عائداً بحراً على باخرة إنجليزية من فرنسا إلى مصر ، بعد أن أتممت دراستى وحصلت على إجازة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة باريس . وكان رجال الباخرة يقيمون فى بهوها الكبير مسابقات يشترك الركاب فيها ، وتكون للفائز جائزة ينالها . وكان معى على الباخرة إنجليزيان اشتركا فى هذه المسابقات ، وشجعانى على الاشتراك فيها . وصادفنى الحظ فنلت الجائزة ، فكان ذلك مدعاة لازدياد الصلة بينى وبينهما. وفى اليوم السابق لوصول الباخرة إلى أرض مصر ، سألنى أحدهما عن أحوال مصر السياسية ، ثم قال صاحبه :

– لا أرى إلا أن مصر ستضم إلى الإمبراطورية جزءاً منها . فهذه سياسة كتشنر ، ورأيه سيتبع آخر الأمر لا محالة .

وكان لورد كتشنر هو ممثل إنجلترا فى مصر إذ ذاك ، وقد حل محل سير إلْدُون جورْسْت الذى ظل فى هذا المنصب إلى أن توفى . ومن قبلهما كان لورد كرومر قنصلا جنرالا لإنجلترا

فى مصر زمناً زاد على عشر سنوات كان خلاله حاكم مصر الفعلى المطلق . وقد أقصته حكومته عن هذا المنصب إرضاء للمصريين ، بعد أن ثار ثائرهم بسبب حادث دنشواى .

« ستضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية لا محالة » . كان لهذه الكلمات فى نفسى وقع أليم . فأنا شاب لمّا أبلغ الرابعة والعشرين . وأنا أومن بوطنى وبحقه فى الاستقلال . وأنا أعلم أن إنجلترا صاحبة الأيد والقوة هى المصرفة لسياسة العالم فى ذلك العهد ، وأن تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر يومئذ لم تستطع منع إنجلترا من دخول مصر واحتلالها لقمع الثورة العرابية ، وأنها لن تقوى على مقاومة إنجلترا يوم تهيئ لنفسها فرصة تضم فيها مصر إلى ممتلكاتها . فإذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهند من المستعمرات البريطانية ، وقد آن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصوصة الأطراف ، وبخاصة نحن الذين تعلمنا فى أوربا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية .

وأدى ذلك بى إلى استعراض الماضى السياسى القريب الذى أعرفه . وهو ماض قصير جداً . وماذا عسى أن يكون الماضى السياسى فى حياة شاب مثلى ، نال إجازة الحقوق من مصر منذ ثلاث سنوات ، ثم قضى هذه السنوات الثلاث بباريس فحصل على إجازة الدكتوراه ؟ على أن هذا الماضى كان مع ذلك حافلا بالعبر التى تقف النظر وتدعو إلى التفكير .

والواقع أن الناشئة فى شبابنا الأول لم تكن تأخذ بحظ عملى فى التوجيه السياسى ، بل كانت عاكفة عكوفاً تاماً على الدرس ؛ فلم يكن يدور بخلد أحد فى المدارس الثانوية ، تلاميذ وأساتذة ، أن يدعو إلى إضراب لغرض سياسى . ومن ذا يدعو وكثرة الأساتذة فى هذه المدارس الثانوية كانت من الإنجليز ! فقد كانت العلوم كلها ، خلا اللغة العربية طبعاً ، تدرس بالإنجليزية . كانت الرياضة ، حساباً وهندسة وجبراً ، وكانت الطبيعة والكيمياء ، بل كانت الجغرافيا وكان التاريخ ، ومنه تاريخ مصر وجغرافيا مصر — تدرس كلها فى المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية ، بل كان بعض هذه العلوم يدرس باللغة الإنجليزية فى المدارس الابتدائية . لم يكن طبيعياً ، وهذه هى الحال ، أن يدعو أستاذ إلى إضراب ، ولم يكن طبيعياً تبعاً لذلك أن تتكون من التلاميذ هيئات علنية أو سرية تدعو إلى نشاط سياسى يكون الإضراب مظهره .

هذا ، ولم تكن تيارات الرأى السياسية فى مصر لتلتقى عند أمر يجمع الكل عليه ، فيكون صيحة للشباب وللجماهير ، اللهم إلا البَرَم بسلطان الإنجليز المطلق فى حكم البلاد . لكن الوسيلة للتخلص من هذا السلطان كانت موضع خلاف شديد . كانت مصر يومئذ تابعة

للسيادة العثمانية ، مستقلة استقلالاً داخليًّا عن تركيا ، محرومة هذا الاستقلال الداخلى بسلطان الإنجليز ، للأجانب المقيمين بها على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأساً وأوفر كرامة . هذه المجموعة من العلل السياسية والاجتماعية كانت تجثم على صدر مصر ، وتضعف روحها المعنوية أيما ضعف . فأيها يجب البدء بالتخلص منه ، فالتخلص منها جميعاً دفعة واحدة أمر غير ميسور ؟ هنا اختلف الرأى . وعلى أساس هذا الاختلاف قامت الأحزاب المصرية لذلك العهد .

لم يكن من المستطاع أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادئ مجردة ، تدعو إليها وتجعل من تحقيقها غاية جهادها . فإنما تقوم الأحزاب على أساس من المبادئ المجردة فى الأمم الحرة المستقلة ، المتمتعة بالحكم النيابى على وجه صحيح ، يجعل هذا الحكم بالفعل رهناً بإرادة الشعب ممثلا فى هيئة نيابية منتخبة انتخاباً حرًّا . ولم تكن مصر يومئذ مستقلة ولم تكن حرة ، ولم تكن متمتعة بحكم نيابى كلمة الشعب فيه هى العليا .فقد كانت ، كما سبق القول ، خاضعة لسيادة تركيا ، محتلة بالإنجليز يتولون السلطان فيها ، وللامتيازات الأجنبية أثر أبلغ الأثر فى توجيه اقتصادياتها واجتماعياتها . فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذه الحال ، وأن تخضع لمقتضياتها .

لم يكن للسيادة التركية على مصر أثر ظاهر أو مباشر إلا فى تعيينها الخديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد بمقتضى الاتفاقات الدولية . ولم تكن لهذا التعيين الشرعى صورة عملية أمامى ؛ فقد عين خديو مصر عباس حلمى الثانى وأنا أخطو بين الثالثة والرابعة من عمرى . فلما بلغت السن التى تتبين فيها الأشياء للإنسان واضحة ، كان الخديو عباس هو خديو مصر بالفعل ، والممثل لسلطان تركيا منذ سنوات عدة . وقد بقيت فى أذهاننا ، نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديويين أنفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى إلى ثورة عرابى . فكثيراً ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب . وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقة » . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن إليهم . أما والخديو هو ممثل هذا الماضى الذى زال بتولى الإنجليز السلطان وإلغائهم السخرة والكرباج ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان أبناؤهم من أمثالنا ، يفزعون إذا قيل لهم إن السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وإن الغز سيتولون الأمر من جديد .

على أن صورة هذا الماضى المظلم لم تكن بالنسبة لجيلنا أكثر من صورة ، يرسمها الحديث حكاية من الماضى بعد أن لم يبق فى الواقع منها شيء . أما الواقع فكان السلطان المطلق فيه للإنجليز .وكان الإنجليز من جانبهم كذلك يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، وإن لم يكونوا يضربونهم بالسياط . كان مفتش الداخلية الإنجليزى ، وإن صغر مركزه ، يعدّ نفسه أكبر من كل موظف مصرى ، بل أكبر من الوزير المصرى ؛ لأنه لم يكن يتلقى تعلياته إلا من رئيسه الإنجليزى . وكان مفتش الرى الإنجليزى هو كل شيء فى وزارة الأشغال . فإذا جاء مفتش الداخلية أو مفتش الرى إلى مديرية من المديريات أو مركز من المراكز ، ارتجت المديرية وارتج المركز ، واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم ، فزعاً من ملاحظة يبديها هذا المفتش الإنجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كله . فإذا آن لهذا المفتش أن يغادر المركز أو المديرية ، بعد أن يمسك مأمور المركز بركاب الجواد الذى يمتطيه حتى يعلو جناب المفتش ظهره ، تنفس الكل الصعداء وحمدوا الله على السلامة .

ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز فى العلم أو فى الكفاية . وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحاً لكل شيء ، قديراً على كل شيء . كان مستر سْويفْت يدرس لنا الجغرافيا بالمدرسة الخديوية الثانوية . وانتهت السنة الدراسية ، وذهبنا نحن أبناء الريف كل إلى قريته لقضاء عطلتنا الدراسية فيها . وإننى لجالس ذات صباح (بالسلاملك) بمضْيَفة جدى ، وقد علت شمس النهار ، إذ رأيت أجنبياً ممتطياً جواداً وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة . ووقف الرجل قبالتى وسألنى بلغة عربية كلها العجمة : (فين العمدة ؟) . ولشد ما كان عجبى إذ حدقت فى معالم وجهه فإذا به مستر سويفت . فقمت له إجلالا كما كنا نفعل ساعة دخوله إلينا للدرس بالمدرسة ، وذهبت إليه وسلمت عليه ودعوته لتناول القهوة على عادتنا فى الريف . وعرفنى وعلمت منه أنه ندب مفتشاً للزراعة ؛ لأنه لم يسافر فى الإجازة إلى إنجلترا ، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة فى القرية . ولكنه ، وقد عرفنى وعرف منى أن حال الزراعة طيبة ، اكتفى بهذا واعتذر عن القهوة ، ولم يلح فى مقابلة العمدة . ولاشك فى أن كل إنجليزى لم يكن يسافر فى إجازة إلى إنجلترا كان ينتدب فى مصر لعمل لا علم ولا عهد له به ، لينقد عليه أجراً مضاعفاً . وحسبه أنه بريطانى ليكون علياً بكل شيء ، قديراً على كل شيء !

* * *

كان لورد كرومر ممثل إنجلترا فى مصر لذلك العهد . وكانت سياسته أن يحرم الخديو

عباس كل سلطة ، بحجة أن سلطة الخديو معناها عود الحكم التركى البغيض إلى نفس المصريين . ولم يكن الخديو عباس يطمع فى أن يجد من جانب تركيا أى عون لرد شيء من سلطانه إليه . لكنه كان مع ذلك شديد الاتصال بالباب العالى العثمانى ، فكان يذهب إلى الآستانة (إستانبول) كل صيف . ولم يكن ذلك حباً منه للأتراك ، بل كراهة للإنجليز الذين غصبوا سلطانه . لذا رأى أن يوقظ فى نفوس المصريين كراهة إنجلترا ، الدولة الغاصبة المحتلة ، ثقة منه بأن جلاء الإنجليز يعيد إليه السلطان الذى حرمه إياه كرومر . وكان الاحتلال بطبعه بغيضاً إلى نفس كل مهذب ؛ فلم يكن من العسير على مصطفى كامل باشا الزعيم الشاب ، الذى بعث به الخديو إلى أوربا وشجعه ، أن يقيم الدنيا ويقعدها على هذا الاحتلال . ووجد مصطفى فى فرنسا أعواناً ومشجعين ؛ لأن الفرنسيين كانوا ينقمون من إنجلترا أنها خدعتهم ، وانفردت بدخول مصر وتفردت بالسلطان فيها ، بعد أن كان بين الدولتين اتفاق (جنتلمان) (١) على أن تكون سياستهما فى مصر سياسة اشتراك وتعاون . وعاد مصطفى كامل إلى مصر حول سنة ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو على إصدار جريدة اللواء ، وتأليف الحزب الوطنى ، لمقاومة سلطان الإنجليز ولمطالبتهم بالجلاء عن مصر .

لقيت دعوة مصطفى كامل إلى الجلاء آذاناً صاغية من شباب مصر المتعلم ، فآمنوا به زعيماً وانضموا إلى حزبه . على أن الإنجليز كانوا يقدرون أن مثل هذه الحركة آتية لا محالة ، فشجعوا على إنشاء جريدة (المقطم) عقب الاحتلال مباشرة للدفاع عن سياستهم . وقد لخصوا هذه السياسة فى أنهم إنما جاءوا إلى مصر لإنقاذها من الخراب المالى الذى جره الخديو إسماعيل عليها ، ولإنقاذها من استبداد الخديو ومن حوله من الأتراك والجراكسة ، ولإقامة العدل بين أبنائها ، ولإلغاء الرقيق والسخرة والكرباج ؛ ولتوزيع الضرائب توزيعاً عادلا . وكان من اليسير أن تلقى هذه الدعوة سميعاً بين الذين عاصروا حكم إسماعيل وبطشه ، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه ، وأيدوا ثورة عرابى للتخلص من الأتراك والجراكسة ، ثم رأوا فى حكم الإنجليز مساواة بين الجميع لا فرق بين جركسى وتركى ومصرى . والمساواة فى الظلم عدل على قولهم .

ترى : هل ينظر سلطان تركيا ، خليفة المسلمين وخاقان البرين والبحرين ، إلى هذا الذى يجرى فى مصر نظرة المتفرج ؟ أو ترى : تنتهز تركيا فرصة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا ،

(١) اتفاق (جنتلمان) اصطلاح دولى للاتفاق غير التعاقدى الذى يرتبط به شرف كل من الدولتين المتفقتين .

فتناوئ إنجلترا لتستعيد هيبتها أو شيئاً من هذه الهيبة فى المحيط الدولى ؟ لقد كانت تعلم أن ذلك ليس يسيراً . لذلك استعانت بالثائر المسلم السيدجمال الدين الأفغانى الذى جاء إلى مصر وجعل يلقى تعاليمه فيها . وقد التف حوله تلاميذ أخذوا عنه مبادئ الحرية ، ورددوا معه الصيحة عالية بأن العالم الإسلامى فى خطر بسبب الاستعمار الأوربى ، وأنه لا ينقذ هذا العالم الإسلامى إلا أن يكون كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار . أما وسلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، فيجب أن تتجه إليه الأنظار ، وأن يتطلع إليه الجميع ، وأن يتحدوا كلهم تحت لوائه للتخلص من هذا الهوان الذى نزل بهم ، ومن هذه الذلة التى ضربها عليهم الاستعمار ومرغ بها وجوههم فى التراب .

وكان الشيخ على يوسف يصدر جريدة المؤيد ، ويؤيد هذه الحركة . ولما لم يكن فى مقدور تركيا أن تمد لتأييده يداً ، كان من الطبيعى أن تنعقد بينه وبين أنصار الخديو مودة لا تبلغ بالمؤيد أن يقف من عداوة الإنجليز موقف اللواء ومصطفى كامل . وكان من الطبيعى كذلك أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان ؛ لأنه يعتمد ، فى مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى ، على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . فصاحب اللواء يؤيد هذه الحقوق بكل قوته ، لتكون حجة على إنجلترا عند فرنسا وغيرها من الدول التى لم تسترح لانفراد إنجلترا بالسلطان فى وادى النيل . وهو من ثم يعطف على حركة الشيخ على يوسف ، وإن كان لا يستريح لاعتداله إزاء الإنجليز ، اعتدالا مرجعه إلى أن الشيخ على كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم .

كانت هذه هى التيارات السائدة فى مصر ، حين حصلت أنا على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠١ ، وحين انتقلت إلى المدرسة الخديوية الثانوية . ولم أكن يومئذ قديراً على تتبع اتجاهاتها ، أو إدراك مراميها . على أن حادثاً وقع لا صلة له بها ، لفت أنظار الناس جميعاً ، وأثار ضجة لم تفتنا نحن الصغار يومئذ . ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتاباً عنوانه : « تحرير المرأة » ، طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها . وكان تعليم المرأة يومئذ أمراً إدًّا ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له . أما رفع الحجاب وخروج المرأة سافرة إلى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء إلى تحليل ما حرم الله ، إن لم يكن إلى الشرك بالله . فقد كانت المرأة يومئذ محكوماً عليها ألا تتعلم ، وألا تخرج من بيتها ، إلا لضرورة ملحة ، وإلا محجوبة الوجه . والمرأة المصرية التى كان

يجرى عليها هذا الحكم لم تكن المرأة الفلاحة المضطرة بحكم الحياة إلى مشاركة زوجها فى عمله ، بل المرأة التى يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج من البيت .

كان ظهور هذا الكتاب حادثاً ، بل حادثاً خطيراً ، اضطربت له آراء الهيئات الدينية ، واضطرب له كثير من المتعلمين أنفسهم ، وأبدى الخديو عباس سخطه على الكتاب وعلى مؤلفه ، حتى لقد أمر بألا يدخل قاسم أمين قصر عابدين مع ما كان له من رفعة المركز فى القضاء ، ومع ما كان يتمتع به بين زملائه من كرامة واحترام . وقد نشر هذا الكتاب تباعاً ، أول ما نشر ، فى جريدة المؤيد ، فكان لنشره دوىّ اضطرب له صاحب المؤيد ، واضطر معه أن يفسح أعمدة جريدته للطاعنين على الكتاب وصاحبه أشد المطاعن . على أن الآراء التى حواها الكتاب أثارت من تطلع الشباب ما جعلهم يفكرون فى الأمر جدياً ؛ يرى أكثرهم فيه مروقاً من الدين وتمهيداً للإلحاد ، ويرى بعضهم أنه حق ، وأنه الوسيلة الوحيدة لخلق شعب حر يدرك الحياة إدراكاً صحيحاً ؛ كما أنه العدل كل العدل ألا تحرم المرأة من نور الحياة ، ومن نور العلم الذى يزيدها للحياة إدراكاً وتقديراً صحيحاً .

أتممت دراستى الثانوية ، وليس لى فى أمور السياسة ولا فى أمور الاجتماع رأى مكوّن . على أننى كنت شديد الميل لدراسة الأدب العربى والاطلاع على قديمه وحديثه ، بقدر ما يسمح إدراكى . فلما انتقلت إلى مدرسة الحقوق ، وبدأت وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أتصل بهذه البيئة الجديدة ، ألفيتنى مضطراً إلى الإحاطة بهذه التيارات أكثر من قبل ؛ لأن كثيرين من زملائى كانوا يبدون لمصطفى كامل ولحزبه تشيعاً لم تطاوعنى نفسى على مشاركتهم فيه قبل أن أتبين الحقيقة من أمره . وزادنى حرصاً على هذه الإحاطة ما رأيته من انتقالى مع الدراسات العالية ، قبل إنشاء الجامعة فى مصر ، إلى جو جديد لم آلفه من قبل . فقد أضربت مدرسة الحقوق ، وأنا فى السنة الأولى منها ، لأسباب أعلنها أبناء الفرق المتقدمة ، أهمها الاحتجاج على ما كانت تحويه لائحة المدرسة من فصل كل طالب يرسب فى أية سنة من سنى الدراسة وعدم السماح له بالإعادة . وكان هذا أول إضراب عرفته المدارس المصرية ، ثم كان أول مظهر رأته لحركة إجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الأولى إلى سنتها النهائية . وقد طلب إلىّ والدى ، بعد أيام عدة من بدء الإضراب ، أن أعود إلى المدرسة ، فأبيت قائلا : إن ذلك يعرض كرامتى بين إخوانى لمهانة لا أرضاها ، فإما أن نفصل من المدرسة جميعاً ، أو نعود إليها جميعاً . وانتهى الإضراب بعد ذلك بيوم أو يومين ، وعدنا جميعاً على أن ينظر فى طلباتنا ويجاب العادل منها .

عكفت على مطالعة المؤيد واللواء ، لأتابع عن كثب هذه التيارات السياسية التى انضم إليها كثيرون من إخوانى ، وبقيت أنا أحاول أن أتبين وجه الحق فيها . وإنى لكذلك إذ وقع حادث (طابة) ، وأدى إلى أزمة سياسية دولية بين تركيا وإنجلترا . وطابة قرية صغيرة على خليج العقبة ، وعلى مقربة من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : إن طابة فى أرضها ، وقال الإنجليز : إنها فى أرض مصر ، وإن مركزهم فى مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها ، حتى قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها . أما المؤيد وأما اللواء ، فانضما إلى تركيا ، وقررا أن مصر لا تمانع فى أن تكون طابة تركية . وقيل يومئذ إن الحرب واقعة لا محالة بسبب هذه الأزمة بين السلطان والإمبراطورية البريطانية . وذهبت بالفعل قوات تركية إلى منطقة طابة ، فأرسلت إنجلترا بارجة إلى خليج العقبة . وأخذ الناس فى مصر يتطلعون إلى ما يسفر عنه الخلاف بين دولتين على قرية تابعة لمصر ، ليست لتركيا ولا لإنجلترا !

تتبعت أنا الحادث بعناية ، وتتبعه غيرى بمثل هذه العناية . وكانت أكبر عنايتى متجهة إلى ما تكتبه الصحف ، وجريدة اللواء بنوع خاص ، عن قوة الباب العالى الحربية ، وقدرته على أن يكبح جماح إنجلترا فى هذه الناحية من الأرض . فلو أن ذلك صح لغيّر فى اتجاه السياسة العالمية أيما تغيير . وصدَّقت ، كما يصدق من كان فى مثل سنى ، ما رددته اللواء عن قوة الدولة العثمانية ، وعن أنها لن تتراجع عن موقف حق . ولشد ما كانت دهشتى عندما رأيت هذه المظاهرة الصحفية الكبرى تنتهى بتراجع تركيا عن موقفها ، وبانسحاب القوات التى كانت بعثتها مهددة باحتلال طابة . وزاد فى دهشتى شدة تراجع اللواء والمؤيد ، وغيرهما من الصحف ، عن الموقف الذى وقفوه ، ووصفهم تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ! ! حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر فى هذا المنطق ما يدفعنى إلى متابعتها فى الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن ما تقوله ليس إلا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا فى مسألة طابة ؛ ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذى يجب الأخذ به عن اقتناع وبينة .

اقترنت هذه الحيرة السياسية بحيرة أخرى اجتماعية . فقد اطلعت على كتاب « تحرير المرأة » ، وعلى ما كتب طعناً عليه ، ثم اطلعت على تفنيد قاسم أمين حجج خصومه فى كتابه : « المرأة الجديدة » . وأعدت قراءة كتابَىْ قاسم ، واقتنعت بأن الرجل على حق ، وبأن ما يقوله من البديهيات . وعجبت لموقف الذين ناوءوه ووقفوا فى وجهه ، ولموقف جريدة اللواء التى اتهمته

بمخالفة الدين تأييداً منها لموقف الخديو الذى حرم على قاسم أمين دخول عابدين . ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيراً فى نفسى من الحيرة السياسية . فقد بدأت أشعر بأن متابعة الجماهير هى الطريق السهل ، ولكنها تؤدى أكثر الأمر إلى الخطأ ؛ ولهذا شعرت بعزلة جعلت موقفى من زملائى الطلبة فى هذه المسائل موقف صمت ليس فيه معارضة لهم ، وليس فيه كذلك انخراط فى صفوفهم ، ومتابعة لزعمائهم .

هذا ، وقد نشأت فى التفكير الدينى حركة كان لها أثرها فى مصر كلها . تلك حركة الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغانى فى الدعوة إلى التفكير الحر ، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل الدينية . فقد كان الناس لذلك العهد يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق ، وأن كل فتوى على غير المذهب بدعة ، وأن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فإذا اجترأ مجترئ على القول بغير ما جاء فى المذهب ، أى مذهب أبى حنيفة ، بوصفه المذهب الرسمى للدولة ، اتهم بالإلحاد والمروق واعتبر ضالا خارجاً على الدين . وكان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الإفتاء للديار المصرية ، وكان مع ذلك رجلا حر الرأى كاتباً أديباً ، يتذوق جمال اللغة خير تذوق ، ويدرك قواعد المنطق أحسن إدراك . لذلك رأى فى هذا الجمود ما لا يلائم سليقته ومواهبه ، فنادى بأن التقليد ليس من الدين فى شىء ، وبأن للسلف من المعتزلة وغيرهم آراء يمكن الأخذ بها وتأييدها وإن خالفت المذهب . وذهب فى غير تردد إلى أن هذا الجمود هو الذى قضى على الأمم الإسلامية بالتأخر ، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبى ؛ لأنه قيّد العقل فى هذه الأمم الإسلامية بقيود منعته من الانبعاث فى تفكيره إلى غاية ما يستطاع بلوغه لإدراك الحق والجمال والجلال فى خلق الله جل شأنه ، وللسمو بذلك إلى مرتبة الإيمان بالله إيماناً حقاً مستنيراً ، يسمو بصاحبه فوق كل عبودية لغير الله ذى الجلال .

ولقى الشيخ محمد عبده ولقيت دعوته هذه مقاومة أى مقاومة ، وعرف الناس جميعاً ، وعرفنا نحن معشر الشباب ، بل عرف العامة من غير المتعلمين ، أن الخديو عباس غير راض عنه ، وأنه لو استطاع أن ينزعه من منصب الإفتاء لفعل ، كما أنه لو استطاع أن ينزع قاسم أمين من منصب المستشار فى الاستئناف لفعل . لكنه لم يكن يستطيع ؛ لأن قاسم أمين كان غير قابل للعزل بحكم منصبه ، ولأن لورد كرومر كان يسرع إلى التنديد بالخديو على أنه عدو للفكر الحر حتى فى الدين الإسلامى لو أنه عزل الشيخ محمد عبده . وعداوة الفكر الحر ، والدعوة للتعصب الدينى ، كانتا من التهم التى يلصقها الإنجليز بالخديو عباس ، ويروجونها ضده فى إنجلترا وأوربّا فلم يكن من مصلحته ، بل لم يكن فى مقدوره ،

أن يفكر فى عزل الشيخ عبده ، مالم يكن قد اعتزم المخاطرة بسمعته ، وقبل أن يجاهر بتعصبه الدينى وبعداوته لحرية الرأى .

كان الشيخ محمد عبده وكانت دعوته موضع إعجابى . وقد دعانى ذلك لقراءة كتابه : (الإسلام والنصرانية) ، وكتاب أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى فى الرد على الدهريين . فلما توفى الشيخ محمد عبده وبدأ السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وتلميذ الأستاذ الإمام ينشر حياته ، وبدأ ينشر الجزء الثانى المحتوى على مقالات الشيخ ، أسرعت إلى اقتنائه وطالعته بعناية فائقة . وأذكر أنه قد كان لكثير من مقالاته فى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها مع أستاذه جمال الدين أثناء نفيه نفسه فى باريس ، أثر أبلغ الأثر فى نفسى . وقد كان للخصومة التى ثارت بين الشيخ محمد عبده والخديو توفيق أثناء الثورة العرابية ، وما كان بينه وبين الخديو عباس بعد ذلك ، أثره فيما كتبه عن محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية . فقد نشر عنه مقالا ذهب فيه إلى أن محمد على حكم مصر حكماً استبدادياً قاسياً ، « فلم يترك رأساً مصرياً فيه كلمة أنا إلا قضى عليه » .

كنت فى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرى إذ ذاك . وكانت نفسى قد هوت الكتابة فى الصحف ، اعتزازاً من شبابى بالقدرة على ذلك . وكنت متأثراً بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه . فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسى لم تكن تطاوعنى على أن أرسلها إلى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها . فلما اطمأننت إلى إحدى هذه المقالات ، وخلتها تضاهى مقالات الشيخ عبده ، نضوت عنى ترددى وأرسلت بالمقال إلى جريدة المؤيد . ولم أفكر فى الذهاب بنفسى إلى الجريدة أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها . ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر ، فى حين كان ينشر غيره مما أراه دونه بمراحل . عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث إلى الصحف شيئاً .

وإنه ليخيل إلىّ أنى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال إلى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعاً أو توجيهاً . لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكماً على ما أكتب قد لا يعجبنى . وهذا أثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من أنفة وحياء : أنفة عن أن يكون لغيرى حكم علىّ ، وحياء من أن أطلب إلى غيرى شيئاً كائناً ما كان .

فى هذه الأثناء وقع حادث (دنشواى) ، حين مر بهذه القرية من قرى المنوفية عدد من

الضباط الإنجليز فى طريقهم إلى الإسكندرية ، وأرادوا صيد الحمام فى أجرانها ، فتجمهر الأهالى واصطدموا بالعساكر والضباط ، فقتل الكابتن بول ، فهاج هائج لورد كرومر ، وتشكلت المحكمة المخصوصة برياسة بطرس غالى باشا ، وحكمت على أربعة من أهل دنشواى بالإعدام شنقاً ، وعلى سبعة بالجلد ، وعلى ثمانية أو أكثر بالسجن مدداً مختلفة . وكان المدعى العام فى هذه القضية أمام المحكمة المخصوصة إبراهيم الهلباوى بك المحامى ، وكان المحامون عن المتهمين كثيرين ، منهم لطفى باشا السيد (لطفى بك إذ ذاك) .

وعلى شدة هذا الحكم كان تنفيذه أشد قسوة . فقد نصبت المشنقة فى دنشواى أمام أهالى المشنوقين ، وكان الواحد منهم يبقى معلقاً بها إلى أن يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد . وكان الجلد علناً كذلك على طريقة وحشية . وقد أثار الحكم وتنفيذه شعور المصريين . واستغل ذلك مصطفى كامل باشا خير استغلال فى أوربا وفى إنجلترا نفسها ، حتى اضطر الإنجليز إلى الموافقة على أن يصدر الخديو عفواً عن المحكوم عليهم بالسجن . وكان هذا الحادث مما ألهب حرارة الوطنية فى نفوس المصريين ، ورفع مكانة مصطفى كامل أيما ارتفاع .

فى سنة ١٩٠٧ تألف حزب الأمة ، وجعل « الجريدة » لسان حاله . وكان مدير الجريدة لطفى بك السيد ، وكان مقرها بسراى البارودى بشارع غيط العدة . وكانت مدرسة الحقوق بشارع حسن الأكبر فى الامتداد لشارع غيط العدة إلى شارع عابدين . وكنت أمر بسراى البارودى كل يوم ، حين ذهابى إلى مدرسة الحقوق وحين عودتى منها . وقد يسرت لى صلة النسب التى تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره فى الجريدة . وكان مديرها إذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ، ودعانى إلى مكتبه وشجعنى على الكتابة فى الجريدة . وما كان أعظم سرورى يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسياً ، ولكنه كان عن حرية المرأة . وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى ، فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه . وكنت أتلقى من بعض زملائى وإخوانى من عبارات التشجيع ما زادنى إقبالا على الكتابة والنشر . على أن زملائى ، الذين كانوا يتعصبون للقديم ، رأوا فى ميلى لحرية المرأة ولتعليمها ولرفع حجابها ما جعلهم ينظرون إلى آرائى نظرة إنكار ، كما أنكروا علىّ أن أكتب فى الجريدة ولا أكتب فى غيرها من الصحف . ولعلهم لم يعرفوا أننى حاولت قبل ظهور الجريدة أن أكتب فى المؤيد ، فلم ينشر المؤيد مقالى الذى بعثته إليه !

وكان مصدر إنكارهم على الجريدة وعلى حزب الأمة اتهامهم إياهما بممالأة الإنجليز .

ولم يكن من السهل عندى أن أتابعهم فى هذا الاتهام . فقد كانت الجريدة تنادى بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية ، وكانت لذلك ذات نزعة لاشىء فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الإنجليز . زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا . وكان مشربها هذا غريباً عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شيء من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليماً عالياً ، والتى تريد لمصر استقلالا وحرية وحياة نيابية .

كان من الطبيعى أن ينظر الخديو للجريدة بعين المقت ، وأن يعمل جهده لقتلها . وكان من الطبيعى أن يخاصمها اللواء والمؤيد على السواء . وكان من الطبيعى أن ينظر الخديو وأنصار اللواء والمؤيد إلى لطفى السيد نظرة كراهية ، وأن يتهموه بما يسىء إلى سمعته الوطنية . بل لقد أرادوا محاكمته يوماً حتى اضطر للتراجع . ذلك أنه كتب مقالا يطلب فيه لمصر الاستقلال التام . ورد عليه اللواء أو المؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعى لمصر ، لأنه دعوة لانفصالها عن تركيا . وخشى بعض رجال القانون من أصدقاء لطفى أن تجد النيابة ، وأن يجد القضاء فى قانون العقوبات ، ما يتناول هذا المقال . وأشاروا على لطفى بالتراجع ، فكتب يقول إنه لم يقصد فصل مصر عن تركيا ، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل لا الاستقلال التام . فالاستقلال التام يحتمل المزيد بدليل قوله تعالى : « اليَوْم أكملتُ لكُمْ دينَكُم وأتْمَمْت عليْكُم نِعْمَتى ورَضِيتُ لَكُم الإسْلام دِيناً » . فالدين يوم كمل لم يكن ممكناً أن يزاد عليه . أما النعمة التى تمت فمن الممكن زيادتها . وبهذا التراجع رضيت السلطات ، ولم يطلب لطفى للنيابة كى تحقق معه .

على الرغم من هذه الحركة العنيفة ضد الجريدة ومديرها أثمرت دعوته للدستور ، واضطرت الصحف الأخرى إلى مجاراته فيها . وكم من مرة كنا ، طلاب الحقوق ، نعلو سطح مدرستنا المجاورة لقصر عابدين نهتف : « الدستور يا أفندينا ! » ، أو نقف على إفريز الشارع عند قدومه من قصر القبة إلى قصر عابدين لتحيته وللهتاف للدستور فى مواجهته . وكان أنصار الخديو يومئذ ينسبون عدم إصداره دستوراً ، كالدستور الذى أصدره والده توفيق باشا قبيل دخول الإنجليز مصر ، إلى تدخل الإنجليز ، ومقاومتهم إجابة هذا الطلب الرئيسى من مطالب الأمة .

لم تقف صلتى بلطفى بك عند الكتابة فى الجريدة ، بل كنت أتردد عليه فى سراى البارودى ، فأجد منه خير أستاذ يشرح ، فى حديث عذب ومنطق دقيق ، مبادئ الحرية على ما فهمها أهل القرن التاسع عشر فى أوربا . وكنت أشعر بعطف من جانبه علىّ ، لعل

مرجعه إلى ما كان بينه وبين والدى من صداقة ، جعلت والدى يقف فى صفه منذ اللحظة التى أظهر فيها الجريدة . ولذلك كان يقدمنى لأصدقائه قائلا : « محمد ، ابن أخى » . وأشهد لقد أفدت من أحاديثه الكثيرة معى ، ومن متابعة منطقه الدقيق ، فائدة لم أنسها قط ، ولن أنساها أبداً .وكان من أثر هذه الأحاديث أننى عدلت عما كنت ماضياً فيه من الاكتفاء بقراءة الأدب العربى ، إلى قرأة كتب إنجليزية فى الموضوعات التى كان يحدثنى فيها . كنت منصرفاً إلى قراءة أمالى القالى ، وأغانى الأصفهانى ، وأمثال الميدانى ، والبيان والتبيين للجاحظ ، وقراءة المؤلفات العصرية الحديثة جميعاً ؛ فانتقلت من ذلك إلى قراءة « الحرية » لجون ستيوارت مل ، و« العدل » لهربرت سبنسر ، و « الأبطال » لكارليل ، و « الثورة الفرنسية » لكارليل كذلك . هذا إلى كتب فى الأدب الإنجليزى أفسحت أمامى آفاقاً لم يكن لى من قبل بها عهد .

على إن إكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ؛ لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى إلى المثل الأعلى وإلى الصراحة فى الحق . كان ذلك حين توفى مصطفى كامل . لقد حزنت مصر كلها لفقده أعمق الحزن ، خصوصاً بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى . وزاد فى حزنها أنه كان شاباً لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ؛ فكان رجاؤها فى خدمته إياها ممتداً عظيماً ، وكان لها فيه أمل طويل عريض . لكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الإنسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقده . ومع اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب إلى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى . وكان عجبى شديداً حين رأيت باب حجرته مفتوحاً على مصراعيه ، ورأيت حاجبه سليمان لا يصد أحداً عن الدخول ، ودخلت الحجرة فرأيت بها عدداً كبيراً غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى . وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مفجوع فى أعز الناس عليه وأقربهم إليه . ولقد وقفت مبهوتاً أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ؛ لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مأتم تجرى فيه العواطف أدمعاً أو ما يشبه الأدمع ! فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ،

رأيت لطفى أول داع لإقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى . ولم يسعفنى منطق الشاب بما يرضاه عقلى تفسيراً لما رأيت وما سمعت ، ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به إلى لطفى بعد أيام ، فابتسم قائلا إننى لا أزال شابًّا لا أقدر مثل هذه المواقف ، ولم يقنعنى قوله ؛ لأننى لاأستطيع أن أغير شبابى أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها . وبدا ذلك علىّ فلم يعترضه أستاذى . ولقد ظللت كذلك معه من بعد . لا أومن إلا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة إلا بما أومن به .

لم يغير ما كان من عدم اقتناعى بمسلك لطفى بك فى هذا الموقف ما يكنه قلبى له من تقدير وإكبار ، بل قلت فى نفسى : لعل له عذراً وأنت تلوم ! هذا إلى أن ما كنت أشعر به ، كلما استمعت إليه يتحدث فى السياسة أو فى الاجتماع أو فى الفلسفة ، من لذة عقلية كان يزيدنى تعلقاً به . ثم إنه لم يكتف بأن ينصب نفسه أستاذا ومعلماً لناشئة الجيل من أمثالى الذين كانوا يترددون عليه ، بل أتاح لنا فرصة الاستماع لكبار الأساتذة إذ كان يدعوهم ليحاضرونا فى دار الجريدة فى موضوعات مختلفة . كان أحمد بك عبد اللطيف ، وحسن بك صبرى ، ومحمود بك أبو النصر ، وغيرهم من كبار المحامين ، يحضرون إلى الجريدة يلقون محاضرات ما كان أجلها فائدة فى توسيع آفاقنا الفكرية نحن معشر الشباب . وكان لطفى يقدمنى لهؤلاء جميعاً ، ويذكر لهم شيئاً مما أكتبه فى الجريدة ، مقروناً بتقدير كنت أغتبط به أشد الاغتباط . وكان هؤلاء الأساتذة الكبار لا يأبون علينا أن يرشدونا إلى كتب نقرؤها ما كان أعظمها أثراً فى ثقافتنا .

* * *

أوردت فيما سبق شيئاً عن التيارات التى كانت تتجاذب السياسة المصرية فى ذلك العهد ، حين كنت لا أزال تلميذاً بالمدارس الثانوية وطالباً للحقوق . لكننى لم أذكر شيئاً عن الوزارات المصرية فى ذلك الوقت . والواقع أن هذه الوزارات لم تكن جديرة بالذكر . فقد كان المستشار الإنجليزى فى كل وزارة هو كل شىء ولم يكن للوزير سلطان . وقد كانوا يروون حكاية تصور مكانة الوزير خير تصوير . كان إبراهيم باشا فؤاد ، فيما أذكر ، وزيراً للحقانية (العدل) . وكان يوماً فى مكتبه بالوزارة جالساً على (كنبة) وثيرة ، ومن حوله جماعة من أصدقائه يتحدثون إليه . ودخل عليه سكرتيره يريد أن يوقع منه أوراقاً فيها قرارات وزارية . فسأل الوزير : هل وقعها المستشار ؟ وأجاب الشاب السكرتير : نعم !

فكان تعقيب إبراهيم باشا فؤاد أن أشار إلى ختمه الموضوع على المكتب ، وقال : الوزير عندك على المكتب ، وقع به الأوراق ! وسواء أصحت هذه الحكاية أم لم تصح ، فهى تصور سلطة الوزير فى ذلك الحين ، وأنه لم يكن يستطيع أن يوقع إلا ما أقره المستشار الإنجليزى .

كان ذلك شأن وزارة مصطفى باشا فهمى التى سلخت فى الحكم ثلاثة عشر عاماً حسوماً . على أن تنبه الشعور القومى شيئاً فشيئاً جعل لورد كرومر يفكر فى اختيار وزراء أقوياء ، يقدرون على الأقل أن يدافعوا عن القرارات التى يتفق عليها المستشار مع الوزير أمام الرأى العام . وسبب ذلك أن الطبقة المستنيرة بدأت تمل هذه الحالة من الركود ، وجعلت تدعو إلى إصلاحات جوهرية رأت القيام بها ضرورياً للارتفاع بالمستوى القومى إلى حيث تكاتف البلاد غيرها من الأمم المتحضرة . كان قاسم أمين قد دعا إلى إنشاء جامعة مصرية أهلية ، إيماناً منه بأن التعليم العالى الصحيح هو الوسيلة الأولى والأخيرة لرقى الأمة . وكان على يوسف قد دعا إلى أن يكون التعليم فى مراحله المختلفة باللغة العربية ، وكان تعبيره الذى تناقله الناس أن تعليم العلم بلغة أجنبية عن الأمة ينقل العلم إلى طائفة من أبناء الأمة ، وأن تعليم العلم بلغة الأمة ينقل الأمة كلها إلى العلم وينقل العلم إلى الأمة كلها . وكانت هذه الدعوات وأمثالها تلقى من شباب الأمة ورجالها آذاناً صاغية . ولم يكن فى مقدور لورد كرومر أن يقف بنفسه فى وجه هذه الدعايات ، فلا بد من إيجاد وسيلة لتحويل تيارها بصورة من الصور . فإذا وجد من المصريين من يكون العامل على هذا التحويل ، وإن فى مقابل التسليم بشىء مما يريده المصريون ، كان فى ذلك من تهدئة الرأى العام ما يحرص لورد كرومر وما تحرص السياسة الإنجليزية على أن يسود مصر .

وكان أول وزير رحب المصريون بدخوله الوزارة سعد زغلول باشا . كان مستشاراً فى الاستئناف ، وكان صديقاً حمياً لقاسم بك أمين ، وكان قاسم قد اختاره رئيساً للهيئة التى تألفت لإنشاء الجامعة المصرية الأهلية . وكان لورد كرومر يرى فى إنشاء هذه الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى أن يكون الغرض من التعليم فى مصر تخريج موظفين للحكومة ، قديرين على القيام بالأعمال التى يطلب منهم القيام بها فى طاعة ونظام . لكنه لم يكن يستطيع التصريح بهذه المعارضة من غير أن يجد مسوغاً لتحويل التيار إلى ناحية قومية أخرى . لذا بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولى بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من إنشاء الجامعة . وأخذت الحكومة تشجع إنشاء الكتاتيب وتعينها بالمال . فلما عين سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف ، قيل إن الغرض من تعيينه أن يترك رياسة مجلس الجامعة إضعافاً لهذا

المجلس ، وصرفاً للناس عن الإقبال على الدعوة التى نشطت لإنشاء الجامعة . ومع أن انصراف سعد باشا إلى أعمال وزارة المعارف ، أدى إلى إصلاح بعض شئونها ، وإلى أن شعر الناس بأن السلطة أصبحت قسمة بين الوزير المصرى والمستشار البريطانى ، وأن الوزير المصرى صارت له مكانة غير ما عهده الناس من قبل – مع ذلك كله ، ومع أن قاسم أمين وأصحابه شمروا فى دعوتهم لإنشاء الجامعة ، ونجحوا فى هذه الدعوة وتحقق آخر الأمر غرضهم ، لم يرد خصوم سعد إعفاءه من تهمة أنه تولى الوزارة برأى الإنجليز لما فى تنحيه عن رياسة مجلس الجامعة من إضعاف لهذا المجلس .

أما الدعوة للتعليم باللغة العربية فقد كان لسعد باشا موقف منها نقده من أجله كثيرون . ذلك أنه دافع عن التعليم باللغة الأجنبية – وهى هنا اللغة الإنجليزية – بأن كتب العلم ومستكشفاته كانت كلها من عمل الأجانب ، وكانت مصطلحاته لذلك أجنبية . فإذا أريد نقل العلم إلى البلاد ، فقد وجب أولا إيفاد البعوث من شباب مصر إلى أوربا لتلقى العلوم فيها ، ولنقل هذه العلوم إلى اللغة العربية . وإلى أن يتم ذلك يتعذر التعليم باللغة العربية . وهذه من غير شك حجة لها وجاهتها وقيمتها . لكنها إن صحت بالقياس إلى العلوم العليا ، فهى لا تصح بالقياس إلى الجغرافيا والتاريخ والحساب فى المدارس الابتدائية أو فى المدارس الثانوية . ولذا وجه سعد عنايته إلى نقل التعليم الابتدائى والثانوى إلى اللغة العربية جهد الطاقة ، كما بعث البعوث إلى أوربا ليتموا دراستهم العليا بمعاهدها فى حدود مقدرة الميزانية . وهو فى هذين الأمرين قد بدأ بدءاً آتى ثمراته بعد ذلك على نحو صالح ، ولكن بعد أن نسى الناس صاحب الفضل فيه . وكذلك كانت أول بعثة حكومية أرسلت بعد انقطاع عشرات السنين بعثة الحقوق فى سنة ١٩٠٨ . أما البعثة التى أوفدتها الجامعة الأهلية لدرس الأدب والفلسفة فسافر طلابها فى سنة ١٩٠٧.

* * *

أشرت إلى أن حادث دنشواى نبه الشعور القومى المصرى تنبيهاً عنيفاً ضد الإنجليز . وكان من أثر ذلك أن أقيل لورد كرومر من منصب معتمد الدولة الإنجليزية فى مصر ، وعين مكانه السير الدون جورست . وكانت سياسة لورد كرومر ترمى إلى إضعاف سلطة الخديو عباس ، بل إلى القضاء عليها ، وإلى تشويه سمعة الرجل ما أمكن تشويهها . ولذلك كان عباس نصيراً للحركة القومية المتطرفة بكل قوته . فلما تولى سير الدون جورست منصبه عدل عدولاً تاماً عن سياسة سلفه ، وعمل لإيجاد جو من التفاهم والاتفاق بينه وبين قصر عابدين .

وكان لطفى السيد فى الجريدة يصف هاتين السياستين بأنهما سياسة الخلاف وسياسة الائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية . وقد كان من أثر السياسة التى جرى عليها سير الدون جورست أن انفسح المجال أمام الخديو ، فأصبح يحقق من أغراضه ما لم يكن يستطيع تحقيقه فى عهد لورد كرومر . وترتب على ذلك أن فترت العلاقات بين الخديو والحزب الوطنى ، وأن قويت العلاقات بين الخديو والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، وأن ألف الشيخ على يوسف حزباً سماه حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . ولم يكن من هذا الفتور مع الحزب الوطنى مفر . فقد كان رئيسه يومئذ محمد بك فريد . وكان رجل عقيدة لا يعرف فى الوطنية مهادنة أو مساومة . وقد ظن أن السياسة الإنجليزية أرادت بهذا التقارب بينها وبين الخديو إضعاف الحزب الوطنى ، سواء بتسكينه عن المطالبة بالجلاء ، أو بإفساد ما بينه وبين الخديو ، فآثر أن يغضب الخديو على أن يتوهم الناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الإلحاح فى أمر الجلاء . عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ؛ لأن فساد الصلة بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب وظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب السريع بينهما . ويبدو لى فضلاً عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بممالأة الإنجليز ، حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة . ولم يكن الخديو ولا كان الإنجليز ليطمئنوا إلى هذا الإلحاح فى المطالبة بالدستور ، إلحاحاً جعل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حين أنشأه الشيخ على يوسف ، يبدو أمام الناس فى صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التى يطالب بها لطفى السيد بإخلاص واضح .

لم يطل العهد بسياسة الائتلاف بين الخديو وممثل إنجلترا فى مصر . فقد توفى السير الدون جورست بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تعيينه ، وحل محله لورد كتشنر الذى جاء إلى مصر ينفذ سياسة كرومر بروح عسكرية صرفة . وقد أذاع أنصار السياسة البريطانية أن السبب فى هذا العدول هو مسلك الخديو نفسه . وذكروا أن عباساً انتهز فرصة الاتفاق بينه وبين جورست ، ليرضى مطامعه فى زيادة ثروته الضخمة من ناحية ، وأنه لم يرع النزاهة فى الحكم من ناحية أخرى . كان يبيع الرتب والنياشين التى تبيح له الفرمانات منحها للمصريين ، وكان أنصاره يشيعون فى الدواوين المحسوبية ، وكان يريد أن يجعل للسراى السلطان النافذ فى شئون الحكم . وقد يكون الكثير مما قيل من ذلك صحيحاً . لكنى لا أعتقد

اليوم أنه كان السبب الصحيح فى انقلاب السياسة البريطانية . إنما يرجع السبب إلى الموقف الدولى ؛ فقد كانت إنجلترا قد اطمأنت إلى استقرارها الفعلى فى مصر ، بعد أن عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما سمى الاتفاق الودى الذى أطلقت فرنسا بموجبه يد إنجلترا فى مصر ، مقابل إطلاق إنجلترا يد فرنسا فى مراكش . واستمر الحال على ذلك إلى سنة ١٩٠٨ أونحوها . فلما بدأت ألمانيا تبسط نفوذها على مناطق الإمبراطورية العثمانية ، وفكرت فى مد سكة حديدية من برلين إلى بغداد وإلى البصرة ، ومدت بصرها إلى شمال أفريقيا ، بدأت مخاوف إنجلترا من هذا الموقف الدولى تدفعها إلى أن تشدَّ قبضتها على المواقع الاستراتيجية فى البحر الأبيض المتوسط . وإذ كانت قناة السويس تعد فى نظر إنجلترا يومئذ مفتاح الهند ، فقد حرصت على تقوية سلطانها فى مصر ، بل على الاستئثار بها . وقد بعثت لورد كتشنر بعد وفاة السير الدون جورست معتمداً لها فى القاهرة ، فجعل سياسته إعداد العدة لما يحتمل من حرب مقبلة ؛ ولم يكن فى مقدوره أن يفعل ذلك إلا إذا جمع السلطة فى يده ، وجعل سلطة الخديو صفراً على الشمال .

* * *

كانت هذه صورة ما يجرى فى مصر فى السنوات التى كنت أدرس فيها الحقوق بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة . فلما حصلت على الليسانس سنة ١٩٠٩ ، بعثنى والدى إلى باريس ، لأتم فى كلية الحقوق هناك دراسة الدكتوراه . ومن المصادفات أن لطفى بك السيد ذهب يصطاف بفرنسا ذلك العام . فلما وصلت أنا باريس ذهبت إليه بفندق بدفورد الذى كان نازلاً به على مقربة من كنيسة المادلين ومن ميدان الكونكورد .

وكان وصولنا باريس يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٠٩ ، عشية عيد الحرية . وكانت بشائر العيد تنتظم مدينة النور ، وتضفى عليها حلة من ساطع البهاء والرواء . فلما كان المساء خرجت مع عبد الحميد بك سعيد ، فطفت أنحاء المدينة وقد أضيئت أرجاؤها بألوان من نور الكهرباء محت آية الليل . فلما كان الغد — ١٤ من يوليو — انقلبت الشوارع مراقص عامة ، وجعل الناس يقبل بعضهم بعضاً رجالا ونساء ، ابتهاجاً بيوم الحرية وسقوط الاستبداد فى سنة ١٧٨٩ ، أى قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ؛ فكان لهذا المنظر أثر أبلغ الأثر فى نفسى ؛ لأننى رأيت حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عينيَّ على نحو لم آلفه فى وطنى قط . .

ومرت الأيام بعد ذلك وأنا أرى فى مدينة النور ألواناً من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير ، وتزيد الإنسان إيماناً بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم ، وأن أول واجب

على الإنسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، وألا يكتفى بما يظن أنه وصل إليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل إليه ، فينفى عنه ما يعلق به منْ زيف ، ويرى من خلاله آفاقاً جديدة لهذه الحقيقة العظمى تتراءى لنا من وراء الحجب . فإذا هتكنا بعض هذه الحجب إليها ، بهرنا ضياؤها ، وجعلنا نقف أمام جلالها خاشعة أبصارنا من فرط هذا النور الذى تواجهنا به ، وإذا رجعنا إلى أنفسنا ، وحاولنا تصوير ما رأينا ، عجزنا عن هذا التصوير كاملاً ، واكتفينا منه بما كان أشد لفتاً لنظرنا من هذه الحقيقة العظيمة ذات البهاء والجلال .

كان لإخواننا المصريين فى باريس جمعية هى الجمعية المصرية . وكان للمسلمين من أقطار الأرض المختلفة جمعية أخرى هى الجمعية الإسلامية . وكنت عضواً بالجمعيتين . وكان من مواد النظام الأساسى لكل منهما عدم اشتغال أيتهما بالشئون السياسية أو الخلافات المذهبية . وكنا لذلك نجتمع نتبادل الرأى فى مختلف الشئون ، فإذا حدث فى مصر أو فى العالم الإسلامى حادث امتنعنا بحكم النظام الأساسى عن اتخاذ قرار بشأنه ، من غير أن يمنعنا ذلك من تبادل الحديث فى أمره ، وإبداء كل منا رأيه الفردى الذى لا يربط الجمعية فى قليل ولا فى كثير .

وكان لتبادل الآراء على هذا النحو أثره فى تكوين آرائنا السياسية وفى إنضاجها . والواقع أن اهتمامنا بما كان يجرى فى مصر وتعلقنا بشئونها السياسية والاجتماعية ، قد كان شديداً بحكم البيئة التى نعيش فيها ، وبسبب بعدنا عن الوطن ، وكأنما كان من شأن هذا البعد أن يزيدنا حرصاً على الوقوف على ما يجرى فى بلادنا وتعرف التيارات المختلفة فيها .

كنت يوماً أتناول طعام الغداء فى (البانسيون) الذى كنت مقيماً به خلال السنة الدراسية ١٩٠٩ — ١٩١٠ . وكان ساكنو هذا (البانسيون) لا يزيدون أغلب الوقت على صاحبته وعلى مدرس بالمدارس الثانوية وعلى طالب فرنسى فى الحقوق وعلىّ أنا . وبينما نحن نتجاذب أطراف الحديث قال مدرس الثانوى : ألم يبلغك ما حدث فى مصر ؟ ثم أخبرنى أن التعصب دفع شاباً مصرياً مسلماً إلى إطلاق الرصاص على بطرس باشا غالى وقتله ، وإن هذا الشاب اسمه الوردانى . ولما كان اتهام المسلمين بالتعصب الدينى بعض ما يَصِمُهم به الأوربيون ويعيبونهم من أجله ، فقد أسرعت ونفيت أن القتل دفع إليه التعصب ، وذكرت أن الدافع إليه لعله اعتقاد سياسى قام بنفس القاتل ؛ لأن بطرس باشا هو الذى وقع اتفاقية السودان فى سنة ١٨٩٩ ، وهو الذى رأس المحكمة الخصوصية التى حاكمت المصريين فى دنشواى وأصدرت عليهم أحكاماً قاسية ، زاد من قسوتها تنفيذها بطريقة وحشية لم تعرف فى

القرون الوسطى . وكان جواب المدرس : « صحيح أن الشاب قال ما تقول . ولكنى أحسب أن نصرانية الوزير كان لها أثر فى تحريك هذا الشاب إلى ارتكاب جريمته » .

أثار مقتل بطرس باشا اهتمام إخواننا المصريين فى باريس جميعاً . وكانوا كلهم على اتفاق فى نفى تهمة التعصب الدينى ، كلما تحدث إلى أحدهم فرنسى أو أجنبى مقيم بباريس . وقد أنكر بعضهم الحادث لاستنكاره الجريمة السياسية بوجه عام ، واعتذر بعضهم عن الوردانى بأنه إنما دفعته إلى فعلته تصرفات هذا الوزير المصرى ، بعد أن اقتنع بأنه جنى على بلاده جناية نكراء فى اتفاقية السودان وفى رياسة المحكمة المخصوصة . ولما كان المحلفون فى فرنسا كثيراً ما يبرئون الجريمة السياسية ، فقد اتخذ هؤلاء الشبان من ذلك حجتهم عند كل أجنبى بل عند كل مصرى حاول أن يعيب عمل الوردانى أو يطعن عليه . ودعانى ذلك إلى مراجعة دراساتى السابقة بمدرسة الحقوق المصرية عن الجريمة السياسية فى كتب هافلك اليس ولمبروزو ، كما دعانى لمراجعة ما لم أطلع عليه من قبل فى الكتب الفرنسية ، فإذا الآراء تنشعب انشعاباً يجعل الحكم القاطع فى مثل هذه المسائل عسيراً .

لم أكن كثير الكتابة فى الجريدة منذ حضورى إلى باريس . واقتصرت كتابتى إليها على بعض ملاحظات عما كنت أرى بمدينة النور . ويرجع ذلك إلى أننى كنت أكتب مذكراتى اليومية عما أشاهد من مناظر هذه الحياة الجديدة بالقياس إلىَّ وإلى كل مصرى . فلما تقدم العام الدراسى إلى غايته ، كان الحزب الوطنى برياسة فريد بك يهيئ لإقامة مؤتمر سياسى مصرى بباريس ، تلقى فيه خطب تنير الرأى العام الأوربى عن الحالة فى مصر . ومن عجب أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، التى تؤمن بالحرية وتقدسها ، منعت عقد هذا المؤتمر فى العاصمة الفرنسية مجاملة منها لإنجلترا ، فرأى فريد بك عقده فى بروكسل عاصمة البلجيك . وطُلِب إلىّ أن أسافر إلى هناك ، وأن أمثل (الجريدة) وأوافيها بما يحدث . وسررت أنا لهذه المهمة التى جاءت فى العطلة الدراسية ، لأنها أتاحت لى السفر إلى بروكسل ، باريس الصغيرة كما كانوا يسمونها .

شهدت بهذه العاصمة منظراً لا يزال له حتى اليوم أثره العميق فى نفسى ، برغم مضى ما يزيد على خمس وثلاثين سنة من مشاهدتى إياه . ذلك أن أول يوم من أيام المؤتمر صادف عيد الاستقلال البلجيكى . وكان طريقنا إلى مكان المؤتمر يمر بميدان الاستقلال ، حيث احتشد الناس يشهدون العرض العسكرى ، وحيث صفت فى شرفات الميدان مئات بل ألوف من أبناء بلجيكا وبناتها ينشدون النشيد الوطنى . وكان معنا يومئذ عثمان بك غالب ،

ذلك العالم الفاضل الذى كان أستاذاً بمدرسة الطب سنوات عدة ، ثم استقال وأقام بباريس شيخاً أحالت السنون سواد شعره بياضاً مهيباً ، وتركت على محياه غضوناً تحدث عن ماضيه الجليل . وجاء موقفى بميدان الاستقلال إلى جانب عثمان بك . فلما بلغ الشبان والفتيات من نشيد الاستقلال عباراته الحماسية ، رأيت الرجل المصرى الشيخ تنهل من عينيه عبرات تنحدر بين غضون وجهه . فلما فرغ أبناء البلجيك من نشيدهم سألته : ما باله ؟ فكان جوابه : « إننى أبكى لأننى لا أرجو أن أعيش حتى أرى مصر تحتفل مثل هذا الاحتفال بحريتها واستقلالها ! » . وقد ترك هذا المنظر كله ، وهذه العبارة من فم ذلك الشيخ الجليل ، أثراً فى نفسى لا تمحوه الأيام .

بدأت السنة الدراسية ١٩١٠ – ١٩١١ ، واكتمل جمعنا معشر المصريين فى باريس . وكثيراً ما تناول حديثنا مؤتمر بروكسل وما دار فيه . ولشدّ ما شكرنى إخوانى من المنتسبين للحزب الوطنى على ما نشرته الجريدة بقلمى عن المؤتمر . فقد كانوا يظنون أن ما أخالفهم فيه من رأى سيظهر أثره فيما أكتب . فلما قرءوه ورأونى أسمو بالشئون الوطنية العامة عن المنازعات الحزبية ، وأرى المصريين خارج بلادهم لا أحزاب بينهم ، قدروا هذا الموقف الذى رأيته أنا طبيعياً ، ورآه كثيرون سمواً بالخصومة عن مواقف لا تحتمل الخصومة . والواقع أننى من ذلك العهد ، عهد الشباب الأول ، كنت أرى أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة ، وأن خدمة الوطن ينفسح فيها المجال لكل رأى ولكل عمل ، وأننا إذا استطعنا أن ينهض كل منا بما يعتقد أنه الخير لوطنه كان فى ذلك أجل الخدمة لهذا الوطن ، وأن إتقان الإنسان عمله الخاص الذى لا يتصل بالتفكير السياسى فى قليل ولا فى كثير يخدم الوطن كذلك ؛ لأن الوطن ليس أرضاً وماء وسماء وكفى ، بل هو أولاً وقبل كل شىء مؤلف من أبنائه على تعاقب أجيالهم ، ومن أعمال كل واحد من هؤلاء الأبناء طيلة حياته .

وقد ثبّت هذا اليقين فى نفسى ما درسته فى باريس للدكتوراه ، وما قرأته فى الكتب الكثيرة التى أتيح لى أن أقرأها يومئذ . ومن هذه الكتب كتاب لليون بورجوا عنوانه (التضامن Solidarité) . فمبدأ التضامن القومى يستند إلى أن الوطن يتألف من أجياله المتعاقبة ، وأن ساكنى القبور لهم فى تراثه الوطنى العظيم حظ أكبر من حظ ساكنى الدور . أما وذلك حق ، فالكاتب والطبيب والقاضى والفيلسوف والصانع وكل عامل وكل مفكر يخدمون جميعاً وطنهم ، ما أحسن كل منهم العمل الذى يقوم به . وسياسة الوطن ليست حديث الصحف وخطب الأحزاب وكفى ، ولكنها تتناول أيضاً كل شىء من أمر الوطن وعيش بنيه .

وكان لحادث شهدته فى إنجلترا ، حين ذهبت إليها فى العطلة الدراسية لذلك العام ، ما أحل هذا اليقين من نفسى محل الإيمان .كانت مطالبة النساء الإنجليزيات بحق الانتخاب إذ ذاك فى بدء عنفوانها ، وكانت المطالبات بحق الانتخاب ينتهزن الفرص لإقامة مظاهرات سلمية يلبس الألوف منهن فيها رداء خاصاً أشبه برداء الجنود الأسكتلنديين ثم يسرن صفوفاً نظامية يخترقن شوارع لندن ، وقد حملن أعلاماً كتبت عليها مطالبهن . وكانت هذه الحركة تلقى مقاومة أعنف المقاومة من جانب كثيرين رجالاً ونساء . كان هؤلاء المعارضون يقولون : إن مملكة المرأة هى المنزل ، ومهمتها الأولى هى تربية الجيل الناشئ . وكانت المطالبات بحق الانتخاب يقلن : إن الإصلاح الاجتماعى ونبذ الحرب لا يتم شىء منهما إلا إذا تحقق للنساء التمثيل النيابى فى البرلمان . وكانت المعركة حامية الوطيس . مع ذلك رأيت رجالاً ونساء فى لندن يختلفون رأياً فى هذا الأمر الحيوى يومئذ ، ثم لا يجنى الخلاف على ما بينهم من مودة ، ولا يجعل أحدهم يسفه رأى الآخر فى الشئون القومية العامة أمام الأجانب عن بلادهم .

وزاد إيمانى بهذا الرأى قوة أن لى أصدقاء من غير دينى تربطنى بهم أوثق أواصر المودة . فما لى لا يكون لى أصدقاء من غير رأيى السياسى تربطنى بهم أواصر المودة ! وإذا كنا نعيب التعصب الدينى ، ألا يكون التعصب الأعمى للرأى السياسى أجدر باللوم بل بالتجريح ؟ !

بعد شهور من بدء هذه السنة الدراسية ١٩١٠ — ١٩١١ ، بدأت الأنباء ترد من مصر بأن الحكومة المصرية تزمع مد الامتياز لشركة قناة السويس . ولما كانت الصحف المصرية قد عارضت هذه الفكرة ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستعرض الأمر على الجمعية العمومية المصرية ، وأن قرار الجمعية المذكورة سيكون قطعياً فى هذا الأمر ، وإن كانت قراراتها استشارية بحكم قانونها النظامى فيما خلا فرض الضرائب .

اهتمت مصر ، واهتم الشبان المصريون المقيمون بباريس ، بهذا الأمر أشد الاهتمام . فقد كان حفر قناة السويس ، على أنه عمل إنسانى وهندسى جليل ، مجلبة المتاعب لمصر منذ اليوم الأول . ولم يكن يغيب عن أحد منا يومئذ أن وجود القناة هو الذى أتاح للإنجليز التدخل فى شئون مصر ، وهو الذى عاونهم على دخول مصر من القناة واحتلالهم إياها ؛ وأن مصر لا تفيد من القناة شيئاً ؛ وأن ما يقال من أن مدَّ الامتياز يجعل لمصر حصة فى أرباح الشركة — كل ذلك لا يوازى استمرار المتاعب التى رأتها مصر ، وظلت خاضعة لآثارها عشرات السنين .

وأعتقد اليوم أن السياسة الإنجليزية لم يكن يعنيها أن يمد امتياز القناة ، بدليل إقرارها الحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية العمومية فى هذا الأمر حاسماً ، مع ما فى ذلك من تقوية للحركة المطالبة بالنظام الدستورى . ولعل إنجلترا كانت أكثر ميلاً إلى ألا يمد امتياز القناة ، اقتناعاً منها بأن مصر ستظل فى دائرة نفوذها دائماً ، فإذا انتهى امتياز القناة وعاد إلى مصر أصبح فى يد إنجلترا . لكنها لم تكن لتظهر شيئاً من ذلك وهى ترى فرنسا حريصة على مد الامتياز ، والاتفاق الودى بينها وبين فرنسا يقتضيها أن تجامل هذه الدولة الصديقة . فليكن الأمر فى القبول أو فى الرفض متروكاً لنواب الأمة فى الجمعية العمومية ، ولتكن الحكومة المصرية الخاضعة مباشرة للنفوذ الإنجليزى مدافعة عن مد الامتياز ، ولتغذ الصحف الرأى العام بمعارضة هذا المد . فإذا رفضته الجمعية العمومية لم يكن على الحكومة المصرية ولا على إنجلترا لوم أو تثريب أمام فرنسا .

مهما يكن من شيء ، فقد أثار هذا الأمر اهتمامنا معشر الطلبة فى باريس ، وقد رأينا أن يكون لنا رأى جماعى فيه . ولا سبيل إلى إبلاغ هذا الرأى إلى الرأى العام المصرى إلا بقرار من الجمعية المصرية . لكن قانون الجمعية المصرية يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . وإخواننا مبعوثو الجامعة المصرية ، ومن بينهم توفيق الساوى وسيد كامل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، أعضاء فى الجمعية المصرية ، وقد تعهدوا لمجلس الجامعة قبل إيفادهم ألا يشتغلوا بالسياسة ، فهم يدفعون بعدم جواز بحثها لهذا الموضوع لأنه سياسى ، ولأن نظامها يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . فماذا عسى نصنع ؟ وهل نقف أمام هذا الوضع مكتوفى الأيدى ؟ !

تحدث إلىَّ فى هذا الأمر أصدقاء يتزعمهم عبد الحميد بك سعيد ، وطلبوا إلىّ ، وكنت سكرتير الجمعية ، أن أجد لهذا المشكل حلا . قلت لا مشكل هناك ، والأمر محلول من نفسه ، فالاشتغال بالسياسة المحرم على الجمعية هو الاشتغال بالسياسة الحزبية ، حتى لا يجر الخلاف إلى خصومات تجنى على غرض الجمعية الرئيسى ، أو أن تصبح الجمعية فى المسائل القومية أداة لوضع الخطط والعمل لتنفيذها . أما مجرد إبداء الرأى فى أمر انعقد عليه الإجماع ، كمد أجل إمتياز القناة ، فلا يعد اشتغالا بالسياسة . وهل ترى إذا جاءت فرصة اقتضت المصريين أن يقولوا إنهم حريصون على حرية بلادهم ، أفيكون مجرد هذا القول اشتغالا بالسياسة ؟

واطمأن الذين تحدثوا إلىّ لما قلت ، وطلبوا إلىّ أن أدافع عنه متى انعقدت الجمعية . ولم أتردد فى الدفاع حين قام إخواننا مبعوثو الجامعة يدفعون بعدم جواز البحث فى الموضوع .

وأقنعت حجتى سائر الأعضاء ، فانسحب مبعوثو الجامعة من الاجتماع ، وقررنا بالإجماع إبلاغ رئيس الجمعية العمومية وإبلاغ الصحف المصرية قرارنا برفض مد امتياز القناة .

انتهت السنة الدراسية ، وآن لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دارساتنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر . وحسبت أننى إذا عدت إلى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، وأقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر . وعدت إلى أرض الوطن ، ممتلئاً أملا أن أجد فى بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن ألقى ضوءاً جديداً على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعنا المصرى أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى ، حين تحدثت إلى رجال القانون من محامين وأساتذة فى الحقوق ، إذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر فى ذلك العهد لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محالج القطن ! أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيرة لا تصلح موضوع رسالة للدكتوراه بحال من الأحوال . ولم أجد بداً من العدول عن هذا الموضوع ، وإن كان هذا الفقر فى التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة إليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

أتيح لى فى أثناء مقامى بمصر ، فى هذه الإجازة الدراسية ، أن أشهد من حياة ريفنا المصرى أكثر مما شهدت من قبل . كان لطفى بك السيد عضواً بمجلس مديرية الدقهلية ، وقد فكر فى زيارة مدن المديرية وقراها ليرى حالة التعليم الأولىّ بها ، ويقترح ما يراه لإصلاحه . وللقيام بهذه المهمة ترك القاهرة وأقام ببرقين . وكنت مقيماً إذ ذاك بكفر غنام . فطلب إلىّ أن أصحبه فى جولاته بهذه القرى ؛ فكنا نلتقى كل صباح بأقرب القرى على الطريق الذى نسير منه إلى ما يريد لطفى بك أن يراه من كتاتيب القرى الأخرى . وكان كل واحد منا يمتطى جواده فنسير من بكرة الصباح ولا نعود إلا فى المساء ، بل فى منتصف الليل فى بعض الأحيان . ولبثنا كذلك قرابة أسبوعين . وأشهد لقد حز فى نفسى ما رأيت من حال ريفنا . فكم من بيت عمدة دخلناه ، ونحن نعلم أن صاحبه على جانب من اليسار ، فإذا البيت أدنى إلى منازل أشد الطبقات فقراً ، لولا مظهر بسيط يحرص العمدة عليه فى غرفة من الغرف يستقبل فيها الحكام على تعبيرهم ! أما الأولاد فى الكتاتيب فكان ملبسهم وكانت هيأتهم يؤذيان العين . والطرق فيما بين القرى لا تتسع لأضيق العربات تسير فيها ، وكلها التراب يثير غباراً كلما سار فيه حيوان . وليس هذا كله نتيجة الفقر ، بل هو نتيجة الجهل ، ونتيجة

الخوف من الظلم خوفاً يجسمه الجهل فيجعل الإنسان ينكر نفسه ، ويأبى أن يظهرها فى خير مظاهرها

آلمنى ما شهدت من ذلك كله . وزاد فى إيلامى أننى كنت قبل ذلك بأشهر قد ذهبت مع صديقى شهدى بطرس إلى وقط فرنسا نزور منطقة اللوار. وهناك فعلنا نتنقل على الدراجات من بلد إلى بلد ، ومن قرية إلى قرية ؛ فإذا وقعت أعيننا على ما يؤذى العين لمنافاته مقتضيات النظافة أو الذوق عددنا هذا استثناء ، ووجهنا اللوم من أجله إلى القائمين بأمر هذا البلد أو هذه القرية . أما والاستثناء فى فرنسا هو القاعدة فى مصر ، فما كان أشد حزنى وألمى ! وزادنى حزناً أن طبيعة فرنسا ليست أجمل من طبيعة مصر ، وأن أرض فرنسا ليست أكثر من أرض مصر خصباً ، وأن من اليسير أن تصبح الحياة فى مصر جميلة عزيزة إذا رعاها العلم السليم والخلق الكريم بعين ساهرة . ولكن من لمصر بهذه العين وهذا الخلق وأمرها ليس لأبنائها ، وأولو الرأى فيها يحسبون السياسة التى تتحدث عنها الصحف كل شىء، فإذا نادى المنادى فيهم بإنشاء جامعة أو بإقامة مستشفى ، انكمشت الأيدى وغاض معين الكرم ، ولم تسخ نفس غنىّ بالبذل من ماله لهذه الأغراض النبيلة السامية !

فى هذا الصيف ، صيف سنة ١٩١١ ، وقع حادث دولىّ كان له فى مصر دوىّ عظيم ، وفى السياسة المصرية أثر بالغ . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا فى برقة وفى طرابلس الغرب ، وكانتا يومئذ ولايتين تركيتين تحكمهما السلطة العثمانية حكماً مباشراً . ما عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ إنها داخلة فى نطاق السيادة التركية مع تمتعها بالاستقلال الداخلى . أفتسير قواتها المسلحة إلى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية ؟ أم تقف على الحياد أن ليس لها من وراء هذه الحرب مغنم ؟ وإذا وقفت على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بأراضيها ، فماذا يكون موقفها ؟ أتمنع هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لا تتعرض لعمل عدائى من جانب إيطاليا ، أم تقتضيها تبعيتها الاسمية للسلطان العثمانى أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن هذا الحياد ؟ وإنجلترا ما موقفها ، وهى محتلة مصر ؟ هل تسهل للجنود التركية المرور ، أم تقف فى طريقها تصدها إن هى حاولت هذا المرور ؟

كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الظرف الدقيق سلبياً صرفاً . تركت الأمر لإنجلترا ولممثلها فى مصر ، لورد كتشنر ، تتصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء . أما السياسة البريطانية فى مصر ، فكان موقفها يومئذ عجباً غاية العجب . أبدى لورد كتشنر فى وضوح

وصراحة أن إيطاليا معتدية على تركيا من غير حق . وقامت فى مصر حركة لجمع التبرعات لتركيا ، إعانة لها على نفقات الحرب . فشجع لورد كتشنر هذه الحركة وشارك بالتبرع . وكان أمراء البيت العلوى على رأس الوفود التى تنتقل فى الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعاً للناس على البذل بسخاء ؛ لأنهم رأوا الحكومة لا تعارض ، وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطانى نفسه يشجع ويشترك . ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة يومئذ آذاناً صاغية من الجميع . أذكر أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة بجمع التبرعات إلى المنصورة ، فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهباً . وحدث مثل ذلك فى غير الدقهلية من مديريات مصر . والناس ينظرون إلى موقف إنجلترا من هذه الحركة دهشين كيف تشجع دولة إسلامية على دولة مسيحية ! على أن السياسة البريطانية لم تذهب إلى أبعد من ذلك ، ولم تسمح باشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب ، ولم تسمح بمرور الجيوش التركية من الأراضى المصرية ، محتجة فى هذا وفى ذاك بأن مصر مستقلة داخلياً عن تركيا ، فإذا اشتركت الحكومة المصرية فى الحرب لم يقف هذا الاشتراك عند الجناية على استقلال مصر ، بل أدى بإنجلترا ، ولها فى مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، إلى أن تتهم بالخروج عن الحياد ، وبالاشتراك فى حرب ضد إيطاليا ليس له من مسوغ .

بينا كان الناس فى الطفرة الأولى من هذا الاندفاع القوىّ لمعاونة دولة الخلافة ، إذا لطفى بك السيد يطالعهم فى الجريدة بثلاث مقالات فى ثلاثة أيام متعاقبة عنوانها جميعاً : « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » ، يدعو فيها المصريين إلى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب الإيطالية التركية ، وإلى الضن بأموالهم أن تبعثر فى سبيل قلّ ما تفيد بلادهم منه ، ويذكرهم بأن من الخير أن يبذلوا هذه الأموال لخير مصر ولإنشاء المرافق المصرية النافعة لأبناء الوطن ؛ فلشد ما يحتاج أبناء مصر إلى إنشاء هذه المرافق ، ولشد ما تفتقر مصر إلى الإصلاح !

أثارت هذه المقالات الثلاث على لطفى بك عاصفة هوجاء ؛ لا أقول من نقد مر ، بل من طعن جارح . اتهمه بعضهم بمناوأة دولة الخلافة الإسلامية ، واتهمه آخرون بالإلحاد ، وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء . ومع إيمان لطفى بهذا الرأى الذى أبداه إيماناً لا يتطرق إليه شك ، ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة العارضة — لم يستطع إقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته فى موقفه ، بل اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام ؛ أو قل إن شئت إن الحزب خشى مواجهة الرأى

العام ، فنكص فلم يتابع لطفى ولم يؤازره . واضطر لطفى إلى الانسحاب من الميدان ، وإلى السفر إلى برقين ، وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها .

وكان عمى صالح بك سالم هيكل محرراً حينئذ بالجريدة ، وكنت أشتغل أنا بالمحاماة مع الأستاذ أحمد بك مصطفى . وإنى لفى منزلى يوماً إذ جاءنى عمى صالح بك ، وأخبرنى أنه وزملاءه المحررين وبعض أعضاء الحزب يرجوننى أن أتولى كتابة المقالات السياسية فى الجريدة فى أثناء انقطاع لطفى بك عنها ، مع مراعاة ميول الرأى العام وموقف الحزب . وما كان لى أن أتنحى عن موقف رأيت فيه تكريماً لى من ناحية ، وقضاء لبعض ما لأستاذى لطفى بك علىّ من حق من ناحية أخرى . لذلك جعلت أتردد على الجريدة أكتب مقالاتها الافتتاحية ، تاركاً الكلام عن وقوف مصر موقف الحياد ، ساخراً من إيطاليا التى اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية ، فلما نزلت إلى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالاً عليها . وما كان أشد اغتباط رجال الجريدة ورجال حزب الأمة بهذا الموقف الذى وقفته ، والذى أنجاهم وأنجى الجريدة من سخط الرأى العام ، من غير أن تخالف ما دعا إليه لطفى بك فى كثير ولا فى قليل .

ذهبت يوماً إلى مكان المطبعة ألقى نظرة أخيرة على مقال كتبته . ولقيت الشيخ على الهوارى رئيس المصححين بالجريدة فهنأنى بما أكتب ، وأشار من طرف خفىٍّ إشارة فيها نقد للطفى بك . وأثارتنى هذه الإشارة فقلت : « أوتحسب لطفى بك . فى حاجة إلى راتبه الذى يتقاضاه من الجريدة ليعيش ، فيضطر لذلك إلى القول بغير رأيه ؟ ! » فأجابنى الشيخ المسن إجابة أعجبتنى مع مخالفتها رأيى ، قال : « إن الرزق بيد الله . إن النمل ودود الأرض يجد طعامه . ولطفى بك غنى عن الجريدة ، لكن مجابهة الجماعة ليست من الحكمة ! » . أعجبنى قوله : « إن النمل ودود الأرض يجد رزقه » ، فقلت له : « أما والرزق بيد الله ، وهو ميسر لكل خلق الله ، فليس من كرامة إنسان نصب نفسه مرشداً للناس أن يخفى رأيه عن الناس . وكثيراً ما ذكرنا لطفى بك بالحديث : (الساكت عن الحق شيطان أخرس) . والمؤمن برأى يقول به خير من المصانع الذى يقول ما يعجب الناس وإن كان هو لا يعتقده » .

قمت بهذه التجربة الصحفية ، مطمئناً لها مغتبطاً بها ، إلى أن قرب موعد عودتى إلى باريس لأكتب رسالة الدكتوراه . وإذ رأيت موضوع التشريع المصرى للعمل والعمال مجدباً لا يصلح موضوعاً لرسالة ، فقد اخترت موضوعاً لرسالتى : « دين مصر العام » ، وعرضت

الأمر على أستاذى فى الاقتصاد ، الأستاذ « لارنود » ، فوافق على الموضوع الجديد وشجعنى عليه . ومن يومئذ جعلت أقرأ كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته . قرأت ما كتب بالإنجليزيـة وبالفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية فى الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الإنجليزى . وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرتى وتاريخ ابن إياس . وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الإدارة وبعض سجلاته . ولم أترك كتاباً استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى إلا قرأته . وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعاً بشوق وشغف ، وأقتطف منها ما يفيدنى بدقة وعناية . وكنت لذلك أشتغل منذ السابعة صباحاً بغرفتى ، فإذا كانت التاسعة ذهبت إلى مكتبة كلية الحقوق أو المكتبة الأهلية فى باريس . وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أىّ هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأتم ما أطالع وما أقتطف حتى المساء . وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأسمع إلى الموسيقى ، أعود إلى مسكنى فأراجع ما اقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤتلف منه وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤوّل عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطرباً أشد الاضطراب ؛ يكتبه الفرنسى على نحو ، والإنجليزى على نحو ، والمصرى على نحو . أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التى أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاماً علىّ أن أتقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمام ذهنى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أتبين الحق من أمره ، وأن أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر . وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من الأهواء والشهوات ، يضاف إلى ذلك زهو شاب يريد أن يجيد كل الإجادة وأن يتقن غاية الإتقان .

كان لهذه المطالعات أثر كبير فى اتجاه تفكيرى فى سياسة بلادى . لقد ازددت إحاطة بالعوامل التى أدت بها إلى الوضع الذى هى فيه ، وتقديراً لما يجب على أبنائها عمله لخيرها ، كما قدرت أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وزادنى علماً بهذا الأمر اطلاعى على كتب لجَبْريل هانوتو ولغيره من الساسة الفرنسيين عن اتجاه السياسة فى أوربا ، سواء أكان هذا الاتجاه استعمارياً أم كان فى علاقة دول أوربا بعضها ببعض . على أن ذلك كله كان يصطبغ فى تفكيرى بمنطق سنى يومئذ ، وكان

منطقاً أثر العقل فيه أكبر من أثر العاطفة ، ولكنه كان على كل حال تفكير شاب لما يمارس الحياة ولما يقف على تصاريفها إلا من خلال ما قرأ . فأما ما رأى من حوادث الحياة ، فقليل بالقياس إلى هذا الخضم الضخم الذى تضطرب فيه السياسة العالمية ، وتتأثر به الدول كبيرها وصغيرها على السواء .

* * *

أتممت رسالتى ، وحصلت على إجازة الدكتوراه وعدت إلى مصر ، ولقيت على الباخرة التى أقلتنى إليها هذين الإنجليزيين اللذين قال أحدهما : إن مصير مصر أن تضمَّ إلى الإمبراطورية البريطانية مستعمرة من مستعمراتها . ونزلت مصر فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٢ . وفى أول ديسمبر من تلك السنة بدأ عملى فى المحاماة بالمنصورة . ولم يثننى عمل المحاماة عن إدامة المطالعة فى الفلسفة والتاريخ والسياسة. بل لعلى كنت أكثر اطلاعاً على ما كتب فى هذه الفنون منى على ما لا يتصل بالقضايا التى أترافع فيها من بحوث قانونية . وكانت صلتى بالمحامين الذين عرفتهم عن طريق لطفى بك السيد متصلة لم تنقطع . وكان الأستاذ الكبير إبراهيم بك الهلباوى من أحب الناس إلىّ وأشدهم مودة لى وعطفاً علىّ ، فكان إذا قدم المنصورة فى قضية له أرسل إلىّ قبل حضوره يخبر بالموعد الذى يصل فيه فأقابله ، وأقضى السهرة معه إلى ساعة متأخرة من الليل . وكان حديث الهلباوى ممتعاً أيما إمتاع . فقد حضر الرجل الثورة العرابية وعرف رجالها ، وكان لذلك سجلاً للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .

ولم تكن للهلباوى هنة يؤاخذه بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى . أما فيما وراء ذلك فكانت وطنيته وكانت خدمته بلاده محل التقدير الرفيع . وأشد الناس خصومة له هم الذين قالوا إنه أراد أن يكفر عن موقفه فى دنشواى ، فدافع عن الوردانى فى مقتل بطرس غالى ، ودافع عن الذين اتهموا بعد ذلك بالتآمر على حياة الخديو وحياة كتشنر فى قضية عرف من بعد بأن فِلبيبدس يد الإنجليز فى حكمدارية القاهرة كانت له اليد الطولى فى تلفيق أدلتها .

سقت هذا الحديث عن هلباوى بك تمهيداً لقصة حدثت تدل روايتها على سعة صدر الرجل وحسن تقديره لوفاء ذوى الوفاء . ففى سنة ١٩١٣ صدر قانون نظامى جديد أحل الجمعية التشريعية محل مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وعُدّ خطوة فى سبيل النظام النيابى المصرى . وجاء هلباوى بك يوماً إلى المنصورة ، وقضيت معه سهرة اشترك فيها عبد الرحمن

بك الرافعى والأستاذ حسن حسنى المحاميان . وفى أثناء الحديث قال هلباوى بك إنه يريد أن يرشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية ، وإنه يرى هذه أنسب فرصة ليدافع عن موقفه فى قضية دنشواى . ودار الحديث بينه وبين الصديقين اللذين شاركاه الحديث فى هذا الأمر ، واللذين انتهيا إلى موافقته على رأيه . فهو فى قضية دنشواى لم يكن إلا محامياً طلب إليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها ، شأنه فى ذلك كشأنه فى أية قضية يقف فيها إلى جانب المدعى بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه ، وليس من حقه لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه . وهو فى دفاعه فى القضية قد قسا على المتهمين لأن موقفه كان يقتضيه هذه القسوة . لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله . وقد كان هلباوى لبقاً غاية اللباقة فى شرح موقفه من دنشواى وفى الدفاع عنه .

وافق صديقاى على ما قاله هلباوى بك ، وعلى أن من الخير أن يرشح نفسه للجمعية التشريعية . وبقيت أنا صامتاً لا أتكلم ، ولا أبدى رأياً بالموافقة أو بعدم الموافقة . عند ذلك اتجه لى الرجل وقال : وما رأيك أنت يا هيكل ؟ ! قلت : أرجو أن أعفى من إبداء الرأى ! قال : ولماذا ؟ قلت : لأننى لا أريد أن أقول شيئاً لا أعتقده ، ولا أن أقول شيئاً يغضبك . قال : بل قل ما تعتقد ، ولن أغضب . قلت : إن قضية دنشواى لم تكن قضية عادية يدافع هلباوى بك عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامى ، بل كانت قضية بين مصر وإنجلترا . وقد وقفت سعادتك فيها فى صف إنجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان . وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

لم يجب الرجل على ما قلت ، ولم يقل أحد من صديقىَّ كلمة ، بل سادت فترة صمت انتقلنا بعدها إلى حديث آخر . وتبسط هلباوى بك فى هذا الحديث الآخر كعادته ، وكأنا لم نقل شيئاً فى موضوع يمسه بالذات . على أنه لم يرشح نفسه للجمعية التشريعية ، ولم يغضب منى . وبقيت صلتنا قبل هذا اليوم كصلتنا من بعده : صلة أبوة من جانبه فيها محبة ووفاء ، وصلة بنوة من جانبى فيها إجلال وتقدير . وكذلك بقينا إلى أن اختاره الله إلى جواره بعد ثلاثين سنة من هذا الحديث .

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية ، وانعقدت فى أواخر سنة ١٩١٣ أو أوائل سنة ١٩١٤ ، وبدأت المناقشات فيها فى جلساتها العلنية ، فأحدثت جواً جديدا لم يكن

لمصر به عهد . وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لا يزال أبناء ذلك العهد يذكرونها . من ذلك ما حدث من المناقشات حول ما أسموه مسألة الوكيلين . فقد كان للجمعية رئيس ووكيلان ، وكان رئيس الجمعية وأحد الوكيلين يعينان بدكريتو ، وكان الوكيل الثانى تنتخبه الجمعية . وكان الوكيل المعين هو عدلى يكن باشا ، والوكيل المنتخب هو سعد زغلول باشا . والطبيعى أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه . وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية فى الحلول محل الرئيس ، أهو الوكيل المعين ، أم الوكيل المنتخب . وهذه مسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية فى البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحداً تلو الآخر . لكنها أثيرت فى الجمعية التشريعية على أساس من المبادئ النيابية . قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين ، فالأولوية فى الحلول محله للوكيل المعين . وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلاً للأمة من الوكيل المعين ، فهو صاحب الأولوية . وكان لسعد باشا شخصياً جولات خطابية فى هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد فى أن يقول إنه كان يعمل لحسابه الشخصى بعد أن انتقلت المسألة إلى حديث المبدأ .

وكان أكثر أعضاء الجمعية التشريعية نشاطاً فى العمل وأكثرهم بروزاً فى المناقشة عبد العزيز بك فهمى (باشا) . ولم يكن ذلك عجباً وقد كان لعبد العزيز بك مركز ممتاز فى المحاماة ، وكان له من سعة الاطلاع وبسطة العلم ما جعله موضع الاحترام والإكبار والتقدير من الجميع . وهو إلى ذلك رجل جم التواضع ، رضى الخلق ، كريم النفس . أذكر له موقفاً فى غير الجمعية التشريعية بدا فيه سامى التقدير لمعنى الوفاء إلى حد غير مألوف فى مصر . كان ذلك حين صدر قانون نقابة المحامين ، وآن انتخاب مجلس النقابة وانتخاب النقيب فى أواخر سنة ١٩١٣ . أجمع المحامون على اختياره النقيب الأول لنقابتهم ، تقديراً منهم لنزاهته وعلمه وفضله . وأظهر هلباوى بك أنه يطمع فى هذا المركز لنفسه ؛ لأنه أقدم المحامين ، ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها . وعرفت ذلك من هلباوى بك شخصياً ، فأفضيت به إلى عبد العزيز بك . ولشد ما أدهشنى عبد العزيز بك حين قال : نعم ! إن هذا حق لهلباوى بك ! إنه أستاذنا جميعاً ، وإن له على المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلاً أى فضل ! وانقلب هو داعياً لهلباوى بك وانتخابه النقيب الأول للمحامين . ولم يكن لنا معشر محبيه وأنصاره والمقدرين لفضله وفضل هلباوى بك إلا أن نحترم إرادتهما ، وانتخب هلباوى بالإجماع أول نقيب للمحاماة فى مصر .

كان عبد العزيز بطل الجمعية التشريعية . وكان إلى جانبه فيها أعضاء أقوياء العارضة . وكانوا جميعاً يتناولون موضوعات مختلفة تثير اهتمام الرأى العام المصرى إلى أبعد حد . وحسبك لتعلم إلى أى مدى بلغ تغلغلهم فى المسائل التشريعية ، أن أذكر أن موضوع عقوبة الإعدام وبقائها أو إلغائها كان موضوع بحث فقهى ذى صبغة جدية استدعت مناقشات طويلة . ولم يكن أحد يشك فى أن هذه الجمعية التشريعية هى النواة الأولى للنظام البرلمانى المصرى ، وأن اهتمام أعضائها بما يعرض عليهم سيجعل الإسراع إلى إقامة هذا النظام أمراً محتوماً . أما ولطفى بك السيد كان أقوى الدعاة للحياة الدستورية الصحيحة ، فكان طبيعياً أن تكون الجريدة أشد الصحف اهتماماً بما يجرى فى الجمعية التشريعية ونقلا لمناقشات أعضائها إلى الجمهور .

كانت دورة الجمعية التشريعية فى ختامها ، حين أعلنت الصحف أن الخديو عباس حلمى الثانى سيقوم برحلة يطوف بها أنحاء الوجه البحرى قبل سفره إلى مصيفه بالآستانة . وبعد أيام عرفنا الموعد الذى سيكون فيه بالمنصورة . ولم يدر بخلدى قط أن يكون فى الزيارة ما يشغلنى بصورة أو بأخرى . فأنا لم أعرف الخديو ، ولم يكن أحد من حاشيته ينظر إلىّ على أنى موضع رجاء فى التقرب منهم أو التزلف إليهم . وقد جاء الخديو إلى باريس حين كنت طالباً بها ، وجاء معه حافظ بك عوض وأحمد شوقى بك وغيرهما ، وحاولا تقريب بعض الطلبة من الخديو وتقديمهم إليه ، لكنهم رأوا أن أية محاولة من هذا القبيل بالنسبة لى ضرب من العبث . فقد كان فيما أكتبه فى الجريدة من فورة الشباب بل من ثورته ما يجعل التفكير فى إقناعى بالعدول عن رأى أراه إضاعة للوقت فى غير جدوى .

على أن ما ظننته من أن زيارة الخديو للدقهلية لن تشغلنى فى شىء لم يتحقق . فقد كان سعيد لطفى (باشا) أخو لطفى بك السيد على غير رأيه فى مخاصمة الخديو . وكان وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيداً أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو . لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته . وكنت أنا أجل هذا الرجل ؛ لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصامياً يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره . ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشريف الخديو إياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب إلىّ أن أعاونه فيما يريد من إقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة

النسب ، وهو إلى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، إلا أن أجيبه إلى رغبته وأكلف من رجال مكتبى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

وكان أحمد بك صديق (باشا) مفتشاً للداخلية بالدقهلية . وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد . فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك إلى مكتبى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد . وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثول بين يدى الخديو فى المساء .

وإننى لأمر أمام المديرية ذاهباً إلى منزل صديق لى ، إذ لقيت لطفى بك السيد واقفاً مع زمرة من الأعيان هناك . وكان أخوه سعيد قد حاول إقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد إلى هذا الاقتناع سبيلاً . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

– ألا تود أن أقدمك إلى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمرآك !

وأجبته :

– لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى بإجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

– إن الخديو هو الذى تغير . أما نحن فلم نتغير !

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى إلى حيث كنت أريد . وأتم الخديو عباس حلمى الثانى رحلته ، مؤمناً بأنه لقى من "ولاء المصريين له وإخلاصهم لعرشه ما لا مزيد بعده لمستزيد . ولم يدر بخلده أنه يوم يغادر مصر إلى مصيفه بالآستانة يجد من أبناء هذا الشعب الذى احتفى به كل هذا الاحتفاء من يحاول الأعتداء على حياته ، فيطلق عليه رصاص مسدسه فيصيبه إصابة شديدة وإن لم تكن مميتة ! لكن هذا هو الذى حدث ونقلته الأنباء إلى العالم . وعلى أثر ذلك سافر عشرات من المصريين إلى الآستانة يرفعون فروض الولاء إلى صاحب عرش مصر ، ويؤكدون له مرة أخرى أن العناصر الرشيدة فى الشعب المصرى تضمر له كل ولاء وكل إخلاص .

وما أحسبه دار بخلده كذلك يوم غادر مصر أنه يغادرها للمرة الأخيرة ، فلا يعود لها بعد ذلك ، بل يفقد عرشه ، ويظل متنقلا فى ربوع أوربا محظوراً عليه أن يعود إلى مصر ، فيقضى زمناً يعدل ضعف الزمن الذى قضاه جده إسماعيل فى المنفى ، ثم يتوفى فى سويسرا ، ويبقى جثمانه دفيناً بها حتى يؤذن له فيحمل إلى مثواه الأخير بأرض مصر .

سافر عباس إلى مصيفه بالآستانة ، وهو لا يعلم ما يخبئه له القدر . ولم يكن أحد غيره

من المصريين يعرف ما طواه الغيب فى صحائفه ، لأنه لم يكن أحد يقدر أن العالم ، الذى كان ينعم يومئذ فى بحبوحة الرخاء ، يغلى تحته بركان سينفجر عما قريب ، ويزج بالدول كبيرها وصغيرها فى حرب عالمية ضروس .

وكيف يدور بخلد أحد أن يدفع الساسة العالم إلى الخراب ! لقد نقلت الصحف فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو أن مجرماً اعتدى على حياة ولى عهد النمسا إذ كان (بسيراجيفو) عاصمة الصرب فأودى بها . ووجهت حكومة النمسا إنذاراً إلى حكومة الصرب تطلب فيه مطالب قاسية ، إن لم تجبها صربياً احتفظت حكومة النمسا بحرية التصرف . وتلا الناس جميعاً فى أرجاء العالم كله هذا النبأ ، فلم يدر بخلد أحد منهم إلا أن الصرب ، هذه الدولة الصغيرة التى لا تستطيع مقاومة النمسا ، ستذعن للإنذار وتجيب دولة النمسا والمجر ، أو إمبراطورية النمسا والمجر ، إلى مطالبها . لكن الصرب تلكأت . وتدخلت الدوائر السياسية فى باريس ولندن وبرلين تريد أن تجد من هذا المأزق السياسى مخرجاً . والأنباء كلها ترد مؤيدة أن حكمة الساسة ستتغلب على حادث مؤلم أدى إليه نزق شاب طائش ، وأن الحرب لا يمكن أن تقع .

كنت قد قضيت قرابة سنتين أشتغل بالمحاماة ، ففكرت فى فترة راحة أستعد بها لعمل العام الجديد . واتفقت مع صديقى عبد الرحمن بك الرافعى أن نسافر إلى ربوع لبنان ، نقضى بها أربعة أسابيع ، ثم نعود حين يكون موسم العمل فى المحاماة قد بدأ . وأخذنا أهبتنا وتذاكر سفرنا على باخرة تقلنا من بورسعيد بعد الظهر من يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤ ، وذهبنا نستقل القطار الذى يغادر المنصورة الساعة التاسعة صباحاً إلى ميناء سفرنا . وتناولنا الصحف ساعة ركوبنا القطار ، فإذا بها تذيع النبأ الخطير أن ألمانيا أعلنت الحرب على فرنسا .

وأخذنا أماكننا فى القطار ، فقال الرافعى :

– لا يدرى أحد ما يمكن أن تتطور إليه الحال بعد إعلان الحرب بين فرنسا وألمانيا . فقد تدخل تركيا الحرب ، وقد تدخلها إنجلترا . ألا تفضل أن نقضى أيام راحتنا فى بورسعيد ، حتى لا نفاجأ فى لبنان بما قد يحول بيننا وبين العودة إلى بلادنا ؟

فقلت مبتسماً :

– دع الأمر لله ! ولنذهب إلى حيث قررنا . وعلام نخاف وممّ نخشى ؟ إننا نستطيع عند الضرورة أن نعود إلى مصر على ظهر جمل !

ولما كان عبد الرحمن مؤمناً حسن الإيمان ، فقد رأى أن يدع الأمر لله ، وأن نذهب إلى لبنان ؛ ولعله قدر كذلك أن له أقارب بالشام تهفو نفسه إلى رؤيتهم . وأخذنا فى الحديث عن الحرب ، والقطار منطلق إلى غايته . وانتقلنا فى الزقازيق إلى قطار الإكسبريس . ولما بلغ بورسعيد انتقلنا منه إلى الباخرة التى أقلتنا إلى بيروت .

الفصل الثانى

بين الحماية والاستقلال

الحرب العالمية الأولى وتشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا – تمسكى بحياد مصر – الجريدة تناصر الحلفاء – بينى وبين لطفى السيد – محادثات رشدى وعدلى مع ممثلى إنجلترا فى مصر – إنجلترا لا تصرح بما يطلبانه من استقلال مصر إذا كسبت الحرب – مقالاتى : الحرب الحاضرة وآثارها – دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا – اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى – التمهيد لإعلان الحماية وعزل الخديو – أهل مصر والتغيير المنتظر – حركات النفى والاعتقال – إعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ – البرنس حسين كامل سلطان مصر – استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال باسم المتطوعين – انتصار ألمانيا فى الميادين المختلفة وأثره فى مصر – الصحف والجريدة تعطل بإرادة أصحابها – جريدة السفور : مقالات الحرب والحضارة – شروط ولسن وحق تقرير المصير – تأليف الوفد المصرى – ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ – وفد الحزب الوطنى – الحزب الديمقراطى – حركة التوكيل للوفد – سياسة الوفد – مصروالسودان – منع الوفد من السفر إلى مؤتمر الصلح – نفى الباشوات الأربعة إلى مالطة – الثورة فى كل مكان من الإسكندرية إلى أسوان – الإنجليز يقاومون الثورة بكل شدة – الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية – حكومة لندن تعين لورد اللنبى مندوباً سامياً بمصر – اللنبى يسلك سياسة المهادنة – سفر الوفد والمنفيين بمالطة إلى باريس – اعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر – وقع ذلك على رجال الوفد وعلينا فى مصر – الاعتراف بحماية إنجلترا فى معاهدة فرساى – الكونجرس الأمريكى يخذل ولسن فى معاهدة فرساى – سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا ودعايته فيها – لجنة ملنر ومقاطعتها – اللجنة تستمر برغم ذلك فى عملها – رشدى باشا يقترح أن تحادث اللجنة الوفد المقيم بباريس – وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر – مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه – أول ثغرة فى صفوف الوفد – برقية « نبتت فكرة » . . – تقرير لجنة ملنر – الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وإنجلترا وتدعو عظمة السلطان لإيفاد هيئة لمفاوضتها – عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة – عود سعد باشا إلى مصر – سعد والحزب الديمقراطى – فشل محاولات التوفيق بين سعد والوزارة – الاضطرابات فى فى مصر – مفاوضات عدلى ، كيرزون بلندن وعدم نجاحها – عود عدلى إلى مصر واستقالته – الإنجليز يعتقلون سعداً وجماعة معه تمهيداً لنفيهم إلى سيشل – مصر تبقى بغير وزارة – عود الاضطراب – التمهيد لاعتراف إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – سفر اللنبى إلى لندن – عوده وإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ – ثروت باشا يؤلف الوزارة – الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ – الوفد يرى تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى – التمهيد لوضع الدستور .

انتقلت أنا وصديقى عبد الرحمن الرافعى إلى الباخرة التى تقلنا إلى بيروت . والرافعى متحمس ، مذ كان طالباً بمدرسة الحقوق ، لمبادئ الحزب الوطنى ، متطرف فى نصرتها ،

شديد الإيمان بخلافة آل عثمان . وقد كانت الحرب التى أعلنت بين فرنسا وألمانيا مدار حديثنا بطبيعة الحال . وإذ كان الإمبراطور غليوم الثانى ، إمبراطور ألمانيا ، قد أظهر فى الأعوام الأخيرة ميله الشديد للدولة العثمانية وصداقته للسلطان الخليفة ، حتى لقد زار الأرض المقدسة بفلسطين ، وكان من سياسته مد السكة الحديدية من برلين إلى بغداد وإلى البصرة — فقد أبدى عبد الرحمن تشيعه فى الحرب لألمانيا ، وعظيم رجائه فى انتصارها ، بل عظيم ثقته بهذا الانتصار . وسألنى رأيى فى هذا الأمر وإلى أى الدولتين : فرنسا أوألمانيا ، يتجه ميلى ؟ فقلت :

— أنا لا أستطيع أن أتشيع ضد فرنسا وقد درست بها ثلاثة أعوام أفدت فى أثنائها أجل الفائدة ، وأشعر لهذا بأن لفرنسا علىّ ديناً لا أستطيع نسيانه إلا أن أنكر الجميل . وليس فى طبعى إنكار الجميل .

والتمس لى عبد الرحمن من هذه الحجة عذراً . لكنه سرعان ما سألنى :

— هب إنجلترا دخلت الحرب منضمة إلى فرنسا ، وإنجلترا هى المحتلة لبلادنا ، الغاصبة لحريتنا ، فماذا يكون الحال ؟

ولم أتردد أن قلت :

— يجب فى رأيى أن يكون موقفنا فى هذه الحرب موقف الحياد ، سواء اشتركت فيها إنجلترا أم لم تشترك ، وسواء اشتركت فيها تركيا أم لم تشترك . وأنا أستند فى هذا الرأى إلى موقف مصر فى الحرب الإيطالية التركية ، فقد كان موقفاً أيدت به مصر ما حصلت عليه من حظ فى الاستقلال يبيح لها ألا تشترك فى حرب إلا بإرادتها .

قال عبد الرحمن :

— أوتظن لطفى بك السيد يؤيد هذا الرأى فى الجريدة ؟

قلت :

— سواء أيده أم لم يؤيده فهو رأيى لن أحيد عنه . وإذا رأيت الجريدة ذهبت غير هذا المذهب ، فسأكتب فيها مؤيداً رأيى أنا بكل قوتى .

ومع اقتناعى التام بهذا الرأى كنت أود ألا أختلف فيه مع لطفى ، وكنت أود أن تصلنا الجريدة بلبنان مؤيدة له .

وبلغنا بيروت ، وانتقلنا فى القطار إلى عاليه . فلم يكن بلبنان فى ذلك العهد أسباب للمواصلات غير القطار السائر بين بيروت وعاليه وصوفر ورياق ودمشق . وفى عاليه قابلنا

مدير البوليس ، وكان يجيد العربية برغم مظهره التركى ، فأبدى لنا بعد أن عرفنا مودة وتجملا شكرناه عليهما ، وحفظنا لتركيا من أجلهما ما أنسانى فى تلك اللحظة حفيظة الفلاح المصرى على الحكام الأتراك .

تنقلنا فى ربوع لبنان والشام بين بيروت وعاليه وصوفر ودمشق ، ونحن نسمع كل يوم من الشائعات عن الحرب ما لا يدخل فى حسبان أحد ، بل تمليه عاطفة شرقية كل أملها أن يتغلب الألمان على خصومهم . ذلك أن الإنجليز انضموا فى الحرب إلى فرنسا بعد ثلاثة أيام من إعلانها ، فكان عبد الرحمن ومن رأينا من المصريين يتناقلون ما يشاع من أن الألمان غزوا البحر الأبيض واحتلوا جزره بشوق وشغف زائدين . وكانت صحف بيروت تغذى هذه الشائعات ولا تنفى شيئاً منها . ولم يكن يرد إلينا من صحف مصر ما يدلنا على اتجاه الرأى فيها ، فلم أطلع على الجريدة لأعرف رأى لطفى السيد ، وإن استطاع عبد الرحمن أن يؤكد أن صحف الحزب الوطنى تشاطره رأيه فى التشيع للألمان ، وتدعو الرأى العام المصرى لتأييدهم بكل قوة .

وبعد ثلاثة أسابيع من مقامنا بالشام ، قيل لنا إن باخرة تبحر من بيروت ، هى آخر باخرة تقوم إلى مصر ؛ لأن سير البواخر فى البحر الأبيض أضحى غير مأمون . كما قيل لنا إن المصريين المقيمين بلبنان مدعوون جميعاً للسفر عليها كى تعود بهم إلى وطنهم .

عرفت داود بركات رئيس تحرير الأهرام لأول مرة وأنا مسافر على هذه الباخرة التى جمعت أضعاف ما تتسع له غرفها . وقد عرفت منه أن لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيداً الحلفاء ، إنجلترا وفرنسا ، وأنه يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد . ولم أرد أن أناقش ما قيل لى عن ذلك حتى أطلع بنفسى . فلم يبق بيننا وبين نزول مصر غير أربع وعشرين ساعة . فإذا وقفت على ما كتب كونت رأيى ، واتخذت الموقف الذى يمليه المنطق ويقضى به وجدانى .

على أننى برغم ذلك دهشت مما قيل لى . فلم يدر بخلدى أن يدعو لطفى لمؤازرة إنجلترا ، وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الإيطالية فى طرابلس . واذا وجب ، احتراماً لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الإيطالية ، فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى .

كان ذلك رأيى ، وكنت متحمساً له بكل ما فىَّ من قوة الشباب ، ومن إيمانه بما يمليه عقله ووجدانه . ولذلك صممت أن أذهب إلى القاهرة ، وأن أقابل لطفى بك فى

أول فرصة يسمح عملي فى المحاماة بالمنصورة أن أنتهزها . وفى الفترة التى تنقضى بين نزولى بالمنصورة وسفرى إلى القاهرة ، أكون قد اطلعت على الجريدة ، وتتبعت ما كتبه لطفى منذ بدأت الحرب .

وذلك ما فعلت . فلم تنقض أيام على نزولى المنصورة حتى ذهبت إلى القاهرة وقابلت لطفى بك ، وتحدثت إليه ، وأبديت له رأيى واقتناعى به وتصميمى على الدفاع عنه . وذهبت فى الحديث إلى حد القول بأنه إذا لم تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى .

وأجابنى الرجل ، فى هدوء ورزانة ، بأننى على حق من حيث المنطق ؛ ولكنه طلب إلىّ أن أتريث فى إبداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه ، حرصاً على ما يريده وأريده : من تحقيق استقلال مصر ، استقلالا صحيحاً تامًّا . ذلك أن محادثات تجرى الآن بين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية وبين الإنجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت إنجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام . فإذا نجحت هذه المحادثات وأعلنت إنجلترا هذا التصريح فهذا ما نريد ، وإلا فلى أن أنشر فى الجريدة ما أشاء . وأضاف الرجل إلى ذلك أنه إذا لم تنجح هذه المحادثات ، فإنه سيؤيد رأيى بكل قوته ، وبخاصة أنه لم يزد فيما كتب على أن أعترض على خرق ألمانيا معاهدة حياد بلجيكا .

لم تقنعنى هذه الحجج . فتصريح إنجلترا ، الذى يطلبه رشدى باشا وزملاؤه ، معلق على انتصار إنجلترا فى الحرب . وهى لن تصدر هذا التصريح ما لم تدخل الحكومة التركية الحرب فى صف ألمانيا ؛ لأن إنجلترا تعهدت لتركيا غير مرة باحترام سلامة الإمبراطورية العثمانية . ومهما يبلغ من استقلال مصر الداخلى ، ومهما يكن الموقف الذى تقفه فى معاونة إنجلترا — فإن بقاء حكومة الآستانة على الحياد يجعل لإنجلترا دائماً الحجة القائمة بأنها لا تستطيع أن تنقض تعهداتها للدولة العلية ، ما لزمت هذه الدولة الحياد ولم تنضم صراحة لجانب الألمان .

أفضيت بهذه الحجج للطفى بك فأقرها جميعاً . لكنه مع إقراره استمهلنى كى لا أكتب ، فإذا لم تعلن إنجلترا تصريحاً يرضى مطالب مصر ، كما يفهمه هو وأفهمه أنا ، كانت لى الحرية فى أن أكتب ما أشاء .

لم أجد بدًّا من قبول ما طلبه لطفى بك ، بعد أن وعدنى بأن الأمر لن يطول أكثر من

أسبوعين ، وبعد أن ذكر لى أن أسبوعين ليسا كثيرين فى معالجة مشكلة خطيرة كهذه المشكلة لكنه رأى تشبثى برأيى ، وأيقن أنى لن أعدل عنه إذا انقضى هذان الأسبوعان . وتركته وعدت بعد يوم أو يومين إلى المنصورة ، وأنا أنتظر انقضاء هذين الأسبوعين بفارغ الصبر .

وانقضى الأسبوعان وعدت إلى القاهرة ، مصمماً أن أعلن رأيى وأن أدافع عنه . وزادنى تصميماً أنى رأيت صحيفة المقطم تروج لفكرة رأيتها غاية فى الخطورة : تلك أنه إذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول فإنها تختار إنجلترا . ورأيت (الجريدة) تكتب ، وإن كانت مخففة ، فى هذا المعنى ؛ فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فإذا لم يكن السبيل إليه ميسوراً ، وكان لا بد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فإنجلترا خير أمة ترضاها مصر . صحيح أن هذا الكلام لم يكن يكتبه لطفى ، ولكنه كان ينشر فى (الجريدة) ، وهو مسئول عنه . ولم ألبث حين نزلت القاهرة أن ذهبت إليه وسألته ، وقد انقضى الأسبوعان : الام انتهت المحادثات التى ذكرها لى ؟ فلما علمت أنها لم تنته إلى شىء ورأيت أنه يستمهلنى ، ذكرت له هذا الذى يروج له المقطم ، ولا تدفعه الجريدة ، بل لعلها تجاريه فيه . ذكرت ذلك وقد ملكتنى ثورة الشباب ، حتى لقد قلت : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! إن الأمة المستعبدة يحكمها القوىّ . فإن هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى وأنا أربأ بمصر أن تكون عبداً أو بغياً ! » .

لم يسترح لطفى بك لهذه اللهجة بطبيعة الحال . أما أنا فأصررت على كل لفظ قلته . على أنه لم يرفض الفكرة قدر ما رفض طريقة التعبير عنها . والظاهر أن أمله فى حمل إنجلترا على ما كان هو وأصدقاؤه يطمعون فيه كان قد ضعف عنده . ولذلك خاطبنى ، بلهجة فيها كثير من العطف الذى ألفته من جانبه ، محاولا إقناعى بأنه ، مع ما يقدره من الصعاب والعقبات القائمة فى طريق ما يرجوه ، يرى أن السياسى يجب ألا يبرم بالوقت ، وأنا معشر الشباب يجب أن نروض أنفسنا على شىء من الصبر فى المسائل الخطيرة ؛ فكثيراً ما حل الوقت مشاكل كان الإنسان يحسب أنها لا تحل .

أصغيت إلى هذه الكلمات إصغاء من يقدرها قدرها ، ثم لا يقتنع الاقتناع الصحيح بها . والواقع أننى كنت محنقاً على هذه الدعاية التى تنشر لحمل المصريين على القول بأنه إذا لم يكن استقلال وطنهم مستطاعاً ، فإنهم يفضلون أن تحكمهم إنجلترا . لذلك خرجت من عند لطفى بك ، وكتبت رأيى فى عبارة وجيزة أسَفِّه هذه الدعاية . لكن ألفاظ عبارتى

كانت قاسية لأنها كانت صورة لما خاطبت به لطفى بك ولم يرض عنه وكان طبيعيًّا أن يرفض نشره . وكان طبيعيًّا أن أخرج من عنده مغضباً .

وعدت إلى المنصورة . وجعلت أفكر ما عسى أن أصنع . ولم تطاوعنى نفسى أن أكتب فى غير الجريدة ؛ فصلتى بها وبلطفى بك ، ومحبة الرجل ، جعلتانى أدير الأمر فى نفسى طويلا . وانتهى بى التفكير فبدأت أكتب سلسلة مقالات عنوانها : « الحرب الحاضرة وآثارها » ، وبدأت الجريدة تنشرها . وكان أساس الفكرة فى هذه المقالات يكاد يكون ردًّا على إنجلترا . فقد كانت دعواها أنها دخلت الحرب لأن ألمانيا أخلت بالمعاهدات الدولية التى قال عنها مستشارها الأول بِتْمان هَلْفيج إنها قصاصات ورق ، ولذلك خرقت حياد بلجيكا مع أنها كانت من الدول التى وقعت معاهدة هذا الحياد . وقد ألقى سير « إدوارد جراى » خطاباً يسوغ دخول إنجلترا الحرب ، دفاعاً عن حرمة المعاهدات ، غاية فى البلاغة ودقة المنطق . أما أنا فذهبت فى مقالاتى غير هذا المذهب ، وقلت إن السبب الحقيقى فى الحرب اقتصادى بحت ، فقد استأثرت إنجلترا وفرنسا أو كادتا تستأثران باستعمار أفريقيا وآسيا . وقد أقامتا خطتهما إزاء ألمانيا على أساس التطويق ، فعقدتا معاهدات مع روسيا ومع بعض الدول الأخرى حتى لا تخرج ألمانيا من دائرة البلطيق . وقد حملتا إيطاليا على أن تقف فى صفهما ، بأن أعلنتا أن لها بحق الفتح أن تستولى على برقة وطرابلس فى أفريقيا . وبرقة وطرابلس واقعتان بين مصر التى تحتلها إنجلترا وتونس الواقعة تحت نفوذ فرنسا وحكمها . وقد ذهبت ألمانيا إلى تقوية نفسها حربيًّا ، ثم بدأت فكرة الاشتراكية تندس إليها وتهدد النظام القائم فيها ؛ فلم يكن للإمبراطور غليوم الألمانى إلا أن يثير هذه الحروب ليصرف الألمان عن هذه الاشتراكية التى يخشى خطرها ، وليجد فى الحرب وسيلة لتوسع خارجى يمكّن له ولأسرته . هذه الأسباب الاقتصادية هى التى أثارت الحرب . وسيكون من نتيجة هذه الحرب أن تزعزع أركان المدنية الأوربية المتحكمة فى العالم ، وأن تنقل الحضارة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى حوض الأطلنطى أو الباسفيكى ؛ وبذلك تتيح لأمم الشرق فرصة التحرر من العبودية التى فرضت عليها .

كتبت سلسلة هذه المقالات ، وكانت ستًّا ، ودعمت فكرتى فيها بكل ما استطعت من قوة . ونشرها لطفى بك . فلما ذهبت إليه بعد نشرها ذكر لى أن الرقابة التى فرضتها إنجلترا على الصحف خاطبته تسأله : متى تنتهى هذه المقالات ، فدلنى ذلك على برم الإنجليز بها ، وعدم اطمئنانهم للأفكار التى وردت فيها .

كانت الرقابة الصحفية إلى يومئذ هينة لا مبالغة فيها . فلم تكن تركيا دخلت الحرب فى جانب الألمان بعد . ولم تدخل إيطاليا الحرب مع حليفتها ألمانيا . وكانت الحرب قد أعلنت بين روسيا القيصرية وألمانيا . فكانت مصر لذلك بعيدة كل البعد عن ميادين القتال . هذا وكانت المفاوضات دائرة بين إنجلترا وتركيا ، حتى تظل هذه على الحياد مقابل ضمان سلامتها . فلم يكن ثمة ما يقتضى إنجلترا أن تلجأ إلى سياسة الشدة مع مصر . لكن الأحوال سارت مسرعة بعد ذلك فى اتجاه آخر ، بدأت المقطم التمهيد له . فلم يغب عن بال السياسة البريطانية أن تركيا قد تدخل الحرب فى صف ألمانيا . وكان هذا الاحتمال متوقعاً ؛ لأن العلاقات بين تركيا وألمانيا قبل الحرب كانت تجعله أدنى إلى التصور . وكان كثير من المصريين يتوقون شغفاً إلى ذلك اليوم ، حبًّا من بعضهم لدولة الخلافة ، وكراهية من البعض للاحتلال البريطانى ، واعتقاداً بأن انتصار تركيا يقرب يوم الخلاص من هذا الاحتلال . وكان مما دار بخلد الساسة البريطانيين ، على ما صرح به لورد جراى من بعد ، أن تضم إنجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها . لكن إنجلترا أرادت أن تظهر فى مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعاً إقليميًّا ، وبخاصة أن مركزها فى مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وإن لم يكن بالقانون . لهذا قرر ساستها فى حالة دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ، أن تلغى إنجلترا ما لتركيا من حقوق فى مصر ، وأن تأخذ بيدها هذه الحقوق ، وأن تعلن حمايتها على مصر ، وأن تذكر فى الوقت نفسه أنها أخذت هذه الحقوق بيدها وديعة للشعب المصرى .

وتقدمت الحرب واكتسحت ألمانيا البلجيك ، برغم مقاومة هذا الشعب الباسل ذلك الغزو العنيف ؛ وثبتت ألمانيا كذلك لروسيا على نحو أظهرها أمام العالم فى مظهر الظافر الذى لا يغلب . وبدأت أمارات تدل على أن تركيا ستدخل الحرب لا محالة فى صف الألمان . فلما دخلت تركيا الحرب بالفعل ، أسرع المقطم فكتب مقالا أو أكثر بعنوان : « أهل مصر والتغيير المنتظر » ، يمهد للسياسة التى قررتها إنجلترا . ولم أطق صبراً على هذا المقال ، فكتبت مقالا بالعنوان نفسه ، وبعثت به إلى الجريدة .

كانت الرقابة على الصحف قد اشتدت بسبب هذا التطور . وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصد إليه صديقاه السياسيان ، رشدى باشا وعدلى باشا . وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئاً ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى ، وذهب إلى برقين ، قريته ومسقط رأسه ، وترك الجريدة يتولى شئونها الأستاذ عبد الحميد حمدى أحد المحررين فيها .

وكان مقالى : « أهل مصر والتغيير المنتظر » قد سلم إلى عبد الحميد ، وكنت يومئذ بالقاهرة ، فطلب إلىّ أن أعود إليه قبيل الظهر لأصحح المقال قبل دخول الجريدة المطبعة . فلما عدت إليه اخبرنى أن الرقابة حذفت المقال كله ، وأنه لذلك سينشر العنوان والإمضاء ويترك مكان المقال (على بياض) . وكذلك فعل . وأيقنت أنا كذلك أن الكتابة السياسية فى جو الرقابة أمر غير ممكن . وزادنى اقتناعاً بهذا الرأى ما علمته غداة ذلك اليوم من أن عبد الحميد أوخذ على نشر العنوان والإمضاء ، وصدرت إليه تعليمات من الرقابة بألا يعود إلى مثلها ، وأن ما يحذف يجب أن يحل محله شيء يستر عمل الرقابة قدر المستطاع .

لم يكن مضىّ الأيام والأسابيع ليزيد الرقابة على الصحف وحدها شدة ، بل لقد اشتدت الاحكام العرفية التى أعلنها ممثل إنجلترا فى مصر ، وشعر الناس جميعاً ، وأهل المدن بنوع خاص ، أنهم مقبلون على عهد عصيب .

وفى يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ، وأنها أخذت بيدها ، وديعة للشعب المصرى ، ما كان لتركيا من حقوق على مصر . وفى اليوم نفسه أعلن ممثل إنجلترا عزل الخديو عباس عن أريكة الخديوية المصرية ، لأنه انضم إلى أعداء إنجلترا ، وتنصيب عظمة السلطان حسين كامل سلطاناً على مصر . وتلا ذلك بطبيعة الحال أن رفعت وزارة رشدى باشا استقالتها إلى السلطان . فقد كانت الوزارة بوصفها سلطة تنفيذية ، تستمد وكالتها من الخديو . فلما عزل عزلت معه . والأمر كان كذلك بنوع أخص لأن رشدى باشا كان قد عينه عباس قائماً مقام خديو ، فلما عزل الخديو لم يبق للقائم مقامه موضع . على أن السلطان حسين لم يلبث ، حين قدمت الاستقالة ، أن عهد إلى رشدى باشا بتأليف الوزارة . فألفها كما كانت . ودل ذلك كله على أن الأمر كان مرتباً فى جملته وتفاصيله .

تحدث الناس فى مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو ألا يحتج على خلعه ، بله أن يقبل وزارة ممن حل محله ؟ لكن هذا الحديث لم يتعد المجالس ؛ لأن الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب فى هذا الموضوع حرفاً .

وفى شهر فبراير سنة ١٩١٥ وصلت قوات تركية إلى ضفة قناة السويس الشرقية . وترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر إليها الصحف . وكان المتشيعون للألمان ولدولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم لن يستطيع الإنجليز صده . وكان أكبر رجاء هؤلاء المتشيعين للألمان أن تثور مصر بالإنجليز ، فيهون ذلك على الجيش التركى أن يتخطى

القناة ، فينضم إليه المصريون ، فتحل الكارثة بالإنجليز . ولكنه تبين أن ما وصل إلى القناة من الجيش التركى لم يكن إلا عدداً قليلا يصاحبه بعض المصريين الذين كانوا فى الآستانة ، وأن هذا العدد لم يثبت للإنجليز ولم يستطع أن يتخطى قناة السويس ، بل اضطر أن يرتد بعد قليل على أعقابه . والظاهر أن هذه القوة الصغيرة كانت تطمع من جانبها أن يبدأ المصريون الثورة ، فيسهل عليهم تخطى القناة لاشتغال الإنجليز بقمع هذه الثورة ، كما كان المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ليبدءوا حركتهم . وعلى ذلك كان اتكال كل من الفريقين على الآخر من أسباب تقهقر القوة التركية ، وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية إلى الموقف . لكنها مع ذلك كانت يقظة ساهرة ، معتمدة على الأحكام العرفية لقمع كل حركة قد تبدو من جانب من يريدون أن يحركوا الثورة أو يلهبوا نارها .

فَتَّ تقهقر القوات التركية فى أعضاد أنصار الأتراك وأنصار الألمان وأنصار الخديو . وبدأت السلطات العسكرية البريطانية بعد قليل حركة (تطهير) إن شئت أن تسميها ، فنفت عدداً غير قليل من المصريين المشتبه فى ميولهم إلى الخديو أو ضد إنجلترا إلى مالطة ، ونفت شوقى بك شاعر الخديو إلى الأندلس ، واعتقلت كثيرين من بينهم صديقى عبدالرحمن الرافعى . على أن برم أهل الريف المصرى بهذه التصرفات من جانب السلطة العسكرية البريطانية لم يكن له أى مظهر . وإنما بدأت مظاهر البرم والقلق بعد زمن من بدء الحرب ، وبعد أن هاجمت القوات التركية قناة السويس وردت عنها ؛ إذ أخذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين ، وتأخذ من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسراً بأبخس الأثمان .

لم يكن ذلك وحده هو الذى حمل الشعور المصرى على كراهية التصرفات الجائرة التى لجأت إليها السلطة العسكرية البريطانية ، وكلفت المديرين المصريين ومأمورى المراكز والعمد بتنفيذها . بل زاد هذه التصرفات مقتاً أن الإنجليز كانوا مغلوبين فى ميدان الحرب ، وأن النصر كان حليف الألمان ، وأن شعوراً باطنياً كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الحماية البريطانية والاحتلال الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية وأحكامها العرفية . فقد انتصر الألمان على الروس انتصاراً حاسماً فى البحيرات المازورية بقيادة المارشال هندنبرج . وقد دخل الألمان فرنسا وأصبحوا على مقربة من باريس لولا أن صدتهم قوات الحلفاء فى معركة المارن بقيادة المارشال الفرنسى جوفر .

مع ذلك لم يستطع الحلفاء رد الألمان إلى بلجيكا أو اخراجهم من أرض فرنسا . بل كان الألمان يجاهدون للاستيلاء على ما بقي مع الحلفاء من أرض بلجيكا ، فيحالفهم النصر أحياناً وترد الأنباء بانتصارهم . لا عجب لذلك أن ينظر الناس إلى المستقبل بعين الرجاء فى أن يحقق لهم ما يشاءون ، فيخرج الإنجليز من أرضهم وترد إليهم حريتهم .

* * *

كانت بعض الطوائف ترى فى اعتلاء السلطان حسين عرش مصر اعتداء على حق ابن أخيه الخديو عباس ، وتبدى لذلك سخطاً على ما تراه عدواناً ظالماً . وقد عملت هذه الطوائف ، حين رأى عظمته أن يزور بعض بلاد مصر ، لمقاطعة هذه الزيارات ، وكان عظمته لذلك لا يجد من يستقبله فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين . لكن الرجل كان طيب القلب والمقاصد إلى حد جعل هذا السخط عليه يخف شيئاً فشيئاً ، ثم ينقلب من بعد إلى عطف ، بل إلى محبة . وكثيراً ما كان يروى عنه أنه يقول : إنما قبلت هذا العرش لأحتفظ به لابن أخى ، ولو أننى لم أقبله لجاء الإنجليز بأجنبى يحكم البلاد . وصدق الأكثرون هذه الرواية . وأعتقد أنها كانت صادقة ؛ لأن الإنجليز دعوا بالفعل سمو الأمير أغاخان الهندى قبيل ارتقاء السلطان حسين العرش ، وتناقل الناس أنهم يريدون أن يجعلوا أغاخان سلطاناً على مصر . هذا إلى ما كان معروفاً من حب السلطان حسين ، وهو لا يزال أميراً ، للفلاحين ، وحرصه على رفاهيتهم ، حتى لقد لقب : « أبا الفلاح » ثم إنه لم يلبث حين اعتلى العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء إلى موائده فى القاهرة وفى غير القاهرة ، ويحدثهم حديث أب أو أخ أكبر ، ويذكر لهم نياته متى انتهت الحرب ، وحرصه على أن تبلغ مصر حريتها واستقلالها . لهذا كله انقلب السخط عطفاً على هذا الرجل الشيخ الذى لم يلبث على عرش مصر غير سنتين وتسعة أشهر . فقد مرض بعد ذلك وركب النهر مستشفياً ومعه أطباؤه . لكن العلاج لم يسعفه ولم يرد عنه يد القدر ، فتوفى فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وأراد الإنجليز أن يسندوا سلطنة مصر إلى ولده الأمير كمال الدين حسين ، فاعتذر ولم يقبل ؛ فوقع الاختيار على الأمير أحمد فؤاد ، ابن إسماعيل وأخى السلطان حسين ، فاعتلى عرش السلطنة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

* * *

كانت ظروف الإنجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال بالغة فى تطور الحرب غاية الدقة ؛

فقد هزم الألمان الروس وألجأوهم إلى صلح منفرد هو صلح « برست ليتوفسك » فى هذه السنة عينها ، سنة ١٩١٧ . ونكثت إيطاليا عهدها مع حلفائها الألمان ، وانضمت إلى جانب الإنجليز والفرنسيين ، فلم يغن انضمامها شيئاً ، بل زاد الموقف دقة وحرجاً . لذلك اشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى إلى مناهضة الإنجليز ، واشتدت السلطات العسكرية البريطانية فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف ، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل .

رأى الرئيس وودرولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الإنجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات للألمان إذا لم تسعفهم أمريكا ولم تشترك معهم فى الحرب . لكنه لم يستطع إقناع الشعب الأمريكى بأن انتصار الألمان يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر إلا حين ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية فى عرض الأطلنطى . عند ذلك أعلن الحرب على ألمانيا . وعند ذلك بدت للإنجليز فرجة من أمل فى النصر ، وبخاصة بعد أن قاومت (فردان) ، الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا ، مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان . على أن هذا الأمل لم يخفف شيئاً من ضغطهم بالأحكام العرفية البريطانية على مصر .

لم أكن أنا وأصدقائى الكتاب الشبان قادرين على أن نكتب شيئاً عن سياسة مصر . فالرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك . بل لقد بلغ من شدة هذه الرقابة أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم ، وأن عطل لطفى (بك) السيد وحزب الأمة الجريدة منذ سنة ١٩١٥ . لكنى لم أستطع أنا وأصدقائى أن نحطم أقلامنا فلا نكتب . لذلك اتفقنا : الشيخ مصطفى عبد الرازق والأستاذ طه حسين والدكتور منصور فهمى وعبد الحميد حمدى وأنا ، على أن نشترك مع عبد الحميد حمدى فى تحرير جريدته السفور ، ووضعنا عقداً لهذه الشركة كان أهم ما فيه أن عبد الحميد هو المسئول عن إدارة السفور وله أرباحه وعليه خسارته ، وأن أربعتنا الباقين يجب أن يكتب كل منهم مقالا فى كل عدد ، فإن لم يكتب دفع مبلغاً معيناً لقاء عدم كتابته . وصدرت السفور أسبوعية أدبية اجتماعية لا شأن لها بالسياسة . ولم تلبث السفور بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات ، وأن صارت موضع تقدير الكثيرين من القراء .

كتبت كثيراً فى السفور . وإنما أذكر هنا أن صديقى طه حسين كتب ، بعد أشهر من صدوره ، وبتوقيع (تاسيت) مقالاً قيماً عنوانه : « الحرب والحضارة » ، أيّد فيه النظرية

القائلة بأن الحروب هى التى دفعت الإنسانية إلى الأمام ، وهى التى قدمت العلم ، وهى التى أنشأت الحضارات المختلفة أو أقرتها بين بنى الإنسان . وتلوت المقال كما كنت أتلو كل ما يكتب فى السفور . ولما ذهبت إلى القاهرة قال لى طه : « إنما كتبت هذا المقال لترد أنت عليه ، ولتؤيّد النظرية المضادة التى تذهب إلى أن الحروب طالما دمرت وخربت ، وأن حماقة الإنسانية هى التى تدفعها للحروب » . وراقتنا الفكرة جميعاً لأنها تدعو شبابنا للتفكير ، وتدعو قراءنا لمتابعة ما نكتب . فالناس لا يحبون شيئاً حبهم الخلاف والجدل ، وإن بلغا من العنف مبلغ النضال والحرب . وكتبت ورد علىّ طه ، واستغرق حوارنا ستة أسابيع . على أن اختلافنا المتفق عليه فى تأييد وجهتى النظر ، انتهى بنا إلى شىء من العنف وإن لم يغير من صداقتنا قليلاً ولا كثيراً . ويكفى تصويراً لهذه الشدة وهذا العنف أنى ذكرت فى مقالى الأخير أن الكاتب هو طه ، وأنه مسافر لإتمام دراسته فى فرنسا ، وطلبت إليه أن يرى ما جرت الحرب على فرنسا من ألم ودمع وثكل ويتم ، وما دمرت فى فرنسا من مظاهر لهذه الحضارة العزيزة علىّ وعليه ، وما توشك أن تجنى على هذه الحضارة التى نحبها لأنها قائمة على أساس من حرية الرأى . وأجابنى طه بمثل هذه الشدة . ولما كان مسافراً بعد أيام انتهى الجدل بيننا عند هذا الحد ، وقد اقتنعنا كلانا بأن الاتفاق على الاختلاف بالفعل ، وقد يؤدى إلى أكثر من الاختلاف .

لم يقف نشاطى فى التحرير عندما كنت أكتبه لينشر فى السفور . فقد كتبت عدة فصول فلسفية عن « القدرية والجبرية » ، نشرتها مجلة المقتطف تباعاً من أول سنة ١٩١٧ فى خمسة أعداد أو ستة . ومن بعد ذلك انصرفت إلى ترجمة البحث الذى لخص فيه الفيلسوف الفرنسى (هيُّوليت تين) كتاب عالم ألمانى عن البوذية ، واستغرق نحو مائة صفحة من كتب تين فى النقد والتاريخ . واندفعت أكتب الجزء الأول من كتابى : (جان جاك روسو : حياته ، وكتبه) ، عدا موضوعات شتى كتبتها ولم أنشرها . وإننى إذ أرجع اليوم إلى ذلك العهد ، عهد الحرب الأولى ، وعهد الشباب الباكر حين لم أكن بلغت الثامنة والعشرين — ترتسم على ثغرى ابتسامة الرضا عن ذلك الزمن ، والأسف إن لم يكن لى مثل ما كان لى فيه من نشاط متصل وإنتاج وفير .

* * *

كان اشتراك أمريكا فى الحرب عاملاً جوهريًّا من العوامل التى غيّرت كفة الميزان . وكانت كفة الحلفاء تزداد رجحاناً كلما ازداد الإنتاج الأمريكى لمعدات الحرب ، وكلما

ازدادت أمريكا سلطاناً على البحر يمكنها من إرسال إنتاجها وبنيها إلى ميادين القتال . فلما كنا فى أوائل الصيف من سنة ١٩١٨ ، نشر الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة شروطاً أربعة عشر اعتبرها أساساً لهدنة الحرب إذا قبلتها ألمانيا ؛ وكان من بين هذه الشروط حق الأمم فى تقرير مصيرها .

مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، قابلنى صديقى عبد الرحمن الرافعى مغتبطاً متهللاً ، وقال : « انتهينا يا سيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الإنجليز من مصر ويتم الجلاء » . وأجبته : « وهل تصدق يا صديقى أقوال الساسة ؟ ! ألست تتحدث ، أنت وزملاؤك رجال الحزب الوطنى ، عن وعود إنجلترا الرسمية بالجلاء وعوداً لم يتحقق منها إلى اليوم قليل ولا كثير ؟ فما بالك ترى اليوم أن شروط الدكتور ولسن يجب أن تتحقق ؟ أولاً يقتضينا الحذر أن ننظر إليها كأنها بعض وعود إنجلترا بالجلاء ؟ » وكان رد عبد الرحمن أن قال فى حماسة : « كلا ! ! فالولايات المتحدة هى التى انتصرت فى الحرب . وهى ليست دولة استعمارية . وهى تريد صادقة ألا تقوم حرب ثانية . وهى لذلك ستفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » .

وعبثاً حاولت أن أقنعه بأن يخفف من غلوائه ومن حماسته . وعبثاً حاولت أن أؤكد له أن الساسة البريطانيين بما عرف عنهم من دهاء سيجدون لهذه الشروط الأربعة عشر شتى التأويلات والتفسيرات . وقد كانت آخر كلمة له : لقد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة . وكان آخر ردّ لى على كلمته هذه أن قلت : إنك حين تترافع فى قضية أمام قاض تجد الصيغة التنفيذية التى تلزم البوليس والجند ورجال الضبطية القضائية أن ينفذوا الحكم . ولست أصدق أن الولايات المتحدة تحارب إنجلترا على الجلاء عن مصر .

كان الألمان لا يزالون محتفظين بمراكزهم فى فرنسا وبلجيكا ، على الخط الذى سموه خط هندنبرج ، حين نشر الرئيس ولسن شروطه الأربعة عشر ، حتى لقد ظن بعضهم أن نشر هذه الشروط مناورة للفت فى عضد الألمان وحملهم على قبول الهدنة ، وبخاصة أن هذه الشروط تنص على عدم تقسيم ألمانيا . لكن الوقائع أثبتت من بعد أن الحالة الداخلية فى ألمانيا كانت قد بلغت حدًّا دانياً من اليأس ، كما أن اختراع الدبابات والغازات السامة زاد هذا اليأس فى نفوسهم . فلما كان يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الأنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب .

وفى يوم ١٣ نوفمبر تناقلت الأنباء أن وفداً مصريًّا تألف برياسة سعد (باشا) زغلول للسعى إلى الاستقلال حيثما وجد للسعى سبيلا ؛ وأنه تألف من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وكانوا جميعاً خلا لطفى السيد من أعضاء الجمعية التشريعية . وعرفنا أن ثلاثة من أعضاء هذا الوفد ، هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، قابلوا السير ريجنالد ونجت ممثل إنجلترا فى مصر ، وأبلغوه أنهم بوصفهم نواب الأمة يطلبون إلى إنجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصرْ مستعدة متى اعترفت إنجلترا بهذا الاستقلال أن ترتبط مع إنجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندّين متساويين ، وتتعاونان بحكمها فى مواجهة الظروف الدولية إذا اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون .

أذيعت أنباء هؤلاء الرجال الثلاثة الذين قابلوا مندوب إنجلترا السامى بالنيابة عن زملائهم أعضاء الوفد ، وانتشرت فى البلاد بسرعة البرق ، فبعثت فى نفوس المصريين أملاً فى مستقبل خير مما هم فيه . ذلك لأن الناس ضجوا طيلة سنوات الحرب ، لبطش الأحكام العرفية بالحريات ، ولأن الملاك والمزارعين والفلاحين اشتد برمهم باستيلاء السلطة العسكرية البريطانية على أرزاقهم وأقواتهم ، وبتجنيدها عائليهم قسراً فى فرق العمال باسم المتطوعين ، ثم لم يكن لهم متنفس يفرجون به عن كربتهم . فلعل هذا الوفد الذى تألف ، ثم اجترأ ثلاثة من أعضائه على مواجهة ممثل إنجلترا والمطالبة باستقلال مصر غداة خروج إنجلترا من الحرب منتصرة ، يجعل لهؤلاء الذين ضاقت صدورهم فرجاً من ضيقهم ومخرجاً مما نزل بهم . على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف منهم هذا الوفد ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، من المعتدلين الذين لم يشهد ماضيهم بالتطرف فى الوطنية . أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب الأمة ، الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى ؟ أليس عبد العزيز فهمى صديقاً للطفى السيد صداقة شخصية ، وصداقة سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا إلى الحزب الوطنى ، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما لهؤلاء المعتدلين ، ويخشى أن يتأثرا بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف كذلك وفداً ، وأن يختار لرياسة هذا الوفد رجلاً لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رياسته ، وأن يطلب إليه وإلى هذا الوفد الذى تألف أن تنضم الهيئتان لتوحيد جهد الأمة فى سبيل استقلالها . ووضع أصحاب هذا التفكير مشروعاً بالوفد الذى رأوا تأليفه ، وجعلوا الأمير عمر طوسون على رأسه ، واتصلوا بسعد باشا وبأصحابه ،

وطلبوا إليهم أن تتوحد الهيئة برياسة الأمير عمر . لكن هذه المساعى لم تنجح ، واعتبر تأليف الوفد الجديد ، بعد الخطوة التى خطاها من قابلوا المندوب السامى البريطانى وطلبوا إليه أن تعترف حكومته باستقلال مصر ، منافسة لا مسوغ لها . بذلك أخفق مشروع الوفد الجديد ، وأخفقت المساعى التى بذلت لتعديل الوفد الأول ، وبقى هذا الوفد محط أنظار الأمة على أن الأمة كانت يومئذ ، برغم برمها بما حدث فى أثناء الحرب ، فى حيرة من الأمر : لا تدرى ما عسى أن يطلب إليها ، ثم كان أكبر رجائها أن يوفق الله هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم السعى لاستقلالها ، عن طريق مبدأ تقرير المصير على النحو الذى كان يراه صديقى عبد الرحمن الرافعى ، أى أن المسألة قضية يترافع المترافعون فيها ، ويصدر مؤتمر الصلح حكمه وفقاً لمبادئ الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

شعرت حين ترامت إلىّ هذه الأنباء بأن علينا معشر الشباب واجباً يتحتم أداؤه للوطن . ولم يكن مقامى بالمنصورة ليعاوننى على أداء هذا الواجب كما أحب . فلما ذهبت فى أخريات الأسبوع إلى القاهرة ، وذهبت إلى (بيت عبد الرازق) بعابدين ، وقابلت هناك أصدقائى : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، زملائى فى طلب العلم بباريس ، وقابلت معهم الأستاذ عزيز ميرهم الذى كان زميلاً لبعضهم فى طلب العلم بليون — وجدتهم يفكرون كما أفكر ، يريدون أن يؤدوا واجبهم لوطنهم فى هذا الظرف الدقيق من ظروف حياة العالم . وتداولنا الرأى ، واستقر الأمر عندنا على تأليف حزب أسميناه : « الحزب الديمقراطى » ، وجعلنا الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيره ، وجعلنا مسألة الرياسة دورية حتى لا تكون سبباً لخلاف . فلما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد ، حين أردنا تصوير جانبه السياسى ، أية مشقة . فمبادئ الحرية والحق والعدل المجرد من الهوى ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقنا جميعاً ، وكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة والعزة وإذا أصبحت مصر مستقلة ذات سيادة فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة فى الحرب كإنجلترا . كان تصوير الجانب السياسى من البرنامج إذن سهلاً . لكن تصوير الجانب الاقتصادى لم يكن بمثل هذه السهولة . فقد كان عزيز ميرهم أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية ، وكنت أنا على العكس أدنى إلى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة إيمانه بما يعتقد . أياً كان

ما يعتقد . ورأى زملاؤنا أن عليهم واجباً أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة . فقد سألنى : أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشاً إنسانياً ؟ وأجبت بطبيعة الحال : أن لا . وسأل عزيز : وهل أنت تريد إلغاء الملكية الخاصة فى مصر حالاً ؟ فأجاب عزيز : أن لا . قال مصطفى : أمامكما إذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين . فإذا جاء اليوم الذى لا مفر فيه من اختلافكما ، ولا أحسبه يجيء قبل سنوات طويلة – نظرنا جميعاً فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يومئذ . وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية ، ويتمتع معها الفرد الإنسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه إنساناً .

استرحت أنا إلى هذا الوضع ، ولم يغير من رضاى به ما كان يبديه عزيز من نشاط فى معاونة طوائف العمال والوقوف إلى جانبهم ضد أرباب الأعمال . ذلك بأن أرباب الأعمال كانوا من القوة بحيث لم أر فى مجهود عزيز ما يخشى منه على الحرية الفردية . ثم إن عزيزاً كان ، فى هذه المعاونة ، يعمل باسمه الخاص لا باسم الحزب الديمقراطى الذى أنشأناه . وكنت مقتنعاً بأن علينا واجباً لا يصرفنا عنه مثل هذا الخلاف . ذلك هو واجب التضامن فى العمل لاستقلال البلاد ، وتخليصها من الحكم الأجنبى ومن الاحتلال الأجنبي ومن كل سلطان أجنبي يقيم هذا الحكم ويبقى عليه .

فكر بعض إخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشئ ، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهـمى ، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل فى الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد باشا زغلول . وقد علمت ، حين عدت يوماً من المنصورة إلى القاهرة ، أنهم سعوا لتنفيذ هذه الفكرة ، فقابلوا بعض أعضاء الوفد ، فلم يوفقوا فيما سعوا إليه ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحداً منهم فى عضويته .

لم أعر هذا الأمر كبير التفات . فقد حضرت بعض اجتماعات الوفد ، وبخاصة اجتماعاً عقد بمنزل حمد باشا الباسل يومئذ ، وكان يقع فى شارع الداخلية على مقربة من شارع سعد باشا زغلول ، فرأيت سعد باشا يخطب ويرد على اعتراض للحزب الوطنى خاص بموقف مصر من السودان ومطلبها بشأنه . وكان جواب سعد باشا على هذا الاعتراض هو الجواب الطبيعى . فقد كرر الكلمة المأثورة عن شريف باشا : « أن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية » ومع اقتناعى بقوة هذا القول وعدالته ، فقد أدى بى سوء الظن بدول الحلفاء ، واقتناعى بأنها إنما أرادت بموافقتها على مبادئ ولسن الأربعة عشر كسب الحرب من غير أن تنفذ هذه

المبادئ – إلى الاعتقاد بأن تحقق ما قاله سعد باشا باسم الوفد يحتاج إلى جهد يتصل على الزمن ، وأدى بى أكثر من ذلك إلى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة العمل إذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ؛ فانتهزت الفرصة وذهبت يوماً إلى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ فى النجاح. وكان الرجل صريحاً فى إجابتى . قال لى : إن خطتنا أن نسافر إلى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان . فإن أجبنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، وإلا ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا فى حدود الحماية ، تنظيماً أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد . فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة أوفعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ؛ إذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فإذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان .

كان لهذه الإجابة أثرها فى تفكيرى . فالوفد إذن يريد أن يذهب إلى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم . وهو مع ذلك ليس مؤمناً كل الإيمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادئ . فإذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد على أساسها . أما إذا خذله الحلفاء فإنه لا يحسب أن الثورة أوالنضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين . وهو لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملا عبء التحدث إلى الدولة التى أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيئ لها التمتع فى شئونها الداخلية بالنظام الدستورى .

لم أطالع أحداً بما سمعت من ذلك . فلو أنه عرف لهوجم الوفد وأعضاؤه على أساسه ، ولأدى ذلك إلى فرقة فى البلاد وشقاق . ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة فى هذا الظرف الدولى الدقيق الذى تمر به . وقد بقيت هذه الخطة سراً مكتوماً من الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئاً ، حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ، ويطلبون إلى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك ، وبعد عشرين سنة أونحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقرراً من هذه الخطة . فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجباً ، ولم يكن من العجب فيه شيء

وقد أعان على بقاء خطة الوفد هذه مكتومة تطور الحوادث بما يخالفها ، واضطرار رجال الوفد أنفسهم إلى اتخاذ مواقف لا تتصل فى كثير أوقليل بها . ذلك أن سفر رجال الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر كان رهناً بإرادة إنجلترا ؛ لأنها هى التى فرضت الحكم العرفى البريطانى على البلاد ، فلم يكن أحد يخرج من مصر أو يدخل إليها إلا بإذن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . وقد منعت هذه السلطة أعضاء الوفد من السفر إلى حيث اجتمع ساسة الحلفاء فى مؤتمر الصلح بباريس . وكفى هذا المنع ليغير الخطة من أساسها ، وليجعل من الوفد والإنجليز خصمين لا سبيل بينهما إلى التفاهم . وقد جر هذا التصرف من جانب السياسة البريطانية إلى نتائج لا يزال أثرها فى علاقات مصر وإنجلترا باقياً إلى اليوم .

ولقد سألت نفسى غير مرة عن الحكمة السياسية التى أدت بإنجلترا إلى انتهاج خطة الخصومة والعنف هذه ، وعما كان يؤول إليه الحال لوأنها لم تسلك هذا السبيل وتركت الوفد يسافر إلى باريس ، كما فعلت من بعد ، تحت ضغط الحوادث ؟ وأستطيع اليوم أن أقول إن تصرف إنجلترا يومئذ لم تمله الحكمة السياسية على الإطلاق ، بل أملاه كبرياء الإمبراطورية البريطانية الظافرة فى الحرب ، والتى كانت إلى يومئذ صاحبة القدح المعلى فى الدبلوماسية الدولية . فقد كبر عليها أن يقدم شعب أعزل كمصر ، وهوبعد شعب شرقى إسلامى لا تزال بينه وبين مدارج الحضارة الغربية مراحل ، فيزعم أنه يقف فى مؤتمر الصلح موقف من يقتضى من إنجلترا حقاً له ، ناسياً أومتناسيًا أن إنجلترا هى التى حمته فى الحرب ، وأنه لولاها لدخل الأتراك مصر ولأعادوا فى مصر حكم السخرة والكرباج وما إليهما .

كان هذا على الأقل هو شعور الساسة الإنجليز المحليين المقيمين بالقاهرة . وقد أقر ساسة لندن خطتهم فى المنع ، وإن كنت لا أستطيع القطع : أتابعوهم عليها للأسباب التى قدمت ، أم لأن ساسة لندن كانوا فى شغل بتنظيم الحياة الدولية بعد الحرب عن التفكير فى مصر أوغير مصر من الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى ؟

ترى ، لو أن السياسة البريطانية سلكت غير مسلك المنع والخصومة ، وأباحت لهذا الوفد المؤلف برياسة سعد زغلول أن يسافر منذ اللحظة الأولى إلى باريس ، وأن يحاول عرض مطلب مصر فى الاستقلال والسيادة على مؤتمر الصلح – أكانت الأمور تجرى من بعد ذلك فى بلادنا فى الطريق الذى جرت فيه ؟ من العسير أن يتكهن إنسان بشىء. لكن المؤتمر ، على كل حال ، لم يكن مستعداً أن يسمع من مصر أومن غير مصر مثل هذه المطالب القومية . فهو قد اجتمع ليصور مصير أوربا ومصير الدول المعتدية فى الحرب ، والبلاد الخاضعة

لهذه الدول . وإنجلترا قد فصلت مصر عن الإمبراطورية العثمانية منذ أعلنت عليها حمايتها . فإذا اتجه المؤتمر إلى السماع لمطالب مصر ، فقد وجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة فى نفوذ الإمبراطورية البريطـانية ، والشعوب الخاضعة لفرنسا ، والشعوب الخاضعة لإيطاليا . وهذا ما لم يكن يدور بخلد دولة من هذه الدول المنتصرة الممثلة فى المؤتمر. فإذا هو رفض أن يصغى إلى مطالب مصر ، استناداً إلى أنها ليست مما يدخل فى دائرة أعماله ، فما عسى أن يكون موقف الوفد المصرى الذى سافر إلى باريس ؟ وهل يصبح ميسوراً أن يسافر عدلى ورشدى إلى إنجلترا لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا فى دائرة الحماية البريطانية ؟

لا غناء فى الوقوف موقف التكهن . ولعل ما حدث من بعد يفسر ما كان يحدث من رد الفعل أو ييسر على الأقل تفسيره . فلنترك دائرة الحدس ، ولنعد إلى رواية الحوادث وما ترتب عليها من تطور كان له أثره فى اتجاهنا السياسى وفى حياتنا السياسية من بعد .

منع الإنجليز الوفد من السفر إلى باريس حيث مؤتمر الصلح ، ووقفوا منه موقف الخصومة ، فلم يكن بد من أن يقف الوفد منهم موقف الخصومة كذلك . وليس يرجع موقفه هذا إلى رد الفعل الذى تمليه الكرامة وكفى ، بل يرجع كذلك ، وأكثر من ذلك ، إلى موقف رشدى باشا وعدلى باشا من الإنجليز فى أول الحرب ، وقبل إعلان الحماية ، وبعد إعلانها . فرشدى باشا وعدلى باشا هما اللذان تحدثا إلى الوكالة البريطانية ، منذ بدأت الحرب ، عما يكون عليه موقف مصر بعد الحرب إذا سلكت سياسة مودة مع إنجلترا ومعاونة لها . ورشدى باشا هو الذى كان قائماً مقام الخديو ، وهو الذى قبل مع ذلك أن يتعاون مع الإنجليز فيؤلف الوزارة بعد إعلان الحماية ، ويتعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين . ووزارة رشدى باشا هى التى أغضت عن تصرفات السلطة العسكرية البريطانية وسهلت مهمتها طيلة سنى الحرب . وكثيرون من الأعضاء الذين تألف منهم الوفد كانوا أصدقاء شخصيين لرشدى وعدلى وثروت وكثيرين من الوزراء ، وكانوا مؤيدين لسياسة الوزارة كلها . لذلك كان طبيعيـاً أن تُمد الوزارة الوفد بتـأييدها التام منذ تأليفه . وهذا ما حدث ، وما كان له أثره البالغ فى الحركة القومية التى نهضت غداة وضعت الحرب أوزارها .

فقد أنكر بعض إنجليز مصر على الوفد أنه يمثل رغبات البلاد ، وزعموا أن المصريين لا يبرمون بالحكم البريطانى . فأصدر الوفد نصاً بتوكيل المصريين إياه فى السعى للاستقلال أينما وجد إلى السعى سبيلاً ، وبعث بصور هذا التوكيل إلى مختلف الهيئات لتوقيعها . بعث بها إلى المحامين وإلى الأطباء وإلى المهندسين ، وإلى غيرهم من أرباب المهن الراقية المختلفة .

ولم يكن عسيراً أن يوقع هؤلاء تلك التوكيلات ، فثقافتهم وتقديرهم معنى الاستقلال كانا كافيين لإقبالهم على هذا التوقيع . لكن صور هذا التوكيل أرسلت كذلك إلى الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، ثم أرسلت إلى العمد والأعيان ، فإذا عشرات الألوف ومئات الألوف من التوقيعات تنهال من كل جانب ؛ لأن وزارة رشدى باشا شجعت المديرين والمأمورين وجعلتهم يشجعون الناس ، ممن يخشون بأس الحاكم ، على توقيع التوكيلات . ودهش الإنجليز المحليون لهذه الحركة التى لم يكونوا يتوقعونها ، وأيقنوا أن هيبتهم وحدها صارت غير كافية لدعوة الناس إلى التماس رضاهم ، وأنهم أصبحوا فى حاجة إلى معونة الحكومة المصرية والوزراء المصريين لتبقى لهم هذه الهيبة مصونة محترمة .

مع هذا أخذت الإنجليز المحليين العزة بالإثم ، وأرادوا أن يذهبوا فى سياستهم إلى غاية مداها . وكانت سياستهم قائمة على أن يحلوا محل الأجانب فى امتيازاتهم ، بأن يجعلوا القضاء الوطنى خاضعاً لإشراف قضاة من الإنجليز ، وأن يتخذوا من هذا الإشراف وسيلة لإلغاء الامتيازات على نحو ما فعلوا فى السودان ؛ وأن يروجوا لهذه الخطوة الأولى بين المصريين بما سبق لممثليهم أن قالوه عشرات المرات ، من أن الامتيازات الأجنبية غل فى عنق مصر وعائق فى طريق تقدمها السياسى والاقتصادى . وقد نسى الإنجليز المحليون الذين فكروا فى متابعة هذه السياسة وتنفيذها أن ذلك كان ممكناً لو أن الحرب لم تقع ، ولو أن الأحكام العرفية البريطانية لم تعلن ، ولو أن المصريين لم تؤخذ أقواتهم ودوابهم ، ولم يعتقل المئات بل الألوف منهم ، ولو أن ما كان يوصف به العدل الإنجليزى قبل الحرب من أنه أسمى صور العدل الإنسانى ، كان ما يزال له بعض الأثر فى النفوس . أما وقد وقعت الحرب ، وأعلنت الأحكام العرفية البريطانية ، وحدث فى أثناء ذلك كله ما ترك فى نفوس المصريين جميعاً أشد المرارة — فقد كانت الفرصة غير مواتية للمضى فى سياسة تغيرت من حولها كل الأسباب التى كانت تسوغها . ولذا واجهت هذه السياسة البريطانية فى تلك المناسبة أشد المقاومة ، لا من جانب المصريين وحدهم ، بل من جانب الأجانب أصحاب الامتيازات كذلك . لقيت هذه السياسة مقاومة من جانب المصريين حين أعلن مستر برونيات ؛ المستشار القضائى لوزارة الحقانية ، مشروع النظام القضائى الجديد الذى ترتكز هذه السياسة عليه . فقد فند عبد العزيز فهمى بك هذا النظام فى مذكرة دقيقة وضعها كشفت عن عيوبه ومراميه ، وكانت علماً التف حوله المحامون ورجال القانون من المصريين يقاومون مشروع برونيات بكل قوتهم . ولقيت هذه السياسة مقاومة من جانب الأجانب ، حين أعلن المصريون أنهم

يؤثرون نظام الامتيازات الأجنبية على نظام الحماية البريطانية ، وأنهم يشهدون الأجانب فى مصر على أهليتهم للاستقلال . إزاء هذا الاتجاه المصرى أظهر الأجانب جميعاً عدا الإنجليز عطفهم على الحركة الاستقلالية المصرية ، ورأوا فى تأييد هذه الحركة ضماناً لمصالحهم ولأمنهم فى مصر أكبر من حماية إنجلترا لهم ولمصالحهم . لذلك شعر الإنجليز المحليون بأن سياستهم فى مصر تصطدم بصخرة ليس من اليسير تحطيمها ولا تخطيها .

* * *

كنت لذلك العهد من الذين يمثلون نقابة المحامين بالمنصورة . وكان اتصالى القديم بعبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد يجعلنى أشاركهما الرأى فيما يدعـون إليه ، وأبذل الجهد فى الدعوة له والإقناع به . وكنت كثير التردد على القاهرة ؛ لأننى كنت ألقى محاضرات أسبوعية بالجامعة المصرية ، وكنت أسافر يوم الأربعاء من كل أسبوع إلى العاصمة لأعود منها يوم الجمعة . وكان ذلك يسهل لى الاتصال بالحركة السياسية التى يقوم بها الوفد ، بقدر ما ييسر لى الاتصال بإخوانى أعضاء الحزب الديمقراطى ، والوقوف منهم على الاتجاهات السياسية الجارية فى مختلف البيئات المشتغلة بالسياسة .

وكنت يومئذ قلقاً بعض الشيء على مصير مصر ؛ لأن نشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر . ولعل رجال الوفد أنفسهم كان يساورهم مثل هذا القلق . فقد رأوا أن المذكرات التى كتبوها عن الاستقلال وعن السودان وعن بعض أعمال الإنجليز ، برغم ما كان من ذيوعها فى مختلف الأوساط ، لم تنتج من الأثر أكثر من تنبيه الأذهان إلى أن المبادئ الجديدة تجعل حق مصر فى الاستقلال ثابتاً لا شبهة فيه . لكن بين الحق مبدأ مسلمـــاً به ، والحق واقعًا واضح الأثر فى الحياة ، بوناً غير قليل . لابـد إذن من قـارعة تنبه الإنجليز إلى أن الموقف أخطر مما يظنون ، وتدعوهم إلى اتخاذ إجراء سيـاسى أو إجراء عرفى عنيف . فسيكون لأى الإجراءين أثره فى القضـاء على ما كان يبدو من ركود فى هذه الحركة القومية التى تتطور شيئاً فشيئاً ، والتى أخذ أعضاء الوفد على عواتقهم أن ينهضوا بها وكلاء عن الملايين الذين وقعوا على التوكيلات التى أذاعها الوفد فى الناس فأقبلوا على توقيعها متحمسين .

كانت وزارة رشدى باشا ، التى تضامنت مع الوفد حين تأليفه وأعانته على تحقيق أهدافه ، قد اضطرها الإنجليز إلى الاستقالة جزاء ما صنعت من ذلك . وقد تعذر تأليف وزارة أخرى ؛ لأن الوفد انتهز هذه الفرصة فرفع خطاباً إلى عظمة السلطان ، مستنداً إلى

وكالته عن الأمة ، طالباً إليه أن يعهد من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا . ولما انقضت أيام ، ولم يتيسر تأليف وزارة ، أصدر الحاكم العسكرى البريطانى بوصفه ممثل السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، أمراً عهد فيه إلى وكلاء الوزارات بالقيام فى وزاراتهم بتصريف شئونها الإدارية . على أن الإنجليز رأوا فى عمل الوفد ، وتحديه عظمة السلطان ، وفرضه شخصاً بالذات لتأليف الوزارة ، وادعائه لنفسه الحق فى هذا الإجراء بوصفه وكيلا عن الأمة – تصرفاً مخالفاً للنظام ، بل خروجاً عليه ، بل ثورة على صاحب العرش نفسه . أما وهم لا يرون أن يكون لغيرهم إلى جانب صاحب العرش رأى ، فلا يمكن أن يمر هذا التصرف الثورى دون إجراء ، بل لا يمكن أن يمر دون جزاء رادع . وكان هذا الجزاء أن قبض على أربعة من أعضاء الوفد هم : سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وأن نفوا إلى مالطة .

كان ذلك ليلة اليوم الثامن من شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وكنت ذلك اليوم مسافراً إلى القاهرة لألقى محاضرات بالجامعة المصرية صبيحة ٩ من مارس . وكان النبأ بالقبض على الباشوات الأربعة واعتقالهم ، قد سرى فى أنحاء العاصمة ، وانتقل منها بسرعة البرق إلى أنحاء الأقاليم . وكان الجميع ، إنجليزاً ومصريين وأجانب ، ينتظرون ما عسى أن يكون رد الفعل لهذا القرار الذى اتخذته إنجلترا إزاء من ينادون باستقلال مصر . فلما أصبحت يوم ٩ من مارس ذهبت فى الساعة التاسعة إلى الجامعة ، وكان مقرها يومئذ بميدان الأزهار (الفلكى الآن) ، فإذا هى خلاء ليس فيها طالب واحد . وصعدت إلى الطابق الأول ، فألفيت محمد بك وجيه سكرتير الجامعة بغرفته المطلة على الميدان . وكانت سراى البستان ، حيث يقيم السلطان فؤاد ، تجاور الجامعة وتطل عليها نوافذ مكتب وجيه بك ؛ فلما دخلت عليه حيانى وعلى ثغره ابتسامة وقال : إن طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربون احتجاجاً على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه .

جلست إليه أتحدث معه ، وأشرب القهوة عنده . وإننا لنتحدث إذ رأينا من نافذة الغرفة منظراً يأخذ بالأبصار ؛ فقد امتلأ ميدان الأزهار كله بالمتظاهرين من جميع الطبقات ، طلاباً وعمالا وأفندية ، وفى أيدى كثيرين منهم فروع أشجار ضخمة اقتلعوها من الشوارع التى مروا بها ، وإذا هم يميلون على عربات الترام التى تمر بالميدان يحطمونها ويقلبونها هنالك قلت : لقد أطلق الحيوان الناطق من جميع قيوده ! ولم تمض لحظات بعد ذلك حتى رأينا قوة من الجنود الإنجليز تحاصر قصر البستان مخافة أن يدخل المتظاهرون أفنيته .

ولبث المتظاهرون بميدان الأزهار : (ميدان الفلكى حالا) ، ثم اندفعوا إلى ناحية شارع قصر العينى . فلما خلا الميدان تركت الجامعة ، وذهبت أتصل بإخوانى فى الحزب الديمقراطى وأصدقائى من غيرهم ، لأقف على ما أستطيع الوقوف عليه من أنباء الموقف . ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية كلها ، من الإسكندرية إلى أسوان ، وأن ثورة عجباً انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلفت وكثيراً من خطوط التلغراف قطعت ، وأن الانتقال من العاصمة وإليها أصبح مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال إلا بترخيص خاص ، وأننى ، وقد قطعت السكة الحديدية ، لا أستطيع العودة إلى المنصورة حيث تركت زوجى وحيدة مع خدمها ، لا تعرف شيئاً من أخبارى ولا أعرف شيئاً من أخبارها ؛ لأن المواصلات التليفونية بين مصر والمنصورة قد قطعت كذلك .

شغلت وحدة زوجى بالمنصورة بال أبويها ، وكنت نازلا عندهما ، وشغلت كذلك بالى . فلم يكن فى مقدور أى منا أن يتصل بها بالتليفون أو بالتلغراف أو بأية وسيلة أخرى ، فما ترى يكون شأنها هناك فى جو لا ندرى مدى اضطرابه بأسباب الثورة ؟ لكن اشتغال بالى لم يستأثر بشىء قل أو كثر من تفكيرى ولا من مجهودى ، فى هذا الوقت العصيب الذى كانت الأنباء ترد فيه بين ساعة وأخرى بوقوع الاشتباك بين الجنود الإنجليز والمتظاهرين المصريين بالقاهرة ، اشتباكاً تجسم الأنباء نتائجه من القتلى والجرحى . بل لقد قيل إن الجيش المصرى والجيش البريطانى اشتبكا ، ثم تبين أنها شائعة لا تستند إلى الواقع . وكانت أنباء الأقاليم تثير أشد الاهتمام والدهشة ، وكان اهتمامنا بها ودهشتنا لها يزيدان كل يوم عن اليوم الذى قبله . تمردت بعض قرى الجيزة القريبة من القاهرة ، فعاقبها الجنود الإنجليز باستباحتها وإحراقها . وانتشر الخبر بذلك ، وترتب على انتشاره أن أحاط الأهالى المصريون بجماعة من الجنود البريطانيين وقف بهم القطار بمحطة ديروط ، فقتلوهم ومثلوا بهم أشنع تمثيل وشربوا من دمائهم . وأعلنت بعض الجهات النائية بعض الشىء عن القاهرة استقلالها ، واحتل شبان من المحامين دواوين الحكومة ، وتولوا بأنفسهم أمور الحكم والمحافظة على الأمن والنظام . وأضربنا نحن المحامين فى أنحاء القطر جميعاً احتجاجاً على تصرفات السلطة البريطانية . وكنا نذهب كل صباح إلى منزل سعد زغلول باشا حيث يجتمع أعضاء الوفد ، نتلقى من هناك أنباء ما حدث بالأمس ، ونرتب عليه نتائجه فى تصرفاتنا . وكذلك إندلع لهيب الثورة وامتد فى كل مكان ، ولم يقتصر على المتعلمين ولا على

الشباب ، بل اهتزت به جميع القلوب ، وتحرقت استجابة له الجوانح والأفئدة ؛ حتى السيدات ، اللواتى كن يومئذ محجبات مقصورات فى خدورهن ، أبى عليهن شعورهن الوطنى أن يبقين غير مشتركات فى هذه الثورة القومية القوية ، فخرجن مؤتزرات حبراتهن ، متظاهرات سيراً على أقدامهن إلى منزل سعد باشا الذى أصبح حقًّا ، وفى هذا الظرف ، بيت الأمة . وكذلك تحطمت الفوارق فى التفكير والشعور والعمل بين الطبقات ، وحرك ملايين المصريين شعور واحد هو الشعور بالكرامة القومية المهانة ، والثورة الصارخة لهذه الكرامة ، والحرص الخالص على التخلص من حكم الإنجليز .

لم يكن طبيعيًّا أن يقف الإنجليز من هذه الحوادث العنيفة موقف المتفرج . فهم إن استطاعوا إطفاء اللهب فأثبتوا أن النار كانت نار قش ، خلصت لهم مصر ، وكان لهم أن يصنعوا بها ما يشاءون . لذلك واجهوا الحركة بالعنف أشد العنف . لم تكن مظاهرة تقوم إلا أسرعوا بمواجهتها وإطلاق النار على المتظاهرين فيها . كان ذلك شأنهم فى العاصمة وفى غير العاصمة . ثم إنهم هددوا بقية أعضاء الوفد ممن لم ينفوا إلى مالطة بأنهم يحملونهم تبعة هذا الاضطراب . وأصدر أعضاء الوفد بياناً فيه دعوة إلى الهدوء . لكن الأمر كان قد خرج من يد الوفد وأعضائه ، وأصبح كل يتحرك بدافع وجدانه . وهذه الحركة الوجدانية هى التى دفعت لجنة الموظفين فدعت إلى إضراب الموظفين فأضربوا فتعطل العمل الحكومى كله . وكذلك ظلت الحركة تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، ويؤيدها من كان الإنجليز يظنون أنهم أكثر الناس اعتدالا ، وأبعدهم عن الاشتراك فى مثل هذا الخروج فى نظرهم على القانون والنظام . أيدها مستشارو الاستئناف ، وأعضاء البيت المالك ببيانات أعلنوا فيها صراحة أنهم يؤازرون الشعب فى طلب الاستقلال ولا يبغون عنه بديلا . بل أيدها قوم اشتهر عنهم من قبل أنهم أصدقاء الإنجليز وأولياؤهم فى مصر ، وكان هؤلاء أشد اندفاعاً من غيرهم . وكذلك نزلت الأمة كلها إلى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخاً وشباناً ، رجالا ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات فى الحقل وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر ، ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما إلى ذلك من نداءات كانت تصدر عن القلب والشعور ، فى حماسة وقوة أخاذتين بالألباب .

* * *

كانت الحركة الوطنية تزداد على الأيام قوة وعنفاً . وقد أدركت السلطة البريطانية ، بعد استقالة وزارة رشدى باشا وبقاء البلاد زمناً بغير وزارة ، أن تأليف وزارة سياسية ليس أمراً

ميسوراً . عند ذلك رأى عظمة السلطان فؤاد أن يعهد بتصريف شئون البلاد إلى وزارة إدارية ، لا يكـون لها لون سياسى تحابى به النهضة الوطنية فنزيدها قوة ، أو تحارب به هذه النهضة فتدفع البلاد إلى المقاومة ، وإلى ما تؤدى إليه المقاومة من ثورة أشد عنفاً مما كان حادثاً إلى يومئذ . وتألفت هذه الوزارات الإدارية تباعاً برياسة محمد سعيد باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، ويوسف وهبة باشا ، فكانت تلقى من مقاومة الشعب ما يقصر أجلها وما يكرهها على الاستقالة بعد أشهر أو أسابيع من تأليفها .

ولم ينج أحد من رؤساء هذه الوزارات الإدارية من الاعتداء عليه اعتداء مقصوداً به إلى التخلص من حياته . ذلك أن جماعة من الشباب تألفت ورأت فى هؤلاء الذين يقبلون منصب الوزارة خصوماً لنهضة وطنهم ، فأوجبت على نفسها التخلص منهم . صحيح أن المحاولات التى حدثت لهذا الغرض لم تذهب بحياة وزير أو رئيس وزارة فى هذه الوزارات المتعاقبة ، لكنها جميعاً كانت تنم عن روح العنف التى بدأت تحل من نفوس بعض الشبان محل الإيمان . وكانت كثرة هؤلاء الشبان من طلبة المدارس العليا ، فكانت تقدر نتائج عملها من الناحية السياسية . لذلك قدرت حين فكرت فى الاعتداء على حياة يوسف وهبة باشا ما يثيره هذا الاعتداء من معنى التعصب إذا اعتدى عليه شاب مسلم ، وما قد يدفعه هذا المعنى إلى نفوس المصريين الأقباط من ناحية ، وما يفيد الإنجليز منه فى الدعاية ضد مصر من ناحية أخرى – فعهدت إلى أحد أعضائها الشاب القبطى عريان يوسف سعد الطالب بمدرسة الطب فألقى على يوسف وهبة باشا قنبلتين لم تصيبا هدفهما .

كان من أثر هذه الاعتداءات أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة . وما لهم يقبلونها وفى قبولها هذا الخطر ، وليس من وراء قبولها مغنم ! ترى ، لو أنهم وجدوا فى القبول عوضاً ماديًّا ، ألا يدفع ذلك كثيرين إلى إقناع أنفسهم بأن الأجل بيد الله لا بيد هؤلاء الشبان الطائشين ! وصدر القانون الذى يقرر هذا العوض ، فجعل للوزير لقب صاحب المعالى ، من يوم تعيينه بالوزارة ويبقى له بعد ذلك ما عاش ، وفى هذا عوض معنوى يغرى من يحب بريق الألقاب ، وجعل للوزير من ساعة قبوله الوزارة معاشاً ألفاً وخمسمائة جنيه يستمتع بها حياته ، ويستمتع بها أبناؤه وورثته من بعده حسب قانون المعاشات ، وفى هذا عوض مادى لمن يغريهم المال . وكذلك أمكن التغلب على أزمة تأليف الوزارة ، وإن بقى قبول الوزارة متطوراً إليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء . لكن هذا التغلب لم يسكن من شدة الثورة القائمة ومن اندفاعها ، بل لقد زادها شدة واندفاعاً .

استمرت الاضطرابات زمنا ذهب أثناءه كثيرون ضحايا المصادمات بين المتظاهرين والجنود البريطانيين الذين كانوا يطلقون الرصاص فى غير ضرورة فى كثير من الأحيان . ومع أن السلطات الإدارية استطاعت تحت ضغط الإنجليز إعادة المواصلات ، بقيت الحركة مضطربة لا تهدأ ، وإن خفت بعض مظاهر العنف والقسوة منها . وشعر الأجانب بأن هذا الشعور ، الذى حرك مصر ، شعور صادق صادر من أعماق نفس الأمة ، فأيقنوا أن لهذه الأيام ما بعدها ، وأنهم لا مفر لهم إذا أرادوا دوام الإقامة فى مصر أن يزيدوا صلاتهم بأهلها مودة . لذلك ضاعفوا إظهارهم العطف على مطالب مصر ومشاركتهم المصريين فيها ، وأعلنوا على الملأ أن المصريين لا يطلبون إلا حقًّا . ورأى الإنجليز أن الأمر جد خطير ، وأنه لذلك يحتاج إلى عمق التفكير وحسن التدبير ، وإلى انتهاج سياسة أخرى غير سياسة العنف والبطش .

وللحكومة البريطانية خطة ما أيسرها حين تريد أن تعدل سياستها ؛ فهى تغير ممثلها فى البلد الذى يريد أن تغير هذه السياسة فيه ، فيجىء الممثل الجديد بسياسة جديدة . وكذلك فعلت . نقلت سير ريجنالد ونجت ، وعينت مكانه لورد اللنبى قائد قواتها فى الشرق الأوسط فى أثناء الحرب ، وفاتح بيت المقدس ، والمتمتع بثقة الشعب البريطانى بسبب انتصاراته ثقة لا حد لها .

جاء هذا البطل الفاتح إلى مصر ، وأعلن أن إنجلترا لا تريد لمصر إلا الخير ، وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى ، حريصة على استدامة العلاقات الحسنة بين مصر وإنجلترا ؛ وأنه لذلك أمر بإطلاق الباشوات الأربعة المعتقلين بمالطة ، وأجاز لهم وللوفد السفر إلى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح .

يا لروعة الانتصار على الإمبراطورية البريطانية ، يعلنه البطل البريطانى المنتصر على أعدائه فى الشرق الأوسط جميعه ! ! لم يكد هذا الإعلان يذاع فى العاصمة وفى الأقاليم حتى شعرنا ، معشر الشباب يومئذ ، أن السياسة البريطانية أذعنت لما نريد ، فكنا يقابل بعضنا بعضاً مهنئين بهذا الانتصار العظيم . وذهبت من فورى إلى مكتب التلغراف ، وبعثت إلى زوجى بالتهنئة الخالصة لانتصارنا الحاسم . وأيقنا يومئذ أن لم يبق على إقرار حقنا فى تقرير مصيرنا إلا أن يذهب الباشوات الأربعة وبقية أعضاء الوفد إلى باريس ، وأن يطلبوا إلى مؤتمر الصلح المنعقد هناك ما يريدون ليقر المؤتمر مطلبهم فتجلو إنجلترا عن مصر ويرد إلينا حقنا كاملا فى الاستقلال وفى السيادة .

تقضت أيام كنا ننتظر خلالها سفر أعضاء الوفد بصبر نافد . وفى هذه الأيام أجمعنا رأينا على أن نجمع للوفد أقصى ما نستطيع جمعه من المال ، لمعاونته على الدعاية للقضية فى باريس وفى أوربا ، وفى كل مكان يحتاج الأمر فيه إلى الدعاية . وأخذ كثيرون ، كنت من بينهم ، فى التنقل بين البلاد المختلفة ينشرون الدعوة لهذا البذل فى سبيل الاستقلال والحرية .

كانت السياسة البريطانية الجديدة تحاسن المصريين جهد طاقتها . ولقد ذهبت فى مجاملتهم إلى إصدار الأمر للباخرة التى تقرر أن تقل أعضاء الوفد إلى فرنسا ، بأن تلقى مراسيها بمالطة ، ليستقلها الأربعة الذين كانوا منفيين بها . وكذلك ابتسم أمامنا كل شىء ، وبلغ منا الجذل أعظم مبلغ .

لكن هذه السياسة البريطانية ، التى كانت تحاسن الشعب المصرى فى مصر ، كانت تبــذل جهداً آخر فى باريس سرعان ما ظهر أثره ، فـأزال عن أبصارنا غشاوة الانتصار التى بهرتنا أياماً غير قليلة ، وردنا إلى الاقتناع بأن طريق الجهاد أمامنا طويل . فقد استقل أعضاء الوفد الباخرة ورست بهم فى مالطة ، واستقلها معهم رئيس الوفد وزملاؤه الثلاثة الذين كانوا معه فى جزيرة المنفى ، وسارت بهم السفنة الى مرسيليا . وفى الساعة التى بلغوا فيها هذا الميناء الفرنسى كان الدكتور وودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب على سواء ، قد أذاع إعلاناً رسمياً باعتراف حكومة الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر . وكان طبيعياً أن يقع هذا الإعلان على أعضاء الوفد بمرسيليا ، وعلينا نحن الملايين من أهل مصر ، وقع الصاعقة . فها هو ذا الرجل صاحب المبادئ الأربعة عشر ، ومنها حق تقرير المصير ، ينكر على الشعب المصرى حقه فى تقرير مصيره ، ويعترف بالحماية البريطانية على مصر ، ويذيع ذلك كله قبل أن يصل الوفد المفوض من الشعب المصرى للدفاع عن قضيته إلى باريس ، وقبل أن يسمع الرئيس ولسن منه كلمة ! أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر ، وهو التنكر للمبادئ أشد التنكر ؟ ! ألا تبًّا للسياسة البريطانية الماكرة الخادعة التى تربت بيد على عواطف الشعب ، وهى ممسكة بالأخرى سكيناً تطعن الشعب بها فى صميم قلبه ، فتدمى فؤاده ، وتذيب حشاشة نفسه !

وإنىْ لأذكر الآن هذا الاعتراف بالحماية يعلنه الدكتور ولسن ، فأظن ظنًّا يكاد يبلغ اليقين أن الأمر دبر من قبل أن يعين لورد اللنبى ممثلا لإنجلترا فى مصر ، وإن الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر السياسة البريطانية باحترام

عواطفه ، فى حين تدخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن نجديه نفعاً ؛ لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم . فإذا يئس الشعب المصرى إزاء ذلـك بلغت السياسة البريطانية غرضها ، وعرضت على هذا الشعب عروضاً تجعله يتوهم أن ثورته لن تذهب سدى ، وأنه قد آن له أن يطمئن وأن يقبل الأمر الواقع . أما إذا لم ييأس الشعب ، وهذا ما لم تكن إنجلترا تتصوره ، فلديها من الأحابيل ومن ألوان الدهاء ما تتعب به هذا الشعب ، حتى يسكن راضياً أو كارهاً إلى المصير الذى تريده له .

فوجئ أعضاء الوفد حين وصولهم مرسيليا باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، ففلَّ ذلك من عزمهم وفت فى عضدهم . لكنهم ألفوا أنفسهم بين شعب ثائر فى مصر ، ومؤتمر ظالم للصلح فى باريس ينظر إلى الشرق نظرة الغربيين القديمة ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من شأن هذا الشرق ؛ فماذا عسى أن يصنعوا ؟ لم يكن لهم بد من أن يتابعوا سفرهم إلى باريس ، ليستقروا بها على مقربة من مؤتمر الصلح ، يعالجون الأمر ما استطاعوا ، وهم بعد فى ريب من أن يكون هذا المؤتمر موضع رجاء . لذلك انصرف تفكيرهم إلى الدعاية لمصر وقضيتها حيثما وجدوا لهذه الدعاية سبيلا .

وحين نزلوا باريس ازدادوا اقتناعاً بأن الدعاية هى غاية ما يستطيعونه . ذلك بأنهم وجدوا وفوداً مثلهم من بلاد محكومة بالأجنبى ، شأنها شأن مصر ، قد ظنت كما ظن المصريون أن حق تقرير المصير أمر جد ، وضع فى شروط هدنة الحرب للجميع فى أرجاء العالم كله ؛ فسبقتهم إلى باريس وأقامت على مقربة من المؤتمر ، وبعثت إليه بمذكرات وتقارير عن وطنها وحقه فى الاستقلال – لكنها لم تصل إلى شىء ولم يستمع إليها أحد . وقد صنع رجال الوفد المصرى ما صنع هؤلاء ، فبعثوا إلى المؤتمر بمذكرات وتقارير عن مسألة السودان ، ثم علموا أن مذكراتهم وتقاريرهم لا تتعدى سكرتيرية المؤتمر المكلفة بفرز الأوراق والوثائق التى ترسل إليه ، فلا ترفع إليه منها إلا ما كان وثيق الصلة بأعمال المؤتمر فى وضع معاهدة الصلح مع ألمانيا .

ظل مؤتمر الصلح منعقداً ستة أشهر ، قضى وفد مصر قرابة نصفها بجواره من غير أن يتمكن من الاتصال به . وحاول رجال الوفد الاتصال بأعضائه خارج المؤتمر فلم يجدهم هذا الاتصال نفعاً . ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر . ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف ، كما وقعته الدول المنتصرة ، فكان توقيعه لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلقتها مصر . أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من

نجاحه لدى المؤتمر فى تحقيق ما وكل فيه . وأما مصر فتلقتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد إنجلترا وبقائها فى مصر ، أو بالإذعان للأمر الواقع .

على أن الوفد لم يكن يستطيع أن يعلن هذا اليأس ما لم يعلن معه أنه عائد إلى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الإعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت إليها إنجلترا تحت ضغط الحرب وصروفها . ولم يكن الوفد يستطيع من الناحية الأخرى أن يظل مقيماً بباريس لا يصنع شيئاً ، فيتعرض لقالة مواطنيه جميعاً : أن الأموال التى جمعت من عرق جبين المصريين ، كى تنفق فى سبيل استقلال الوطن ، يبعثرها الوفد متاعا لأعضائه . لابد إذن من نشاط سياسى جديد يقوم به الوفد ليحيي فى نفوس المصريين أملا يتعثر ، ويسوغ فى نفس الوقت بقاءه بباريس .

وسنحت فرصة انتهزها الوفد بمهارة وذكاء . فقد ترامت الأنباء بأن (الكونجرس) الأمريكى لا يؤيد الرئيس ولسن ، فيما انتهى إليه من معاهدة أنشأت عصبة الأمم ونظمت الصلح مع ألمانيا . والرئيس ولسن هو أول من اعترف بالحماية على مصر . فإذا رفض (الكونجرس) المعاهدة ، فكأنما محا هذا الاعتراف بالحماية ، وفتح الباب من جديد للأمل فى مقاومتها . لذا أوفد الوفد محمد محمود باشا من باريس إلى أمريكا ليدعو إلى قضية مصر فيها ، وليتصل بالنواب والشيوخ من أعضاء (الكونجرس) ، فيقنعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الغاشمة الظالمة .

سافر محمد محمود باشا إلى أمريكا ، واتصل فيها بمستر فولك ، وقام بدعاية واسعة النطاق للمسألة المصرية ، وجعل بعض أعضاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها فى الاستقلال . وكذلك كسب الوفد موقعة جانبية سوغت بقاءه فى باريس ينتظر ما يسفر عنه الغد .

ولقد اقتنعنا نحن فى مصر بهذا التصوير للدافع الذى سوغ سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا ، وكنا ننتظر بفارغ الصبر ما تنقله الأنباء من كلمة قالها شيخ أو نائب أمريكى نحسبها مؤيدة لقضية بلادنا . وكانت الصحف تنشر هذه الأنباء وتعلق عليها بما يجدد فى النفوس الأمل ، أو بما يُذهب على الأقل عنها اليأس . والحق أن الصحف الوطنية قامت فى هذا السبيل بعمل جليل يستحق التقدير ، وإن كنت أرى اليوم أن هذه الحركة التى قام بها الوفد ، والتى تولاها محمد محمود باشا بمقدرة وكفاية ولباقة ، إنما كانت (حقنة)

أمل حين غاض معين الأمل ؛ لأن الشعب الأمريكى ، و (الكونجرس) الأمريكى ، لم يكن يعنيهما يومئذ من شأن مصر أكثر مما كان يعنينا نحن من شأن بلاد الكونغو مثلا ، ولأن معارضة المعارضين لمعاهدة الصلح مع ألمانيا كانت ترجع لأسباب مردها إلى سياسة أمريكا نفسها : أتبقى فى عزلتها أم تحمل أعباء السياسة العالمية على عاتقها ؟ وقد انتهى الأمر هنالك بانتصار سياسة العزلة ؛ فلم تشترك أمريكا فى عصبة الأمم لأنها لم توافق على ميثاق العصبة ، ولم توافق تبعاً لذلك على معاهدة يعدّ ميثاق العصبة فى السياسة العالمية أهم أجزائها .

* * *

لم يكن لإنجلترا أن تكتفى بالاعتراف بحمايتها مصر فى معاهدة فرساى . فالحماية لتكون شرعية دوليًّا يجب أن يقبلها الشعب المحمى . هذا ، ثم إن معاهدة الصلح مع تركيا لم تكن أبرمت ، وقد تحتج تركيا بأن مصر لم تقبل الحماية فلا يمكن أن تعترف هى بها ، ولا يمكن تبعاً لذلك أن تتنزل عن حقوق سيادتها الاسمية لدولة غير مصر ، إذا لم يكن بد من أن تنزل عنها . لهذا ألفت إنجلترا لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقررت إيفادها إلى مصر لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات بين إنجلترا ومصر .

أُذيع هذا النبأ فى القاهرة ، فاضطرب له الناس أيّما اضطراب . فماذا يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ، ورأى لجنة الوفد المركزية التى تألفت فى مصر منذ سفر الوفد ، وتولى رياستها محمود باشا سليمان ، والد محمد محمود باشا ؟ أما الوفد فلم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة . وكنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى فى مثل هذه الحيرة . وإن الناس لكذلك ، إذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها سيد أفندى على يومئذ اقتراحاً موقعاً من رجل مجهول يدعو فيه المصريين جميعاً إلى مقاطعة لجنة ملنر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عدّه الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الإنجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية .

مع هذا بقى الوفد وبقيت لجنة الوفد بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأياً . أما نحن فى الحزب الديمقراطى ، فقد تبنينا هذه الدعوة وأذعناها فى كل مكان ، وأوحينا إلى الشباب المتصل بنا وإلى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن يعملوا لتنفيذها ،

وألا يدعوا رجلا مسئولا يتصل بلورد ملنر أو بأحد من أعضاء لجنته . وكانت حجتنا في ذلك أن هذه اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر ، وأن مصر ترفض الحماية ، أيًّا كان التنظيم الذى يشرع لها ، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على إتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله .

آمن الشباب بهذه الحجة المنطقية الواضحة ، ونظموا أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ؛ فكانوا يقابلون الساسة ، والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الإنجليزية قد تتصل بهم ، يسألونهم رأيهم فى المقاطعة ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة عليها . أما الشيوخ فظلوا مترددين فى حكمة هذه الخطة ، وإن اعترفوا بسلامة المنطق فيها . ذلك بأنهم ، وقد رأوا الدول تنكرت لحق تقرير المصير ، خافوا مغبة المقاطعة ، وأن تجر على مصر من الشر أكثر مما تجر من الخير . وأخيراً وجدت صيغة للتوفيق ، لعل حسين رشدى باشا كان أول من قال بها . ومؤدى هذه الصيغة أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث إلى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم بباريس ، وأن أى حديث مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له .

حدث ذلك كله قبل أن تحضر اللجنة إلى مصر . فلما حضرت وجدت من حولها جومقاطعة يشوبه شىء غير قليل من العداء لإنجلترا . ولم يصد هذا الجو اللجنة عن تنظيم عملها . فقد اتخذت فندق سميراميس على ضفة النيل مقرًّا لها وبدأت هناك أعمالها . وقد استطاع لورد ملنر ، فى الأسابيع الأولى من مقامه بمصر ، أن يتصل سرًّا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدًّا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع إنجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، حين قابلوا سير ونجت ممثل إنجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . فإذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس ، فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم بباريس .

أصدرت اللجنة بعد هذه الأسابيع الأولى بياناً قالت فيه : « إنها مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثاً حرًّا لا يرتبط به أحد ، وإن هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر ، وإنها لا ترى مانعاً مطلقاً من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر » . وظنت اللجنة أن هذا البيان قد يخفف من حدة المقاطعة إن لم يقض عليها . لكن الصحف المصرية ، والشباب المصرى ، رأوا فى هذا البيان خدعة بريطانية قصد بها إلى أن تخفق خطة المقاطعة بعد أن ثبت نجاحها . ولذلك ضاعف الشبان جهدهم

فى الاتصال بالساسة والمسئولين كى لا يغير أحد موقفه ، وكى لا يتصل أحد باللجنة ، حتى يشعر الإنجليز جميعاً بأن مصر جادة الجد كله فى بلوغ حقها فى الاستقلال كاملا غير منقوص .

لم ييأس لورد ملنر ولم ييأس أعضاء لجنته لمقاطعة المصريين إياهم ، ولم يجمعوا أوراقهم ويعودوا أدراجهم من حيث أتوا ، بل أقاموا بمصر أسابيع وأسابيع جمعوا فيها بمختلف الطرق ما استطاعوا جمعه من معلومات عن عوامل القلق وأسباب علاجه . ولم يكن ذلك عسيراً عليهم . فعلى مقربة منهم دار المندوب السامى البريطانى والقائم بإجراء الأحكام العرفية البريطانية فى مصر ، ولدى هذه الدار من المعلومات الشيء الكثير ، إن لم يكن لديها المعلومات كلها . فلدار المندوب السامى يومئذ ، وللسفارة البريطانية اليوم ، ولممثل إنجلترا حيث وجد ، قلم مخابرات مؤلف من أشخاص من جنسيات مختلفة ، بينهم عدد من أبناء البلد الذى يقيمون فيه . وقلم المخابرات هذا يتصل أعضاؤه غير المعروفين بالمصريين من كل الطبقات ، ويتحدثون إليهم فى مختلف الشئون .

كانت بمصر يومئذ سيدة لبنانية الأصل أو سوريته تصدر مجلة عربية أدبية نسوية ، وكان لها معارف كثيرون من المصريين ومن غير المصريين . ذكر لى أحد أصدقائى يوماً أن لهذه السيدة علماً بنيات الإنجليز ، وأن من الخير أن نراها ، وضرب لمقابلتها بعد ذلك موعداً قابلناها فيه . ولقد كانت سيدة مثقفة تتقن الفرنسية والإنجليزية فضلا عن العربية لغتها الأصلية . وكانت جذابة الحديث ؛ لم تلبث حين صعدنا إلى الطابق الذى تقيم فيه بشارع سليمان باشا أن أخذت تحدثنا عن الحركة الوطنية وقوتها ، وإخفاق السياسة البريطانية إلى يومئذ فى القضاء عليها . لكنها ذهبت بعد ذلك فى الحديث مذاهب لم يبق عندى معها ظل ريب فى اتصالها المباشر بالإنجليز . تحدثنا عن إضراب الطلبة فى المدارس وفى المعاهد الدينية ، فقالت :

– أولا تظنون أنه إذا بعثرت أموال فى الأزهر أفاد منها طلابه عدلوا عن الإضراب ، وعادوا إلى الدروس ؟

قلت : إذا كنت تحسبين هذه الوسيلة ناجعة ، فلماذا لا يلجأ الإنجليز إليها مع الطلبة فى الجامعة والمدارس العليا كذلك ؟ !

وكان جوابها : كلا ! إن أبناء المدارس العليا من أبناء الأغنياء ، أو على الأقل يستطيع آباؤهم الإنفاق عليهم ، فإغراؤهم بالمال غير يسير . أما طلبة الأزهر ففقراء يمكن التأثير فيهم من هذه الناحية .

وكفانى أن سمعت منها هذا القول لأمسك عن كل كلام ، ولأظل فى موقف المستمع . فما كان لى أن أشترك فى حديث يراد بنتائجه محاربة غرض أنا من الساعين إليه ، والواجب الوطنى يقتضى محاربة من يحاربه . ونزلت بعد ذلك أنا وصاحبى ، وأبديت له اقتناعى بأن هذه السيدة تعمل لحساب الإنجليز ، وأننى لا أريد أن أراها أو أرى أمثالها من بعد ذلك أبداً .

لم تكن هذه السيدة التى رأيناها إلا واحدة من مجموعة غير قليلة يفيد منها قلم المخابرات البريطانى فى مصر . وهؤلاء كانت معلوماتهم جميعاً تحت نظر لجنة ملنر ، وكذلك كانت ملفات دار المندوب السامى . ولعل كثيرين من غير المصريين تبرعوا كذلك ، من غير أن يكونوا فى قلم المخابرات ، بأن يذكروا للجنة ما لديهم من معلومات . فقد أوى كثيرون من الأجانب ، حين اشتدت الثورة فى سنة ١٩١٩ ، إلى دور المصريين فى المدن وفى الأرياف ، يستجيرون بهم من عنت الجماهير ، ولقوا فى جوار هؤلاء المصريين الكرام خير ملجأ وآمنه . ولعل أكثرهم حفظ للمصريين هذا الجميل ، وإن كنت أعلم أن بعضهم تنكر من بعد ذلك لهم . وهؤلاء المتنكرون لابد أنهم أفضوا بما لديهم من معلومات إلى أعضاء اللجنة ، أو إلى من يبلغون هذه المعلومات إلى اللجنة ؛ وبذلك اجتمع لها من أسباب البحث فى حوادث سنة ١٩١٩ ما قضت الأسابيع والأسابيع فى فحصه وتمحيصه ، واستقصاء مقدماته ونتائجه .

لا شك عندى فى أن اللجنة قدرت ما قيـــل لها من ضرورة الاتصال بالوفد المصرى المقيم بباريس قدره الحق ، وأنها رأت محادثة الأشخاص الذين يتألف منهم هذا الوفد بعض ما يدخل فى مهمتها . لكنها أبدت ما يشعر بالنقيض من ذلك تماماً . وقد أشيع يومئذ أن لورد ملنر وأصحابه لا يرون أى داع للاتصال بهؤلاء المقيمين بباريس ، لأنهم ليست لهم أية صفة رسمية ، ولأن ما اجتمع لدى اللجنة من معلومات يكفيها لتضع تقريرها . والحكومة البريطانية حرة بعد ذلك فى تقرير ما تراه .

أتمت اللجنة عملها وعادت إلى لندن ، ولا يعلم أحد ما فى جعبتها . وترامت إلى الوفد فى باريس أنباء من أمر اللجنة ، ومن أنها لا تفكر فى الحديث إليه ، مع ما قيل لها من أنه وحده هو الذى يستطيع الحديث باسم مصر ، فأقلق ذلك بال سعد باشا وأصحابه . وقد رأوا مؤتمرات الصلح مع النمسا ومع غيرها من البلاد المغلوبة تحوى كلها نصاً بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، ورأوا لذلك أن مصير مصر أصبح مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، فلا سبيل إلى حلها إلا بالمفاوضة أو أن تفرض إنجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئاً

من أغراضها . هذا إلى أن أعضاء الوفد كانوا قد أقاموا سنة كاملة فى باريس ، وكان محمد محمود باشا قد ذهب إلى أمريكا ، واستقلال مصر لا يتقدم خطوة ، ومركز إنجلترا فى مصر يزداد استقراراً . ولم ينس القوم أن ثورة الشعب المصرى لا يمكن أن تدوم إلى غير حد . فإذا فاتت الوفد فرصة التحدث إلى لجنة ملنر ، على القاعدة التى جرى الحديث عليها يوم ١٣ نوفمبر مع سير ريجنالد ونجت ، فقد يضطر الوفد إلى العودة لمصر من غير نتيجة ، أو أن يبقى بباريس كأنه منفى بمدينة النور . ومهما تكن باريس جذابة فإن رجالا لهم مقامهم فى وطنهم ، وقد أخذوا على عواتقهم تبعة السعى لاستقلال هذا الوطن ، لا يطيب لهم أن يبقوا فى حكم المنفيين طوعاً إذا تيسر السبيل إلى مصير خير من هذا المصير .

* * *

كان هذا شعور رجال الوفد المقيمين بباريس . وكنا نحن فى مصر نشعر كذلك بالقلق من خشية أن يطول بالأمة وبوكلائها ركود لا يدرى أحد ما يكون بعده . لهذا فكر جماعة فى أن يصلوا حركة مصر القومية بحركة جاراتها العربية ، وبحركة البلاد الشرقية التى تخضع من سلطان الأجنبى لما تخضع له مصر . فقد كانت البلاد العربية ، التى انفصلت عن الدولة العثمانية ، تفكر فى الاستقلال الذى كفلته لها إنجلترا فى مكاتبات رسمية ، تمت فى أثناء الحرب بين الجنرال مكماهون مندوب إنجلترا السامى بمصر والشريف حسين حاكم الحجاز من قبل تركيا ؛ وكانت تستعجل تحقيق هذا الاستقلال . وكانت إنجلترا وفرنسا قد جعلتا من تلك البلاد العربية ، فيما خلا الحجاز واليمن ، مناطق يجب أن تخضع للانتداب . وكان يراد تنظيم هذا الانتداب لإنجلترا ولفرنسا ، كل واحدة منهما فى منطقة بذاتها . وقد أدى ذلك إلى قيام حركات قتال عسكرية بين القوات العربية التى كان يرأسها فيصل بن الحسين ، بعد أن أقام نفسه ملكاً على سوريا ، وبين القوات الفرنسية ، حين كانت المحادثات دائرة بين الفرنسيين والإنجليز لتنظيم الانتداب فى هذه الأقطار ، حتى تختص إنجلترا بطائفة منها ، وتختص فرنسا بالطائفة الأخرى . ثم إن حركات استقلالية كانت قد بدأت فى الهند ، يقودها الزعيم غاندى ، وجعلت المقاومة السلبية شعارها . وكانت بلاد أخرى قد نهضت تطلب استقلالها بعد أن ظلت عشرات السنين خاضعة للاستعمار . أفلا يمكن تنظيم هذه النهضات القومية كلها تنظيماً يؤدى إلى نجاح مشترك ؟

لهذا فكر جماعة من المصريين ، ومن الشرقيين المقيمين بمصر ، فى أن يصلوا حركة مصر القومية بهذه الحركات الاستقلالية فى بلاد الشرق المختلفة . ولقد تحدث إلىَّ صديقى

الدكتور منصور فهمى ، على أثر خروجنا من أحد اجتماعات الحزب الديمقراطى ، وشرح لى غرض هذه الجماعة التى اتخذت لنفسها اسم (الرابطة الشرقية) وطلب منى الانضمام إليها . وقد اعتذرت له يومئذ عن عدم إجابة طلبه بأننى أرى من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية ، فى ثقافتها وفى لغاتها وفى مقوماتها القومية ، ما قد يصرفنا نحن المصريين عن تركيز جهودنا فى قضية وطننا ، وما يدعونا لحمل عبء لا طاقة لنا به ؛ وبذلك يضيع جهد ما أحوج مصر إليه . ولم يمنع اعتذارى إخواننا الذين فكروا فى تأليف هذه الرابطة الشرقية من المضى فيما اعتزموا من تأليف هذه الهيئة ، فكان بين رجالها السيد عبد الحميد البكرى ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمى ، والسيد مهدى رفيع مشكى الإيرانى وآخرون من ذوى القدر والمكانة .

* * *

على أننا فى مصر لم يطل بنا القلق مخافة الركود وما يجر إليه ؛ فقد جاءت الأنباء إلى مصر بأن الوفد طلب إلى عدلى باشا يكن أن يسافر إلى باريس فى مهمة وطنية . وسافر عدلى باشا بعد شىء من التردد . ولما وصل طلب إليه أعضاء الوفد أن يتوسط بينهم وبين لجنة ملنر للقيام بمحادثات علها تؤدى إلى تنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . وقبل عدلى باشا هذه الوساطة ، وسافر إلى إنجلترا ، ونجح فى المهمة التى عهد بها إليه ، وعاد إلى باريس يطلب إلى الوفد أن يعد العدة لبدء المحادثات .

لم تكن الصلة بين أعضاء الوفد وعدلى باشا لتزيد على صلة المعرفة العادية ؛ فلم تكن بينه وبين أحد منهم ، خلا سعد باشا ، صداقة كالتى كانت تربط سعد باشا بعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ولطفى السيد ، أو كالتى كانت تربط بين حافظ عفيفى ومصطفى النحاس . ذلك بأن عدلى باشا كان من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية المرتبطة مع أسرة محمد على الكبير برابطة المصاهرة . وكانت بين أبناء الذوات وبين المصريين الصميمين فجوة ترجع إلى ما وقر فى نفوس المصريين منذ حكم الأتراك من برم بهذا الحكم ، وبالذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه . وكان عدلى باشا بطبعه رجلا هادئاً ، مطمئن النفس ، لا يحب العنف فى أى مظاهره . وقد كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبل الوزارة بعد إعلان الإنجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخليص مصر من نير هذه الحماية . لذلك شارك رشدى باشا فى تشجيع الوفد حين تأليفه ، وفى استصدار التوكيلات للوفد من الأمة ، وفى كل ما أيد الوفد فى القيام بحركته لاستقلال مصر . ولذلك كان متفقاً

مع الوفد على أنه إذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الإنجليز عنها ، أن يذهب مع رشدى باشا إلى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا .

وشعور عدلى باشا بهذه التبعة هو الذى أدى به لتلبية نداء الوفد ، والسفر إلى باريس والتوسط بين الوفد ولورد ملنر لإجراء محادثات ابتغاء تنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . فلما نجح فى مهمته بقى مع أعضاء الوفد الذين سافروا أفواجاً إلى لندن ، وإن لم يتول بنفسه شيئاً من المحادثات بين ملنر وسعد زغلول إلا حين كانت هذه المحادثات تتعثر ، وتحتاج إلى من يجد مخرجاً من موقف دقيق .

وكان طبيعيًّا أن تتعثر المحادثات بسبب البون الشاسع بين الغرض الذى يريده الإنجليز ، والغرض الذى يريده المصريون ، وحِرْص الفريقين مع ذلك على الانتهاء إلى نتيجة تسوغ للوفد المصرى أن يقول إنه نجح فى مهمته ، وتسوغ للورد ملنر أن يقول كذلك إنه نجح فى مهمته .

كان البون بين الغرضين المصرى والإنجليزى شاسعاً حقًّا ؛ فقد كان لورد ملنر يحسب أن المصريين يمقتون اسم الحماية ، ولكنهم لا يأبون مؤداها . وكان مبعث هذا الظن عنده أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والذين طلبوا أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر ، أبدوا استعدادهم ، باسم مصر ، لعقد محالفة بين الدولتين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى إذا وقعت الحرب . وكل معاهدة من هذا القبيل تعقد بين دولة قوية قوة الإمبراطورية البريطانية يومئذ ، ودولة ضعيفه ضعف مصر يومئذ كذلك — هى فى الواقع معاهدة حماية . فالدولة الضعيفة لا تستطيع الدفاع عن الدولة القوية ، فى حين تستطيع الدولة القوية أن تدافع عن حليفتها الضعيفة وتحميها .

قد لا يخلو هذا التصوير من مبالغة ؛ فإن إنجلترا حين تتعهد بالدفاع عن مصر إنما تدافع عن إمبراطوريتها ؛ سواء كان هذا لأن مصر حليفتها ، أو لأن موقع مصر الجغرافى يقتضى الدفاع عنها دفاعاً عن الإمبراطورية . فقبول المصريين عقد هذه المحالفة لا يزيد فى نظرى على أنه نزول على حكم الواقع ، فى حين هو يعد فى نظر لورد ملنر ، قبولا لأن تحميهم إنجلترا من كل اعتداء عليهم .

كانت السياسة البريطانية تريد ، فضلا عن ذلك ، أن تجعل الدفاع عن مصالح الأجانب فى مصر لها هى لا لدولهم ، حتى تمنع تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر . وكانت النتيجة التى يرتبها لورد ملنر على ذلك كله ضرورة احتفاظ إنجلترا بقوات مسلحة

لها فى مصر ، فى أرجائها المختلفة أو على ضفة القناة الغربية . أما عن السودان فكان اتجاه السياسة البريطانية إلى الاستئثار به بالفعل ، وانتظار الوقت الذى يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلى شرعيًّا من الوجهة الدولية .

كانت هذه وجهة نظر لورد ملنر ، أى وجهة النظر البريطانية . وكانت الحكومة البريطانية مصرة على بلوغ الغاية من غرضها ، إن لم يكن عاجلا فآجلا . وكانت مطمئنة إلى أن الوقت فى صفها ، وإلى أن المصريين سيتعبون إذا طال بهم المدى . فإذا لم يقبلوا اليوم ما يعرض عليهم ، فسيقبلون مثله أو ما هو فى حكمه غداً . لذلك كان لورد ملنر متشبثاً بوجهة نظره ، وإن لم يأب فى بعض الأحيان ، على عادة السياسة البريطانية ، أن يلتمس صيغاً تخفف من شدة الوقع الظاهر لصيغ أخرى .

أما وجهة نظر الوفد المصرى ، فكانت تضطرب بشىء من الحيرة . لقد رسم سياسته غداة تأليفه على أساس الدفاع عن استقلال مصر أمام مؤتمر الصلح ، فإن رفض المؤتمر دفاعه ، وأقر الحماية البريطانية على مصر ، ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . وكان أعضاؤه ينظرون إلى هذه السياسة نظرهم إلى قضية ترفع أمام محكمة من المحاكم ، إذا فصلت فيها لم يكن على المحامين ذنب ، وكان الطبيعى أن يلجأوا هم ، أو أن يلجأ محامون غيرهم ، إلى جهة أخرى يكون الأمل فى الربح الكامل أو النسبى أمامها أدنى إلى الظن . ولم يدر بخواطرهم ، يوم رسموا هذه السياسة ، أن يضعوا فى كفة الميزان حساب الشعب المصرى . فقد كانوا يظنون ، كما كان يظن الإنجليز ، أن الشعب سيقف من هذه الأحداث موقف المتفرج ، وسيقبل نتائجها لأنه لا يستطيع مقاومتها . فلما ثار الشعب المصرى إثر اعتقال الباشوات الأربعة ، ولما أبدى هذا الشعب تصميمه الأكيد على أن يحقق استقلال وطنه ، كان لزاماً أن يدخل هذا العامل الجديد فى تقدير الوفد ، وأن يكون له الوزن أكبر الوزن أول ما بدأت المحادثات مع لورد ملنر . فلم يبق توكيل الشعب الوفد أمراً صوريًّا لحاجة إنجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل فى حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شىء منها .

بدأت المباحثات إذن بين الوفد ولجنة ملنر فى هذا الجو ، وبين أغراض الفريقين هذا البون الشاسع . مع ذلك كان الفريقان جميعاً حريصين على الوصول إلى اتفاق ، وكانت مصر حريصة على أن يحقق هذا الاتفاق أغراضها . ومع أن أصواتاً معدودة من جانب رجال

الحزب الوطنى ارتفعت احتجاجاً على مفاوضة إنجلترا مع احتلال القوات البريطانية أرض مصر ، ونادت بأنه لا مفاوضة قبل الجلاء – مع ذلك اتجه المصريون بكل شعورهم نحو لندن ، وجعلوا يتتبعون الأنباء الواردة منها عن سير المحادثات بين الوفد واللجنة البريطانية ، ولم يعر أحد بالا لنظرية : (لا مفاوضة قبل الجلاء) .

كان الوفد المصرى يقدر أن جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر جلاء تامًّا متعذر ، ولا يمكن الإنجليز يومئذ قبوله . لذلك عرض سعد باشا أن تؤجر مصر شبه جزيرة سينا لإنجلترا إلى أجل طويل ، فلم يرض لورد ملنر هذا العرض ؛ لأن سينا صحراء لا ماء فيها ولا طاقة للقوات البريطانية بالمقام بها . وقد انتهى الوفد المصرى إلى قبول بقاء القوات البريطانية على الضفة الغربية لقناة السويس . وحرص الوفد على أن تقوم المحالفة على أساس التبادل فى المعاونة العسكرية حين الحرب ، حتى لا يحمل قبول مصر دفاع إنجلترا عنها على أنه قبول للحماية . وقبل لورد ملنر هذا الوضع ، وإن قيد الوفد المصرى معاونة مصر إنجلترا بأن تكون داخل حدود مصر . واتفق على إرجاء مسألة السودان . ووضعت قواعد عامة لإنهاء نظام الامتيازات الأجنبية . تم ذلك كله بعد أن قدم مشروع من الوفد المصرى إلى لورد ملنر لم يقبله ، وبعد أخذ ورد طويلين تدخل فى أثنائهما عدلى باشا يكن حين كانت المحادثات وشيكة غير مرة أن تقطع . أفكان هذا المشروع للاتفاق استقلالا ، أم كان حماية ؟ تستطيع أن تلتمس له فى القانون الدولى الوصف الذى تريده ، لكنه على كل حال لم يكن ما يريده الشعب المصرى ، من الاستقلال التام أو الاستقلال المطلق غير المقيد بقيد . أفيقبله الوفد المصرى مع هذا ، وإن تعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين فى مصر ، ويقبله على أساس أن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وأن اتفاقاً يعقد اليوم يمكن أن يعاد النظر فيه غداً ؟ أفيرفض الوفد هذا المشروع ، لأنه لا يتفق مع توكيل الشعب له ، وليس من حقه أن يتخطى حدود هذا التوكيل ؟ الظاهر أن الوفد كان ميالاً لقبول المشروع فى جملته ؛ لكن بعض أعضائه خافوا نتائج هذا القبول أمام الشعب المصرى ، فأبدوا أنهم لا يستطيعون قبول شىء دون توكيلهم . عند ذلك أشار بعضهم فى رواية ، وأشار عليهم لورد ملنر فى رواية أخرى ، بأن يعرضوا هذا المشروع على الشعب ، وهو الأصيل ، وبذلك يخرجون من كل تبعة ، ولا يستطيع أحد أن يوجه إليهم نقداً أو تهمة .

وأرسل مشروع الاتفاق إلى مصر ونشر فيها . وعاد إلى مصر أربعة من أعضاء الوفد وتولوا عرض المشروع على الأمة . وانبرى كل كاتب وكل قدير من رجال القانون يكتب عن

المشروع فى الصحف . واجتمعنا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، وفحصنا المشروع وأبدينا رأينا فيه . وبدا من هذه الحركة التى تناولت طوائف الأمة جميعها أن كثرة الشعب المصرى لا تطمئن للمشروع كل الطمأنينة ، بل لكنها لا ترفضه ، وتبدى عليه تحفظات حرص أعضاء الوفد على أن يسموها رغبات تريد الأمة تحقيقها . وقد كشفت هذه الحركة الواسعة النطاق ، والتى تناولت عناصر الشعب المصرى كله ، حقيقتين جديرتين بالتسجيل ، أولاهما : أن الوعى السياسى للشعب المصرى يسير مسرعاً إلى النضج ودقة الإدراك للحياة السياسية العامة ؛ والثانية أن مصر تريد الاتفاق مع إنجلترا على معاهدة ومحالفة ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وإن أدى ذلك بها إلى أن لا تتخذ فى سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية .

عاد أعضاء الوفد الأربعة إلى أوربا ، والتقوا هم وزملاؤهم هناك ، وأبلغوا لجنة ملنر نتيجة استفتاء الشعب المصرى فى مشروع الاتفاق . ولم تكن هذه النتيجة لتغيب جملتها ولا تفاصيلها عن لورد ملنر ، وقد كانت ترسل له التقارير عن الاستفتاء فى مصر تباعاً . وأبلغ لورد ملنر الوفد أن مهمته ومهمة لجنته ليست المفاوضة ، بل وضع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها تلك الحكومة إلى اللجنة . ولعل الحكومة البريطانية رأت يومئذ أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول إلى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت ، وأن تعلن أنها فى انتظار تقرير لجنة ملنر ، حتى تضع الخطة التى تسير عليها إزاء مصر .

بعد أسابيع قدمت لجنة ملنر تقريرها إلى الحكومة البريطانية ، ثم نشرت الترجمة العربية لهذا التقرير فى مصر . والواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسية بارعة ، ترسم الأسباب التى أدت إلى الحركة المصرية ، فى سنة ١٩١٩ ، بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التى يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها فى الشرق الأوسط عامة ، وفى مصر خاصة . على أن ما للتقرير من هذه المزايا من الناحية البريطانية قد أثار الهواجس فى مصر ، وأدى إلى نشاط سياسى لا يقل عن النشاط الذى كان حين عرض مشروع ملنر . أخذ الكتاب المصريون ورجال القانون يحللون هذا التقرير ويقفون عند كل لفظ من ألفاظه . ووضعنا نحن رجال الحزب الديمقراطى عن هذا التقرير بحثاً كشفنا فيه عما اعتقدناه نيات السياسة البريطانية إزاء مصر .

كان لتتابع الأحداث ، التى مرت بمصر منذ هدنة الحرب ، ما زادها اعتداداً بنفسها واعتماداً عليها ، وما جعلها فى الوقت نفسه تنظر إلى الأمور فى ضوء الواقع ، لا تغالى ولا

تنخدع ولا تيأس . ولم يكن هذا عجباً وقد شهد العالم وشهدت مصر فى هاتين السنتين ما لم يشهدا مثله من قبل : مبادئ جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقلاباً فى النظام الاجتماعى والسياسى يقع فى روسيا ، وفورة مصرية تخرج من قلب الشعب ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذى يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسماً ودروساً متلاحقة لشعب قيل ، قبل الحرب ، إن مصيره أن يصبح مستعمرة بريطانية . واستفاد الشعب من هذه الدروس ، وكانت فائدته منها تكون أعظم لو أن حوادث أخرى لم تقع فتعطل سير الحركة القومية المصرية سيراً سريعاً إلى غايتها .

* * *

كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس ينظرون إلى عدلى باشا يكن ، يوم جاء إليهم من القاهرة ليسعى إلى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم إلى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر . وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قدامى لسعد زغلول باشا . هذا إلى أنهم كانوا يرون فى عدلى باشا الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا ، وهما وكيلا الجمعية التشريعية ، لمن منهما تكون الرياسة إذا غاب رئيس الجمعية : لعدلى باشا الوكيل المعين ، أم لسعد باشا الوكيل المنتخب ؟ وكانت كثرة أعضاء الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية . وقد انحازوا كلهم إلى جانب سعد باشا فى هذه المعركة . فلا عجب ، وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا إلى عدلى باشا منذ حضر إلى باريس بعين الحذر ؛ ولا عجب أن ينظر بعضهم إلى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر . لكنهم لم يلبثوا حين اتصلوا به وتحدثوا إليه وتناقشوا معه ، أن رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف عن الرجل الذى ارتسمت صورته فى أنفسهم . فهو على شدة احتفاظه بكرامته يحترم غيره احتراماً تامًّا ، ويقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ، ويرى فى أعضاء الوفد ، هؤلاء الذين وقفوا أنفسهم لخدمة وطنهم والعمل لاستقلاله ، رجالا جديرين بكل إجلال وإكبار ؛ لأنه هو أيضاً يحرص على أن يخدم هذا الوطن العزيز عليه ، ويرجو أن يتعاون مع رجال الوفد على تحقيق استقلاله . لذلك اتصلت بين عدلى ورجال من الوفد مودة وثقة . وزاد فى تقدير بعض رجال الوفد لعدلى أنهم كانوا يرونه حريصاً على مناقشة كل مسألة فى هدوء من غير أن يحاول فرض رأيه ، بل كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له إذا اقتنع بصحته . ولم تكن

هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص من خلال سعد باشا البارزة ؛ فقد قضى حياته محامياً كبيراً ، وكان رجلا قوى العارضة قوى الحجة عنيفاً فى المناقشة ، وكان لذلك ميالا بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به ، فإذا رأى غيره أهدى منه رأياً لم يبد اقتناعاً ، بل انتظر إلى جلسة أخرى ليجعل رأى الغير الذى اقتنع هو به رأياً له يسجل باسمه وينقل عنه .

رأى سعد باشا هذا التغير فى نظر بعض أعضاء الوفد إلى عدلى باشا ، فرابه الأمر ؛ ولعله خشى أن يختلف مع عدلى باشا على الرياسة السياسية كما اختلفا من قبل فى مسألة الوكيلين على رياسة الجمعية التشريعية ، وأن يؤيد هؤلاء الأعضاء عدلى باشا فى الخلاف الجديد . لكنه لم يكن ليصنع شيئاً وعدلى باشا زميله وصديقه ، وهو يعرف فيه النبل والكرامة وحب الوطن . على أن ما تولى سعداً إزاء بعض أعضاء الوفد من ريبة انتقل إلى أعضاء آخرين فى الوفد كانوا أقل معرفة بعدلى . وقد ترتب على ذلك أن فوجئ أمين بك الرافعى ، صاحب جريدة الأخبار إذ ذاك ، ببرقية من مراسلها بباريس يقول فيها : إن وجود عدلى باشا بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية . وتردد أمين الرافعى فى نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل فى الأفكار ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة . لكنه نشره بعد أن اتصل تلغرافيًّا بأصدقاء له بباريس وثيقى الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

كان لنشر هذه البرقية دوى مزعج فى مصر . فقوة مصر فى وحدتها ، وفى قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فإذا أصاب آصرة الوفد وهن ، تسرب هذا الوهن من الوفد إلى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر ، ويضر مصر ضرراً بالغاً . ومن قبل بعثت (التيمس) ، وغيرها من الصحف الإنجليزية ، مراسلين لها ، حاولوا أن يصوروا الحركة القومية المصرية بأنها حركة طائفية : يريد الأفندية من ورائها الوظائف لأنفسهم . وكان رجاء هؤلاء المراسلين أن يحدث هذا التصوير انقساماً فى صفوف الأمة ، فلم يتحقق لهم رجاء ، وازدادت الحركة بما عُدّ دساً عليها قوة على قوة . وكان ذلك طبيعيًّا وتصوير الفرقة والاختلاف والمطامع الطائفية آت من الإنجليز الذين لم يفلحوا قبل ذلك فى التفريق بين عنصرى الأمة فى الدين : المسلمين والأقباط . أما أن يجيء تصوير التفريق من مصريين ، متصلين بالوفد ، وأن يكون الاختلاف بين أعضاء الوفد أنفسهم أو بين سعد باشا وعدلى باشا ، فذلك ما يخشى ضرره أبلغ الخشية .

لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر إلى باريس ، وجاءت برقيات من

باريس إلى مصر ، تنفى النبأ المزعج ، وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضـاء الوفد جميعاً بأنها أشد ما تكون قوة . لكن الحجر كان قد ألقى فى الماء ، وأثار فيـه من التموجات ما أثار ! ومع هذه التكذيبات المتواترة بقى فى الأذهان أن شيئاً حدث ، وأن هذا الشىء مما لا يغتبط به مصرى .

وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد فى أثنائها عدلى باشا إلى مصر ، وأقام المصريون جميعاً ينتظرون ما الله فاعل بهم وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر . وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها سترتب عليه النتائج التى تراها تنظيماً لعلاقتها مع مصر . ترى : أتكون هذه العلاقة هى الحماية بذاتها ، بعد أن اعترفت الدول بها فى معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئاً آخر ؟ وما عسى يكون هذا الشىء الآخر ؟

وفى فترة الانتظار هذه بدأ أعضاء من الوفد يعودون من باريس إلى مصر ، أذكر من بينهم عبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد ومحمد باشا محمود . وإنهم لفى طريقهم إلى وطنهم يعبرون البحر ، إذ وردت برقية من سعد باشا عرفت من بعد ذلك بالكلمتين الأوليين منها : « نبتت فكرة » ، ومن خلالها يتبين أن بين رئيس الوفد وعدد غير قليل من أعضائه ، لعلهم كثرته ، خلافاً فى الرأى على مشروع ملنر ، وهل يصلح أساساً لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا ؟ وقد تحدث قوم يومئذ بأن الذين جاءوا إلى مصر ، وعرضوا مشروع ملنر للاستفتاء العام ، قد حملوا كثيرين بتفسيراتهم على التسليم بصلاحه ، على خلاف رأى سعد باشا الذى بعث يومئذ ببرقية يقول فيها إن الوفد رأى عرض المشروع على الأمة ؛ لأنه لا يتفق مع توكيلها ، ولأن الظروف الدولية تغيرت ، والأنصار الذين كانت مصر تعتمد بين الدول عليهم قد تغيروا وأقروا الحماية .

كان للبرقية : (نبتت فكرة) أثر فى مصر أعاد إلى الأذهان البرقية الأولى التى ذكر فيها أن وجود عدلى باشا إلى جانب الوفد يعدّ كارثة على القضية الوطنية ، وأدخل فى روع ذوى الرأى أن وحدة الرأى بين أعضاء الوفد لم تكن سليمة ، وأن الأمر يحتاج إلى علاج سريع حاسم لتبقى صفوف الأمة ، كما كانت متراصة لا يعرف الوهن إليها مدخلا ولا سبيلا .

وإن الناس لفى شغلهم بهذه المسألة الحيوية لجهادهم ، إذ ورد فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ من وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، إلى عظمة سلطان مصر يقول : « إن الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وإن الحكومة

البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء إقامة العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس أوجب للرضا » .

كان هذا التبليغ هو الوثيقة الهامة الأولى التى أعلنتها إنجلترا إلى مصر بعد إعلانها الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وهذا التبليغ وثيقة جليلة الخطر لا ريب ؛ فهو اعتراف صريح من جانب إنجلترا بأن الحماية التى فرضت بحكم ظروف الحرب ، وفرضت من جانبها هى من غير قبول مصر ، لا تصلح أداة لعلاقات الدولتين . أما وإنجلترا هى التى فرضت الحماية ، فهذا التبليغ قد أزالها . لكن هذا التبليغ له ، إلى جانب هذه الصورة القانونية البحتة ، صورة عملية . فهو يطلب إلى مصر أن تعد العدة لإقامة علاقاتها مع إنجلترا على أساس جديد ، وهو يطلب إلى صاحب العرش فى مصر أن يعين من يتولى المفاوضة لتصوير هذا الأساس الجديد وتفصيله . ولن يتولى ذلك إلا وزارة تكون موضع ثقة الأمة التى أظهرت ، فى غير لبس ولا إبهام ، أنها لن ترضى عن استقلالها بديلا . فما عسى أن تكون هذه الوزارة ؟ ومن ذا يؤلفها ؟ وما عسى أن يكون برنامجها ؟

كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر : أيتولى الوفد الوزارة ، ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة إدارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيداً عن المفاوضات مشرفاً مع ذلك عليها ، مؤيداً للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى نتيجة المفاوضات ؟

كثر الحديث يومئذ فى أوساط مصر السياسية فى هذا الأمر . ولعل الحديث تناول كذلك هذا الأمر : أمن الخير استدعاء سعد باشا للحضور من باريس كى يشترك فى المشورة برأى ، أم إيفاد بعض رجال الوفد له . وانتهى الرأى إلى حل المسألة فى مصر بالتشاور بين أعضاء الوفد الذين جاءوا إليها والساسة المقيمين بها ، كما انتهى إلى عدم اشتراك الوفد فى الوزارة ؛ لأن توكيل الوفد لا يسمح له بالمساومة ، فلتكن المساومة من جانب غير الوفد ؛ أو لأن الخلاف الذى بدت بوادره بين أعضاء الوفد يجعل اشتراكهم فى مفاوضة أمراً غير يسير .

واتجه الرأى وقتاً ما إلى تأليف وزارة برياسة أحمد مظلوم باشا ، وكان رئيس الجمعية التشريعية ، لا لتتولى المفاوضة ، بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى الذى يتولاها . لكن مظلوم باشا لم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية ، منذ انتهت الحرب ، بأية صورة من صور المشاركة ،

ولذلك لم تثر فكرة توليه الوزارة حماسة ما فى أى وسط من الأوساط الرسمية أو الشعبية ، المثقفة أو غير المثقفة . بل لقد حوربت هذه الفكرة فى مهدها ، فلم يظهر لها فى الوجود الواقعى أثر .

وأحسب أن أعضاء الوفد الذين جاءوا إلى مصر كانوا ممن حاربوها ، وإن لم يظهروا فى الميدان ولم يبد لهم فى الحرب أثر . وقد كان اتجاههم إلى أن يؤلف عدلى باشا يكن الوزارة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات ، وأن تتم بذلك الخطة الأولى التى رسمت أول ما تألف الوفد . لكنهم لم يريدوا أن يظهروا ، حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى ، حدة وشدة . لذلك اتفق جماعة من الشبان دعيت معهم ، فذهبنا إلى منزل عدلى باشا وقابلناه ، وتحدث أحدنا معه فى ضرورة توليه الوزارة . ولم أكن أنا متحمساً لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف المشاهد . وقد كانت حجة إخواننا الذين حاولوا حمل عدلى باشا على قبول الوزارة وتأليفها أن الأمة سئمت الوزارات الإدارية ، بعد أن رأت وزارة محمد سعيد ووزارة يوسف وهبة ووزارة توفيق نسيم ، ورأت أن هؤلاء الرؤساء جميعاً كانوا موضع اعتداء عليهم ، وأن تأليف مظلوم باشا وزارة جديدة من هذا الطراز لن يكون إلا استمراراً لهذا النوع من وزارات لا تحب الأمة قيامها فى الحكم ، وأن توليه هو الوزارة يكفل له تأييد الشباب المثقف وتأييد الأمة كلها ، وأن وزارته ستكون موضع الثقة من الجميع .

كان عدلى باشا يستمع ولا يكاد يتكلم . لكن العبارات القليلة التى صدرت عنه كانت تنم عن أنه فوتح فى تأليف وزارة ، وأنه متردد فى قبول هذا التأليف ، وأنه محتاج لمن يدفع هذا التردد ، وأنه لذلك شاكر لهؤلاء الشبان المثقفين هذه الزيارة . وخرجنا من عنده ونحن أميل إلى الاقتناع بأنه سيؤلف الوزارة بالفعل ، وأكثرنا يقول إنه يرجو من وراء ذلك خيراً للوطن عظيماً .

وألف عدلى باشا الوزارة ، وسميت وزارة الثقة . وقابلت الأمة تأليفها بترحيب أى ترحيب . وظن الناس زمناً أن أعضاء الوفد سيعودون إلى باريس ، يلتقون مع سعد باشا ويقيمون معه كما كانوا ، وأن عدلى باشا والوفد الرسمى الذى سيتألف سيذهب لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية بإشراف من الوفد وكيل الأمة . ولم يدر بخلد أحد يومئذ أن الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد وعدلى ، قد تأصل وكانت له جذور ذاهبة بعيداً فى غور العلاقات التى بينهم ، وأن هذا الخلاف قد يستفحل ويؤدى إلى نتائج لا يحمد أحد عقباها .

اجتمعنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى نتناقش لنتخذ فى ذلك الوضع قراراً . وانتهت

مناقشاتنا إلى قرار بأن يتولى رئيس الوزارة ومن يختارهم مفاوضة الإنجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد إلى باريس ينضمون إلى سعد باشا فيتولون معه الإشراف على هذه المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير فى نتيجتها يدلون به إلى الأمة ، فهم وكلاؤها . وقد طلبنا من الأستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب أن يبلغ هذا القرار إلى عدلى باشا ، وأن يرسله بالتلغراف إلى سعد باشا بباريس ، وأن ينشره فى الصحف . وكذلك فعل .

وانتظرنا وانتظرت الأمة ما سيكون من تطور الحوادث ، والناس أشد ما يكونون تفاؤلا واقتناعاً بأن الأمور ستسير على الوتيرة التى تتحقق بها أغراضهم الوطنية . لكن هذا الانتظار لم يطل ؛ فقد جاءت الأنباء من باريس بأن سعد باشا قرر العودة إلى مصر عند ذلك تساءل المتسائلون : ما باله لم يبق هناك حتى يذهب إليه أعضاء الوفد ، وحتى يلتقى هو وعدلى باشا ومن معه من المفاوضين ليتشاوروا قبل بدء المفاوضة ؟ لا ريب أن فى الأمر سراً ستظهره الأيام عما قريب .

وكان الاتجاه العام أنه : سواء صح أن فى الأمر سراً أو لم يصح ، فلابد من بذل كل جهد للمحافظة على وحدة الأمة وعلى التئام صفوفها ، وإن بلغ الثمن الذى يبذل لتحقيق هذه الغاية ما بلغ . أما الذين كانوا على شىء من العلم ببواطن الأمور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى إمكان الاحتفاظ بهذه الوحدة . فلو أن سعداً كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة إلى مصر . بل لقد بعث إليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون إليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد إليه فلم يقبل . وكان غير واحد من أعضاء الوفد الذين جاءوا إلى مصر يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون إليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل إليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزناً ، ولا يحسب لأحد غيره حساباً ، وأنه اعتزم العودة إلى مصر ليحارب الوزارة وليكون هو كل شىء فى البلاد .

لكن هذه المحادثات الفردية كانت محصورة فى أضيق الدوائر . فلم يكن أحد يريد أن يتهم بأنه سبب انقسام الأمة أو مثير لخلاف بين أبنائها . بل لقد بلغ الحذر من هذا الوضع أن قرر عدلى باشا وزملاؤه الوزراء ، وقرر أعضاء الوفد المقيمون بمصر أن يذهبوا إلى محطة القاهرة لاستقبال سعد يوم وصوله فى ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأن يكلوا لأعوانه وأنصاره تنظيم الاحتفال لهذا الاستقبال على نحو لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر . ولما كنت واقفاً على شىء

من بواطن الأمور ، آثرت فى ذلك اليوم أن أترك القاهرة ، فذهبت إلى حلوان وتناولت طعام الغداء مع صديقى على بك المنزلاوى فى منزله بها .

وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ، فما أحسب فاتحاً من الفاتحين ولا ملكاً من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده . خفت القاهرة كلها ، شبابها وشيبانها ، وشبانها ، ورجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، إلى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء . وجاء إلى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة . ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها إلى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها . وإلى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح ، نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعاً محل الإعظام والإجلال . ترى : أقدر للإسكندر الأكبر أو لتيمور لنك أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهداً أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة إليه ، وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة بإكباره وإعظامه ؟ ! وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حياة مصر ؟ وماذا خبأ القدر لهذا اليوم فى لوحه من نتائج ؟ !

لم يقف استقبال سعد عند هذه المظاهرة المنقطعة النظير ، والتى شهدتها القاهرة يوم عودته إليها ، بل استمر السرادق المقام إلى جوار داره عدة أيام ، واستمرت وفود الهيئات بالعاصمة والأقاليم تفد إليه تحييه بسلامة العودة ، وتمتع النظر باجتلاء محيا ذلك الرجل الذى غاب عن بلاده سنتين كاملتين ، مقيماً بباريس يجاهد فى سبيل قضية استقلالها وسيادتها .

ورأينا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، واجباً علينا كذلك أن نقوم بواجب تحيته ، فندب الحزب خمسة من أعضائه هم الشيخ مصطفى عبد الرازق والدكتور منصور فهمى والأستاذ دسوقى أباظة والأستاذ عزيز ميرهم وأنا للقيام بهذا الواجب . وذهبنا إلى السرادق فى اليوم الثالث من عودة سعد ، فألفينا الناس لا يزالون مكتظين من حوله ، حتى ليتعذر الدخول إليه ، لكننا لم نجد مشقة فى بلوغ غايتنا . فقد كان دسوقى أباظة عضواً بلجنة استقبال

سعد ، وكان له من ثم طريق الدخول إلى السرادق والخروج منه . لهذا تيسر له أن يفسح لنا طريقاً ، وأن يصل بنا إلى حيث وقف سعد . فسلمنا عليه ثم تكلم الشيخ مصطفى عبد الرازق قائلا : لقد جئنا باسم الحزب الديمقراطى نحيي معاليكم ، ونشكر لكم سعيكم لتحقيق آمال البلاد ، ونرجو أن يكون لكم من الفضل فى النهاية ماكان من الفضل فى البداية .

سمع سعد هذه الألفاظ مغتبطاً فقال : نعم . الحزب الديمقراطى . أنا أعرف رأيكم . إنكم تريدون أن أتولى المفاوضة .

سكت إخوانى ، وكأنما لم يرد أحد منهم أن يعترض هذا الرجل العظيم الذى تحييه الأمة بأسرها ، فرأيت من واجبى أن أضع الأمر فى نصابه ، فقلت : « كلا ، يا معالى الرئيس ! إننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد عليها ، إيماناً منا بأن ذلك أدنى إلى ضمان النجاح » .

عند ذلك بدت على الرجل بوادر الغضب فقال : أتعنى أنكم تريدون أن أجلس أنا فى غرفة الانتظار ، فى حين يجلس عدلى وإخوانه على المائدة الخضراء يتحدثون إلى وزير الخارجية البريطانية ؟ لم أفهم هذا منكم . لقد جاءنى تلغراف بتوقيع عزيز ميرهم عن الحزب الديمقراطى يقول بأن أتولى أنا المفاوضة . أين عزيز ميرهم ؟

وأدرنا نظرنا فيما حولنا فلم نجد لعزيز أثراً . وكنا بعد ذلك نتهكم به ونضحك منه ، ونقول له عبارة العامة : إنه حين سأل سعد عنه « كان فص ملح وداب » . أما أنا فأكدت لمعاليه أن التلغراف الذى أرسل منا كان بالمعنى الذى ذكرته من قبل ، ثم حيينا مرة أخرى وانصرفنا .

انصرفنا ، وإن بعضنا ليسائل ، فى شيء من الغضب ، عما يقصده الرجل من عبارته وما يريد أن يرتبه عليها من نتائج . أما أنا فكنت بما لدىَّ من علم ببواطن الأمر ، أعتقد أن ما يراد بذله لرتق الفتق وإعادة الوحدة إلى صفوف الوفد قلّ أن يرجى له النجاح ، وإن كنت أميل فى الوقت نفسه ، إلى أن يكذب الواقع ظنى ، وأن يصل الساسة والزعماء إلى صيغة يتفاهمون عليها وتجمع كلمتنا .

تناقلت الأندية بعد ذلك أن الوفد يعقد اجتماعات بمنزل سعد باشا ، وأنهم يريدون التوفيق لبقاء كلمة الأمة مجتمعة وصفوفها متراصة . لكن الأنباء كانت تتسرب بأن الرجاء فى الاتفاق يقوى حيناً ويضعف أحياناً . وكان أعضاء الوفد الأولون الذين وكلتهم الأمة كما وكلت

سعداً يشعرون بأن رئيس الوفد يريد أن يستأثر بالأمر من دونهم ، فلا تطيب نفوسهم بذلك ولا يرضون عنه . أما الشبان الذين انضموا للوفد من بعد ، أمثال مصطفى بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفى ، فكانوا مترددين بين الفريقين ، يحاولون الإصلاح ولا يقدرون عليه . وبدأ حديث الخلاف يتسرب من الأندية الخاصة إلى الأماكن العامة وإلى المقاهى ، وبدأ الناس يختلفون : يرى بعضهم الحق فى جانب سعد ، ويرى الآخرون الحق فى جانب عدلى . فلما كان يوم ٢٨ أبريل ألقى سعد باشا خطاباً بشبرا أعلن فيه الخلاف ، ووصف عدلى وإخوانه بأنهم « برادع الإنجليز » . عند ذلك انكشف الأمر ، وأصبح كل توفيق مستحيلا . وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد ، وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى رئيس الوزارة ، ووقف فريق مترددين ينتظرون .

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن إلى نصابه وأن تقمع الفوضى ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين المتظاهرين كثيراً ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين ، وقتل فى أثنائه بعض الأفراد . وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علناً ، ويتخذها عنواناً صادقاً على تأييد الأمة له ونبذها من لا يسلمون بزعامته . بل لقد ذهب فى التشجيع مرة إلى أن ذهب إلى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم . وامتدت الفوضى من القاهرة إلى الأقاليم ، وذهبت ضحيتها فى الإسكندرية مصالح للأجانب ، جعلت الإنجليز يفكرون فى التدخل لإعادة النظام بوصفهم المسئولين عن مصالح الأجانب وأرواحهم . ترى : أتترك هذه المآسى تسير فى طريقها إلى نهايته ؟ أم يجب أن يعالج الأمر علاجاً سياسيًّا يخفف من حدة الأحوال ، ويعيد الطمأنينة إلى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الأمر مع بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى . وكان لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا . فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا إلى أن استقالة الوزارة ، وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة ، قد يعالج الموقف . وعاد إلىّ عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا ، بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا ، فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج .

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية . لكننى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا إنما تألفت لتتولى المفاوضة ، ولتتولى هذه المفاوضة مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى فرضتها على مصر . وإنما اعترفت إنجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين ، حين وقفت مصر كلها صفًّا واحداً ، تصدر فى رأيها عن كلمة واحدة هى أنها لا تريد الحماية ولا تريد بالاستقلال بديلا . فإذا شغلت البلاد عن مطلبها هذا بالخلافات الداخلية ، ثم ترتب على هذه الخلافات انتشار الفوضى وإخلال الغوغاء بالنظام ، كان ذلك حجة لإنجلترا تجعلها تبالغ فيما تطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها . فإذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد إلى البلاد كلمتها موحدة ، فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ، ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

لكن الحجة المقابلة كانت لها كذلك قيمتها وقوتها ، فاستقالة عدلى باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم كثرة غير معروفة إذ لم تكن فى البلاد هيئة نيابية نظامية ، بل النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة إلا إذا غلبت على أمرها . هذا إلى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحداً يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلها ، مستعيناً على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . فلا مفر أولا من قمع عناصر الفوضى ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ففيه القضاء الأخير على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على سواء . من ثم كان واجباً ، أولا وقبل كل شيء ، أن يرد القانون إلى نصابه ، وأن ينظر من بعد كيف يكون تصوير الأمر على النحو الذى يكفل النجاح فى المهمة الوطنية التى يريد الجميع تحقيقها .

لم أقف بتفكيرى طويلا عند هذه الحجة ، فقد كنت مقتنعاً بالتصوير الذى وضعه الحزب الديمقراطى للسير فى المسألة المصرية ومفاوضة الحكومة البريطانية بشأنها تمام الاقتناع . كنت مقتنعاً بأن النجاح لا يتأتى إلا ببقاء الأمة صفًّا واحداً ، وبتفاهم الوزارة التى تتولى المفاوضة مع الوفد ، وإشراف الوفد على هذه المفاوضة بأن تكون له الكلمة الأخيرة فيها بوصفه ممثلا للأمة . أما وقد دب دبيب الخلاف بين الوزارة والوفد فلا فائدة ترجى من تلمس الحجج القانونية أو النظامية أو العقلية ، ما قصرت هذه الحجج عن إعادة الوحدة إلى البلاد . أما وذلك هو الشأن فكل فتنة تضر بالمسألة الوطنية أبلغ الضرر .

ظل الخلاف بين الوزارة وسعد باشا عنيفاً أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة فى أثنائهما إلى سعديين (أنصار سعد) وعدليين (أنصار الوزارة) . ومع أننى لم أكن متحمساً فى تأييد الوزارة ، فقد كنت بعيداً كل البعد عن تأييد حركة الاضطراب التى يديرها الوفد وتنظمها لجنته المركزية ، بل لقد كتبت يومئذ مرات فى جريدة « الأهرام » أؤيد نظرية الحزب الديمقراطى ، وأذكر بنى وطنى بأن البلاد محتاجة إلى جهد عدلى حاجتها إلى جهد سعد ، وأن لكل زمن ولكل مناسبة رجلها . وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى فى أثناء محادثات ملنر ، وبشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والأناة والدقة فى المفاوضة . وفى هذه المقالات كررت أن التراشق بتهم الخيانة الوطنية يضر بسمعة البلاد أبلغ الضرر ، وأننى لا أتصور رجلا بلغ مكاناً من قومه كالمكان الذى بلغه سعد ومن حوله ، أو عدلى ومن حوله ، يمكن أن تلصق به تهمة التقصير فى حق وطنه بله خيانته . لكن عواطف الجماهير كانت حادة فى ذلك الوقت حتى لم يكن ينفع معها منطق ولا تتسق وإياها حجة عقلية . لهذا ذهبت كل دعوة إلى التعقل أدراج الرياح . وكيف ترجو أن تتعقل الجماهير ، إذا تحكمت الأهواء فى القادة ، فكانت شهواتهم الذاتية هى القائد لتفكيرهم والمحرك لتصرفاتهم ؟ !

فى أوائل الصيف من تلك السنة ، سنة ١٩٢١ ، ألف عدلى باشا الوفد الذى يتفاوض مع إنجلترا . وسافر هذا الوفد وفاوض لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية . سافر بعد إذ نالت منه صحف الوفد أشدّ النيل ، فقالت إن الإنجليز لا يشرفونه بتسميته وفداً ، بل يسمونه بعثة : (Mission) تحقيراً له ، وإن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير . سافر هذا الوفد وفيه من أعضاء الوزارة عدلى ورشدى وإسماعيل صدقى ، وتولى عبد الخالق ثروت باشا رياسة الوزارة بالنيابة ، كما تولى وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن والنظام فى البلاد . وقد أوفدت جريدة « الأهرام » صديقى الأستاذ محمود عزمى مراسلا لها إلى لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات . وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية من خارج البلاد .

استمرت المفاوضات طيلة الصيف ومعظم الخريف . وفى أثنائها كانت حدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها . وفى هذه الأثناء بدأ الحزب الديمقراطى ينقسم على نفسه انقساماً خفيًّا بادئ الأمر ، متحفزاً للظهور من بعد ذلك . وكان من أثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم إلى الحزب أعضاء جدداً يناصرونه ؛ وكان

المثقفون الذين انضموا إليه من أنصار عدلى باشا . لكن سكرتيره العام ، الأستاذ عزيز ميرهم ، كان أشد ميلا لناحية الوفد . وقد انضم له فى ذلك عدد من الأعضاء جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمراً متعذراً .

استغرقت مفاوضات عدلى – كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف . وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين ، وموقف عدلى باشا خاصة ، كان موقفاً وطنياً مشرفاً بعيداً عن كل ضعف وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ودقة المنطق وبراعة الحجة . لكن أسرار المفاوضات كانت يومئذ طىّ كتمان شديد . وكانت صحف المعارضة تصف المفاوضين تارة بالضعف والترامى على ما يلقيه الإنجليز إليهم من فتات ، وتارة بالمهانة التى لا يرضى الإنجليز معها بأن يصلوا معهم إلى غاية ما يمكنهم الوصول إليه . فلما كان شهر نوفمبر ، قطع عدلى باشا المفاوضات واعتزم العودة إلى مصر . واعتزم أنصاره الاحتفال به يوم عودته ، لأنه رفض « أن يسلم البضاعة » على تعبير الإنجليز ، ولأنه أبى أن ينزل عن حق لمصر على تعبير أصدقائه المصريين . وقد حاول الوفد أن يفسد هذا الاحتفال بكل ما وسعه من قوة . بل لقد ذهب بعض المجرمين إلى تدبير لو أنه تم لذهب أعضاء الوفد المفاوض ومستقبلوهم ضحيته . فقد نزعوا عند محطة دمنهور بعض مسامير سكة الحديد التى يمر عليها القطار الخاص المقل لهؤلاء العائدين من أوربا ومستقبليهم ليخرج القطار عن الخط فتكون الكارثة . لكن رجال السكة الحديدية تنبهوا للأمر وعاد القوم إلى القاهرة سالمين .

وبلغوا محطة العاصمة ، فإذا مظاهرة تستقبلهم وتلقى عليهم من ألوان القاذورات ما يعاف القلم ذكره . وكانت قد أعدت حفلة بفندق الكونتننتال تكريماً لعدلى باشا وأصحابه . فجعلت المظاهرات الوفدية تمر بها هاتفة هتافاً عدائياً . وقيل يومئذ إن سعد باشا خرج بنفسه فى سيارته يتفقد هذه الأحوال ، وإنه عاد راضياً عن التدبير الذى تم .

على أن أمراً حدث يجدر بى ذكره إذ رأيته بنفسى وكنت فى شرفة الكونتننتال . كان حكمدار القاهرة ، رسل باشا الإنجليزى ، موجوداً يومئذ هناك ، وكان يرى المظاهرات التى تمر هاتفة ضد الحكومة ، دون أن يحرك ساكناً . فلما طلب إليه أن يتخذ إجراء يحفظ النظام ، وأذكر أن ثروت باشا ممن نبهوه إلى هذا ، كان جوابه : هذه مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ، ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها !

أسرع عدلى باشا بعد عودته ، فقدم استقالته إلى عظمة السلطان فؤاد ، ذاكراً أنه نهض

بالمهمة التى كلف بها فلم يحالفه التوفيق ، فهو يخلى لغيره الطريق . وبقيت هذه الاستقالة معلقة زمناً بدأت فى أثنائه صفوف الأمة تعود إلى شيء من التماسك . وعلام يختلف الناس ، والحماية لا تزال مفروضة على وطنهم والإنجليز لا يأبهون لأحد منهم ، ولا يريدون أن يسلموا بحقهم ؟ !

لكن الإنجليز لم ينتظروا طويلا ، بل قبضوا على سعد باشا زغلول وفتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك والأستاذ مكرم عبيد وسينوت حنا بك وبعثوا بهم إلى عدن ؛ وعرف الجميع أنهم قرروا نفيهم . عند ذلك ألح عدلى باشا ، فى كتاب بعث به إلى عظمة السلطان ، مستعجلا قبول استقالته ، حتى لا يرمى بأن له فى تصرف الإنجليز ، بالقبض على سعد ومن معه ، يداً أو رأياً . وقبلت الاستقالة ، وبقيت البلاد بغير وزارة .

أدى القبض على سعد إلى مزيد من تضام الصفوف فى البلاد ، وإلى حركة مقاطعة التجارة البريطانية . وأيقن لورد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ذاك ، أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها من أثر إلا أن تزيد الموقف بين مصر وإنجلترا حرجاً ودقة ؛ فقد أضرب طلبة المدارس العليا وطلبة المدارس الثانوية ، وانتشرت فى البلاد حركة فوضى خشى البريطانيون منها على مصالحهم وعلى مصالح الأجانب . وشارك المستشارون البريطانيون فى مختلف الوزارات لورد اللنبى فى رأيه ذلك ، وبعثوا بمشورتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية . ترى : أى حل يمكن أن تخرج به إنجلترا من هذا الموقف ؟ وهل تستطيع مصر أن تفيد لنفسها من هذه الحركة خطوة تقدمها إلى ناحية مطالبها ؟ كان هذا تفكير الساسة من الفريقين . وكانت التلغرافات المتبادلة بشأنه بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى البريطانى تذهب وتجيء متوالية ، ولا يعلم بها من المصريين ومن الإنجليز إلا نفر قليل .

وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى باشا يكن على لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، حين تبين أن هذه المفاوضات لن تؤدى إلى نتيجة إيجابية ، ولن تنتهى إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا . وخلاصة الفكرة أن إنجلترا أعلنت رسمياً أن الحماية علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وأن إنجلترا مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساساً لمعاهدة . فلماذا لا تقوم إنجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق التى أبدى لورد كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، ثم تعلق ما بقى الخلاف بين الدولتين قائماً عليه إلى مفاوضات مقبلة ؟ فلعل عملا كهذا ،

تقوم به إنجلترا وتدلل به على حسن نيتها نحو مصر ، يصفى الجو ولو بعض الشيء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقاً !

ألقى عدلى باشا بهذه الفكرة إلى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، فلم يتلق من وزير الخارجية البريطانية ما يفيد قبولها . فلما عاد إلى مصر أبلغها إلى عظمة السلطان وإلى زميله ثروت باشا . وكان إسماعيل صدقى باشا على علم بها ؛ لأنه كان فى وفد عدلى باشا ، وكان من أبرز رجاله . وتحدث ثروت باشا إلى لورد اللنبي وأقنعه بهذه الفكرة ، وبأنها وحدها صخرة النجاة لمصر ولإنجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج إذا لم يعالج بالحكمة السياسية ، وبالتسامح من جانب بريطانيا . واقتنع لورد اللنبى ، واقتنع المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية ، وأبلغوا وزارة الخارجية رأيهم واقتناعهم . وانتهى الأمر بوزارة الخارجية إلى الخروج من جمودها مع بقائها فى موقف التردد ، فطالبت لورد اللنبى ومن معه بأن يضعوا الصيغة التى تعلن بها بريطانيا تصريحاً من جانبها ، يحتفظ لها بكل مصالحها الجوهرية ، ويتيح لحكومة مصرية أن تقوم بعد أن يتحقق لمصر شيء من مطالبها ، ثم يبقى الباب مفتوحاً للتفاهم على بقية هذه المطالب .

كان ثروت باشا وصدقى باشا على اتصال باللورد اللنبي ومن معه ، وكانا يعاونانهم على وضع الصيغة التى تخرج بمصر وبإنجلترا من مأزق لم يكن له غير هذا المخرج إلا أن تلجأ إنجلترا للقوة المسلحة ، وتعود من جديد لتجربة الوزارات الإدارية التى أخفقت من قبل إخفاقاً ذريعاً . وقيل فى ذلك الوقت إن جماعة من المصريين خافوا أن تنجح هذه المساعى ، وأنهم دبروا مؤامرة لاغتيال ثروت باشا . على أن الحكومة البريطانية بقيت فى موقف التردد بعد أن اتفق اللورد اللنبي والمستشارون البريطانيون من ناحية ، وثروت باشا وأصدقاؤه السياسيون من الناحية الأخرى ، على صيغة التصريح الذى تعلنه بريطانيا . عند ذلك سافر لورد اللنبى إلى لندن وقال لمودعيه عند سفره : إذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود إلى مصر . وبقى الرجل أياماً فى العاصمة البريطانية استطاع فى أثنائها أن يقنع وزارة الخارجية البريطانية ، وأن يعود فيبلغ عظمة السلطان فؤاد تصريحاً من جانب إنجلترا وحدها تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتحتفظ مع ذلك ، وبصورة مطلقة ، بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة ، تبقى الحال فى شأنها كما كانت من قبل . هذه المسائل الأربع هى : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان .

أعلن هذا التصريح فى مصر وفى لندن يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وعلى أثر إعلانه

تألفت وزارة برياسة عبد الخالق ثروت باشا ، أعيدت فيها وزارة الخارجية التى كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وتولاها رئيس الوزارة . وكان طبيعياً على أثر ذلك أن يعود انقسام الأمة إلى معسكرين : سعديين ، وعدليين . وقد كان سعد باشا يومئذ فى عدن مع أصحابه الذين قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية ، وأبعدتهم عن مصر تمهيداً لنفيهم . ولم يكن معقولا أن يرضى أنصاره عن تأليف وزارة يرأسها ثروت باشا . ولم يلبث هذا الانقسام أن زاد حدة حين جاءت الأنباء برأى سعد باشا فى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد عدّه نكبة وطنية كبرى . ونفخت الصحف يومئذ فى بوق هذا الخلاف . ولم تكن الرقابة البريطانية المفروضة على الصحف لتعمل على تهدئة هذه الحدة ، بل تركت الهوة تتسع بين الفريقين إلى غير حد ، وتركتها تتنقل من الخلاف فى الرأى إلى الخصومة الذاتية حين نفت سعداً وأصحابه إلى جزيرة سيشل على مقربة من جزيرة مدغشقر . لذلك انتفى كل رجاء فى المهادنة بين الحزبين القائمين ، وارتفعت حرارة الخصومة إلى أعلى درجاتها .

على أن ذلك لم يمنع الوزارة من المضى فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه رئيسها ورفعه إلى عظمة السلطان لاستصدار المرسوم بتأليفها . وكان أول ما تم من ذلك أن أصدر عظمة السلطان أمراً ملكيًا يعلن فيه ، من جانبه وباسم مصر ، أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعلن نفسه ملكاً عليها ، ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة . تم ذلك فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ . وبعد أيام من ذلك ألفت الوزارة لجنة تضع مشروعاً لدستور مصرى على أحدث المبادئ العصرية .

كان رأى الوفد أن تصريح إنجلترا نكبة وطنية كبرى ، وأن إعلان الاستقلال إعلان مزيف ، وأنه لا حاجة إلى برلمان والوفد وكيل الأمة ، فإذا لم يكن بد من وضع دستور وجب أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية . ولم يكن من أثر هذه الآراء إلا أن بلبلت الرأى العام ، لكنها لم تؤد إلى نتائج إيجابية مقلقة . وتابعت الوزارة عملها ، فألفّت إلى جانب لجنة الدستور هيئة من رجال القانون والفقه ، كنت أحدهم ، تقوم بأعمال أمانتها العامة .

كان حسين رشدى باشا رئيس اللجنة . وقد دعاها أن تجتمع لأول مرة فى النصف الأخير من أبريل . فلما اجتمعت اختير منها ثمانية عشر عضواً ليضعوا المبادئ العامة للدستور ، وأعفى من بقى من أعضاء اللجنة الثلاثين من هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل . وأطلقت

الصحف على لجنة المبادئ العامة اسم لجنة الثمانية عشر ، تشبهاً بما كان يحدث فى مؤتمر الصلح الذى عقد بفرساى إذ كانت تدعى لجانه بعدد أعضائها .

وعملت لجنة الدستور ستة أشهر عملا متصلا ، فأتمت وضع مشروع الدستور ، وأتمت بذلك ما رأته تنظيماً للحكم على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها .

الفصل الثالث

لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين

لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة – رشدى باشا رئيس اللجنة وكيف تعارفنا – الانتخاب المباشر فى الجلسة الأولى للجنة – لجنة المبادئ العامة – تياران رئيسيان : ديمقراطى مطلق وديمقراطى مقيد – موقف رشدى باشا من التيارين – المعارضة ولجنة الدستور – امتيازات العربان وتمثيل الأقليات – بدء الخلاف بين القصر والوزارة – لجنة التحرير ولجنة قانون الانتخاب – تقديم مشروع الدستور لثروت باشا – حزب الأحرار الدستوريين ورياستى تحرير « السياسة » – خطاب عدلى باشا لتأليف الحزب – مهاجمة الوفد الحزب قبل تأليفه – ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ : قيام الحزب وظهور « السياسة » – اعتدال ثم هجوم – مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك – أثر الحادث فى حياة الحزب والجريدة – الإنجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور – استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا – موقف الحزب و « السياسة » من نسيم باشا – الدفاع عن الدستور أساس الحملة على وزارته – استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد – الدستوريون وتمثيل الأقليات – فشل الدعوة للاتحاد – قيام وزارة يحيى إبراهيم باشا – صدور الدستور وقانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية – المواد التى عدلت من مشروع لجنة الدستور – أذيال الحكم العرفى البريطانى – التمهيد للانتخابات – عودة المنفيين – محمد محمود باشا يبدأ الحملة الانتخابية – محمد على علوبة باشا يقول : إنى أتهم سعد زغلول باشا . . – عشية نتائج الانتخابات – أغلبية الوفد الساحقة – مصير الأحرار فى كفة الميزان – انتخابات الشيوخ – رأينا فى تعيينات الشيوخ – سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى .

حرصت وزارة ثروت باشا على أن تمثل لجنة الدستور طوائف الأمة المختلفة ؛ كما حرصت على أن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية ، بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسمياً فى ذلك الحين . وهذا الحرص هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصاً ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية . وكان فيها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين . وكان فيها صالح باشا لملوم ممثلا للعرب ، عرب البادية ، الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها غير هؤلاء ، من أعضاء

الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . على أن اللجنة جمعت إلى جانب هؤلاء صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية . وكان فى مقدمة رجال القانون عبد العزيز بك فهمى ، وإبراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر ، ومحمد بك على علوبة ، وعبد اللطيف بك المكباتى . وجمعت كذلك من شباب الموظفين الممتازين أمثال عبد الحميد بك مصطفى ، وعبد الحميد بك بدوى . وكان توفيق بك دوس وإلياس بك عوض من رجالها الذين جمعوا إلى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية ، التى يسرت لهما مع البطرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة تمثيلاً تاماً .

وكان حسين باشا رشدى رئيس اللجنة من أكثر المصريين تضلعاً فى القانون والفقه الدستورى . أما نائب الرئيس ، أحمد باشا حشمت ، فقد تولى مناصب القضاء ومنصب الوزارة من قبل ، وكان له من طيبة القلب ومن الاتصال بالأعضاء ما جعل توجيه المناقشة بعد سفر رشدى باشا أكثر يسراً ، وإن لم يمنع يسرها من احتدامها فى بعض الأحيان احتداماً عنيفاً .

ليس من غرضى أن أذكر أسماء أعضاء اللجنة جميعاً ، كما أنى لن أعرض فى هذا الفصل لتفصيل عملها . فمحاضر أعمال لجنة المبادئ العامة ومحاضر أعمال لجنة الثلاثين مطبوعة ، يستطيع من شاء أن يرجع إليها . وإنما أريد أن أبين التيارات المختلفة التى كانت توجه أعمال اللجنة ، ثم كانت ذات أثر من بعد فى الأطوار التى تلت وضع مشروع الدستور وسبقت صدوره .

لم يكن بينى وبين رشدى باشا معرفة من قبل أن تبدأ اللجنة عملها ، فلما رآنى فى أول جلسة عقدت بقاعة الجمعية التشريعية (١) سأل عنى أحمد بك أمين رئيس الأمانة العامة . فلما عرف من أنا جاء إلىّ وصافحنى قائلا هو أنت الدكتور هيكل ! وأجبته أن نعم . ولعل السبب فى سؤاله أنه رآنى شاباً لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه ، كالكثيرين غيره ، كان يحسب هذا الدكتور هيكل الذى يكتب فى الصحف ويُدَرِّس القانون فى الجامعة ، والذى ظهر مؤلفه من قبل عن « جان جاك روسو — حياته وكتبه » ، كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين . فلما رآنى شاباً نحيفاً لا يبدو عليه أنه جاوز الثلاثين إلا قليلا تولته الدهشة . ثم اتصلت بينى وبين الرجل بعد ذلك مودة ، فيها توقير من جانبى وعطف من جانبه ، جعلتنى قدره حق قدره .

(١) هى اليوم قاعة مجلس الشيوخ المصرى .

ولعل سؤاله يرجع كذلك إلى أننى ، على اعتدال ما كنت أكتب فى شئوننا السياسية فى ذلك الوقت وبُعده عن كل مظهر من مظاهر العنف ، قد كنت أؤيد الفكرة التى سبق أن أشرت إليها ، وهى أن يتفاوض عدلى باشا ومن معه من رجال الوزارة ، وأن يشرف الوفد على هذه المفاوضة . وكنت فى هذه المقالات أؤدى لكل رجل حقه من التقدير . وكان رشدى باشا ممن قدرتهم ، لما عرفت من تأييده للوفد أول تأليفه حين كان رئيساً للوزارة ، ومن توجيهه لورد ملنر ولجنته إلى محادثة الوفد ، وقوله للورد ملنر عبارة اشتهرت عنه فى ذلك الحين : « إذا لم تفاوضوا الوفد فى باريس ، فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط » . فلما سافر وفد عدلى باشا إلى لندن لمفاوضة لورد كيرزون ، كان لرشدى باشا ، مع أنه كان مريضاً مرضاً هدد حياته ، مواقف بارعة جريئة جديرة بعلمه وفضله . قدرت أنا هذا كله على غير معرفة منى بالرجل ، فلما رآنى شاباً فى الثالثة والثلاثين ذكر ما قرأه لى وسر لوجودى معه .

عقدت لجنة الدستور إذن جلستها الأولى بقاعة الجمعية التشريعية فى الثلث الأخير من شهر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكان فى مقدمة ما تعرضت له حق الانتخاب ولمن يكون . وانقسمت اللجنة فى هذا الموضوع ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى يبلغ الحادية والعشرين . وعارض فى ذلك إسماعيل أباظة باشا قائلا إنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو أو أن يتساوى عبد العزيز بك فهمى أو المكباتى بك مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب ، والذى لا يعرف من الحياة إلا أن يفلح الأرض ! وطالت المناقشة فى هذا الأمر ، فأيد الذين يرون الاقتراع العام حقًّا لكل مصرى نظريتهم بأن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية . وما دام هذا الذى يفلح الأرض يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره ، أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه فى الانتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع . وأيد المعارضون رأيهم بأن الانتخاب عملية من عمليات الحكم ؛ إذ يترتب عليه اختيار النواب الذين تعتمد الوزارة فى بقائها على ثقتهم بها . فلا مفر من أن يكون صاحب الحق فى الانتخاب على علم وإن قلَّ ، بشىء من أمور الحكم ، ولا بد أن تكون له فى الحكم مصلحة تجعله يتابع أعمال الحاكمين ليرتب عليها رأيه عندما يجىء وقت الانتخاب .

طالت هذه المناقشة ، فذكرت ، وأنا أتتبعها ، ما كتبه الفيلسوف الفرنسى « هبوليت تين » عن « الاقتراع العام وطريقة الانتخاب » ، وكيف أنه ، وهو الفيلسوف الفرنسى المشبع بمبادئ الحرية ، يؤيد نظرية كالتى يؤيدها إسماعيل باشا أباظة . وقلت عند ذلك فى نفسى :

يظهر أن المنطق التجريدى وحده يصطدم فى الحياة العملية بمنطق آخر يجب أن يقام له كذلك وزن وحساب . وعلى ذلك لا يجوز أن يكون العدد وحده مقياس الكفاية للحكم ، بل يجب أن تكون المقدرة على الحكم ذات أثر كذلك فى هذا المقياس . لكننى عدت فذكرت أن مقياس المقدرة أمر تحكمى ، فإذا نحن أغفلنا المنطق التجريدى انفسح أمامنا باب المقاييس . ولم أقطع برأى فيما تدور المناقشة حوله ، بل اكتفيت بالإنصات لها ، والتمتع بمقدرة القائمين بها .

على أن رشدى باشا رأى ، حين طال الجدل ، أن العمل فى وضع الدستور يحتاج إلى التنظيم ، وأنه لا يكون مرضياً وسريعاً إذا طرحت كل مسألة على اللجنة كاملة لمناقشتها . فبين أعضاء اللجنة ، فى ثقافتهم وفى تقديرهم للمبادئ والآراء ، من التفاوت البيِّن ما يتعذر معه أن يجتمع رأيهم على مجموعة متسقة من المبادئ . وبهذا تخلص بمهارة من المناقشة وأجل الجلسة مقترحاً أن تكون الجلسة التى تليها جلسة تنظيم للعمل أكثر منها جلسة مناقشة فى المبادئ الأساسية للدستور المصرى .

فلما كانت الجلسة التالية اقترح تأليف لجنة تسمى لجنة المبادئ العامة ، تكون مهمتها وضع مجموعة متسقة من المبادئ الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة . ولم يسلم هذا الاقتراح من أن تتناوله المناقشة ، وأن يطول فيه الجدل بعض الشيء . لكن رشدى باشا كان قد أعد للأمر عدته . ولست أدرى : أكان قد اتصل ببعض أعضاء اللجنة قبل هذه الجلسة ، فأقنعهم برأيه ؟ لكن أقوى هؤلاء الأعضاء حجة لم يلبثوا ، حين بدأت المناقشة تطول ، أن انضموا إلى رشدى باشا ، فتكونت كثرة مالت إلى رأيه . ولم يحتج الأمر إلى إحصاء أصوات ، بل بدأ الرجل يرشح لهذه اللجنة ويدعو من يريد أن يرشح نفسه . وتألفت لجنة المبادئ العامة من ثمانية عشر عضواً أكثرهم من رجال القانون . وقد درجت الصحف بعد ذلك على تسمية هذه اللجنة لجنة الثمانية عشر ، مؤتسية فى هذه التسمية بما كان يجرى فى مؤتمر فرساى للصلح ؛ إذ كانت تسمى اللجان بعدد أعضائها ، فيقال لجنة الأربعه ، ولجنة العشرة ، وهلم جراً .

بدأت هذه اللجنة عملها بعد تأليفها مباشرة ، وكان رشدى باشا هو المحرك الحقيقى لنشاطها . فقد كان يدرس الموضوعات التى يريد عرضها للمناقشة ، ثم يتناولها هؤلاء الأعضاء الضليعون فى القانون بالبحث . وكثيراً ما كان بحث مسألة بذاتها يستغرق أكثر من جلسة ، وكثيراً ما كان الأعضاء يعودون إلى مناقشة مسألة سبقت لهم مناقشتها ، وكثيراً ما كانوا يختلفون

فيما بينهم ، أو يختلفون مع رشدى باشا . وفى هذه الحالة الأخيرة كان الرجل يبذل من الجهد لإقناع الأعضاء برأيه ما يستحق كل تقدير ، سواء أبلغ من إقناعهم ما يريد ، أم اضطر إلى الإذعان لرأى يخالف رأيه .

والواقع أن لجنة المبادئ العامة هذه كانت فيها تيارات مختلفة جديرة بالإشارة إليها . ويرجع اختلاف التيارات إلى أن أعضاء اللجنة ، مع اقتناعهم جميعاً بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى أن يضعوا دستوراً لمصر على أحدث المبادئ العصرية ، قد كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويراً يتفق وحاجات مصر . فمنهم من كان يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة إلى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال . ومنهم من كان على عكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقاً لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث فى إنجلترا — وهو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، إذا وقعت أخطاء ؛ أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده . وبين هذين التيارين كانت تقوم تيارات أخرى فرعية ، لا تصدر كلها عن الرغبة فى التوفيق بينهما، بل يرعى بعضها اعتبارات جزئية وقتية . أضرب لهذه التيارات الفرعية مثلا ما حدث حين أريد تقرير المبدأ الدستورى الذى أصبح مقرراً فى الأمم المتحضرة جميعاً أقصد أن التعليم العام إجبارى مجانى للجميع ذكوراً وإناثاً . فيوم عرض هذا المبدأ ، وقف حافظ حسن بك (باشا) يعترض بأن ميزانية الدولة لا تسمح ببناء دور هذا التعليم جميعاً ، ولذلك لا يصح تقرير المبدأ على إطلاقه . ورد عليه عبد العزيز فهمى بك بأن التعليم الأولى فى غير حاجة إلى إنشاء دور مؤثثة ، وأنه يكفى فيه الأخذ بنظرية التعليم فى الهواء الطلق تحت شجرة من الأشجار ، وأن (الفقهاء) الذين تولوا تعليم الجيل الماضى صالحون للقيام بهذا التعليم الأولى . وتقرر المبدأ بطبيعة الحال ، ثم وقفت بعد صدور الدستور عوائق فى سبيل تنفيذه السريع ، بعضها ما أشار إليه حافظ باشا حسن ، والبعض يتصل بآراء الفنيين فى رجال التعليم الأولى وإعدادهم . ولقد انقضى ربع قرن من يوم نفاذ الدستور إلى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، ومع ذلك لم يطبق مبدأ تعميم التعليم تطبيقاً كاملا ، بل لا يزال أكثر من ثلثى البنين والبنات ممن هم فى سن الإلزام فى حكم المعفين

من هذا الإلزام .

لم تكن هذه التيارات الفرعية ذات أثر جوهرى فى مناقشات اللجنة . أما التياران الرئيسيان فكان لهما من الأثر أنهما كانا يبرزان الحين بعد الحين كلما اتصل بهما مبدأ من المبادئ العامة . وكان رشدى باشا ، مع إقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعاً حارًّا ، يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله إذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده . وقد عجب غير واحد لهذا الموقف من رجل درس فى فرنسا ، وعرف عنه من الشجاعة ومن الميل للحرية ما لم يعرف عن غيره . ويخيل إلىّ أن الرجل لم يكن يدافع فى هذه المواقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التى تؤدى إلى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذى تسعى إليه اللجنة . وهذه السياسة هى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لإمكان تنفيذه . فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما إذا روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات . ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ، لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة إنجلترا فى حل المسائل التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

يخيل إلىّ أن هذا الدافع هو الذى وجه رشدى باشا ، ووجه أكثر الأعضاء اتصالا بثروت باشا وبالوزارة ، إلى موقفهم فى الدفاع عن بعض أمور كانوا يعتقدون أن صاحب العرش يتمسك بها . ولعل رشدى باشا رأى كذلك ، بعد الذى حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين ، أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته . ويدعونى إلى هذا الظن موقفه من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحدث عن حق الملك في حل مجلس النواب . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك إذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه فله أن يعود إلى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم للأمة كثرة وقلة . واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير ، وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدى باشا ضد أى تعديل فى التقرير ، وأيد بكل قوته ما جاء فيه ، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد

الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف .

على أن هذا الاتجاه من جانب رشدى باشا لم يتجاوز مسائل محدودة ، أحسبه ظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح ، والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى ، تمتعاً يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين لهم تعاوناً يحقق المنفعة العامة . أما فيما وراء ذلك ، فكان الرجل أميل لمبادئ الحرية كما عرفها الناس فى القرن التاسع عشر : الحرية القائمة على أساس من حرمة المُلْك ، وحرمة المنزل ، وحرمة الرأى ، وحرمة الحرية الفردية . لهذا لم يكن ثمت تعارض عنيف بين الاتجاهين اللذين أشرت إليهما ، بل انتهت لجنة الثمانية عشر إلى وضع المبادئ العامة على أساس مقبول .

على أن ذلك لم ينجها من مطاعن المعارضة فى الصحف الوفدية ، بل فى بعض الصحف المستقلة . وأشهد أنه كان لهذه المعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة فى عملها . فقد كانت حجة بعض الأعضاء فى التمسك برأيه أن المعارضة تناصره . لكن هذه المعارضة كثيراً ما جنحت إلى المغالاة وإلى الاستناد على أمور غير صحيحة لتنال من اللجنة فى عملها . ولم تزعج هذه المعارضة ذات الهوى أحداً من أعضاء اللجنة الذين آلوا على أنفسهم أن يتابعوا عملهم فى غير هوادة ، ليبلغوا به غايته فى أسرع وقت ومن غير مهل أو إبطاء .

أقبل الصيف ، وآن لرشدى باشا أن يسافر إلى أوربا للاستشفاء محافظة على صحته . وقد تركنا يوم ودعناه ، فترك وراءه أصدقاء يعزونه ويقدرون علمه وفضله وحبه لوطنه وإيثاره الخير العام على كل شيء ولقد كنا جميعاً نتساءل عما سيؤول إليه أمر اللجنة بعد سفره .

وتولى أحمد حشمت باشا ، نائب الرئيس ، دعوة اللجنة بهيئتها الكاملة للاجتماع بالإسكندرية فى مقر المجلس البلدى . واجتمعت اللجنة وناقشت المبادئ العامة . وقد ثارت فى أثناء اجتماع لجنة الثلاثين مسائل لم تثر فى اجتماع لجنة الثمانية عشر . ثارت مسألة تمثيل الأقليات ، أثارها توفيق بك دوس (باشا) كما أثار صالح لملوم باشا مسألة امتيازات العربان المقيمين فى مصر . ولم يقف الرأى العام ولا وقفت اللجنة طويلا عند امتيازات العربان ؛ هذه الامتيازات التى كانوا قد منحوها فى عصور سابقة حين كانوا يقيمون فى مضاربهم ، وحين عهد إليهم ولاة مصر فى تلك العصور بالدفاع عن الحدود ؛ ولذلك أعفوهم من الجندية . فقد رفض النص على هذه الامتيازات فى مشروع الدستور رفضاً باتاً لاعتبارات لم تجد من يدفعها أو يدافع عن بقاء تلك الامتيازات . ومن أهم ما قيل يومئذ أن هؤلاء العربان اندمجوا

فى أهل مصر ، وأقاموا بينهم فى المدن والقرى ، ولم يبق مقيماً فى مضارب البدو غير عدد قليل جداً لا يقام له حكم ؛ وأن هؤلاء العربان الذين اندمجوا فى أهل مصر قد ساووهم فى الوطنية وفى الحرص على الدفاع عن بلادهم ، فالنص على إعفائهم من الجندية فيه من التجريح لوطنيتهم ما يأبونه هم قبل كل مصرى آخر . هذا إلى أن التجنيد سيكون إجبارياً يتساوى فيه الجميع ، ويتساوون بذلك فى الدفاع عن كل شبر من أرض الوطن ؛ فلا محل لتمييز طائفة ، وبخاصة فى أحوال العالم التى أصبح فيها الدفاع وأصبحت فيها الحرب ميكانيكية قوامها الدبابات والخنادق وما إليها مما لا ينجع معه دفاع مقيم على الحدود ، ولا مفر معه من تجنيد كل قوى الأمة لهذا الدفاع .

أما نظرية تمثيل الأقليات فوجدت فى توفيق دوس محامياً بارعاً عنها . قال : إنه لا يقصد بهذا التمثيل والنص عليه فى الدستور خلق امتيازات للأقباط أو لغيرهم من الأقليات الدينية أو العنصرية فى مصر ؛ فهو بطبعه يمقت التمييز ويقدس المساواة . لكنه يقصد إلى إسقاط حجة الإنجليز الذين احتفظوا فى تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات ، كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . فإذا نص على تمثيلهم سقطت هذه الحجة ؛ لأنهم سيجدون من ممثليهم فى البرلمان من يدافع عنهم . ثم إنه لا خطر من تمثيل هذه الأقليات وعددها فى مصر ضئيل لا يبلغ عشر عدد السكان ، فإذا مثلوا فى البرلمان بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ولم يجن عليه . هذا وتمثيل الأقليات يكفل عدم تذمرها ، كما يكفل حسن علاقتها بالكثرة على مر الأيام .

كان لهذه الحجج ولمثلها ، مما تقدم به المحامى البارع ، بعض الصدى . لكنها لم تجد فى اللجنة مؤيداً ، بل كانت الفكرة السائدة أن دستوراً ينص على حرية الاعتقاد وحرية الرأى ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، يهدم مبادئه الأساسية أى نص على تمثيل الأقليات ، كما يجعل هذه الأقليات منظوراً إليها على أنها غير مندمجة فى الأمة الاندماج التام ، الذى يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان ، يتمتع كل فرد من أفرادها وكل جماعة فيها بحقوق متساوية مساواة التكاليف التى تقع أعباؤها على عواتقهم جميعاً . أما إسقاط حجة الإنجليز فليس السبيل إليها هذا النص على تمثيل الأقليات ، بل هو ما بدا ، منذ قامت الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، من تضامن عناصر الأمة جميعاً بغير تمييز بين الأديان أو الأجناس . هذا إلى أنه لم ينص دستور من الدساتير المدونة فى الأمم المتحضرة على تمثيل الأقليات ليتخذ حجة لأصحاب هذا الرأى . لهذا رأت لجنة الثلاثين رفضه ولم

تقف طويلا عنده .

على أن عبد العزيز فهمى بك خشى أن يكون للفكرة التى أوردها توفيق بك دوس أثر فى المستقبل ، وحرص على أن يحتاط لهذا الأمر . وعبد العزيز محام عرف بشدة الحرص والاحتياط . لهذا رجع إلى المعاهدات الأخيرة التى عقدت مع بعض البلاد التى توجد بها أقليات دينية أو جنسية ، وخاصة المعاهدة التى عقدت مع بولونيا ، فجاء بالنصوص التى وردت فى هذه المعاهدة خاصة بتساوى الأقليات الدينية والجنسية مع كثرة أهل البلاد ، وطلب إدماجها فى المبادئ العامة لكى توضع فى أحكام الدستور . وكان لهذا الاحتياط من غير شك قيمته ، وأقرته لجنة الثلاثين بإجماع الآراء .

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بجد لا يعرف الكلال ، ظهر فى جريدة الأهرام مقال افتتاحى بقلم رئيس التحرير ، داود بركات ، عنوانه : « نريد سعداً » . وقد أثار هذا المقال دهشة الناس جميعاً . فجريدة الأهرام كانت مستقلة ، لكنها كانت معتدلة ، وكان اتصالها بالوزارة القائمة يومئذ مما دعا غير المتعصبين لسعد باشا أن يكتبوا فيها المقالات السياسية والأدبية وغيرها . لهذا كان مقال « نريد سعداً » ، عجباً يثير أشد الدهشة . ترى ما الذى دعا إليه ؟ قال الذين يأخذون الأمور بأيسر ظواهرها : لعل الوزارة أغضبت رئيس التحرير فأراد أن ينبهها . لكن ما حدث بعد ذلك بقليل دعا هؤلاء الذين يأخذون بالظواهر إلى شيء غير قليل من التساؤل . فقد عادت الأهرام بعد هذا المقال إلى اعتدالها ، ثم لم تمض أسابيع قليلة حتى عطلت ثلاثة أيام ، وحتى تناولت الأحاديث التعطيل وسببه ، وخاض الناس فى خلاف زعموه بين القصر والوزارة ، بل جسمت بعض الأقاويل هذا الخلاف تجسيماً ذهب أصحابه إلى أن مركز الوزارة محل أخذ ورد .

وشعرنا نحن فى لجنة الدستور بهذا الخلاف ، حين رأينا أقطاب اللجنة المتصلين بالوزارة يتعجلون الفراغ من مشروع الدستور لرفعه إلى الحكومة . وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين : إحداهما لجنة التحرير التى عهد إليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيداً لعرضها على لجنة الثلاثين ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثاً ذا قيمة . وعاونت أنا لجنة التحرير ، وتولى على بك ماهر (باشا) رياسة لجنة قانون الانتخاب .

تعود الناس بعد صدور الدستور أن يسموا عبد العزيز فهمى باشا (أبا الدستور) . وهم فى هذا على حق . فعبد العزيز أبو الدستور فعلا . كان فى لجنة المبادئ العامة من

أكثر الأعضاء درساً وتمحيصاً ومناقشة ، حرصاً على أن يبلغ العمل غاية ما يستطاع من التمام . فلما انتقل الأمر من لجنة الثمانية عشر إلى لجنة الثلاثين لم تفتر همته ، بل ازداد حماسة للعمل لتفرغ اللجنة من مهمتها فى أقصر وقت . ولما تولت لجنة التحرير الصياغة ، رأيناه كل صباح يجىء إلى مقر الوزارة ببولكلى ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة . ولم يكن ذلك عجباً . فعبد العزيز ، إلى جانب ثقافته الفقهية العظيمة ، من أعرف المصريين ، إن لم يكن أعرفهم جميعاً ، باللغة العربية وفقهها وأسرارها .

وكانت لجنة التحرير تراجع ما ترى مراجعة عبد العزيز بك فيه من بعض المواد ، إما لتجعلها متفقة كل الاتفاق مع المبادئ العامة التى أقرتها اللجنة ، أو لمزيد من الدقة فى الصياغة يزيل من المادة كل كلمة أو حرف لا يقتضيه المعنى المطلوب . فالأسلوب التشريعى بطبعه أسلوب دقيق غاية الدقة ، لما يتعلق به من حقوق الناس وواجباتهم ومنافعهم وروابط بعضهم ببعض . وكان الرجل يستمع إلى كل ملاحظة تبدى ، ولا يرى التعصب لعبارة أو لفظ كتبه ، بل يرى وجوب الكمال فى صياغة دستور مفروض أنه يبقى عشرات السنين إن لم يبق أكثر من ذلك . وكثيراً ما كنا نرجع ، حرصاً على مزيد من الدقة ، إلى نص فى الدستور الفرنسى أو فى الدستور البلجيكى يقابل المبدأ العام الذى أقرته اللجنة ، حتى لا يُفَوِّت علينا قصور العبارة أو عدم دقة اللفظ غرضاً يقصد المبدأ إليه ضمَّنه الفرنسيون أو البلجيكيون مادتهم . وكان العمل فى ذلك يقتضينا الاجتماع طيلة الصباح ببولكلى ، ويقتضى كل واحد منا التفكير بعد الظهر فيما لم نهتد فيه إلى اللفظ المطلوب ، ويقتضى عبد العزيز فهمى أن يقضى شطراً من الليل فى إعداد طائفة جديدة من المواد ليشملها هذا البحث الدقيق الذى يقتضيه الأسلوب التشريعى .

وفرغنا فى نحو أسبوعين من عملنا ، وفرغت لجنة قانون الانتخاب كذلك من عملها ، واجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ما تم وأقرت الصيغة التى تتقدم بها اللجنة إلى الحكومة . وفى موعد ضربه ثروت باشا ذهبنا إليه بمكتبه ببولكلى ، وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، فشكر للجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة .

كان لتصريحه هذا معنى خاص يتفق وما تداولته الألسن من خلاف بين القصر والوزارة ، وما قيل عن دقة مركز الوزارة . على أن ما كان يعتقده بعضهم من حرص الإنجليز على مفاوضة حكومة مصرية دستورية ، جعلهم يعتقدون بأن ما يقال عن مركز الوزارة مبالغ

فيه ، وأنها ستصدر الدستور على كل حال . لكن ما حدث بعد ذلك جعل تفاؤل هؤلاء المتفائلين أدنى إلى سوء التقدير ، وإلى عدم تتبع أطوار السياسة تتبعاً دقيقاً .

* * *

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بالإسكندرية ، انتهزت أنا فرصة آخر الأسبوع ، وذهبت إلى بلدنا كفر غنام يوم الخميس لأسافر منها يوم السبت إلى القاهرة وأقضى بها يوم الأحد ، وأعود فى المساء لأحضر اجتماع اللجنة بالإسكندرية صبح الاثنين . وذهبت ظهر السبت إلى محطة أبى الشقوق وركبت القطار المسافر إلى القاهرة فإذا به لطفى بك السيد عائداً من برقين قاصداً إلى القاهرة . وكان لطفى بك يترجم إذ ذاك فلسفة أرسطو . فلما حدثته عنها قال لى إن جزءاً منها أوشك على التمام ، وأضاف : وسأطبعه عندك . ودهشت فقلت : عندى أنا ! قال : نعم ، فستتولى رياسة التحرير لجريدة الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى باشا وإخوانه . فلما ذكرت له ما أعرفه من أن عدلى باشا لا يريد أن يؤلف حزباً ، قال : لقد أقنعناه لمصلحة مصر . وانتقل الحديث بنا بعد ذلك إلى شئون أخرى عكف لطفى بعدها على قراءة كتاب كان فى يده ، وأخرجت أنا كذلك كتاباً من حقيبتى أقرؤه .

وعلمت ، حين بلغت الإسكندرية ، أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل إلى حيز التنفيذ ، وأن أعضاء لجنة الدستور جميعاً سيكونون أعضاء فى هذا الحزب ، وأن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه ، وأن خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا تأليف الحزب يعد ، ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشاتهم ، وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الإسكندرية . وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب ، وانتهينا إلى تسميته : حزب الأحرار الدستوريين ؛ وعن اسم الجريدة التى تنطق بلسان الحزب ، وانتهينا إلى أن يكون اسمها : « السياسة » ؛ وعن الأشخاص الذين ينضمون إلى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسن باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباظة ، وأحمد بك عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ؛ وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى ، أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزون ، وكانت تؤيده

فى موقفه من هذه المفاوضات .

لم أهتم كثيراً بالأشخاص الذين ينضمون للحزب ؛ فقد كانت معرفتى بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة . وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ومناقشاتها أن من لهم وزن حقيقى من حيث المبادئ والآراء ، ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوربا ، قليلون ؛ وأن الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبحرهم فى المعرفة. على أن أمراً وقفت عنده . ذلك أن لطفى بك السيد ، مع أنه لم يكن من أعضاء الحزب ، لأنه كان قد عاد إلى وظيفته مديراً لدار الكتب ، كان وثيق الصلة بعدلى باشا وبمن يؤلفون الحزب ، وكان هو الذى يحرر خطاب الافتتاح الذى يلقيه عدلى باشا ، وكان من رأيه أن ينضم إلى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة وإسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛ لأنهما كانا يد عدلى باشا اليمنى خلال المفاوضات إذ كان أولهما نائب رئيس الوزارة بمصر فى أثناء غياب عدلى باشا ورشدى باشا ، وكان الآخر عضواً بارزاً فى هيئة المفاوضة . وكانت نظرية لطفى بك السيد فى ذلك أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب . فإذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص . لكن محمد محمود باشا عارض هذا الاقتراح بكل قوته . وهو لم يعارضه فى الاجتماعات التى كانت تعقد بمنزل عدلى باشا ، ويحضرها لفيف من أعضاء الحزب من لجنة الدستور وغير لجنة الدستور ؛ بل سمعته يعارضه بغرفة لطفى بك بفندق سان استفانو ، ويبنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى باشا بنوع خاص . ولم يكن لى أن أشترك فى مناقشة أمر ذلك مبلغ دقته ؛ لأننى لم أكن أعرف من دخائل هؤلاء الرجال جميعاً ما يعرفه بعضهم عن بعض ، ولأن صلتى بمحمد محمود باشا كانت لا تزال فى بداءتها ؛ فلم يكن من حسن الرأى أن أتحدث فى الأمر من حيث المبدأ الذى يؤيده لطفى بك مع اقتناعى يومئذ بسلامة هذا المبدأ لذاته .

وإنما اتجه اهتمامى واتجهت عنايتى إلى خطاب الافتتاح . فهذا الخطاب هو الذى تبنى عليه سياسة الحزب ، وهى السياسة التى سأدافع عنها يوم يؤلف الحزب وتظهر جريدته . ولما كان لطفى بك قد أتم كتابة الخطاب ، فقد أعطانيه عدلى باشا وطلب منى بعد تلاوته أن أتحدث إليه فيما قد يعن لى من ملاحظات عليه . وتحدثنا بعد أيام ، واتفقنا على بعض لها حررتها ودفعت بها إلى لطفى بك ، فأعاد تحريرها ليظل الخطاب منسجماً . بهذا حددت سياسة الحزب وتحددت مبادئه .

والواقع أن الخطاب كان قطعة بارعة من الأدب السياسى فى اعتداله ، وفى تصويره المبادئ التى يزمع الحزب تحقيقها ، وفى مقدمتها استكمال استقلال مصر بعد الخطوة التى خطوناها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور الذى وضعت اللجنة مشروعه ، فأتمت بذلك عملا عظيما لخير البلاد ، إذ قررت سلطة الأمة وحقوق العرش . أما المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى تناولها الخطاب ، فكان أساسها النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح . على أن الفكرة الفردية الواضحة فى الخطاب قد خضعت فيه كذلك للاتجاه العام الذى أعقب الحرب العالمية ، والذى جعل هذه النظرية الفردية تتشح بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ، ولكنه يخفف من غلواء المذهب الفردى ؛ إذ يجعل للأفراد حقوقاً على الجماعة من يوم مولدهم يتسلحون بها للكفاح فى الحياة ، على أساس يدنيهم من معانى العدالة الاجتماعية ، وإن لم يذهب فى ذلك إلى حد تحكم الدولة فى مصايرهم تحكما تقره اشتراكية الدولة وما إليها من المذاهب .

وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة إلى الوحدة القومية ، وتحذير أبناء مصر من مغبة الخلاف بينهم ، لما يجره هذا الخلاف من تعطيل لحقوق وطنهم ، وإضرار بمصالحه الحيوية . وكانت هذه الدعوة صادقة خالصة ، قوامها أن ما حصل عليه الوطن من اعتراف باستقلاله إنما يرجع الفضل فيه إلى ما بدا من وحدة الأمة وتماسكها منذ قومتها الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، وأن هذه الوحدة جديرة أن تؤتى كل ثمارها ، إذا ظلت منزهة عن الشوائب ، وأن أبناء الوطن ، الذين عرفوا بالحكمة وإنكار الذات والتجرد للوطن ، قادرون بوحدتهم على أن يحققوا لوطنهم كمال استقلاله .

اغتبطت بهذا الخطاب ، ورأيت فيه سياسة تتفق فى جملتها وفى تفصيلها مع آرائى . فهو يقدس الحرية الفردية وأنا أقدسها . وهو يكبر حرية الرأى ، وهذه الحرية تحل من نفسى محل الإيمان الذى لا يتزعزع وهو على نزعته الفردية يدعو إلى العدالة الاجتماعية كما صورتها فى مقدمة كتابى عن « جان جاك روسو » الذى صدر قبل ذلك بعام وأشهر . وهو يحبذ الوحدة القومية ، وقد كنت من دعاتها يوم كان الخلاف بين سعد وعدلى على أشده . وهو يؤيد حرية التجارة ما لم تحتج صناعة ناشئة إلى الحماية حتى تقف على قدميها ، وأنا من هذا الرأى . لى إذن أكبر الرجاء ، يوم تظهر « السياسة » ، أن أبشر بهذه المبادئ فى إيمان وقوة يحملان كل متردد على اعتناقها والاقتناع بها .

وإنى لمشتغل بالتفكير فى هذه الأمور فى الأيام الأخيرة من عمل لجنة الدستور ، إذ لقينى جبرائيل بك تقلا (باشا) صاحب جريدة الأهرام ذات مساء عند مدخل فندق سان استفانو ، وعرض على أن أكون رئيساً لتحرير الأهرام بمثل الشروط التى يعرضها على رجال الحزب الجديد أو بخير منها . ولم يطل بيننا الحديث ، فقد قلت له : أنت صديقى يا جبرائيل بك . ولقد طالما نشرت لى الأهرام بحوثاً فى الأدب والسياسة والاجتماع . وكنت أود لو استطعت أن أجيبك إلى ما تطلب . لكنى قد ارتبطت مع هؤلاء القوم وأعطيتهم كلمتى . ولا أحسبك تخالفنى فى أبد التحلل من هذا الارتباط غير لائق بى . قال : « فلتكن الأهرام لسان الحزب الجديد . وأنت تعلم أن الأهرام أيدت عدلى باشا من بدء الحركة » . قلت : « ذلك أمر آخر لك أن تخاطب فيه عدلى باشا » . قال : سأفكر . وانتهى الحديث عند هذا ، ولم نعد إليه .

وظللت أفكر فى هذه الحياة الجديدة التى سأنتقل إليها . فقد كان اتفاقى مع رجال الحزب الجديد أن أترك عملى فى المحاماة نهائيًّا ، وأن أنقطع لرياسة تحرير السياسة . وقد رأيت الصحف تهاجم هذا الحزب الجديد قبل أن يعلن تأليفه وتتهمه بأنه ، فى حرصه على الاتفاق مع الإنجليز ، سيفرط فى حقوق الوطن . أليس هو قد قام على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، هذا التصريح الذى بعث سعد باشا من عدن ، حيث كان فى الطريق إلى منفاه بسيشل ، يقول إنه « نكبة وطنية كبرى » ؟ ! أليست وزارة ثروت باشا استمرارا لوزارة عدلى باشا التى فاوضت الإنجليز فأخفقت فى مفاوضتهم ، ووزارة ثروت باشا تؤيد هذا الحزب وتؤازره ؟ ! وأعضاء هذا الحزب من رجال لجنة الدستور ، أليسوا هم الذين غصبوا حق الأمة فى إقامة دستورها عن طريق جمعية تأسيسية ؟ ! كان هذا الكلام ومثله ينشر على الناس وتسمح به الرقابة على الصحف ، رقابة قائمة فى ظل الأحكام العرفية البريطانية المفروضة على مصر برغم إرادة المصريين . ولم يدر بخلد أحد أن يقول إن سماح هذه الرقابة بنشر هذه التهم دليل على أن اتهام الحزب الجديد بممالأة الإنجليز اتهام باطل . لم يدر بخلدنا هذا ولم نفكر فيه ؛ لأننا كنا نؤمن بحرية الصحافة إيماناً صادقاً ، وكنا نطلب إلغاء الأحكام العرفية ، وما تفرع عن الأحكام العرفية من رقابة على الصحف .

أترى هذه التهم زعزعت من عزيمتى ، أو غيرت من اتجاهى أن أجعل الدعوة للوحدة القومية أول ما أبشر به وأؤيده فى حزم واعتدال ؟ كلا ! فلم يكن تأليف الحزب مصدر هذه الحملات ولا سببها . فقد بدأت هذه الحملات منذ اختلف سعد وعدلى ، وكان اتهام

أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . وإنما تألف الحزب الجديد لدفع هذه التهم الباطلة ، ولمقاومة أثرها فى أذهان الشعب . وإذا كانت الصحف قد اتخذت من تأليف الحزب مادة جديدة للاتهام فإن ذلك لم يغير شيئاً من اقتناعى بضرورة القضاء على هذا الجو المسموم ، فلا مصلحة فى بقائه لأحد ، بل هو ضار بالوطن أبلغ الضرر . وإذا كانت هذه الصحف قد اندفعت إلى المبالغة فى كيل التهم الزائفة ، فليس من شأن ذلك أن يثنى أحداً منا عما اعتزم ، بل هو ، على العكس ، حافز لنا على المضى فيما نؤمن بأن خير الوطن رهن به : من الدعوة للوحدة ، ومن إشاعة المبادئ السليمة التى وضعناها للحزب الجديد .

كان ذلك اقتناعى ، وكان اقتناع شاب مؤمن بأنه على حق ، وأن من واجبه أن يدافع عن هذا الحق بكل قوته . أما وقد آتاه الله موهبة القلم ، ومهد له سبيل الدفاع بهذ القلم عن الحق الذى يؤمن به بتوليه رياسة تحرير « السياسة » فعليه أن يؤدى هذا الواجب كاملا ، دفاعاً عن عقيدته ودفاعاً عن الحرية ، ودفاعاً عن وطنه .

أعددنا العدة لإصدار جريدة « السياسة » ، فاتفقنا مع معاونينا فى تحريرها ، واتخذنا داراً لها وللحزب بشارع المبتديان ، واستصدرنا ترخيص إصدارها باسم الدكتور حافظ عفيفى عضو الحزب ، وطلبنا مطبعة « روتاتيف » لها من ألمانيا ، واتفقنا مع أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار أن يطبعها لنا ريثما تصل مطبعتنا ، وحدد عدلى باشا موعداً لإلقاء خطابه وإعلان تأليف الحزب واختيار مجلس إدارته وصدور العدد الأول من « السياسة » يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، ولبثنا ننتظر هذا اليوم القريب بصبر نافد .

وفى عشية ذلك اليوم هيأنا لإصدار العدد الأول فى الساعة العاشرة صباحاً ، إذ يبدأ عدلى باشا بإلقاء خطاب الافتتاح ، لتتلى بعده مبادئ الحزب . وقد سهرت يومئذ الليل كله ، فلم أطمئن حتى كان هذا العدد الأول بين يدى فى بكرة الصباح . وفى الساعة العاشرة ذهبت إلى فندق شبرد حيث اجتمع عدد عظيم من المثقفين والأعيان ليسمعوا الخطاب . فلما فرغ عدلى باشا من إلقائه ، وفرغ محمد على علوبة بك من تلاوة مبادئ الحزب ، انتخب أعضاء مجلس إدارته .

وزع العدد الأول من « السياسة » مصدراً بخطاب عدلى باشا . ولشدما فرحت حين رأيته بأيدى باعة الصحف ، ورأيت الخارجين من فندق شبرد بعد سماع الخطاب يقبلون على شرائه ! ولشدما ابتهجت بانتهاء حفلة الافتتاح بسلام ! وآن لى أن أعود إلى منزلى أستجم ،

وأنال من نومى قسطاً أعتاض به عن سهر الليلة الماضية بطولها . فلما استيقظت ، وآن لى أن أذهب للعمل بالسياسة ، شعرت بالعبء الجديد الذى ألقى على كاهلى ، وبما يجب علىَّ من بذل غاية الجهد لنجاح الجريدة ، مقدراً فى الوقت نفسه ما سيعترضنا من عقبات وصعاب .

وبدأت أنا وزملائى نحرر فى لهجة معتدلة كلها دعوة إلى الوحدة حول مبادئ الحزب ، ودعوة إلى زملائنا الصحفيين الذين ما انفكوا يهاجمون هذا الحزب وجريدته بالتزام الحكمة ، وتقدير ما يجب للوطن من اعتصام بهذه الوحدة ليبلغ الغاية من أغراضه الوطنية . وفسر زملاؤنا اعتدالنا بأنه الضعف ، فازدادوا فى مهاجمة الحزب وجريدته ، بل عنفوا فى ذلك عنفاً جعل الكثيرين من أصدقائنا الشبان يضيقون ذرعاً بهذا الاعتدال ، ويشاركون خصومنا السياسيين القول بأنه مظهر للضعف غير لائق بنا . وقابلت عدلى باشا بعد أسبوع من صدور الجريدة ، وكان بفندق شبرد ، فهنأنى . فلما أفضيت إليه بامتعاض بعض إخواننا فى مصر وفى الأقاليم ، قال : لا يخرجك امتعاضهم عن خطتك . إن « السياسة » تسير على نهج « الطان » الفرنسية : نهج التعقل والاعتدال ، وذلك أجمل بنا وأحرى .

أفكان ذلك تشجيعاً لمجرد التشجيع ؟ أحسب أنه على العكس كان الخطة التى ارتضاها عدلى باشا . لكن هذه الخطة كانت داعية تشجيع لخصومنا فى الطعن علينا وفى النيل منا ، وفى الطعن على عدلى باشا بالذات والنيل منه . ولم يكن يمر يوم حتى أسمع من جوانب شتى ما فى هذه الخطة من إضعاف لنا أمام الرأى العام . ولم يكن يمر يوم حتى يحضر إلينا الدكتور حافظ عفيفى ، بعد أن يلقى عدلى باشا وزملاءه من أعضاء الحزب فى (كلوب محمد على) ، لنتداول الرأى فى الموقف وتطوراته وما يجب أن تنشره الجريدة لمواجهة هذه التطورات . ويبدو لى أن الدكتور حافظ ورجال الحزب الذين يجتمعون فى (كلوب محمد على) بدءوا هم كذلك يضيقون ذرعاً باعتدالنا ، وما يجره هذا الاعتدال من مضاعفة العنف فى الحملة علينا ، واتهامنا بأن عدلى باشا وأصحابه مالئوا الإنجليز فى القبض على سعد باشا وأصحابه ونفيهم إلى جزيرة سيشل . وإننى لجالس إلى مكتبى يوماً إذ جاءنى محمد صالح باشا المستشار السابق فى محكمة الاستئناف وعضو مجلس إدارة الحزب ، ووجه إلى خطة الاعتدال التى نسلكها لوماً أشد من لوم الشبان أصدقائى . وجاء الدكتور حافظ عفيفى وهو يحدثنى ، فسمع طرفاً من حديثه ومن تأييدى له ، فقال : الأمر لكم . وما دامت خطة الاعتدال لم تنجح فى حمل هؤلاء القوم على التزام الحكمة ، فالحزب يحلكم من التزام

هذه الخطة ، ويدع لكم أن تدفعوا بما ترونه .

لا أحسبنى اغتبطت يوماً بأمر كاغتباطي بهذا القرار من جانب الحزب . وذهبت إلى منزلى وجلست فيه إلى مكتبي وحررت مقالا عنوانه : « إذن فاسمعوا – من ذا أضر مصر ، ومن استبقى سعداً وأصحابه فى المنفى ؟ » . ولقد حملت فى هذا المقال على صحف الوفد ، وعلى القائمين بتوجيه سياسته حملة عنيفة غاية العنف ، من غير نبو فى اللفظ أو مقابلة للاتهام باتهام من نوعه . وظهر هذا المقال صبح الغد ، فإذا المحادثات التليفونية تقبل تترى من الأقاليم تعلن الرضا والارتياح لهذا الاتجاه الجديد ، وإذا إدارة الجريدة تمتلىء فى المساء بمن جاءوا يهنئوننى بهذا المقال ويقولون : « أهو كده ! لا ينفع القوم إلا هذا ! » ولم أتردد ، وقد أعلنت النضال ، فى خوض المعركة إلى النهاية . ولشد ما سرنى أن وجدت من زملائى فى التحرير جميعاً ، وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين والأستاذ محمد توفيق دياب ، إخوان صدق فى متابعة هذه المعركة عن إيمان بأن الحق معنا وإنا منتصرون لا محالة آخر الأمر .

فى هذه الأيام بدأت الأحاديث تتواتر بأن الخلاف بين القصر والوزارة يزداد حدة . قال قوم : إن ذلك كان سببه حرص ثروت باشا على السرعة فى إصدار الدستور ، ورغبة القصر فى مراجعة مشروعه لإدخال ما يقضى به توازن السلطات من تعديل فيه . وكان حسن نشأت بك قد عين وكيلا للديوان الملكى ، وقيل : إنه كان له فى هذا الأمر رأى . وقال غير هؤلاء : إن جلالة الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الإدارة أعانوا على اكتتاب الأعيان للحزب ولجريدة السياسة ، وأنه صارح بعض مديرى الأقاليم بعدم رضاه عما كان من ذلك . وقال غير هؤلاء : إن سبب الخلاف يرجع إلى اعتبارات كثيرة أصبح بقاء الوزارة فى مناصبها متعذراً معها . وتداول الناس الحديث فى هذا الأمر ، وفيما يقال عن الوسيلة لدفع الوزارة إلى تقديم استقالتها . وقد شجعت هذه الأقاويل خصوم الأحرار الدستوريين ظنًّا منهم أن الحزب قائم بتأييد الوزارة له ، وأنه لو فقد هذا التأييد لما قامت له قائمة .

بينما ذلك يجرى وقع حادث كان له فى حياة الحزب وفى حياة (السياسة) وفى اتجاهنا نحن أبلغ الأثر وأعمقه . فقد دعى مجلس إدارة الحزب للاجتماع بدار الحزب برياسة عدلى باشا فى الساعة السادسة من مساء ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، أى بعد تأليف الحزب وصدور جريدة السياسة بتسعة عشر يوماً ، من غير أن يبلغ الأعضاء جدول الأعمال الذى سيعرض عليهم . وجلسنا نحن محررى السياسة إلى مكاتبنا نباشر عملنا ، يكتب كل محرر مقاله ، ويراجع المخبرون أنباءهم ، ويتولى المترجمون عملهم . وإننا لكذلك وقد أرخى الظلام سدوله بين

الساعة السابعة والساعة الثامنة ، إذ سمعنا فرقعة تخيلناها أول الأمر ناشئة عن عجلة أتوموبيل انفجرت ، ثم سرعان ما عرفنا أنها طلقات رصاص صوبت إلى أول رجلين خرجا من باب الحزب ، وكانا حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى . يا للجريمة النكراء ! هرولنا جميعاً إلى ناحية باب الدار فقيل لنا : إن حسن باشا عبد الرازق أصيب بعد أن كان قد جلس فى السيارة ، على حين ألفينا إسماعيل بك زهدى معتمداً على ذراع صديق يصعد به درج الدار إلى غرفتى . وسألنا عن سيارة حسن باشا فعلمنا أنه أمر سائقها أن يذهب به توًّا إلى مستشفى الدكتور على بك إبراهيم بشارع الصنافيرى . وعدنا نحيط بإسماعيل بك زهدى ، فمدده الدكتور حافظ بك عفيفى على بساط غرفتى ، وفتح له أزرار صدره ، وبصرفإذا الدم يخرج من موضع الإصابة بالرصاص من بطنه فيلون قميصه ، وإسماعيل بك يقول : علم الله ما آذيت أحداً ، ولا أردت إلا خير الوطن ! ويتولى الله أطفالى ! ونحن فى هذه الأثناء وقوف حوله قد تولانا الوجوم ، فما يجد أحد منا كلمة تنفرج عنها شفتاه ، اللهم إلا الدكتور حافظ عفيفى الذى جعل يطمئن المصاب بقوله : لا تخف يا إسماعيل بك ، ليس هناك خطر على حياتك . إنك لم تصب فى مقتل . وبعد قليل نقل زهدى كذلك إلى مستشفى على بك إبراهيم ، حيث رقد فى غرفة إلى جانب غرفة زميله الكريم حسن باشا عبد الرازق .

كان لهذا الحادث الشنيع وهذه الجريمة المنكرة أثر بلغ من نفوسنا أعماقها ، وكان أول مظهر لهذا الأثر فى نفسى أن تمثلت بقول القائل :

لا يسلم الشرف الرفيـــــع من الأذى حتى يراق على جوانبـــه الـــدم

وكان زميلى الأستاذ محمد توفيق دياب قد بدأ يكتب مقاله اليومى قبيل وقوع الحادث . ولم يكن قد مضى فيه إلا قليلاً حين سمع دوى الرصاص ورأى زهدى وهو يصعد سلم « السياسة » إلى غرفتى ، وجاء يعاوننا ويشهد معنا هذا المنظر المحزن : منظر رجل فى فتوة الشباب وعنفوان الصحة يطلق عليه الرصاص لغير ذنب جناه ، وكان له بعد فى العمر فسحة ، ولكفايته وإخلاصه لوطنه متسع فى خدمة هذا الوطن . . فلما نقل زهدى إلى المستشفى عاد الأستاذ دياب يتم مقاله ، فجعل عنوانه : « أنتم قتلة الوطن » ، وحمل فيه حملة أعنف الحملة على هؤلاء الكتاب وهؤلاء الساسة الذين يصفون بنى وطنهم كذباً بالخيانة ، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم ، ويحرمون الوطن رجالاً هم عماد الوطن ومصدر قوته .

وجاء البوليس ، وجاء النائب العام ، وجاء المحققون إلى « السياسة » ، ولكن بعد

فوات الوقت ، فقد فر المجرمون ولم يقف لهم أحد على أثر . وقد خلنا نحن أن هؤلاء المحققين يؤدون فى هذا الموقف واجباً رسمياً ، ويؤدونه أداء آلياً لا يدل مظهره على حرص يحركه الضمير لاستبطان الحقيقة . ولست أدرى : أكان لما شاع من خلاف بين القصر والوزارة أثر فيما ظنناه من تراخ وعدم اهتمام ؟ فقد تعودنا فى مثل هذه المواقف أن يكيف الموظفون كباراً وصغاراً مواقفهم حسب ما يتصورونه المستقبل ولمن يكون .

وفرغنا من عملنا ، ومن إجابة المحققين إلى ما طلبوا من معلومات ، ثم ذهبنا إلى المستشفى نسأل عن حال المصابين ، فعلمت أن الدكتور على إبراهيم أجرى لهما عملية استخراج الرصاص من البطن وأنه يرجو أن يلطف الله بهما . لكن القدر كان قد كتب فى لوحة أن أجلهما قد جاء . فبعد يومين استشهد حسن عبد الرازق وشيعت جنازته . وفى صبح اليوم التالى استشهد زهدى وشيعت كذلك جنازته . وسرنا جميعاً فى الجنازتين يتقدمنا عدلى باشا ، وسار فى كل واحدة منهما عدد عظيم جداً من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد ، فكان ذلك شاهداً على استنكار المثقفين وغيرهم لهذا النوع الوضيع الجبان من الاعتداء .

سألنى الدكتور حافظ عفيفى غداة الحادث عن الأثر الذى تركه فى نفس محررى (السياسة) وعمالها ، وخشى أن يكون قد ولّد فى نفوسهم من الرعب والفزع ما يجنى على مجهودنا الناشئ . وأجبته مطمئناً إياه وطالباً إليه أن يطمئن رجال الحزب جميعاً على الحال المعنوية لرجال (السياسة) وعمالها . فقد كان من أثر هذه الجريمة ، التى أصابت رجلين من أكرم رجال مصر ، أن زادتهم جميعاً تعلقاً بالسياسة ومقتاً لخصومهم . وكان ما قلته من ذلك حقاً . صحيح أن بعض الأصاغر منهم تولاهم فى اللحظة الأولى شيء من الرعب ، بل لقد فر خادم غرفتى فلم أره بعد ذلك قط ، وعلمت ممن رأوه أنه أقسم ألا يعود ! لكن انقضاء الفترة الأولى بعد الحادث جعل الجميع يشعرون بأننا ننصر حقاً يخشى خصومنا منه على باطلهم ، ولذلك ازدادوا تعلقاً بمشاركتنا فى نصرة هذا الحق . والحياة والموت بيد الله ، ولا يأخذ الروح إلا خالقها !

وزاد فى سمو هذه الروح المعنوية أن أصدر الوفد ، غداة تشييع الشهيدين الكريمين ، بياناً عن الحادث خالياً من كل مجاملة . فهو لم يزد على أن قال : إنه يستنكر الجريمة أياً كان الجانى والمجنى عليه وسبب الجناية . ترى ألم يكن بين أعضاء الوفد أصدقاء لحسن باشا عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق ؟ ألم يكن بين المحامين أعضاء الوفد أصدقاء لإسماعيل بك زهدى ؟ أو يبلغ من أثر الخلاف السياسى أن ينسى الناس عاطفة الصداقة والمودة والزمالة ؟

إن هذا البيان الذى صدر إنما يدل، على أن الحادث لم يمس ممن أصدروه عاطفة أو شعوراً ، وهو لذلك قد كتب وكأنما هو موجه إلى قوم غير قومهم : إلى أناس فى أواسط أفريقيا أو فى أمريكا الاستوائية . وهذا هو ما جعل رجال « السياسة » يشعرون بجلال الواجب الملقى عليهم ، وبأنهم مطالبون بأن يقاوموا روح العدوان هذه بكل ما يملكون من قوة .

على أن الأيام كانت تجرى سراعاً فتزيد من حدة الخلاف بين القصر والوزارة . وظن قوم أن وقوع هذا الحادث الأليم قد يؤجل نتيجة هذا الخلاف ، فتبين أن ظنهم هو الوهم بعينه . فلم يمض أسبوع على الحادث حتى تناقل الناس أن رجال الأزهر سينتهزون فرصة أداء جلالة الملك صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ، وفى صحبته ثروت باشا وبعض الوزراء ، لينادوا بسقوط ثروت وبسقوط الوزارة . أفيواجه ثروت باشا هذا الموقف ؟ قيل : إن بدر الدين باشا مدير الأمن العام أكد لثروت باشا أنه قدير على أن يتغلب على هذه المظاهرة إن وقعت . لكن ثروت باشا شعر بأن الأمر أفلت من يده ، وأن ما بينه وبين القصر صار غير ممكن إصلاحه ، وأنه فضلا عن ذلك قد اختلف مع الإنجليز على الصيغة التى وردت فى مشروع الدستور عن السودان ، ولذلك صمم على الاستقالة .

وكان الخلاف ، الذى نشير إليه بين ثروت باشا والإنجليز ، يتناول نصين من نصوص المشروع الذى وضعته لجنة الدستور : أحدهما أن يكون لقب جلالة الملك : « ملك مصر والسودان » ، والآخر ما جاء فى المشروع من أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر ؛ أما السودان فمع أنه جزء من مصرفإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . رأى الإنجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمسألة السودان ، وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار إلى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وإنجلترا . ورأى ثروت باشا أن يلتمس مخرجاً من هذا الموقف فاستشار أصدقاءه السياسيين ، فإذا هم يرون ضرورة بقاء النص الذى وضعته اللجنة فى مشروعها من غير تعديل .

وأصدقاء ثروت باشا السياسيون الذين استشارهم ، وأشير إليهم أنا هنا ، هم الأحرار الدستوريين : عدلى باشا وأصحابه . وقد جمع عدلى باشا مجلس إدارة الحزب ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا إلى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وبلغوا قرارهم هذا إلى ثروت باشا . عند ذلك رأى أنه وقد اختلف مع القصر ومع الإنجليز ، ولم يجد من

يشير عليه بمخرج من هذا الخلاف على نص السودان ، فإن بقاءه فى الحكم أصبح غير مستطاع ، فصمم على تقديم استقالته .

وقدمت هذه الاستقالة بعد الظهر من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . ولم تمض ساعة على رفعها إلى جلالة الملك حتى عاد حسن نشأت يحمل إلى ثروت باشا كتاب قبولها ، متضمناً شكر الوزارة « على ما استطاعت أن تؤديه من خدمات » ، كما أعلن فى الوقت نفسه تأليف توفيق نسيم باشا للوزارة الجديدة ، وذهابه فى الغد يؤدى فريضة الجمعة بالأزهر مع جلالة الملك .

* * *

كيف يستقبل الأحرار الدستوريون وتستقبل « السياسة » هذه الوزارة الجديدة ؟ هى لا ريب ليست صديقة للأحرار الدستوريين ، كما كانت وزارة ثروت باشا صديقة لهم . لكنها لم تتول بعد عملا من الأعمال ، فمن حقها أن تتاح لها الفرصة ، وأن يرسم لها الطريق الذى تنال بسلوكه تأييد الأحرار الدستوريين . ولهذا استقبلتها السياسة مؤملة أن تؤدى للبلاد من صادق الخدمات ما يرجوه كل مخلص لوطنه ، طامعة فى أن توفق فيما لم توفق فيه وزارة ثروت باشا مع الإسراع إلى إصدار الدستور متضمناً كل النصوص التى وضعتها لجنة الدستور فى مشروعها ، وفى مقدمتها نصوص السودان .

أما صحف الوفد فاستقبلت وزارة نسيم باشا بالتهليل والتكبير ، لا حباً فى نسيم ، ولكن كراهية فى ثروت . هذا مع ما تناقلته أوساط مختلفة من أن وزارة نسيم هى وزارة القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور تنقيحاً يخرج به عن الأساس الذى بنى عليه ، وهو أن الأمة مصدر السلطات . وقد كان للوفد ولصحفه لا ريب عذرهم عن التهليل والتكبير اللذين قابلوا بهما نسيم باشا . فالرجل ليس خصماً لسعد ولا للوفد ، ولم تقع بينه وبينهم من قبل مشادة أو عداوة . صحيح أنه عرف إبان القومة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، وحين كانت صفوف الأمة متراصة ، ببراءته من هذه الحركة الوطنية والاستخفاف بشأنها ، مما جعله مرموقاً إليه بعين غير عين الاعتبار من الناحية الوطنية . لكنه اختفى عن المسرح السياسى بعد أن ظهر الخلاف بين سعد وعدلى فى أواخر أبريل سنة ١٩٢١ . فإذا عاد إلى هذا المسرح بعد عشرين شهراً ، وعاد بعد استقالة ثروت باشا ووزارته التى ناوأت الوفديين وناوأها الوفديون ، فمن حق هؤلاء أن يغتبطوا لوزارته ، وأن

يهللوا له ويكبروا ، وأن يعملوا لأن ينسى الناس ماضيه القريب ، وما كان الكثيرون يتندرون به من أحاديثه فى الزراية بكل معنى وطنى .

لم تمض أيام حتى بدأت الوزارة الجديدة تنقض الكثير من تصرفات وزارة ثروت باشا . ولم تمض أيام كذلك حتى عهد وزير الحقانية ، أحمد ذو الفقار باشا ، إلى اللجنة التشريعية الاستشارية بالنظر فى المشروع الذى قدمته لجنة الدستور إلى ثروت باشا . وتحدث الناس فى بعض الأندية عما تقصد الوزارة إليه من تضييق سلطة الأمة . عند ذلك وقفنا نحن فى « السياسة » موقفاً كنا نؤمن به عن اقتناع ويقين . وقفنا موقف المدافع عن الدستور المصرى ، وعن النظام البرلمانى كما تعرفه الأمم المتمدنة . ألم تتألف وزارة ثروت باشا وفى مقدمة أغراضها وضع دستور لمصر (على أحدث المبادئ العصرية) ؟ ألم تعمل لجنة الدستور شهوراً متوالية لتضع مشروع هذا الدستور ؟ ألم يتهم الوفديون لجنة الدستور باطلا بأن المشروع الذى وضعته رجعى لا يحقق للأمة سلطتها كاملة ؟ أليس أعضاء لجنة الدستور كلهم أحراراً دستوريين أدوا واجبهم فى وضع الدستور على خير وجه ، فكل اعتداء على النصوص والمبادئ التى قررها مشروعهم اعتداء على حقوق مصر والمصريين ؟ وإذا كان هذا الدستور قد اتهم مشروعه بالرجعية من جانب الوفد ، ألا يكون الوفد مناقضاً نفسه ، وتكـــون صحفه خادعة للجمهور ، إذا هى أيدت وزارة تعمل لتضييق سلطة الأمة أو الحد من حقوق المصريين ؟ !

كانت هذه عقيدتنا ، معشر محررى السياسة ، عن يقين وإيمان . وكانت تبلغنا أنباء عما يراد بالدستور من تحوير وتشويه ، فيثير ذلك نفوسنا أيما إثارة . لذلك حملنا على وزارة نسيم باشا حملة عنيفة غاية العنف ، فلم يكن يوم من الأيام يخلو من مقال تحرره السياسة عن الدستور مدافعة فيه عن مشروع اللجنة ، منددة بكل ما يترامى إليها عما يراد من تعديله . ولم تكن الصحف الموالية للوزارة ترد علينا بنفى هذا الذى يقال ، بل بالطعن على الأحرار الدستوريين ، وباتهامهم فى وطنيتهم ، وبالتجنى عليهم . ومع ما كنا نشعر به من تأييد الطوائف المستنيرة فى مصر لموقفنا ، لقد كان ما تسمم به الرأى العام من مطاعن باطلة وجهت إلينا مما جعل مهمتنا شاقة عسيرة . فالطوائف المستنيرة لم تكن يومئذ تؤلف إلا قلة محدودة بجانب السواد الأعظم الذى تستثار عواطفه بالأباطيل . هذا إلى أن كل دعوة إلى الاعتدال كانت تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد . والأحرار الدستوريون كانوا يقدرون أن صدور الدستور ، وتمتع الأمة بحقوقها الدستورية ، هو المقدمة الجوهرية لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ،

وأن سياسة الإثارة والتهديد قد آتت ثمراتها منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلابد من انتهاج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الإثارة ، وإن أمكن أن يُتَّخذ غضب الشعب وحرصه على استكمال حقوقه وسيلة من وسائل هذه الدبلوماسية إذا تمكن الساسة من الاتفاق فيما بينهم على ذلك حكومة ومعارضين . لكن موقف وزارة نسيم باشا يومئذ لم يكن مما يسهل هذه الخطة ، كما أن مقام سعد باشا زغلول وأصحابه بسيشل ، أو بقاء سعد باشا بجبل طارق بعد أن نقل إليها ، لم يكن من شأنه أن يعاون على انتهاج هذه الخطة إن كان انتهاجها ممكناً . على أننا كنا فى ريب تام من إمكانها ، والخصومة بين الوفد والأحرار الدستوريين قد بلغت من العنف مبلغاً انتقل بها من ميدان السياسة إلى ميدان العلاقات الشخصية ، حتى لم يكن بين الوفديين والدستوريين من المجاملات الاجتماعية العادية ما تقضى به الآداب المتعارفة ، وذلك على نحو ما ظهر حين مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .

* * *

استمرت وزارة نسيم باشا فى الحكم شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٣ . وإننى لفى شرفة دار « السياسة » عصر آخر يوم من يناير ، إذ أقبل عدلى باشا يكن وصعد إلى الشرفة ووقف معى ، ثم قال لى : إن وزارة نسيم باشا قدمت استقالتها ، ولا أريد أن يظهر فيما تكتبه السياسة ما ينم عن الشماتة بها أو المبالغة فى الغبطة باستقالتها . فلما علم أن هذا رأيى تركنى وترك السياسة وانصرف . تركنى وأنا أفكر فيما قصد إليه من الاعتدال ، وهل يكون ما دفعه إليه أنه سيؤلف الوزارة المقبلة لتصدر الدستور وتتولى إجراء الانتخابات للبرلمان الأول ؟

لم تكن استقالة نسيم باشا أمراً عجباً أو مفاجئاً ؛ فقد كانت وزارة ضعيفة لم يقو تأييد صحف الوفد من ضعفها ، ولم ينفخ فيها روحاً تسمو بروح رئيسها ليواجه موقفاً دقيقاً . وقد كانت حملات جريدة السياسة عليها بالغة من قوة الحجة مبلغها من العنف . كانت صحف الوفد تحاجنا بأننا قوم مفرطون ، فإذا سألناهم : ألا يرون الدستور ، وما كفل لأفراد المصريين من حرية ولمصر من سيادة ، مطلباً أساسيًّا من مطالب مصر ؟ قالوا : بل هو كذلك ، ولكن يجب أن تضعه جمعية تأسيسية . وإذا سألناهم : أيرى نسيم باشا أن يدعو إلى جمعية تأسيسية ؟ لم يحيروا على ذلك جواباً ، وانطلقوا فى اتهامات زائفة لا علاقة لها بما نسألهم عنه . ثم إن وزارة نسيم باشا كانت تزداد كل يوم ضعفاً ؛ لأنها كانت وزارة رجعية

بطبيعة تأليفها ، وكان الوفد الذى يؤيدها متهماً بالتطرف . والرجعية والتطرف لا يتفقان ولا يجتمعان . وكل محاولة للتوفيق بينهما تضعفهما معًا .

بذلك قويت حجتنا وازداد عدد المستمعين لنا . ولم تبق ثمة حجة علينا إلا أن سعد باشا لا يزال باقياً بالمنفى ، وكأننا نحن الذين نفوه ، وكأن عدلى باشا لم يستعجل قبول استقالته فى أخريات سنة ١٩٢١ ، حتى لا يقال : إنه راض عن تصرف السلطة العسكرية البريطانية بالقبض على سعد وأصحابه ونفيهم !

* * *

استقالت وزارة نسيم باشا إذن ، وخوطب عدلى باشا بصفة شبيهة بالرسمية فى أن يؤلف الوزارة . ولم يكن عدلى باشا قد نسى سنة ١٩٢١ وما حدث فيها فى أثناء وزارته الأولى من اضطرابات ومظاهرات سالت فيها دماء ، وأزهقت أرواح ، واستبيحت الأموال نهباً للدهماء . لذلك رأى ، قبل أن يقبل تأليف الوزارة ، أن يوجه الأحرار الدستوريون دعوة إلى الاتحاد يقصد بها أن تعود الأمة فتتراص صفوفها ، وتتفق كلمتها على الدستور وعلى الحياة النيابية التى تقوم على أساسه . ونشرت السياسة دعوة الحزب إلى هذا الاتحاد بحروف بارزة ، وكررت نشر هذه الدعوة أسبوعين متواليين . وحرص الحزب على القول بأن الاتحاد الذى ندعو إليه ليس معناه انتصار حزب على حزب أو مفاضلة بين حزب وحزب ، إنما هى دعوة خالصة لوجه الله والوطن ، غايتها أن تعود الأمة إلى مثل ما كانت عليه ، وحدة مقصد ، ووحدة خطة ، لتبلغ غاياتها الوطنية السامية .

لقيت هذه الدعوة صدى فى أوساط كثيرة ، لكنها قوبلت بادئ الأمر بالوجوم فى أوساط أخرى ، ثم بدأت تتهم ثم تحارب ؛ ونحن نواجه ذلك فى « السياسة » بالدفاع عنها ، وبيان ما تنطوى عليه من إخلاص صادق . وفى هذه الأثناء ، أثناء الدعوة إلى الوحدة المقدسة ، جاءنى شاب قبطى وأخبرنى أنه إذا قبل عدلى باشا النص فى الدستور على تمثيل الأقليات ، وهى النظرية التى رفضت فى لجنة الدستور ، فإنه يؤلف الوزارة ويصدر الدستور ويجرى الانتخابات ويكسب معركتها ويقضى على الوفد . وقد أكد لى خلال حديثه أن دار المندوب السامى البريطانى تقر وجهة نظره هذه وتؤيدها تمام التأييد . قلت له : وهل تظن أن عدد الذين ينجحون فى الانتخابات من الأقلية لا يوازى نسبتهم للسكان ، وهم ذوو النفوذ القوى فى الوفد ؟ قال : سينالون أكثر من نسبتهم فى الفترة الأولى ، لكن ذلك لن يطول ، وسيعود الناخبون إلى مثل ما كانوا عليه فى الجمعية التشريعية حين لم ينتخبوا قبطيًّا

واحداً . ثم أضاف : وأصارحك أننا لا نقبل التمثيل بنسبتنا العددية ، بل بضعفها على الأقل ؛ ليكون لنا أثر فى موازنة الأحزاب فى البرلمان . فإذا قبلتم ذلك هدمنا الوفد لمصلحتكم . فابتسمت وقلت : وكيف تهدمون الوفد ؟ قال : ألم تقرأ التاريخ ؟ ألم تر فيه أن الأقباط أحرقوا كنائسهم فى عهد من العهود ، واتهموا المسلمين بإحراقها تحقيقاً لمأرب طائفى ! وأشهد أنه اقشعر بدنى حين ذكرنى بهذا الحادث ، وقلت : لن يقبل الأحرار الدستوريون الوصول إلى الكثرة وإلى الحكم عن مثل هذا الطريق . قال : أنا لا أقصد أننا سنلجأ إلى هذا العمل ؛ فالتصرف الواحد إذا نجح مرة لا ينجح مرة أخرى . وأياً ما يكون رأيك فإنى أطلب إليك أن تسأل عدلى باشا نفسه وتؤكد له أن الإنجليز يرحبون بهذه الفكرة ويؤيدونها . ثم إنه ذكر أنه سيمر بى بعد ثمان وأربعين ساعة . فلما حدثت عدلى باشا وأخصاءه من رجال الحزب بهذا الحديث تولاهم ما تولانى من رهبة ، وأبى عدلى باشا إباء تاماً أن أشجع الشاب على محاولة الكلام فى هذا الأمر ، وطلب إلىّ أن أذكر له أنا لا نقبل ما يقوله بأى ثمن ، سواء أيده الإنجليز أم لم يؤيدوه .

واستمررنا ندافع عن دعوتنا إلى الوحدة القومية وإلى توحيد الكلمة وضم الصفوف ، وندحض كل حجة تقال للتهوين من أمر هذه الدعوة أو لاتهامها . وإنا لكذلك بعد الأسبوعين الأولين من استقالة نسيم باشا ، إذ وقعت حادثتا اغتيال قُتل فيهما بريطانيان ، وكان بين أولاهما والأخرى ما لا يزيد على ثلاثة أيام . وكان من الطبيعى أن تفسد الحادثتان الرجاء فى التفاهم مع الإنجليز ليصدر الدستور وفيه النصوص التى وضعتها لجنة الدستور عن السودان . عند ذلك رأى عدلى باشا أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ ، وأن وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والإرهاب ستضطر إلى سياسة القمع ، وقد يحدث فى عهدها ما حدث فى سنة ١٩٢١ . لذلك اعتذر فلم يقبل تأليف الوزارة ، وبقى الناس يتساءلون : من ذا يؤلفها ، وما عسى يكون لونها وتكون سياستها ؟ . .

وانقضى أسبوعان آخران ، وانقضى شهر فبراير ، ولم تؤلف الوزارة . وفى الثلث الأول من شهر مارس تألفت وزارة برئاسة يحيي باشا إبراهيم . ولم يكن ليحيي باشا لون سياسى ، ولم يكن له ماض أو ضلع فى النهضة القومية . لذلك تساءل الناس عن سياسته ، وتحدثت بعض الأوساط عن أن الوزارة وزارة (القصر) على نحو ما كانت وزارة نسيم باشا . واستقبلت (السياسة) الوزارة كما استقبلت وزارة نسيم باشا متمنية لها النجاح ، مطالبة إياها بإصدار الدستور .

لم يكن ليحيي باشا إبراهيم ماض سياسى . فقد قضى شطراً كبيراً من حياته رئيساً لمحكمة الاستئناف ، حين كان مستر بوند الإنجليزى وكيلها وصاحب الكلمة النافذة فيها . وكانت كثرة زملائه فى الوزارة من رجال القانون والقضاء الذين لم يشتغلوا بالسياسة ، والذين تجاوزوا سن المعاش أو قاربوها .

ولعل تجرد يحيي باشا وزملائه من كل لون سياسى معروف فى هذا الوقت قد أنجاهم من الحملة عليهم حملة عنيفة . فلم يكن الوفد ولم تكن صفحة لتهاجمهم وهم لا يمتون إلى الأحرار الدستوريين بصلة . ولم نكن نحن لنعنف فى الحملة عليهم فيما وراء مطالبتهم بإصدار الدستور ، لأننا كنا نعتقد أنهم لا يصدرون فى تصرفاتهم عن سياسة ذاتية . على أننا فيما يتعلق بالدستور وإصداره لم نذرهم يوماً دون تذكيرهم بواجبهم ، وتحذيرهم من التعرض لمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة بمسخ أو تشويه . ذلك بأن الأنباء كانت تصلنا بأن الخطة التى جرت عليها وزارة نسيم باشا فى هذا الأمر ظلت متبعة ، وأن نصوصاً أساسية فى مشروع الدستور كانت معرضة لأن يصيبها المسخ . ولم يطل الأمر بيننا وبين الوزارة أكثر من شهر إلا قليلاً . ففى هذه الأثناء كانت الوزارة قد نزلت على حكم الإنجليز فى النصوص الخاصة بالسودان من مشروع اللجنة ، وكانت فى نفس الوقت قد حورت ما رؤى تحويره لأغراض بذاتها ؛ وكانت تحت ضغط الحوادث مضطرة لأن تنتهى إلى إصدار الدستور .

* * *

وفى المساء من يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وبعد أن هيأنا مواد « السياسة » كلها تقريباً ، أقبل الدكتور حافظ عفيفى وقال لى إن الدستور قد صدر ، وإنه سيوزع بعد قليل . واتفقنا على أن نبرز ما بين نصوصه وبين مشروع لجنة الدستور من فروق أساسية ، وأن ننشر كلمة نقول فيها إن لنا رأياً فى هذه الفروق سنعرض له من بعد . وبعد الساعة التاسعة مساء وزعت الحكومة نصوص الدستور كما صدر ، فأعددناها للنشر ، وعلقنا عليها بالقدر الذى سمح به الوقت ، وأرجأنا الكلام عن الفروق بين هذا الدستور ومشروع اللجنة إلى الغد وما بعده .

وكان أمامنا لا ريب متسع من الوقت لإبداء رأينا فى هذه الفروق فقد نص فى الدستور على أن يبدأ نفاذه يوم ينعقد البرلمان . وكان طبيعياً أن تسبق الانتخابات انعقاد البرلمان ، وأن يسبق إلغاء الأحكام العرفية البريطانية إجراء الانتخابات . وهذا وذاك يقتضيان من الوقت

ما يتسع لإبداء الرأى فى كل مادة من مواد الدستور ، لا فيما اختلف فيه الدستور مع مشروع اللجنة وكفى .

على أن الفترة التى انقضت بين تقديم اللجنة مشروعها وبين صدور الدستور ، والتى أتاحت لنا أن ندافع عن هذا المشروع بكل قوتنا وكل ما فينا من حماسة الاقتناع والعقيدة — قد أتاحت للوفديين أن يتهموا مشروع اللجنة بأنه رجعى ، وأن يصف سعد باشا أعضاء لجنة الدستور بأنهم « الأشقياء » ، وبأن لجنتهم هى لجنة الأشقياء . فلما صدر الدستور ، وأصبح أمراً واقعاً ، وبدأ الناس وبدأت الأحزاب تفكر فى الانتخابات — نسى الوفديون أن الدستور رجعى ، وأن واضعيه هم لجنة الأشقياء ، وانصرفوا إلى ما تقتضيه الحياة العملية من إعداد أنفسهم لما يفرضه هذا الدستور من حياة جديدة فى نظام البلاد وحكمها .

بدأت صبح ٢٠ أبريل ، غداة صدور الدستور ، أقارن بين نصوصه ونصوص المشروع الذى وضعته اللجنة . وبعد الظهر من ذلك اليوم صدرت جريدة « الأخبار » ، وفيها مقال بقلم صاحبها أمين بك الرافعى ، يظهر فيه هذه الفروق ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضييق من سلطة الأمة ، واستبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة التى تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقق المبدأ الأساسى الذى قام عليه الدستور ، وهو أن (جميع السلطات مصدرها الأمة) .

دعانى هذا المقال للتفكير فى الطريقة التى أتناول بها التعليق على ما عدلت به بعض مواد الدستور . أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم أفسرها تفسيراً يجعلها ، برغم تعديلها ، تخضع للنظام البرلمانى السديد ؟ من ذلك أن مشروع الدستور ، كما وضعته اللجنة ، كان يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما تحمل مسئولية كل تصرف آخر ، فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك . قال أمين بك الرافعى : إن هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسئولية الوزارية العامة التى يتحملها مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده ، وأن هذا يخالف المبدأ الذى يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم . ولا شبهة فى أن هذا الذى قاله أمين بك هو الذى قصد إليه من التعديل . لكننى رأيت أن التسليم بهذا الرأى يؤدى فى نهاية الأمر إلى ما يكاد يكون فصلا بين وزير الخارجية وزملائه الوزراء ، من حيث التضامن

فى المسئولية الوزارية . فقلت فيما نشرته إن وزير الخارجية مطالب برغم هذا النص بأن يعرض على زملائه الوزراء كل تعيين من هذا القبيل يريد اقتراحه ، وذلك بحكم التضامن الوزارى ، وإلا كان تصرفه شاذًّا ، وكان من حق مجلس الوزراء أن يخالفه فى رأيه بعد صدور المرسوم بالتعيين ، فإذا حدث ذلك وجب عليه أن يستقيل . وبهذا تترتب عليه مسئولية أخرى غير المسئولية المنصوص عليها فى الدستور ، مسئوليته أمام مجلس الوزراء . ومن شأن ذلك أن يعرض الاستقرار الوزارى لاضطراب يأباه النظام البرلمانى ، ويأباه نص الدستور على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعاً فى سياستها الداخلية وفى سياستها الخارجية .

ومن ذلك أنه أضيفت إلى الدستور مادة تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها ، كما كانت عليه قبل صدور الدستور ، إلى أن يصدر قانون ينظمها . قال أمين بك الرافعى : إن هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية . أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فإن وجود هذا النص يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ، ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لأحد بإلقائها عليه . أما أنا فذهبت إلى أن النص على بقاء الحال ، إلى أن يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية ، يقتضى الحكومة ويقتضى البرلمان الإسراع فى إصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين بك ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . وإذ كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ، ففى الإمكان اتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء ، ليتيسر إجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على ما يقع فى هذه المعاهد .

ومن ذلك أيضاً نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية وما سواها ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية . فقد فسر أمين بك هذا النص على النحو الذى فسر به النص الخاص بالمعاهد الدينية ، وخالفته أنا فى ذلك ، وذهبت إلى أن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها ، لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية . وقلت إن الأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء ، وبالبرلمان الذى يحاسب هذه الهيئات فى

حدود الدستور . فالنص وحده لا يسلب الوزير سلطته ، ولا يخليه من مسئوليته ، ولا يسمح له بأن يتوارى وراء الملك فيعرضه لمسئولية يعفيه الدستور منها . فأما إذا فرط الوزير أو فرط الوزراء أو فرط البرلمان فيما فرضه الدستور لهم من حق ، فلن يكون ذلك ذنب الدستور بل يكون ذنبهم هم . والدساتير نصوص قيمتها فى حسن تطبيقها ، شأنها فى ذلك شأن القوانين قيمتها فى حسن تطبيق القاضى نصوصها . فإن أساء القاضى هذا التطبيق لم يكن القانون مسئولا ، بل كان القاضى هو المسئول .

اختلفت مع أمين بك الرافعى فى التعليق على هذه التعديلات الثلاثة اختلافاً صورته فيما تقدم . وكان اختلافنا هذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة . وكنت فى كل مرة أتمسك برأيى كما شرحته هنا . أما هو فكان يقول : إذا كان الأمر من اليسر كما تتصور ، فما الذى دعا إلى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم ؟ إن هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الإنجليز ليسوا بعيدين عنها . فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية ، بمنآة عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى نفوسهم . وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هذا الخلاف . وهم قادرون على إثارته حين يرون حاجة لهذه الإثارة . ولئن عشنا طويلا لترين أننى غير مبالغ فيما أقول لك .

لم يقنعنى رأى صديقى فى هذه المسائل الثلاث . على أن مسألة رابعة اتفق رأينا فيها تمام الاتفاق . تلك هى الخاصة بالتعديل الذى أدخل على النص الخاص بحرية الصحافة . وقد كان شأن هذا التعديل غير الشأن فى المسائل الثلاث السابقة . كانت لجنة الدستور قد نصت فى مشروعها على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، فأضيف إلى هذا الحظر فقرة نصها : « إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى » . وقيل فى المذكرة التفسيرية ، التى عللت أسباب التعديل ، أن القصد بهذه الإضافة حماية البلاد من الشيوعية . وكان اعتراضنا على هذا التعديل أن تعطيل الصحف ليس هو الأداة الناجعة لحماية البلاد من الشيوعية ، وأن هذه الإضافة تغرى بسوء استعمال الحق وبالالتجاء لتعطيل الصحف فى غير ما وضع النص له .

كانت هذه التعديلات الأربعة هى أهم التعديلات التى لفتت النظر على أثر صدور الدستور . وثمت تعديلات أخرى لم نقف عندها فى « السياسة » طويلا لا إقراراً منا لها ،

ولكن لأننا رأينا هذا الوقوف غير مجد نفعاً بعد أن صدر الدستور ، فلم تكن مناقشة مواده لتغير منه أو لتمنع تنفيذه . لهذا بدأنا نفكر فى الحملة الانتخابية وفيما يجب لها ،إيمـاناً منا بأنا نستطيع ، إذا تهيأت لنا الفرصة فى البرلمان ، أن نتلافى خطر هذه التعديلات بالتشريع ، على حين لا ترجى فى هذا الباب فائدة من الكتابة عنها ، اللهم إلا إذا قصد بهذه الكتابة إلى تهيئة الأذهان لما يجب القيام به فى المستقبل . وذلك ميسـور بعد تمام الانتخابات وانعقاد البرلمان ونفاذ الدستور بكل نصوصه .

* * *

على أن الأحكام العرفية البريطانية كانت لا تزال يومئذ قائمة ، ولم نكن نتصور أن تجرى انتخابات فى ظلها . صحيح أن لورد اللنبي ذكر ، فى الكتاب الذى أرفق به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أنه مستعد لرفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ، إذا لم يتيسر إلغاء هذه الأحكام قبل إجراء الانتخابات . لكنا لم نكن نجد مسوغاً لبقاء هذه الأحكام بعد أن انقضت أربع سنوات على هدنة الحرب ، وبعد أن تمت معاهدات الصلح . لذلك وجهنا همنا إلى المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

ولم تكن لدى الإنجليز حجة يسوغون بها بقاء هذه الأحكام . وكل ما قيل يومئذ أنها سترفع متى أصدرت الحكومة المصرية قانون تضمينات يصحح الإجراءات التى وقعت فى ظل هذه الأحكام ، ويعفى السلطة القائمة بها من كل مسئولية عنها . ولم يبطئ صدور قانون التضمينات . فقد صدر بعد شهرين أو نحوهما من صدور الدستور . وعلى أثر صدوره ألغيت الأحكام العرفية .

على أن إلغاء هذه الأحكام العرفية استبقى المحكمة العسكرية البريطانية التى كانت قائمة تحاكم من اقترفوا جرائم معينة ضد القوات البريطانية . وكانت آخر هذه القضايا المنظورة قضية اتهم فيها سيد أفندى محمد صاحب بعض المدارس الأهلية ومديرها . وقد نشرت « السياسة » مقالا وجهت فيه النقد لوزارة المعارف المصرية ، لأنها لا تشرف الإشراف الكافى على التعليم الحر ، واستشهدت بهذا الرجل المتهم ، وكيف أباحت له الوزارة أن يدير مدارسه ويربى فيها ناشئة البلاد . ولم يكن أحد منا يظن أن يترتب على نشر هذا المقال أى أثر . لكننى طلبت على أثر نشره أمام المحكمة العسكرية وسئلت عنه . فلما قلت إنى أحمل مسئوليته ، ولا أرى فيه شيئاً لأنه لا يمس الوقائع المنسوبة إلى المتهم من قرب أو بعد — وجه إلى رئيس المحكمة هذا السؤال : أولا ترى من عير اللائق أن تهاجم رجلا لا يملك الدفاع عن

نفسه لأنه معتقل ، ولأننا نحاكمه ؟ قلت فى غير تردد : من هذه الناحية أرى المحكمة على حق . وانتهت المسألة عند هذا الحد . وانتهى قيام المحكمة بانتهائها من نظر هذه القضية .

لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفينا ويعفى الصحف من الكلام فى مسألة أخرى . فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية ، وقد بدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيداً للانتخابات – كيف يبقى سعد زغلول باشا ومن معه فى المنفى بعيدين عن مصر؟ لقد قبض عليهم ونفوا بسلطة الأحكام العرفية التى زالت ، ولهم حق الانتخاب كغيرهم من سائر المصريين ، فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقاً لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر ، وليكون لهم أن يشتركوا فى المعركة الانتخابية المقبلة .

* * *

وتم هذا ، وعاد سعد من جبل طارق ، وعاد المنفيون من سيشل واستقبلت الجماهير سعداً استقبالا حافلا جعلنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، نفكر طويلا فى أثر ذلك على مجرى الانتخاب . لقد كنا إلى ذلك اليوم نقدر أننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب الأول . لكن استقبال سعد كان حاراً إلى حد جعلنا نفكر فى الأمر من جديد . ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال . فقد أحيط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفعت باسم سعد إلى مستوى الأساطير . كانت صحف الوفد تروى أموراً هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير . قالوا إنهم رأوا قرون الفول نابتة فى إحدى مديريات الصعيد ، وقد كتبت على بعضها عبارة : « يحيا سعد » ! وقالوا إن طبيباً استمع إلى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فإذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » ، وإن الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين : « يحيا سعد » ! بذلك انتقل الأمر من النظر إلى سعد على أنه زعيم سياسى ، له رأيه الذى يناقش ، إلى أنه نبى الوطنية المرسل من قبل السماء ، والذى يجب أن تعنو الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائناً لوطنه وكفى ، بل هو كافر يجب أن تطلق عليه امرأته ، ويجب أن يحرم من حماية القانون ! وأما ذلك هو الشأن ، فقد أصبحت كلمة سعد وحياً ، وقد وجب تنفيذ أمره أياً كان . وهذا هو ما أدى بالشيخ القاياتى إلى أن يقول يوماً فى خطاب ألقاه : « إذا رشح الوفد حجراً وجب انتخابه » ! .

ترى : هل فت ذلك فى عضدنا معشر الأحرار الدستوريين ؟ ! هل دعانا لأن نلقى سلاحنا ، وأن نذعن لما أذعنت له الجماهير ، ولما أذعنت له جماعات غير قليلة من المثقفين

الذين التمسوا السلامة بالانضمام إلى الوفد والانضواء إلى لواء سعد ؟ ! كلا ! فقد كنا مقبلين على هذه المعركة الانتخابية وقلوبنا ممتلئة إيماناً بأنا على حق ، وبأننا معشر الأحرار الدستوريين نحن الذين نستطيع أن نحقق للوطن أغراضه ومقاصده فى الاستقلال والحرية . وزادنا إيماناً بأنا على حق اقتناعنا الصادق بضرورة القضاء على ما يرويه خصومنا عن سعد ، وما يذكرونه من تلك « المعجزات » ، وإقناع الجميع بأن هذا تضليل يجب إنقاذ الأمة منه ، وأنه استخفاف بحكم العقل ، والعقل وحده فى نظرنا هو كل شيء ، وهو صاحب الإملاء بالحق . فإذا فإذا لم نقاوم نحن هذا الضلال وقعت الأمة فى براثن الطغيان ، وهيهات يومئذ أن تبرأ منه أو تبلغ من أغراضها فى الحرية أى مبلغ !

وكنا ، نحن محررى السياسة ، أشد الأحرار الدستوريين إيماناً بذلك كله . فقد تلقى أكثرنا علمه وثقافته فى أوربا ، وفى فرنسا خاصة . كنت أنا والدكتور طه حسين والدكتور سيد كامل قد درسنا فى جامعة باريس ، ونلنا درجاتنا العلمية منها . وكان الأستاذ توفيق دياب قد درس فى إنجلترا ومر بفرنسا . وكنا جميعاً مؤمنين بأن العلم هو الذى يصور مصير العالم ، وأن منطق العقل يجب أن تكون له السيادة ، وأن العبث بالعقول لا يمكن أن يتغلب على الحق أو يطفئ وهج ضيائه .

كنا نعلم أن مهمتنا ليست هينة ، فقد كان خصومنا يتهموننا بالخيانة وبالمروق من الوطنية . لكنا لم نكن نحفل بذلك أو نأبه له ، بل كنا نكيل لهم الصاع صاعين ، من غير أن ندفع تهمة بتهمة أو باطلاً بباطل . كنا نصيح بهم : إن من اتهم مصرياً بالخيانة فهو الخائن ، لأنه يزعزع عقيدة الأمة فى أكرم بنيها ، فيفشى فيها أسباب الضعف والهزيمة . وكنا نرى الشبان الذين نلقاهم بالمقاهى والأماكن العامة يحدجوننا بنظرات قاسية فلا يغير ذلك من إيماننا بأننا نخدم وطننا ، لأنا نقاوم طغيان الفرد ، أيًّا كان الستار الذى يتشح به هذا الطغيان . وزاد يقيننا قوة ما كان خصومنا يروجونه من عبارات لا يستسيغها عقل عاقل . كانوا يقولون ويرددون : الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى ! ويفسرون ذلك بأن إخلاص سعد يجعله لا يقبل إلا ما يمليه عليه وجدانه ، وأن الاستقلال إذا جاء على يدنا نحن « غير المخلصين » شابته شوائب الشك والريبة ! وكنا نجيبهم بأنهم يتهمون أبناء وطنهم فى عقلهم وفى تقديرهم ، ويقيمون الحجة بذلك على أنهم لا يفرقون بين الاستقلال والحماية إلا بمقدار تعلقهم أو عدم تعلقهم بشخص بذاته ، لا بحكمهم الذاتى . كل ذلك كنا نقوله ، وكنا نجد صداه يردده إخواننا الدستوريون فى القاهرة والأقاليم . فلم يكن يمر

يوم حتى يجىء إلينا فى « السياسة » عدد من هؤلاء الأصدقاء ويؤيدوننا ، ولم يكن يمر يوم حتى نتلقى من أصدقائنا فى ريف مصر السفلى والعليا رسالات تليفونية كلها إعجاب وتقدير وتشجيع .

على أن التمهيد للحركة الانتخابية ما كاد يبدأ حتى بدأنا نسمع الشكوى تلى الشكوى ، يرددها أصدقاؤنا من تصرفات رجال الحكومة معهم . وأول ما كان من ذلك شكوى الكثيرين من تقسيم الدوائر . ولقد كان هؤلاء الشاكون يقصون علينا ، نحن محررى (السياسة) ، من شكواهم ما يثير عجبنا أكثر من إثارته اهتمامنا . فلم نكن نفهم يومئذ ما لتقسيم الدوائر من أثر فى نتيجة الانتخابات . وكنا إلى ذلك بعيدين كل البعد عن دوائر الحكومة والاتصال بها ، اللهم إلا أن ننقد تصرفات هذه الدوائر على صفحات جريدتنا نقداً كثيراً ما أنتج أثره . لكننا لم نكن نستطيع فى هذه المسألة بالذات أن نصنع شيئاً ، كما أن زعماء الحزب ظنوا أنهم يستطيعون أن يحققوا الكثير مما يشاءون بالاتصال برجال الحكم اتصالا مباشراً . ولست أعرف أصحت نظريتهم فى ذلك أم لم تصح ، لأننى لم أتتبع عملهم فى الميدان الحكومى . على أننى فهمت من مرشحين كثيرين كانوا أقوياء فى دوائرهم أن تصرفات الإدارة أضرت مركزهم الانتخابى ضرراً بالغاً .

وآن لنا أن نبدأ الحملة الانتخابية ، ففكرنا فى أن نفتتحها بخطاب يلقى فى سرادق كبير ، نقيمه فى بقعة فسيحة من الأرض الفضاء مجاورة لجريدة (السياسة) بشارع المبتديان . من ذا يبدأ الحملة فيلقى هذا الخطاب ؟ كنا نتوقع أن يلقيه رئيس الحزب عدلى باشا . لكننا علمنا قبيل الدعوة إليه أن محمد محمود باشا وكيل الحزب هو الذى سيلقيه . ترى : أكان ذلك لأن عدلى باشا لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ؟ أم لأنه لم يكن خطيباً مطبوعاً كسعد ، فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن ؟ لعل شيئاً من هذا كان السبب ، ولعل السبب كان كذلك أن عدلى باشا سئمت نفسه هذا النوع من النضال ، إيماناً منه بأن انقسام الأمة لا سبيل معه إلى تحقيق أغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع لورد كرزون . ولعله رأى كذلك أن (السياسة) تستغرق من الحزب جهداً ونفقة لا يتكافآن مع ما كان ينتظره من اقتحامها الميدان على الجماهير ، فزاد ذلك فى سأمه ودعاه إلى نوع من الاعتكاف أمسكه عن النزول إلى الميدان . أياً كان الأمر ، فقد وزعت رقاع الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه محمد محمود باشا ، يفتتح به الحملة الانتخابية باسم الأحرار الدستوريين .

ألقى محمد محمود باشا هذا الخطاب الانتخابى الأول ، فكان كله الحزم والترفع عن مقابلة الاتهام بمثله . لكنه فند التهم التى كانت تكال جزافاً للأحرار الدستوريين ، وجَرَّح السياسة التى يجرى عليها الوفد ، سياسة الهدم ومحاولة القضاء على الحرية . وكان مراسل جريد « التايمس » الإنجليزية حاضراً الاجتماع الذى ألقى فيه هذا الخطاب . فلما خرجنا قال لى : لو أن زعيم المعارضة فى إنجلترا ألقى مثل هذا الخطاب ، لكان أغلب الظن أن يتناول طعام العشاء مع خصومه الذين قال فيهم ما قاله محمد محمود فى الوفد وفى سعد ، حتى لا يظن الناس أن الاختلاف فى الرأى معناه الخصومة أو العداوة الشخصية . وكان جوابى : لعلنا نصل فى زمن غير طويل إلى ما وصلتم إليه بعد تجاربكم عشرات السنين !

تكررت الخطب السياسة بمناسبة الحملة الانتخابية ، فكان الفضاء المجاور لجريدة السياسة ميداناً مقصوداً ، لأن الخطباء كانوا يعنون بخطبهم كل العناية ، ولأن الصحف المستقلة كانت تنشرها كما كانت تنشر خطب سعد ورجال الوفد . ولست أقف عندما قيل فى هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد بباريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصياً تهماً اهتز الحاضرون لسماعها . وكانت عبارته : « إنى أتهم سعد زغلول باشا علناً . . . » ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره « نبى الوطنية » ! فقد اتهم سعداً فى عدة تهم ، منها أنه استولى بنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفا من الجنيهات ؛ ومنها أنه ، فى أثناء محادثات ملنر ، طلب عزل السلطان فؤاد بحجة أنه أثر من آثار الحماية . وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : ما عسى أن يواجه به سعد هذه التهم ! وسألنى الدكتور حافظ عفيفى إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت ، فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة . وأجبته بكل بساطة إننى سأنشر الخطاب كما هو . فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضواً فى الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بلجنة الدستور . وهو بعد السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . قال الدكتور حافظ : يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث إليه فى هذا الأمر . قلت : فليكن . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب إلى أن

أتلو عليه فقرات الاتهام فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث ، فقلت : لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية . ولم ننته إلى رأى فيما ينشر وما لا ينشر . ثم إنه استصحبنى إلى « كلوب محمد على » ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا إلى الحديث فى خطاب محمد بك على ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيل إنه ترك منزله ذاهباً إلى « الكلوب » . وبينما أحاول إقناع صدقى باشا برأيى دخل ثروت باشا واشترك معنا فى الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلى فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال : إنه لا بأس مطلقاً من نشرها . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما ما سواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشره . واقتنع عدلى باشا وصدقى باشا برأى ثروت باشا ، وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ودفعت الخطاب إلى المطبعة بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها تأدباً ومجاملة .

كانت الحملة الانتخابية من جانبنا ، ومن جانب سعد وأصحابه ، تزداد شدة وعنفاً كلما اقترب موعد الانتخاب . كنا نقول إن أكفاء البلاد جميعاً فى جانبنا ، وأن هؤلاء الأكفاء هم الذين يستطيعون أن يخدموا بلادهم بإصلاح شئونها فى الداخل وتحقيق أغراضها السياسية ، فكان خصومنا يقولون : لكم أن تدعوا من الكفاءة ما شئتم ، فالوطن لا يخدم بالكفاءة بل بالإخلاص ، والإخلاص محصور فى سعد وفى الوفد ، ولذلك وجب أن ينتخب من يرشحه الوفد ولو كان حجراً . وكنا نتهكم بهذا القول ، فيفسر تهكمنا على أنه تهكم بالإخلاص ، وأن مرجع هذا التهكم إلى أننا لسنا المخلصين ، وأن الأمة يجب أن تقاطعنا ، أو أن تحاربنا ، وأن ترى فينا خوارج عليها وعلى عقيدتها ، وأن تعلم أنا حين نتحدث عن الإصلاح الداخلى فإنما ذلك لنصرفها عن التعلق باستقلالها . وكان لسعد باشا نفسه فى هذا المقام عبارة مشهورة : إذا وجب علينا أن نشتغل بالشئون الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشتغل بالقضية السياسية ثلاثة وعشرين قيراطاً ، وأن نوجه إليها كل همنا وجهدنا ، وأن نثق بالمخلصين لها ، العاملين فى سبيلها .

أفكان بين أنصار سعد وبين الأحرار الدستوريين يومئذ من الخلاف فى المبادئ

ما يقتضى هذه الحملات العنيفة من جانب ومن آخر ؟ لقد كانوا جميعاً ، إلى سنتين قبل هذا التاريخ ، يؤلفون هيئة واحدة تسعى لغرض واحد . وقد كانت وسائلهم فى السعى واحدة : الدعاية لاستقلال مصر ، والسعى لاتفاق يعقدونه بين إنجلترا ومصر المستقلة . لكن التطورات التى حدثت ، وسبقت إلى وصفها ، قد أدت إلى هذه الحدة وهذا العنف مع بقاء الجوهر غير مختلف عليه . إنما وقع الخلاف أول ما وقع على من يتولى المفاوضة . أيتولاها سعد على رأس وفد يختاره ، أم يتولاها عدلى على رأس وفد يختاره ؟ وتجسم الخلاف فأدى إلى مزايدات أمام الجمهور المصرى ، وكأن هذا الجمهور هو الحكومة البريطانية . والواقع أن هذه المزايدات كانت بالغة الضرر بكل ناحية من نواحى الحياة فى مصر : بالناحية السياسية ، وبالناحية الخلقية ، وبالناحية الاجتماعية . فقد صرفت المصريين إلى التناحر بعد أن كانوا كلمة واحدة ، فأضعفت موقفهم إزاء إنجلترا . وقد جعلت كثيرين من ذوى الإرادة الضعيفة يلتمسون السبيل لمن يعتقدون أن القوة بيده ، كى ينضموا له ليقووا بهذا الانضمام . وقد أشاعت فى علاقات الناس من ألوان الفوضى والاضطراب ما كان له أثره فيما يجب على الابن لأبيه ، وعلى الأصغر للأكبر : من احترام من جانب ورحمة من الجانب الآخر . وبلغ من أمر ذلك أن لم يعد فى البلد من يصغى إلى نصيحة خالصة أو رأى صادق .

مهما يكن من شىء ، فقد جاء موعد الانتخاب وفى اقتناعنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أنا إذا لم نفز بأغلبية فستكون لنا أقلية محترمة نستطيع بها أن نعيد الأمور إلى نصابها الحق . ولم نكن مخطئين فى تقديرنا أو مبالغين فيه . فلما تم الانتخاب وآن الموعد لإعلان نتيجته ، اكتظت غرفتى فى السياسة بإخواننا وأصدقائنا الذين حرصوا على أن يعرفوا نتائج الانتخاب أول وصولها إلى وزارة الداخلية ، أو قبل ذلك حين ظهورها فى دوائر الانتخاب .

وجلست إلى مكتبى وبدأت التليفونات تدق . يا لها من ليلة ! ما كان أعجبها وما كان أقساها ! لقد كنا على ثقة من نجاح أشخاص بذواتهم فى دوائرهم لما لهم فيها من عصبية ، ولم يكن يخالجنا أقل ريب فى هذا النجاح . لكن النتائج التى بدأت تصلنا لم تلبث أن زعزعت من ثقتنا إلى غير حد . يدق التليفون ويذكر اسم واحد من هؤلاء الموثوق بنجاحهم ، فإذا به سقط أمام خصم نكرة غير معروف . كان إسماعيل صدقى باشا ، وزير المالية السابق وعضو وفد المفاوضة مع لورد كرزون والمشهود له بالكفاية والتفوق ، مرشحاً ، وكان ينافسه الأستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى بطنطا . ولم يكن ثمت ريب فى أن الأستاذ الغرابلى لن يفوز . فلما أعلنت النتيجة إذا به ينجح ، وإذا صدقى باشا يسقط . هنالك علت

ضجة الحاضرين بغرفتى دهشة وعجباً . وكذلك كان الأمر فى دائرة سمنود حيث رشح على بك المنزلاوى ومصطفى بك النحاس ، وكنا معتقدين أن المنزلاوى بك سيفوز بأغلبية كبرى ، فانتخب مصطفى بك النحاس ، ولم ينتخب على بك المنزلاوى . ومن جديد علت ضجة الحاضرين دهشة وعجباً . وتكرر ذلك ثم تكرر ، وتكرر حتى كاد يفسد علىّ عملى الصحفى ، فرجوت الحاضرين أن يسكتوا أو ينتقلوا إلى غرفة أخرى ، وسأبلغهم النتائج لحظة وصولها إلىّ . وسكنوا هنيهة ثم عادوا إلى ضجيجهم . وبقينا كذلك إلى ما بعد منتصف الليل إذ أسفرت النتيجة العامة عن انتخاب تسعة عشر من غير الوفديين ، وانتخاب مائة وخمسة وتسعين من الوفديين . فلما جمعنا عدد الأصوات التى فاز بها المعارضون من نجح منهم ومن لم ينجح ، وقارناها بالأصوات التى فاز بها الوفديون زادت أصوات المعارضين على ربع مجموع الأصوات التى أعطيت وشهدت بذلك على أنه كان يحق لهم أن يمثلهم خمسون نائباً لا تسعة عشر . ألست إذن محقًّا إذ أقول : يا لها من ليلة ما كان أعجبها ، وما كان أقساها ؟ ! أو لست محقًّا كذلك حين أقول : إننا لم نكن مخطئين خطأ بالغاً فى تقديرنا الأول لقوتنا فى الانتخابات ؟ !

* * *

كيف يستقبل الوفديون هذه النتيجة ؟ وكيف يستقبلها الأحرار الدستوريون ؟ لم يظهر لذلك أثر فى صحف الصباح لأنها كانت فى شغل إلى ساعة متأخرة من الليل بتلقى النتائج وإعدادها للنشر . أما صحف بعد الظهر المنتمية للوفد فقد أسكرها النصر ، وظهرت فيها نشوته أشد ما يكون الظهور . أليست هذه النتيجة أفصح دليل على أن الأمة كلها تؤيد سعداً ، وأن ما كان خصومه يتقولونه لم يكن إلا هراء من الهراء ، وأن ما وجهوه إليه فى دعاياتهم الانتخابية لم يصدقه أحد ؟ ألا تشهد لدى الإنجليز وغير الإنجليز بأنهم أخطأوا أفحش الخطأ حين فاوضوا عدلى باشا وأصحابه ، فلم يستطيعوا أن يسلموهم البضاعة لأن الأمة لا تثق بهم ؟ وغداً سيتولى سعد الحكم ، وسترى الأمة كيف يحقق لها ما عاهدها عليه من استقلال صحيح وسيادة كاملة . وغداً سيذهب الأحرار الدستوريون إلى غير رجعة ، بعد أن عرفوا رأى الأمة فيهم وازورارها عنهم وعدم ثقتها بهم .

ولم أكن أشك منذ ظهرت النتائج الأخيرة فى أن الأحرار الدستوريين وأنا المتكلم باسمهم ولسان حالهم ، قد صدمتهم هذه النتيجة صدمة قاسية . فلما ذهبت فى مساء الغد إلى « السياسة » ، جاءنى الدكتور حافظ عفيفى ولفيف من أصدقائنا وهم واجمون . وتناولنا

الحديث ، وما عسى أن نكتب . واتفقنا على إبراز الفرق بين عدد نواب المعارضة ، وعدد الأصوات التى نالوها فى الانتخاب ، وما يدل ذلك عليه من أن التمثيل فى البرلمان لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وأن الأمة وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وأن المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما أن قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم عن تقويم المعوج . فبرلمان الإمبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط ، لكن هؤلاء الخمسة هم الذين أوصلوا فرنسا إلى النظام الجمهورى . فلا يبالغ الوفديون فى الفرح بما وصلوا إليه ، فسترى الأمة من بعد أنهم غير جديرين بما نالوا من ثقة !

وردت صحف الوفد على أقوالنا بعبارات التهكم اللاذع . فمن العناوين التى وضعتها لمقالاتها : « قل موتوا بغيظكم » ، و« كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » ! ولم يكن أحد منهم يشك فى أن حزب الأحرار الدستوريين قريب الزوال ، وأن جريدة « السياسة » لم يبق من أجلها إلا أيام .

ولا ريب أن جماعة من أساطين الأحرار الدستوريين قد هزتهم هذه النتيجة هزًّا عنيفاً . بل لقد سمعت همساً أن عدلى باشا يفكر فى الاستقالة من رياسة الحزب ، وأن مدحت يكن باشا رئيس شركة جريدة « السياسة » سيستقيل هو كذلك من الشركة . وتحدث إلىّ الدكتور حافظ عفيفى فيما إذا لم يكن من الخير أن نقتصد فى نفقاتنا ، فننتقل إلى مكان أكثر تواضعاً فلا تبهظنا الخسائر التى ناء بها عدلى باشا وزملاؤه فى الحزب . أما أنا فكان رأيى أنه يجب ألا نيأس ، بل يجب أن نقاوم ، وأن قيامنا بدور المعارضة سيكون له أثر فى تقويتنا ، وأن انتقال « السياسة » إلى مكان أكثر تواضعاً يضعضع من معنويات محرريها وأنصارها ورجال الحزب أنفسهم ، وإنى أفضل فى هذه الحال تعطيلها . وقد كنت يومئذ مؤمناً أشد الإيمان بأن الاستسلام للهزيمة معناه القضاء لا على الحزب وحده ، بل على كل أنصارنا ومؤيدينا فى المدن والأقاليم أشد القضاء .

وتكررت فى صحف الوفد عبارات التعيير بالهزيمة ، وتكرر العنوان : « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » . فبدأت ذات مساء أرد هذا القول بأن حزب الأحرار باق ، وأن جريدته باقية . وما كدت أنتهى من كتابة المقال ، وينتهى صفافو الحروف من جمعه وتصحيحه – حتى تحدث إلى الدكتور حافظ عفيفى يسألنى ماذا كتبت ؟ فلما أخبرته طلب إلى أن أحضر المقال ، وأن أذهب إلى دار محمد محمود باشا بشارع الفلكى . وهناك وجدت

محمد باشا محمود وتوفيق بك دوس والدكتور حافظ عفيفي وعلى بك المنزولاى ، وألفيتهم يتحدثون يريدون أن يجمعوا للجريدة بضعة آلاف من الجنيهات لتستمر كما هى . وطلبوا أن أتلو عليهم المقال الذى كتبته ، فأقروه إلا ألفاظاً اتفقنا على تعديلها ، وبقى ما فى المقال من تحد لهؤلاء الذين أبطرهم الظفر ، وتقرير كله الحزم بأن الحزب باق والجريدة باقية ، وأن الحزب والجريدة سينهضان برسالتهما ، وسيقنعان الأمة بصواب المبادئ التى يدعوان إليها ويؤمنان بها .

فى مساء اليوم الذى نشر هذا المقال فى صباحه ، اكتظت « السياسة » بإخواننا وأصدقائنا ، وقد تولاهم الجذل وكأنما أصبحوا المنتصرين !

وتمت انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، وبقى تعيين الخمسين الباقيين . وتناقل الناس أن وزارة يحيي باشا إبراهيم تريد أن تتولى هى هذا التعيين . ورأى حزب الأحرار الدستوريين معارضتها فى ذلك ، فكتبنا نقول إن الوزارة الدستورية ، وزارة الأغلبية ، وزارة سعد زغلول ، هى التى يجب أن تتولى هذا التعيين حتى تكون عناصر مجلس الشيوخ متجانسة ، ويكون المعينون مكملين للمنتخبين من حيث كفاياتهم ، متفقين مع الأغلبية فى الميل السياسى ، ليكون المجلس أكثر تناسقاً ، وقررنا أنه إذا كانت نصوص الدستور لا تقتضى ذلك ، فإن الروح الدستورية تقتضيه ، وأن قيام الوزارة الدستورية بعد ظهور الأغلبية أمر طبيعى . وإذا كانت وزارة يحيي باشا قد بقيت إلى ما بعد الفراغ من انتخاب الشيوخ ، فإن مهمتها قد انتهت ، ويجب أن تتخلى عن مناصبها ولا تباشر عملا دستورياً جديداً .

راقت هذه الفكرة الوفديين لأنهم كانوا يريدون أن يسرع الحكم إليهم بعد انتصارهم الحاسم فى انتخاب النواب . ولم يدر بخلدهم ولا بخلدنا أن عملية التعيين فى الشيوخ ستثير عليهم قلوب كثيرين كانوا يطمعون فى هذه المناصب ثم لم ينالوها لأن عدد هؤلاء الشيوخ المعينين محدود ، فلا يمكن إرضاء كل طامع فيها .

واستقالت وزارة يحيي باشا إبراهيم ، وألف سعد باشا الوزارة . وفى اليوم الذى تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة . لقد ألف الناس منذ عشرات السنين ، وفى عهد الإنجليز أنفسهم ، أن يكون فى الوزارة قبطى واحد . أما سعد فقد أخذ فى وزارته اثنين من الأقباط . وقد ألف الناس أن يقولوا إن سعداً نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد فى وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول إنه يحمد الله على أنه لم يصب بداء الوطنية ،

ومحمد سعيد باشا الذى ألف وزارة من الوزارات الإدارية التى لم تشترك فى الحركة الوطنية . وقد ألف الناس أن يكون الوزراء ممن لهم مكانة ملحوظة فى الحكومة أو خارج الحكومة ، فأشرك سعد فى وزارته رجالا لم يعرف لهم أحد ماضياً يقام له وزن ؟ أشرك نجيب الغرابلى المحامى بطنطا لغير شىء إلا أنه « قاهر صدقى » فى الانتخابات ، وأشرك غيره فأدهش ذلك أهل مصر ، وكان مثاراً لدهشة البلاد العربية الأخرى دهشة رددتها صحفهم وألحت فى ترديدها . أما « السياسة » فلم تعترض فى اليوم الأول على شىء من هذا ، بل قلنا إن اختيار وزيرين من الأقباط معناه أن التمثيل للأقلية لم يبق له ما يوجبه ، وأن الوزارة يمكن أن تكون كلها من الأقباط أو من المسلمين ، وأن رئيس الوزارة حر فى اختيار زملائه . ورجونا للوزارة الدستورية الأولى التوفيق فى المهام الجسيمة التى تنتظرها .

أثار اعتدال هذا المقال أنصارنا أشد ثورة . وكانت حجتهم أننا حاربنا الوفد أثناء الانتخابات ، فكيف نقابل وزارته هذه المقابلة ؟ ولقد حدثنى كثيرون من الأقاليم ومن العواصم يظهرون دهشتهم لهذه اللهجة التى لم يكونوا يتوقعونها . وعبثاً حاولت أن أقنعهم بأنا يجب أن ننتظر تصرفات الوزارة لنحاسبها عليها . فلما رأيت حدتهم كتبت فى اليوم التالى مقالا عنوانه : « يتساءلون » ، عرضت فيه لسياسة سعد باشا قبل الانتخابات ، وتساءلت عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذاً لهذه السياسة . لقد قال إن تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ، فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقد قال إن الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أو يعدله ؟ وهل يعيده إلى مثل ما كان عليه يوم وضعته لجنة الأشقياء ، أو يزيد فى تعديله ليجعله أكثر ديمقراطية وتحقيقاً لمبدأ : جميع السلطات مصدرها الأمة ؟ وهل تراه يسارع إلى مفاوضة الإنجليز ، أو أنه يحاول كسب الوقت مخافة فشل المفاوضة ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ، وهو الذى كرر عبارة شريف باشا : إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية ؟ وجرى المقال كله على هذا النحو من التساؤل فى غير عنف ومن غير ضعف ، مما دل أصدقاءنا وأنصارنا على أن اعتدالنا فى اليوم الأول لم يكن تسلياً ولا استسلاماً ، وإنما هو تقليد جرينا عليه مع وزارة نسيم باشا ويحيي باشا : لا نعارض وزارة إلا بأعمالها ، وندع لها الزمن الكافى لتنهض بعبء الحكم . وقد سر أنصارنا بهذا الموقف وهنأونا به ؛ وكأنما رأوا فيه استعداداً لإعادة الكرة فى مناضلة البطش إذا اقتضى الأمر مناضلته .

ولم يكونوا مخطئين فى تقديرهم أنا يجب أن نكون على استعداد لأيام أكثر عبوساً من كل ما مر بنا من قبل . ولست أريد أن أسبق الحوادث فحسبنا من هذا الفصل أن بلغ بنا تأليف سعد للوزارة الدستورية الأولى . أما سير الحوادث فى عهد هذه الوزارة ، وموقفنا منه ، فموضوعه الفصل التالى .

الفصل الرابع

نحن والوزارة الدستورية الأولى

اختيار سعد استدامة الخصومة – حكومة زغلولية لحماً ودماً – رفت المديرين غير الوفديين – عنفنا فى المعارضة – سعد يمنع « السياسة » من شهود حفلة افتتاح البرلمان ونفاذ الدستور – خطاب العرش مادة للمعارضة – الدستور العصرى والأمانى القومية ، بدل دستور الأشقياء والاستقلال التام أو الموت الزؤام – حزب الستمائة – الإرهاب بالمظهرات يزيد معارضتنا عنفاً – هلموا يا أنصار الحرية فادفعوا العدوان على الحرية – بدء تحول الرأى العام – المظاهرة الكبرى وعزمنا مقاومتها وعدم مرورها بنا – العلاقات المصرية الإنجليزية والرجاء فى حلها – تعديل قانون الانتخاب – النيابة تحقق معنا – النيابة تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها – النيابة ترفع الدعوى علينا فيتتبعها الرأى العام – الحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه – عزمى السفر إلى لبنان وإرهاص سعد باشا بمعنى منه ونصيحة أصدقائى فى الموضوع – السفر إلى لبنان وحفاوة أهلها وحديثى مع الموظف الفرنسى بعاليه – محادثات سعد ، مكدونالد – حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » – افتتاح الدورة البرلمانية واشتداد معارضتنا – استقالة نسيم باشا وسعيد باشا من الوزارة ، وتعيين الدكتور أحمد ماهر وعلى بك الشمسى مكانهما – مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى – الإنذار البريطانى – استقالة الوزارة الدستورية الأولى – زيور باشا يؤلف الوزارة – استقالة أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك منها – صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة – إنقاذ ما أمكن إنقاذه – سعد باشا يعتزل الناس ويقيم بمينا هاوس .

ألف سعد الوزارة الدستورية الأولى على النحو الذى أسلفنا . وقد كان أمامه طريقان ، له أن يسلك أيهما شاء . فإما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصاً على مصلحة البلاد ، وأنه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ؛ وإما أن يديم الخصومة ، ويرى فى توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم السياسيين . وهو قد اختار منذ اليوم الأول هذا الطريق الثانى . فقد ذكر ، فى الكتاب الذى رفعه إلى جلالة الملك فؤاد الأول بتأليف الوزارة ، أن وزارته ستبحث المسئوليات والمسئولين . وجلى أنه لم يقصد بالمسئوليات ولا المسئولين جماعة الإنجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ، بل قصد هؤلاء الخصوم من

المصريين الذين كال لهم التهم أشكالا وألواناً منذ اختلف معهم فى سنة ١٩٢١ . لقد طلب إليه عبد الخالق ثروت باشا ، فى خطاب نشره فى الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه فى الخلاف السياسى إلى الأمراء ؛ فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » . وأين منه ثروت وغير ثروت فى تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف إلى جانبه فى مقام خصومة ؟ !

ولم يتردد سعد فى إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما . فقد عارضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ، ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شيء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن إلى مكانه فى الحكومة ، وألا يفصل إلا إذا ارتكب ما يوجب فصله — فكان جواب سعد أن هؤلاء الذين فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . وعبثاً قلنا إن الاكتفاء بنقل الموظف إلى منصب آخر لا يتصل بسياسة الحكم اتصالا مباشراً — يكفل طمأنينة الموظف ، وطمأنينة الوزارة ؛ فقد أصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولا أن يتزحزح عنه ، بعد إذ حاول أن يوجه إلى رشوان محفوظ باشا تهمة بذاتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره إلى القبض أو إلى الاتهام برغم أنه كان وفدى الميول . طبيعى وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذى سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبى المتطرف .

دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت (السياسة) ، إلى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة . وزادنا عنفاً أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا ، والذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات معنا ، والذين ناصروهم من العمد والأعيان ، كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم . وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس . ومع ما أدى إليه ذلك الاضطهاد من شفاء لما فى نفوس الكثيرين من غل وحب للانتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لوناً من الحكم غير كريم . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام

والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم . لكن أحدًا منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس ببنت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم !

وشعر الأحرار الدستوريون ، وشعرنا نحن محررى السياسة خاصة ، بهذا التحول السريع فى اتجاه الكثيرين ، وإن شعرنا فى نفس الوقت بأن الخصومة تزداد حدة فى نفوس غيرهم ، وتنقلب إلى العداوة أو ما يشبه العداوة . كانت قراءة جريدة السياسة معتبرة إثماً محرماً على الوفديين ، وكان سعد يقول علنا إنه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وإنه يجب ألا يقرأها منهم أحد . برغم ذلك كان طبع السياسة يزداد ، لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم كانوا يتناولونها ويقرءونها خلسة كأنها بعض المحرمات . بهذا أصبحت السياسة ، وهى الجريدة الوحيدة العنيفة فى معارضة الحكومة ، موضع تقدير الكثيرين تقديراً كان يزيد سعداً مقتاً لها وغضباً عليها . وبلغ من غضبه إذ ذاك أن الحكومة حددت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، ودعت لهذه الحفلة التاريخية جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين الأجانب ، وحرمت « السياسة » من حضور هذه الحفلة ، كأن « السياسة » ليست جريدة مصرية ، وكأن الأحرار الدستوريين الذين تنطق « السياسة » باسمهم ليسوا مصريين ، وليسوا ممثلين فى البرلمان .!

حددت الوزارة يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، لأن يوم ١٥ مارس هو اليوم الذى أعلن فيه جلالة الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولأن هذا اليوم اعتبر عيد الاستقلال ، فعطلت الحكومة مصالحها احتفاء به فى سنة ١٩٢٣ . أما وسعد باشا كان يرى قبل توليه الحكم أن إعلان الاستقلال كان نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان يعلن يومذاك أن هذا التصريح نكبة وطنية كبرى ، فقد أراد أن يتحاشى الاحتفال بهذا الاستقلال من غير أن ينكره ، ولهذا اختار يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، ليقول هو وأنصاره من بعد إنهم يحتفلون بهذا اليوم لحساب الدستور لا لحساب الاستقلال .

حرم سعد على جريدة « السياسة » حفلة افتتاح البرلمان ؛ فلم يدعها أحمد زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ الأول ، إلى حضورها . ورأيت أنا فى ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه إلا أن يكون ظالماً . وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة

يومئذ ، فاتصلت بزملائى من أعضاء المجلس ، واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون فى مصر صحفاً بلغة عربية أو بلغة أجنبية ، وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما فيه من تمييز مجحف . ووافقونى جميعاً وندبوا منهم أقرب الناس إلى قلب سعد ليحدثوه فى الأمر كى يرد الحق إلى نصابه . لكنه أبى بحجة أننا نحن ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من شاء وأن يحرم من شاء !.! وعبثاً حاول أنصاره الصحفيون إقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر ، وأنا سنقف على كل ما يجرى فى الحفلة وسننشره ، وأنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجد سميعاً ، وقد تظهرنا فى ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأى العام . لقد أمر سعد ولن يتراجع . وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوننى أسفهم لأنهم لم ينجحوا فى مهمتهم . فلما طلبت إليهم أن يتضامنوا فى الاحتجاج على ما حدث رأوا فيما قاموا به الكفاية . وشكرت أنا لهم مجهودهم ، وكسبت « السياسة » عند الناس أضعاف ما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذى دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدر .

على أن هذا الجهد لم يذهب عبثاً . فبعد أن انتخب أحمد مظلوم باشا الذى كان رئيساً للجمعية التشريعية رئيساً لمجلس النواب الأول ، وبعد أن انتخب مكتب المجلس ، سوى بين السياسة وغيرها من الصحف ، فتسلمت بطاقتها الدائمة لحضور جلسات مجلسى الشيوخ والنواب . وقد اخترنا صديقنا الأستاذ محمود عزمى ليكون مراسلنا البرلمانى بمجلس النواب .

لم يغير ذلك من موقفنا إزاء الحكومة والبرلمان ، ولا من موقفهما إزاءنا . ولم يكن طبيعيًّا أن يتغير موقف أى الفريقين من الآخر ، وكانت وزارة سعد قد سلخت فى الحكم شهراً ونصف شهر نكّلت فى أثنائها بالكثيرين من أنصارنا ، وعارضناها نحن فيما فعلت أشد المعارضة ، وسألناها غير مرة : أيغنيها هذا التنكيل عن تحقيق ما وعدت الأمة بتحقيقه من استقلال الوطن بمفاوضة الإنجليز أو بغير مفاوضتهم ؟ فلما ألقى سعد بإذن الملك خطاب العرش الأول ، وجدنا فيه مادة للمعارضة زادت الهوة بيننا وبين الحكومة . فقد وصف الخطاب الدستور ، الذى وضعته « لجنة الأشقياء » ، وهى اللجنة التى أسست حزب الأحرار الدستوريين ، بأنه وضع على أحدث المبادئ العصرية . عندئذ صحنا بسعد : إن خطاب العرش تضعه الحكومة على لسان الملك تصور به سياستها . فإذا كان الدستور على أحدث المبادئ العصرية فكيف طوع لنفسه أن يصف واضعيه بأنهم الأشقياء ؟ أم أصبح الدستور

على أحدث المبادئ العصرية حين أدى به وبحزبه إلى الظفر بمقاعد البرلمان ومناصب الوزارة ؟ ! ولم يتحدث خطاب العرش عن استقلال مصر ، بل عن الأماني القومية ، فصحنا بسعد مرة أخرى : ألم تكن تعير خصومك حين يقولون الاستقلال الذى لا شك فيه ، فتقول إنك تريد لمصر الاستقلال التام ، أو تلقى فى سبيل ذلك الموت الزؤام ؟ فما هذه الأمانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ؟ ! وهكذا فتح الخطاب أمامنا أبواباً للمعارضة زادت الهوة اتساعاً .

ولم يكن من سبيل لرتق هذا الفتق ، أو تضييق هذه الهوة . فقد رأى سعد فى المعارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم ؛ ولذا تسامع الناس ، منذ بدء الدورة البرلمانية ونظر الطعون المقدمة فى انتخاب بعض النواب ، أن سعداً رأى إلغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز فى الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ؛ وأن النية مبيتة على هذا الإلغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم . أما وذلك كان موقف سعد منا ، فلم تكن مساواة السياسة بغيرها من الصحف فى حضور جلسات البرلمان لتسكن من عنف الخصومة بين الوفديين ومعارضيهم .

وكان أول قانون نظره مجلس النواب قانون المكافأة البرلمانية . وقد حدد البرلمان هذه المكافأة وجعلها ستمائة جنيه فى السنة تدفع مشاهرة خمسين جنيها ، وذلك بعد أن كانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر . وكان هذا القانون الأول موضع حملة عنيفة أشد العنف من جانبنا ؛ فقد كتبنا لأول ما صدر هذا القانون مقالاً عنوانه : « حزب الستمائة » ، نددنا فيه بتصرف النواب ، وبأنهم فكروا فى أنفسهم وفى مكافأتهم أولا وقبل كل شىء ، ولأنهم جعلوا هذه المكافأة ستمائة جنيه فى العام ، وهو مبلغ كان يتقاضاه يومئذ كبار الموظفين دون سواهم . ولما كانت كثرة النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون على غيرهم بشىء من المؤهلات العلمية أو المقدرة الممتازة ، فقد لقى هذا النقد العنيف صدى فى أوساط كثيرة ، ودعا الناس ليروا فى هؤلاء الذين ندبوا أنفسهم للتحدث عن مصالح الأمة ، رجالاً تعنيهم مصلحتهم قبل كل شىء ، ويفكرون فى أشخاصهم قبل أن يفكر أحدهم فى الدولة أو فى المصلحة العامة .

ولم يجد سعد وأنصاره بدأ إزاء هذا العنف فى المعارضة من الالتجاء إلى نوع من الإرهاب قد يخيفنا ويردنا إلى الاعتدال . لهذا بدأت المظاهرات تسير فى أنحاء مختلفة من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا ثم تنقلب من الهتاف إلى أعمال العدوان والتخريب . اتصل بنا

أنهم قذفوا منازل كثيرين ممن رشحوا أنفسهم للانتخاب أحراراً دستوريين بالحجارة وأنهم اعتدوا عليهم ، وأن أنصارنا هؤلاء استعدوا البوليس على المتظاهرين ليقمع مظاهراتهم وليردهم عن العدوان إلى احترام القانون ، فلم يجدوا من البوليس سميعاً . وتكـــرر ذلك فى المنصورة ، وفى فارسكـــور وفى أسيوط وفى مديريـــات كثيرة أخرى ، فلم يرعنا الإرهاب ولم يردنـــا عن العنف فى المعارضة ، بل زادنـــا عنفاً وبأســـاً . وتطوع كثيرون ممن وقع عليهم اضطهاد الحكومة أو اعتداء المتظاهرين بالكتابة فى « السياسة » مدافعين عن أنفسهم ، معلنين للملأ ما نزل بهم من حيف وما أصابهم من عدوان . كتب حلمى عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ، وغيرهما ممن فصلهم سعد من وظائفهم ، ورفعنا نحن علم الدفاع عن الحرية المهدرة ونددنا بسياسة الإرهاب والتهديد ، وبلغنا من ذلك أن كتبنا نهيب بالناس أن يدافعوا عن أنفسهم ما دامت الحكومة لا تحترم القانون ولا تدافع عنهم . وأذكر ، وأنا أكتب الآن ما أكتب ، مقالاً عنوانه : « هلموا يا أنصار الحرية ! فادفعوا العدوان عن الحرية ! » سردنا فيه نبأ هذه المظاهرات ، وما يقع فيها من اعتداء على حرية الناس وأموالهم ، وقعود حفظة النظام والأمن عن القيام بواجبهم ، وطلبنا إلى كل مصرى يحترم الحرية ويناصرها أن يتقدم للدفاع عنها ، فالدفاع عن النفس أو الغير أو المال يبيحه القانون ، بل هذا الدفاع فرض واجب ما دامت الحكومة لا تقوم به ، وتترك البلاد بذلك وكأنها لا حكومة فيها !

شجع موقفنا هذا كثيرين كانوا يرون ما يحدث ثم يخشون الخوض فيه ، فبدأ الناس يتكلمون ، وبدأت « السياسة » تزداد انتشاراً ، وتفتح فى أرجاء البلاد ميادين كانت مغلقة أمامها بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الوفديون قبل ولايتهم للحكم . وزاد فى الإقبال عليها أنها كانت لا تقف عند شئون السياسة تتحدث فيها ، بل تتناول جميع الشئون التى تهم كل قارئ وكل قارئة ؛ سواء فى المسائل العلمية ، أو فى الأدب ، أو الاجتماع ، أو الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة ، أو الشئون النسوية . وكانت تعهد فى كل أمر من هذه الأمـــور إلى ذوى الخبرة والكفاية فيه ، حتى لقد أصبحت مدرسة شعبية ، أو منبراً عاماً إن شئت ، تتحدث فى كل أمر عن بينة وعلم . لهذا جذبت إليها من لهم هوى فى السياسة وفى غير السياسة وبذلك نشرت جوًّا من حرية الرأى والتعبير عنه فى كل ميدان من الميادين .

وجدير بى أن أقرر أن حرية الرأى لم تكن زينة ازدانت بها جريدة السياسة ، بل كانت مبدأ وعقيدة وأساساً من الأسس التى قام حزب الأحرار الدستوريين لتوطيد دعائمها

فى البلاد . ألم يكن الخلاف الذى قام بين سعد وأصحابه فى الوفد مرجعه إلى أنه كان يريد أن يفرض رأيه على الوفد كله ، سواء أكانت الأغلبية فى صفه أم لم تكن ؟ ونحن الذين تولينا تحرير السياسة كنا جميعاً ممن آمنوا بما تعلموا فى فرنسا وفى غير فرنسا : من أن الشك أول مراتب اليقين ، وأن كل رأى وكل فكرة قابلان للنقد ، وأن الرأى الحر علامة الحياة والجمود علامة الموت ، وأن احترام الإنسان رأيه ودفاعه عنه احترام للكرامة الإنسانية ودفاع عنها .

وقد حاول خصومنا السياسيون أن يجدوا فى دفاعنا عن حرية الرأى مطعناً علينا ، فرمونا بالإلحاد فى الدين كما رمونا من قبل فى السياسة بالمروق من الوطنية . ولم تعننا رميتهم هذه ، بل احتقرناها كما احتقرنا اتهامهم إيانا فى وطنيتنا ، لأننا كنا نؤمن بأن الجمود فى الدين هو الذى أدى إلى تأخر الشعوب الإسلامية فى عصور تدهورها ، وأن الإيمان الحق بالله لا يكون إيماناً صادقاً إلا إذا اقتنع به القلب والعقل عن بصيرة وبينة . ولقد كنا مطمئنين إلى عقيدتنا فى الدفاع عن حرية الرأى طمأنينة لا تزعزعها الأعاصير وإن عصفت . ولهذا لم ترهبنا تهم خصومنا ، بل زادنا هذا الاتهام الباطل قوة فى معارضتنا لأولئك الذين لا يريدون أن تظل حرية ما محترمة ، حتى حرية الرأى وحرية إعلانه .

وكان أمين بك الرافعى يعارض الوزارة فى جريدة الأخبار ، كما كنا نعارضها ، لكن على طريقته هو . وكانت تعارضها كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . ولقد ضاقت الوزارة ذرعاً بهذه المعارضة بعد أن رأت أن مظاهرات الأقاليم قد اتخذت مادة زادت المعارضة عنفاً . وكان سعد باشا قد عين الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيلاً لمحافظة مصر ، فرأى أن إرهاب أهل الريف لا يجدى نفعاً ، وأن هذه الصحف المعارضة هى التى تسمم الجو ، وأنها يجب أن تتلقى درساً يردها فى نظره ونظر الحكومة إلى صوابها ، ويلزمها الاعتدال فى معارضتها إن لم يلزمها العدول عنها .

كنت أقيم فى ذلك الوقت فى شارع العباسية . وإننى لفى منزلى صباح يوم من شهر أبريل ، أو من أوائل مايو ، إذ طلب الدكتور حافظ عفيفى أن يحدثنى تليفونياً فى أمر هام . فلما اتصلت به أخبرنى أنه علم أن مظاهرات عنيفة غاية العنف ستقوم مارة بالجرائد المعارضة تحطمها وتعتدى على من فيها ، وأنه يترك لى تقدير ما إذا كنت أتى هذه المظاهرات بألا أذهب أنا وزملائى إلى « السياسة » ولو أدى ذلك إلى عدم صدورها صباح اليوم التالى ، أو أرى فى الأمر رأياً آخر . وكان الأستاذ محمد حسن المرصفى مدير إدارة السياسة إذ ذاك ،

فاتصلت به وطلبت إليه أن يتصل بالأستاذ محمود عزمى ، وأن نلتقى ثلاثتنا بجروبى تجاه البنك العقارى فى الساعة الخامسة من بعد الظهر لنتكلم فى هذا الموضوع : موضوع ظهور السياسة أو عدم ظهورها صبح الغد . والتقينا فعلمت منهما أن المظاهرة الكبرى مرت بالأخبار وبالكشكول فى الصباح واعتدت عليهما وأحرقت الكشكول ، وأنها ستمر بالسياسة حوالى الغروب . قلت لهما : ولكن إذا خفْنا وضعفنا ولم تظهر السياسة غداً ، أصبحت تحت رحمة المتظاهرين يعطلون السياسة فى أى يوم يشاءون . ووافقانى على رأيى فركبنا نحن الثلاثة سيارة إلى « السياسة » ، فألفينا فى فنائها ثلة من الجنود يرأسهم ضابط دهش حين رآنا وسألنا عما اعتزمنا . فلما علم أننا مصممون على العمل ، وعلى إصدار « السياسة » كعادتها كل صباح ، جعل يرجونى ويخوفنى العاقبة ، ويقول إن القوة التى تحت إمرته لا تكفى لصد المظاهرة الكبرى المقبلة عما قريب . قلت له : فلنستقبل هذه المظاهرة ! لقد أصدرت أمرى إلى عمال المطبعة أن يتسلح كل واحد منهم بقطعة من حديد المطبعة لندافع عن أنفسنا ، وليكن ما يكون ! وأشهد لقد كان عمال السياسة يومئذ على أعظم جانب من الشهامة . فإنى ما لبثت حين أصدرت إليهم هذا الأمر أن رأيتهم جميعاً متحمسين مستعدين لملاقاة العدوان بالعدوان . واتصل الضابط أمامى بمحافظة العاصمة ثم حدثنى محاولاً إقناعى ، فلما رآنى لا أقتنع طلب أن يتحدث وحده من التليفون العام بالجريدة . وذهب إلى هذا التليفون العام ، وظل طويلاً مقفلا باب « الكابينة » ، ثم جاء عندى وقال إنه سيبقى زمناً مع القوة التى يرأسها ، ولعل المظاهرة تمر بسلام حين تراه . ودخلنا جميعاً مكاتبنا ، وبدأنا عملنا وانقضى الوقت وأرخى الظلام سدوله ، ولم تحضر مظاهرة صغيرة ولا كبيرة ، وانصرفت القوة من غير أن يشعر أحد بانصرافها .

وظهرت السياسة صبح الغد أشد عنفاً منها فى أى يوم آخر . وما كان لنا أن نتراجع بعد أن تحدينا المظاهرة الكبرى ، بل تحدينا الحكومة ، ونجحنا فى تحدينا غاية النجاح . ثم ما كان لنا أن نتراجع والحكومة القائمة تكيل لنا الضربات فى كل ميدان تستطيع أن تواجهنا فيه . أشرت من قبل إلى ما قيل من أن سعد باشا زغلول أصر على إلغاء انتخاب محمد محمود باشا عن دائرته بأسيوط . وقبل أن ينظر الطعن فى انتخابه أمام مجلس النواب صادفت أحمد محمد خشبة بك الذى كان وكيلاً وفديًّا لمجلس النواب ، وكان بحكم مركزه هذا رئيس لجنة النظر فى الطعون . صادفته فى مطعم سان جيمس ، وكان إذ ذاك بشارع فؤاد الأول ، فسلمت عليه فدعانى للجلوس معه ، وفتحت الحديث فى الطعن المقدم ضد

محمد محمود باشا ، وقلت إن المجلس نظر فى طعون أسبابها هى الأسباب التى بنى عليها الطعن فى انتخاب محمد محمود ورفضها ، فحاول الرجل أن يقنعنى بأن ثمت خلافاً بين هذا الطعن وغيره من الطعون . ولم تؤد المناقشة بطبيعة الحال إلى نتيجة . ونظر الطعن أمام المجلس وقبل ، وألغى انتخاب الرجل وكلنا مقتنعون بأنه ألغى لاعتبار حزبى ، لا لاعتبار قانونى . طبيعى والحكومة تكيل لنا مثل هذه الضربات فى مختلف الميادين ألا تخف معارضتنا لها أو تحديها إيانا .

وما كنا ، نحن الذين نحرر السياسة ، لنعبأ بهذه الضربات ، بل كنا نتخذها حجة لنا فى معارضتنا الحكومة وإقامة الحجة على تنكبها طريق العدل والقانون ، جرياً وراء الأهواء الحزبية والطغيان الصارخ . ولم نكن نجد إلى جانب ذلك عناء فى الوقوف على أسباب جدية أخرى للمعارضة . فلم يكن شىء أيسر من المقارنة بين أعمال الوزارة فى الحكم وأقوال رجالها قبل أن يتولوه . كان مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية القائمة فى الحكم إذ ذاك ، وكان صديقاً لسعد باشا . وقد أثر عنه يوماً أنه قال قبل أن يتولى الحكم : إن المسألة المصرية تحل فى الفترة التى يتناول فيها الإنسان مع المصريين (فنجاناً) من القهوة . ولما تولى سعد باشا الحكم استبشر بوجود مستر ماكدونالد على رأس الوزارة حتى لقد قال فى بعض تصريحاته : « ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن تولت الحكم فى إنجلترا وزارة صديقة مستعدة للتسليم بمطالبنا » ، أو ما يقرب من ذلك . على أن الحوادث لم تجر على النحو الذى تنبأ به مستر ماكدونالد ، وتنبأ به سعد باشا . فقد وجه إلى مستر ماكدونالد سؤال فى مجلس العموم البريطانى ، فكان جوابه عليه أن سياسة إنجلترا فى مصر هى السياسة التى رسمها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح هو الذى قال عنه سعد باشا إنه نكبة وطنية كبرى . فلما ذكرناه بعبارته هذه ، وسألناه رأيه فى إجابة مستر ماكدونالد عن تصريح ٢٨ فبراير ، قال : لمستر ماكدونالد أن يقول ما يشاء ، ولى أن أقول ما أشاء . وسأله عبد الرحمن الرافعى بك عضو مجلس النواب من الحزب الوطنى عما يعتزم عمله للظفر باستقلال السودان ، فكان جواب سعد باشا : هل عندكم تجريدة ؟ ! وكذلك هبط به واقع السياسة العملية إلى مثل هذه التصريحات التى كنا نتخذ منها حجة لمعارضته ، فكنا نجد فى جوانب كثيرة من الرأى العام سميعاً .

وبلغ من أثر معارضتنا لما جاء فى خطبة العرش عن الأمانى الوطنية ، وأنها كلمة مبهمة لا تعبر عن الاستقلال التام بالقوة التى كان يعبر بها سعد قبل توليه الحكم ، أن طلب زكى

باشا أبو السعود ، وكان شيخاً وفدياً ، أن ينص فى الرد على خطاب العرش على الاستقلال التام ، وأن تعدل خطبة العرش نفسها فتستبدل فيها كلمة الاستقلال التام بكلمة الأمانى القومية . وقد امتعض سعد من ذلك وقال : إذا أنا قلت الأمانى الوطنية ، فماذا تفهمون من عبارتى ؟ أليس هو الاستقلال التام ؟ ونزل زكى باشا أبو السعود على رأى سعد . لكن ذلك دل على أن معارضتنا قد تركت فى نفوس الكثيرين من الأثر ما جعلهم يعودون بأنظارهم وأسماعهم إلى الماضى ، يريدون مقارنته بالحاضر ، فيرون أننا لم نكن مخطئين كما أوهمهم خطباؤهم ، وأن السياسة التى اتبعها سعد فى المسألة القومية بعد توليه الحكم لم تكن تسوغ له عدلاً أن يطعن على سياستنا أو يتهمنا فى وطنيتنا .

كان تحول الرأى العام فى الحماسة لتأييد وزارة سعد ، وإن تحولا جزئياً ، أمراً محسوساً . مع ذلك لم ير سعد أن يهادن الأحرار الدستوريين أو يلتمس الوسيلة للتفاهم معهم . بل ازداد تحدياً لهم وحرصاً على القضاء عليهم . لما ألغى مجلس النواب انتخاب محمد محمود باشا رشح الرجل نفسه ثانية فى دائرة البربا بأسيوط . وكان فى مقدور سعد أن يغضى عن إعادة انتخابه وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، وما يدعوه للتفكير فى هدنة مع الوزارة يقنع بها إخوانه الأحرار الدستوريين . لكن وزارة الدخلية نقلت إلى أسيوط وكيلاً للمديرية هو الأستاذ عبد القادر مختار ، ووكلت إليه أن يسقط محمد باشا فى دائرته : ولم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمد والمندوبين الناخبين إلا لجأ إليها . وضج الناس هناك بالشكوى مما يصيبهم من عسف الإدارة ، فرأى محمد باشا من الخير أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، محافظة على مصالح أهله وأنصاره ، وحتى لا يتعرضوا إلى ما قد ينتهى إليه التهديد من نتائج . وانتخب فى الدائرة رجل لم يكن أهلها يكادون يعرفونه .

أدى شعور سعد باشا بهذا التحول فى الرأى العام إلى تفكيره فيما يكفل له النجاح فى الانتخابات المقبلة إذا حل مجلس النواب ، أو إذا بقى مجلس النواب إلى الأجل المحدد له فى الدستور وأجريت انتخابات جديدة . فالمندوبون الناخبون الذين ينتدب كل واحد منهم عن ثلاثين ناخباً ، هم بكثرتهم الكبرى من طراز الذين يقرءون الصحف ويتأثرون بما فيها . وهؤلاء يمكن أن يتحولوا مع الوقت عن الوفد وعن سعد باشا إذا استمر الحال على ما هو عليه . أما سواد الشعب وسواد الناخبين فكثرتهم الكبرى لا تقرأ ولا تكتب . وكثرتهم الكبرى تؤمن بأن سعداً نبى الوطنية ، وبأن من خالفه أو خرج عليه خالف الدين وخرج

عليه . أليسوا يؤمنون بأن الجنين فى بطن أمه نادى : يحيا سعد ، وبأن ورق بعض النبات ظهر مكتوباً عليه : يحيا سعد ؟ سواد ذلك إيمانه لا يتحول فى سنة أو سنوات عن عقيدته . لابد إذن من أن يكون هذا السواد هو الذى ينتخب مباشرة ، فيكفل سعد بذلك نصراً لا يكفله مع نظام المندوبين . لهذا رأى تعديل قانون الانتخاب وإلغاء نظام المندوبين الناخبين ، وجعل الانتخاب مباشراً من درجة واحدة ، يتولاه هذا الشعب مباشرة . صحيح أن الدستور يشير إلى المندوبين ، ويمكن لخصوم سعد باشا أن يتمسكوا بهذه الإشارة ، وأن يزعموا أن الانتخاب المباشر من درجة واحدة فيه مخالفة للدستور . لكن سعداً هو صاحب الأغلبية فى مجلسى البرلمان . فإذا أقر المجلسان هذا التعديل ، وأصدره الملك ، لم يزد أمر هؤلاء الخصوم على أن يرفعوا عقيرتهم صائحين بأن الدستور خولف ، وأن يكتبوا فى ذلك مقالاً أو مقالات فى « السياسة » ، ثم لا يلبثون ، حين يرون صيحتهم تذهب أدراج الرياح ، أن يعودوا إلى الصمت عن هذا الموضوع وأن يشغلوا بغيره .

وتحقيقاً لهذه الغاية تقدم مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب بجعله مباشراً من درجة واحدة. وعارضنا نحن ، وعارض غيرنا ، بان الدستور يذكر المندوبين الناخبين ، فالانتخاب المباشر من درجة واحدة مخالفة له . وأقر المجلسان التعديل ، وأصدره الملك . وانتهت صيحتنا ، وشغلنا بغير هذا الأمر ، واطمأن سعد باشا إلى غده فى أمر الانتخابات .

* * *

بينما كانت المعركة على أشدها بيننا وبين سعد ، بلغنا أن عدلى باشا استقال من رياسة الحزب ، لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه . فلما تأكد أصدقاؤنا الخبر ، ثار ثائر بعضهم لأنهم رأوا فى تصرف عدلى ما لا يتفق مع التضحيات التى بذلوها فى سبيله ، ودافع عن تصرفه آخرون بأنه رأى بقاءه على رأس الحزب يزيد الخصومة ويضر فى نظره بقضية البلاد . أما أنا فلم أعر هذا الأمر كبير التفات . لقد قام الحزب وتوطدت أركانه وقواعده . ولقد أريق على جوانبه الدم يوم قتل حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى . وقد تخطينا صدمة الهزيمة فى الانتخابات يوم كانوا يقولون : كان هـا هنا حزب وكانت هـا هنا جريدة . وقد أصبحنا موضع احترام خصومنا ، وإن لم نصبح موضع محبتهم . فلنسر فى طريقنا ندافع عن الحرية وعن العدل وعن القانون ! لهذا قام الحزب ، ولهذا يجب أن يبقى دون نظر إلى الأشخاص الذين ينضمون إليه أو الذين يتركونه . لقد كنا يملأ الإيمان قلوبنا بجلال مبادئنا وعظمة رسالتنا . وكنا يومئذ فى عنفوان القوة والشباب . فليبق

معنامن شاء ، وليتركنا من شاء ، فلن يغير ذلك من الأمر شيئاً .

تابعنا إذن معارضتنا العنيفة للوزارة ، لم يخفف منها هذا التحدى الذى واجهتنا به فى مختلف الميادين . ولعل سعد باشا ظن أن إرهابنا ، نحن محررى السياسة مباشرة ، يكون ذا جدوى فى تخفيف معارضتنا . فإننى لفى منزلى ذات مساء إذ دعيت من النيابة للتوجه إليها صباح الغد لسؤالى فى مقالات نشرت . وصادف أن أصابنى فى الليلة التى سبقت دعوتى هذه مغص كلوى ، كان يعاودنى الحين بعد الحين . فلما ذهبت فى الصباح ، وقابلت عثمان بك يوسف عارف رئيس نيابة مصر ، أخبرته بهذا المغص الكلوى ، ورجوته إن كان التحقيق سيطول أن يرجئه إلى يوم آخر . لكنه أخبرنى أن الأمر لن يستغرق نصف ساعة . وبدأ التحقيق معى فى عدة مقالات كانت أولاها مقالة « حزب الشتائم » . واستمر التحقيق فى هذا المقال وفى مقالات أخرى ساعتين ، استعفيت رئيس النيابة بعدهما وطلبت منه تأجيل التحقيق ؛ لكنه قال إنه على وشك الانتهاء ، واستمر يسأل فى مقالات أخرى . بذلك استغرق التحقيق من الساعة التاسعة صباحاً إلى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، أى أكثر من خمس ساعات . فلما عدت إلى المنزل ، ثم ذهبت فى المساء إلى « السياسة » ، عاودنى ألم الكلى ، فاضطررت للعودة من جديد إلى المنزل . وهناك بقيت أياما ، ازداد المرض أثناءها ، حتى اضطررت أن أستأذن الطبيب المعالج فى استدعاء الدكتور على إبراهيم بك جراح مصر الكبير ، والدكتور عبد العزيز إسماعيل بك الطبيب الباطنى الكبير . ولولا عناية الدكتور على إبراهيم ولطف الله ، لأودى هذا المرض بحياتى . فقد كانت الكلية اليسرى ممتلئة صديداً ، حتى لقد سأل المحلل أخى عما إذا كان صاحب التحليل الذى حمله إليه لا يزال على قيد الحياة !

وإنى لأذكر اليوم كم كنت فخورًا بهذا التحقيق . فإننى لم أتراجع فيه عن كلمة كتبتها ، ولم أكن فى إجابتى عن الأسئلة التى وجهت إلىّ أقل عنفاً مما كانت السياسة فى المقالات التى تنشرها . سألنى المحقق عن المقال الذى نشر بعنوان : « هلموا يا أنصار الحرية ، فادفعوا العدوان على الحرية ! » ، والذى أهبت فيه بكل مصرى يحترم الحرية أن يقف فى وجه المتظاهرين الذين يهاجمون الناس ويقذفون المنازل بالحجارة . وزعم فى سؤاله أن هذا المقال يدعو إلى قلب نظام الحكم ، فكان جوابى أن الحكومة هى التى قلبت نظام الحكم ، فواجبها الأول أن تلزم الناس احترام القانون ، وهى تغضى عامدة عمن يجترئون على القانون ويخالفون أحكامه ، وبذلك تترك البلاد وكأنها لا حكومة فيها . فمن حق كل إنسان أن

يدافع عن نفسه وعن غيره وعن ماله وعن مال غيره ، مادامت الحكومة لا تقوم بهذا الدفاع ؛ لأن الدفاع عن النفس والمال حق طبيعى يدعه الإنسان للحكومة ما أحسنت توليه ، فإن لم تفعل عاد الحق إلى الأفراد ووجب عليهم أداؤه .

فى غداة ذلك اليوم استدعى الدكتور حافظ عفيفى بوصفه صاحب امتياز السياسة ، ولأن سعداً وأصحابه كانوا يعلمون أنه كان يمر بنا كل مساء ونتداول الحديث فيما نكتب ، فكان موقفه فى التحقيق قوياً غاية القوة . تحدث عن الطغيان البرلمانى حين وجه إليه المحقق سؤالاً عن حق الأغلبية دستورياً فى تولى الحكم ، ودافع عن خطة السياسة ومقالاتها ، ولم يحاول الفرار من المسئولية اعتماداً على أن هذه المسئولية أحملها أنا وحدى بوصفى رئيس التحرير المسئول .

لم يغير استدعاؤنا للنيابة ، وسؤالنا فيها وتوجيه الاتهام إلينا ، من خطتنا فى معارضة الوزارة ومن عنفنا فى هذه المعارضة . وقد استدعيت بعد ذلك غير مرة لسؤالى ، وبخاصة عما كتبته عن تدخل سعد زغلول باشا فى انتخاب محمد محمود باشا فى أسيوط حين رشح نفسه بعد إلغاء انتخابه الأول . ودهش رئيس النيابة حين طلبت إليه سؤال سعد باشا شخصياً فى هذا الأمر ، وكأنما اعتبر رئيس الحكومة فوق القانون ، أو اعتبر سعد باشا بالذات فوق القانون . لكنه استدعانى بعد ذلك ، ثم أخبرنى أنه سأل سعد باشا ، وأن الرجل أنكر أنه تدخل ، فأصررت على أقوالى التى وردت فى مقال السياسة .

استمر هذا الصراع العنيف بيننا وبين الوزارة ، وبيننا وبين سعد باشا بتعبير أدق ، نريد نحن أن نقنع الناس بأننا كنا على حق يوم عارضنا الوفد ويوم ألفنا حزبنا ، وأن ما وجه إلينا من التهم التى أدت إلى انتصار الوفد الحاسم فى الانتخابات كان باطلاً كله ، بدليل أن الوفد لما تولى الحكم وقام سعد على رأس الوزارة لم يستقر فى البلاد عدل ، ولم يحترم فى البلاد قانون ، ولم يحقق سعد لمصر قليلاً ولا كثيراً من هذا الاستقلال الذى طالما تغنى به . وأراد سعد أن يثبت أنه كان على حق حين اتهمنا بأن الأحرار الدستوريين خوارج على الأمة ، لأنهم خرجوا عليه وهو وكيل الأمة وممثلها وزعيمها ونبى الوطنية فيها ، وأنه بلغ منا الإلحاح فى هذا الخروج على الأمة والعناد فيه أنا لم نذعن لإرادة الأمة التى ظهرت فى الانتخابات ، كما أنا لم نذعن لهذه الإرادة وقد كانت بادية قبل الانتخابات ، وأن الناس يجب لذلك أن يظلوا على رأيهم فينا ، وأن يقاطعونا ، وألا يتحدث مخلص لوطنه منهم إلينا حتى لا يكون

مارقاً مثلنا فيحل عليه غضب سعد ، ومن حل عليه غضب سعد فقد حل عليه غضب الأمة وغضب الله . . !

بعد زمن من انتهاء التحقيق معنا أعلنتنى النيابة ، وأعلنت الدكتور حافظ عفيفى ، بالحضور أمام محكمة الجنايات لسماع الحكم علينا بأننا أهنا البرلمان فى مقالات حزب السماثة وما يتصل بها . وقد رأيت فى هذا الإعلان الأخير فرصة لنشر التحقيقات التى جرت معنا . فلما كنا قبيل يوم المحاكمة نشرت القسم الأول من هذا التحقيق ، حين سئلت للمرة الأولى فاستغرق التحقيق معى خمس ساعات . وكم كان عجبى حين علمت ساعة خرجت من منزلى أن الحكومة صادرت « السياسة » بأمر النيابة لنشرها هذا التحقيق . وطلبتنا النيابة إلى المحكمة لسماع الحكم بصحة هذا الإجراء . وسمعت المحكمة المرافعة ورأت هذه المصادرة إجراء تحكمياً لا مسوغ له فألغته ، واعتبرته مخالفاً للقانون وللدستور ، فكان هذا نصراً لنا أى نصر . وأشدنا نحن بهذا الحكم ، وقلنا « إن فى مصر قضاة » ، وإنه ما دام للقانون حماته فليطمئن الناس ، وليلجأوا إلى ملاذ العدل كلما نزل بهم حيف أو حل بهم ظلم .

حل موعد محاكمتنا بتهمة إهانة البرلمان . وكان من المحامين عنا فى هذه الدعوى محمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك وإبراهيم الهلباوى بك وغيرهم من كبار المحامين فى البلاد . وصادف أن توفى شقيق توفيق دوس قبل المحاكمة بيومين . فلما حضر المحامون طلبوا التأجيل للاستعداد فعارضت النيابة طلبهم ، وكان مما قالته إن توفيق دوس ، تقديراً منه لأهمية هذه القضية ، ترك مأتم أخيه بأسيوط وعاد إلى مصر ليترافع فيها . فرد توفيق دوس على ذلك بعبارة ظلت تدوى فى آذان الناس جميعاً طيلة المحاكمة ، هذه العبارة هى : تقول النيابة إننى تركت مأتم أخى ، نعم . تركت مأتم أخى ، وجئت أشهد مأتم الحرية !

واستغرقت مرافعة النيابة ومرافعة المدعين بالحق المدنى ، النائبين المحترمين محمد علام ومكرم عبيد ، ثم مرافعة الدفاع عنا عدة أيام متوالية كانت قاعة الجلسة فى أثنائها غاصة بالمحامين وبالجمهور ، حتى لم يكن فيها موضع لقدم . وكانت السياسة وغيرها من الصحف تنشر الدفاع وتنشر تعليقات على ما يجرى فى المحكمة ، وكان الجمهور فى العاصمة وفى الأقاليم يتتبع هذا الذى ينشر بعناية أكبر العناية ، عناية دل عليها ارتفاع « مقطوعية السياسة » ارتفاعاً فاق كل ما نتوقع . والحق أنه كان موقفاً لم يعرف له فى تاريخ مصر من قبل نظير . فقد كانت هذه القضية صراعاً بالغاً غاية العنف بين السياسة ومن تنطق بلسانهم

وهم الأحرار الدستوريون ، وبين الحكومة وعلى رأسها سعد زغلول باشا يؤازرها البرلمان وتؤازرها السلطات كلها . وإذ كان القضاء ميدان هذا الصراع فقد كان الناس يتوقون لمعرفة النتيجة التى ينتهى إليها. فلما تمت المرافعات حكمت المحكمة ببراءة الدكتور حافظ عفيفى وبتغريمى ثلاثين جنيهاً . وفى اليوم الذى صدر فيه الحكم قررت فيه بالنقض حتى لا يظن أحد أن الأحرار الدستوريين قبلوه ، أو يحسب أحد أن الصراع بلغ نهايته .

كان الصيف قد أقبل ، وكنت أحس أننى مجهد محتاج إلى الراحة . وكان الدكتور على إبراهيم قد أخبرنى أنه يرى الخير ، بعد أن أثبتت الأشعة أن فى كليتى اليسرى حصاة ، فى أن يجرى لى عملية جراحية لاستئصالها . فلما طلبت إليه إجراء هذه العملية أخبرنى أنه مسافر إلى لبنان بعد ثلاثة أيام ، وأنه يفضل إرجاءها إلى ما بعد عودته حتى يباشر العلاج كله بنفسه ، ونصح لى أن أسافر أنا كذلك إلى لبنان أستريح فيها بضعة أسابيع . واعتزمت أن أصطحب معى زوجى وابنى . لكننى خشيت ، والخصومة بين الوزارة وبيننا ذلك مبلغها من العنف ، أن تدعنى الحكومة أسافر إلى بور سعيد كى أستقل الباخرة ثم تعيدنى وزوجى وابنى بحجة أنها تريد التحقيق معى ، أو بأية حجة أخرى . لهذا طلبت إلى صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، وكيل وزارة الخارجية إذ ذاك ، أن يتصل بالنائب العام محمد باشا إبراهيم يسأله إن كانت هناك تحقيقات مع السياسة لأقيم وإلا سافرت إلى لبنان . وبعد أيام طلب إلىّ عبد الرحمن باشا أن أقابله . فلما التقينا أخبرنى أنه تحدث إلى النائب العام بما ذكرت ، قال له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل ، إنما يخاطب الوزير مباشرة فى هذا الشأن . وكان وزير الحقانية محمد سعيد باشا ، وكان صديقاً لعبد الرحمن باشا رضا . فلما قابله وعرض عليه الأمر قال هو كذلك له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل والسياسة ، وإنما يخاطب سعد باشا شخصياً فى هذا الشأن . وقابل عبد الرحمن باشا سعد باشا ، وأخبره بما ذكر له ، فقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ وكان الطبيعى أن يقول له عبد الرحمن باشا إن فصل الإجازات القضائية بدأ فإذا رفعت هذه القضايا فسأكون قد عدت من سفرى . لكن الرجل أشفق مما قد يصيب زوج ابنته ، فقال لسعد : وما ضرورة هذا الانتقام ؟ ! وأجاب سعد مغضباً : انتقام يا عبد الرحمن ! أنا ألجأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالاً ونساء وتسمى هذا انتقاماً ! مع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعاً ، إذا كذب هيكل أننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود .

اغتبط عبد الرحمن باشا بهذه النتيجة ، وطلب إلى أن أفعل ما أراد سعد . وكان جوابى : أنا لا أستطيع أن أكذب ما أنا مقتنع بصحته . وعجب الرجل لهذا الجواب وكأنه لم يكن ينتظره فقال : نعم يا سيدى ! كل البلد الآن تحت أقدام سعد ، وأنت وحدك الذى تريد أن تقف فى وجهه . ألم تره ذهب إلى الملك بالإسكندرية يقدم استقالته ، فقامت المظاهرات فى كل مكان تنادى : سعد أو الثورة ، فلم ير الملك من الحكمة أن يقبل استقالته ؛ وعاد سعد يقول للناس : لقد استقلت من الاستقالة ؟ ! وجعل الرجل ينصح لى بأن الخير فى أن أعتذر عما كتبت وأن أكذبه . ورأيت كأن صهرى يرى فى موقفى عقوقاً ، وأردت أن أتخلص من ورطة ورطته فيها ، فقلت له : أنا لا أكتب لحسابى ، بل لحساب حزبى ، ولا أملك أن أتصرف فى أمر كهذا الأمر بغير موافقة الحزب .

حدثت صديقى الدكتور حافظ عفيفى بما حدث ، فعاد إلىّ الغداة يخبرنى بأنه حدث أصدقاءنا فى الأمر فرأوا ، ورأى معهم عدلى باشا ، أنهم لا يرون بأساً بأن أكتب كلمة ترضى كرامتى وكرامة الحزب إذا رأى سعد باشا فى نشرها ما يرضيه . وعرضت على رجال الحزب كلمة قلت فيها إن السياسة نشرت أن سعد باشا تدخل فى انتخابات محمد باشا محمود . وما دام دولته قد أنكر أنه تدخل شخصيًّا فى هذه الانتخابات ، فأنا أكتفى بهذا الإنكار . ووافق رجال الحزب على هذه الكلمة فأخذها عبد الرحمن باشا رضا وعرضها على سعد باشا . فلما قرأها قهقه ، وقال : هيكل يحسب أنه يضحك علىّ بهذه الكلمة ! هو يكتفى بإنكارى ، صدقاً كان الإنكار أو كذباً ، أننى تدخلت شخصيًّا ! . أما أن وزارة الداخلية تدخلت ، فلا ! إما تكذيب صريح ، وإما أن ترفع القضايا !

عاد إلىّ عبد الرحمن باشا يحمل رسالة سعد وهو وجل من نتائجها . ولقد حاول أن يحملنى على تغيير ما كتبت ، فاعتذرت له عن عدم استطاعتى ذلك ، وعما كلفته من شطط فى هذا الأمر . ثم إننى تركته ، وذهبت إلى منزل أصدقائى أسرة عبد الرازق بشارع جامع عابدين وراء باب باريس من أبواب قصر عابدين . وهناك وجدت محمود باشا عبد الرازق فقصصت عليه القصة ، وسألته رأيه فى كل ما حدث . فقال : أتسألنى سؤال صديق صديقه ؟ قلت : نعم ! قال : إذن فالرأى عندى أنك إن أردت أن تعتذر ، أيًّا كانت صيغة الاعتذار ، فيجب ألا تقوم فى حياتك بأى عمل سياسىّ . وإن أردت أن تشغل نفسك بالشئون السياسية فى التحرير أو فى غير التحرير ، فيجب ألا تعتذر قط . فالقضايا والإرهاب والتحدى ، وكل ما تراه من أعمال سعد أو غير سعد ، نتائج محتومة

للعمل السياسى . فإما أن توطن نفسك على مواجهتها أياً كان ما يترتب عليها ، وإما أن تترك ذلك كله بأن تختار فى حياتك طريقاً يبعد عن الحياة السياسية ومشاكلها .

وشكرت للرجل خالص نصحه ، وعولت على متابعة خطتى فى معارضة الوزارة . وإننى بعد ذلك بأيام أسير فى الطريق مع صديقى عبد الرءوف بك زكى إذ تطرق الحديث إلى موضوع سفرى إلى لبنان وموقف سعد من هذا السفر . فقال : أو تظن سعداً يستطيع منعك ؟ لا تصدق ما يقوله من ذلك ! إنه تهديد من يريد أن يخيف خصمه وهو خائف منه . وما عليك إلا أن تذهب غداً إلى قلم الجوازات فتستخرج جوازاً لسفرك أنت وزوجك وابنك . وأنا كفيل لك بأنهم سيمنحونك هذا الجواز بأسرع مما تظن ، مخافة أن يتخذ منعهم الجواز عنك بغير حق حجة جديدة عليهم وعلى تعسفهم ، ومتى حصلت على الجواز سافرت بسلامة الله . ولعل سعد باشا يسر بسفرك ليستريح من قلمك مدة غيابك !

وصدق الرجل . فقد طلبت جواز سفر لى ولزوجى وابنى لأول ما أصبحت فى الغداة ، فإذا إدارة الجوازات تعطينى إياه فى أقل من ثمان وأربعين ساعة . عند ذلك أخذت أهبتى للسفر ، وسافرت وقضيت فى ربوع لبنان والشام بضعة أسابيع عدت بعدها مستريحاً ، حتى لقد عدلت عن إجراء العملية الجراحية التى أراد الدكتور على إبراهيم إجراءها . وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله !

قوبلت ببيروت أول ما نزلتها بحفاوة بالغة . لم يسألنى رجال الجمرك عما بمتاعى ، وأعاننى كثيرون على تخطى الميناء مع أخى الذى كان ينتظرنى لنذهب معاً إلى (برمانا) حيث اختار لى منزلاً صالحاً . ولم أدرك بادئ الرأى أن للحفاوة التى قوبلت بها علاقة بجريدة « السياسة » وما تكتب . لكننى نزلت ببيروت بعد ذلك غير مرة ، وقابلت جماعة من أرباب الأقلام ورجال الصحافة فيها ، فألفيتهم يبدون من الإعجاب بالسياسة وما تنشر ما كنت أغتبط به وأستحى منه . وكذلك كان الشأن حين ذهبت إلى دمشق . بل لقد قابلنى شبان أدباء كانوا يحفظون عن ظهر قلب مقالات من السياسة ، وبخاصة ما كان موضع المحاكمة أمام محكمة الجنايات . وكانوا يشيدون بما ننشره من بحوث أدبية وعلمية ممتعة . عند ذلك أيقنت أن هذه الحفاوة الأولى كانت حفاوة ترحيب برئيس تحرير السياسة ، والرجل الذى قدم للمحاكمة لدفاعه عن الحرية . وإذ ذاك عدت بذاكرتى إلى مشورة محمود عبد الرازق باشا : من شاء أن يعمل فى الحياة السياسية فليوطن نفسه لحلوها ومرها ، لخيرها وشرها ، لمجدها وتضحياتها . فأما إن خاف المرارة وخشى الشر وروعته التضحيات ، فليترك هذا

الميدان إلى غيره من ميادين الحياة الكثيرة ! وأشهد لقد زادتنى هذه الزيارة للبنان وللشام حبًّا للصحافة ، وتقديراً للرسالة السامية التى يضطلع بها من يؤمن بهذه الرسالة ، ويريد أداءها حق الأداء . وأشهد لقد صرت أشعر من يومئذ بأن القسم بالقلم ، فى قوله تعالى : « نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ » ، قسم عظيم . فالقلم الذى يجرى بالحق يخط بحروف من نور آى الهدى إلى الصراط المستقيم .

صادفتنى ، فى أثناء مقامى بلبنان ، مسألة طريفة متصلة « بالسياسة » جديرة بأن أذكرها هنا . تناولت يوماً رسالة بالفرنسية من أحد رجال الحكم الفرنسيين بلبنان ، طلب إلىّ فيها أن أمر به فى (عاليه) فى اليوم الذى أختاره . ودهشت ، ما شأن السلطات الفرنسية بمصطاف مصرى جاء يقضى أسابيع فى ربوع لبنان ثم يعود إلى بلاده ؟ وفيما أنا مع أهلى يوماً فى بعض جولاتنا ألفيتنى على مقربة من عاليه ، فطلبت إلى سائق السيارة أن يذهب إليها وأن يمر بدار الحكم فيها . وبعثت بطاقتى إلى صاحب الرسالة التى جاءتنى فى (برمانا) . فاستقبلنى ضابط فرنسى اعتذر بادئ الرأى عن إزعاجى ، ثم قال إن مراسل السياسة ببيروت بعث إليها برسالة وصف فيها منفياً بأنه من أبطال الوطنية ، وأن السياسة نشرت رسالته ، وأن هذه الرسالة قرأها اللبنانيون ، ومن شأنها أن تثير جوًّا غير صالح ، إذ تصور الأشقياء فى صورة الأبطال ، وتصف الحكم الفرنسى فى لبنان بأنه حكم استبدادى يطارد أبطال الوطنية ، وتشوه بذلك سمعة فرنسا . قلت : أو لو أرسل مراسل جريدة الطان أو الماتان فى القاهرة رسالة إلى جريدته ، ثم كان هذا المراسل موضع ثقتها ، أفلا تنشرها ؟ قال : بلى ! ولكن اختيار المراسلين يجب ان يكون موضع تحر وتدقيق . قلت : ونحن قد تحرينا أن يكون مراسلنا ببيروت من خيرة الصحفيين اللبنانيين . وهوكذلك بالفعل . فإذا اختلف رأياً مع الحكومة القائمة فى وصف رجل بأنه بطل وهو شقى ، فكل ما تطالب السياسة به هو أن تنشر ما تبعثه إليها حكومة لبنان من تصحيح . فإذا هى أبت نشره كان لمثل هذا العتاب الذى تواجهنى به موضع . أما ولم يصل السياسة تصحيح فلا محل له . فقال الرجل : أو ترانا نصحح كل خطأ يقع فى كل جريدة من جرائد العالم ؟ قلت : إذا كان هذا التصحيح لا يهمكم ، فمعنى ذلك أن ما نشر لا يخشى أثره ، ولا محل معه لطلب رجل جاء يصطاف لمحاسبته على هذا النشر . وأحب أن أذكر أن محررى السياسة أكثرهم من الذين حصلوا على إجازة الدكتوراه من باريس ، فليس يحركهم شعور عداوة نحو فرنسا ، بل العكس هو الصحيح . فإذا شعروا مع ذلك بأنهم يحاسبون إذا اصطافوا بلبنان أو بفرنسا ، فلشد ما أخشى أن يغير

ذلك من رأيهم فى سابق تقديرهم لعواطفهم إزاء بلد درسوا فيه وأحبوه ! قلت هذا الكلام الأخير فى حزم رأى الرجل معه أن الخير فى الانتقال بالحديث إلى جو أكثر مودة . فقال : لا تحسب أنى أريد أن أفسد عليك اصطيافك . لكنى رأيت أن أظهرك على حقيقة ، لعل إظهارك عليها ينفع من بعد . وإنى على كل حال أعتذر مرة أخرى عن إزعاجك وأرجو لك مصيفاً ممتعاً ! وأكون سعيداً إذا استطعت أن أؤدى لك خدمة فى أى شيء تطلبه .

وكذلك تركته والجو بيننا أكثر صفاء . لكننى خرجت وما أزال يحركنى الغضب لإفساد ساعة من ساعات ذلك اليوم الجميل علىّ . فلما عدت إلى السيارة ، وانطلقت بنا بين السفوح والوديان والأشجار الجميلة والهواء المنعش ، نسيت ما كان ، وعدت إلى متاعى براحة مطمئنة يجدها الإنسان بلبنان فى هذا الفصل من السنة فى كل ساعة من ساعات الليل والنهار .

عدت إلى مصر وإلى السياسة بعد هذه الأسابيع التى قضيتها مستريحاً مطمئنًّا . وعدت إليها حين كان سعد باشا فى أوربا ، وبعد أن ذهب إلى لندن فقابل مستر رمزى ماكدونالد ، وتحدث وإياه لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا حديثاً قصيراً ذوى على أثره الأمل فى نفس رئيس الوزارة المصرية أن يبلغ بوطنه إلى ما يريد . فقد بدأ ماكدونالد الحديث معه عن مسألة السودان . وقال سعد إن السودان مصرى وحق مصر فيه واضح . ولما كانت سياسة إنجلترا لا تقر هذا التصوير ، فقد انقطع الحديث منذ المقابلة الأولى ، ولم يبق لمفاوضة بين الرجلين موضع ، ولم يبق صحيحاً ما قاله سعد فى بيان رسمى : ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن قامت فى إنجلترا حكومة العمال ! وعاد سعد بعد ذلك إلى مصر ولم يحقق شيئاً مما أراد تحقيقه .

عاد سعد باشا من أوربا إلى مصر بعد عودتى أنا إليها من لبنان . وعاد كسير القلب ، إذ رأى أن سياسة وزارة الخارجية البريطانية إزاء مصر لم تتغير ، وأن ولاية حزب العمال الحكم ، وتولى صديقه مستر ماكدونالد رياسة الوزارة البريطانية ، لم يكونا من علامات إذن الله بنجاح قضيتنا !

كانت أمامه فى هذه المناسبة فرصة ذهبية للدعوة إلى وحدة الأمة ، وتناسى الخصومات السابقة ، والوقوف صفاً واحدًا لاستكمال استقلال مصر . لكنه عاد وقضية السياسة ، التى حكم علىّ فيها بغرامة ثلاثين جنيهاً ، قد حددت لها جلسة أمام محكمة النقض والإبرام . وبتحديد هذه الجلسة تجددت الخصومة بيننا وبين الحكومة فى ميدان القضاء . ترى ، أيؤيد القضاء حكم محكمة الجنايات ويصبح هذا الحكم دستوراً للصحافة ، أم ينقض

الحكم ويقضى ببراءتنا فيكون ذلك تأييداً أى تأييد لوجهة نظرنا ، وتكون القضايا الخمس التى تحدث عنها سعد باشا إلى عبد الرحمن رضا باشا ، والتى أمر دولته برفعها فعلاً ، عرضة هى كذلك للحكم بالبراءة ؟

كان يومئذ لحكم القضاء بالبراءة فى مثل هذه القضايا أثر عظيم عبر عنه سعد باشا نفسه قبل أن يتولى الحكم أقوى تعبير وأفصحه . فقد رفعت فى وزارة عدلى باشا قضية على بعض الوفديين ، أذكر منهم سلامة بك ميخائيل ، ثم أصدر القضاء حكمه فيها بالبراءة ، فلم يلبث سعد باشا حين أبلغ هذا النبأ أن قال : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » . ترى ، لو أن محكمة النقض ، وعلى رأسها أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، ألغت حكم محكمة الجنايات بإدانتى وبرأتنى ، أفلا تقول السياسة لسعد ما قاله هو : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » ؟ أو يمكن فى مثل هذه الحال أن يمد سعد باشا يده إلينا باسم الدعوة لوحدة الأمة ، حرصاً على أن نعمل جميعاً صفاً واحداً لاستكمال استقلال البلاد ؟

أم يحسب سعد باشا أن مثل هذه الدعوة إلى الوحدة والحال ما وصفنا يؤول على أنه شعور من جانبه بالضعف لا يرضاه هو ، ولا يرضاه أحد من أنصاره ؟

على أى حال لم يصنع سعد شيئاً فى سبيل الوحدة ، وبقيت معارضتنا له وتحديه إيانا كما كانا من قبل . ونظرت محكمة النقض القضية وترافع فيها المحامون . وليس يسعنى ، وأنا أدون هذه المذكرات ، أن أغفل الإشارة إلى مرافعة توفيق دوس بك . فقد كانت مرافعة قانونية محبوكة المنطق إلى أبعد الحدود ، مع التزامها جانب الاعتدال المطلق فى العبارة . ذكر أن مواد القذف والسب فى قانون العقوبات تقتضى البراءة إذا وجه القذف إلى موظف عام أو قائم بخدمة عامة ، وكانت وقائع القذف أو السب صحيحة ، وكان النقد المترتب عليها ، وإن بلغ من العنف ما بلغ ، صادراً عن حسن نية . أما والمقال الذى أدانته محكمة الجنايات موجه إلى رجال قائمين بخدمة عامة من أعضاء البرلمان الذين أصدروا قانون السمائة ، والوقائع التى وردت فى هذا المقال صحيحة ، والنية فيه حسنة لأنها قصدت إلى الإصلاح — فلا محل للإدانة مطلقاً . وأخذت محكمة النقض بهذه النظرية ، وأضافت إليها أن عنف اللهجة فى مقال السياسة لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى الموالية للحكومة

والمعارضة لها ، وإن هذا العنف يصبح إذن من مستلزمات الجدل السياسى ، فلا محل للإدانة بسببه . ولهذا نقضت الحكم وقضت بالبراءة .

هللنا لهذا الحكم وكبرنا ، وكررنا فى أيام متوالية عبارة سعد : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة ، لخررت مغشيًّا علىَّ فى الحال ولفارقت منصبى » ! وقد أحدث هذا الحكم رجة فى دوائر الحكومة أى رجة ، وترك من الأثر فى نفس سعد ، ومن الحفيظة على طلعت باشا ، ما دعا سعد باشا بعد سنوات ، حين كان رئيساً لمجلس النواب ، أن يترك منصة الرياسة ، وأن يخطب طالباً تخفيض مرتب طلعت باشا مائة جنيه سنويًّا ، كان قد منحها قبل ذلك بسنوات بصفة شخصية تقديراً لكفايته الممتازة فى القانون .

كبرنا نحن لهذا الحكم وهللنا ، واعتبرناه نصرًا مؤزراً لنا ضد الحكومة . ولم يدر بخاطرنا ، بعد أن استمتعنا ما شئنا بنشوة الظفر ، أن نذكر من جانبنا ما لم يذكره سعد من جانبه ، وأن ندعو إلى الوحدة القومية لمواجهة الحال التى نشأت عن استمساك رئيس الوزارة البريطانية بالسياسة الإنجليزية فى السودان . لقد دعونا إلى هذه الوحدة القومية من قبل مرات . فما بالنا لم ندع إليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئاً فيه ؟ أم أنا خشينا كما خشى سعد أن يحسب ذلك ضعفاً منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل إذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قدبلغت مبلغاً جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساساً فى حياتنا العامة ، فإذا فشل عدلى فى مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصراً له ، وإذا فشل سعد فى محادثاته مع ماكدونالد فرحنا وعددنا ذلك نصراً لنا ؟ أيًّا ما كان الأمر لم يفكر أحد فى هذه الدعوة إلى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى ، وبقينا جميعاً مندفعين فى تيار الخصومة الجارف ؛ تتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر .

وحان موعد افتتاح الدورة البرلمانية ، وإلقاء خطاب العرش الثانى . وحضر جلالة الملك الافتتاح ، وتلا سعد خطاب العرش بأمر جلالته . واطلعنا نحن على الخطاب فابتهجنا أيما ابتهاج . إن فيه للمعارضة لمادة ما أغزرها ! فهو يتحدث عن محادثات سعد مع ماكدونالد فى سطور قليلة تنتهى إلى أن الأمل فى تحقيق استقلال البلاد ما يزال عظيماً ، برغم ما كان من عدم نجاح هذه المحادثات ! وهو يتحدث بعد ذلك فى الشئون الداخلية حديثاً طويلاً

لا يكاد ينتهى ، ويتناول من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للإدارات الحكومية لأنه لا يتصل فى قليل ولا فى كثير بالسياسة العامة . أهكذا انقلب سعد زغلول ، فأصبح يرى فى تربية الماشية والدواجن ما يعادل استقلال مصر وسيادتها ؟ ! أهذا هو الرجل الذى كان يقول : إذا وجب علينا أن نشغل بسياستنا الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشغل باستقلال بلادنا ثلاثة وعشرين قيراطاً ؟ ! ألم يكن هذا الرجل يعيب علينا أن نتحدث عن هذه السياسة الداخلية ، ويعد هذا الحديث صرفاً للأمة عن التفكير فى قضيتها الكبرى ، ويتهمنا من أجل ذلك بالخيانة ؟ أفكان كل غرضه من هذه الحركة الوطنية ، التى بدأت سنة ١٩١٩ ، أن يصل إلى الحكم ، وأن يتربع فى دسته ، وأن يظل قابضاً على زمامه ، لينكل بخصومه ، وليجعل الحكومة زغلولية لحماً ودماً ، خدمة لأنصاره ؟ أين هو من عدلى باشا ! هذا الرجل النبيل الكريم الذى ألف وزارته وذهب يفاوض لورد كيرزون ، فلما لم يحقق لوطنه مطمعه فى الاستقلال عاد فقدم استقالته فى اليوم التالى ، ولم يقبل البقاء فى الحكم حرصاً منه على أن يفسح الطريق لمن يستطيع ما لم يستطعه هو ؟ جعلنا نسوق هذه الحجج وأمثالها إثر إلقاء خطاب العرش ، فكانت تلقى من الناس آذاناً صاغية وقلوباً واعية ، وكنا بهذا مغتبطين أشد الاغتباط .

ورأى سعد باشا أن موقفه يزداد دقة ، وازداد يقيناً بهذه الدقة حين رأى الرجال الذين اختارهم وزراء معه ، ليجعلوا لوزارته أول تأليفها هيبة أمام الناس ، يتخلون عنه ، بعضهم معتذراً بصحته ، والبعض ملتمساً معاذير أخرى . كان توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية ، وذكر أن صحته لم تعد تطيق حمل أعبائها . ولم يبلغ محمد سعيد باشا هذا المبلغ من التخلى عن سعد ، لكن حماسته للوزارة ضعفت . ترى من أين تهب الريح ؟ وترى هل يراد بهذه الحركات أن تعصف بالوزارة ؟ رأى سعد واجباً أن يقاوم التيارات المختلفة . وسواء أكان أمثال نسيم باشا متأثرين باتجاه البريطانيين أو غير البريطانيين ، فمن الواجب مواجهة الحال . ولمواجهتها اختار سعد الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ثم اختار على بك الشمسى وزيراً للمالية ، وكان كلاهما شاباً فى فتوّة شبابه لما يبلغ الأربعين من سنه . وكانت فكرة سعد فى هذا دفع الأمل إلى نفوس الشبان المثقفين بأن المستقبل لهم ما أيدوه ونصروه . لكن هذه الحركة التى لا تخلو من براعة فوجئت بعد أيام قليلة بحادث مروع حاول سعد مواجهته ، ثم اضطر بعده لأن يستقيل .

فقد أطلق الرصاص فى رابعة النهار على سردار الجيش وحاكم السودان العام ، السير

لى ستاك باشا ، فأودى بحياته . وكان سردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، إنجليزياً منذ احتلت إنجلترا مصر ، وكان حاكماً عاماً للسودان منذ أعيد فتح السودان فى سنة ١٨٩٩ ، بعد أن أمر الإنجليز بإخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قلائل .

تولت الدهشة المصريين جميعاً لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة ، ووقع بعد أسابيع معدودة من فشل المحادثات بين سعد وماكدونالد بسبب السودان . وكان لورد اللنبى لا يزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر وكان أول ما طلب إثر الحادث أن تقام لسيرلى ستاك جنازة رسمية ، يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية . وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبى إلى سعد باشا إنذاراً من الحكومة البريطانية تطلب فيه إلى مصر أن تحقق الحادث أياً كانت المسئوليات وأياً كان المسئولون فيه ، وأن تدفع غرامة نصف مليون من الجنيهات ، وأن تسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يباح لحكومة السودان أن تزيد المساحة المنزرعة قطناً بمنطقة الجزيرة فى السودان إلى أى قدر تراه ، وألا تتقيد بالاتفاق الذى كان بينها وبين مصر ألا تزيد زراعة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين ألف فدان ، وأن يكون للسودان تبعاً لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر تحتاج إليه هذه الزيادة فى الزراعة . ولم ير المندوب السامى أن يكتفى بإرسال هذا الإنذار بالطريق المألوف ، بل حمله بنفسه تحيط به شرذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف . وقد روع سعد باشا لهذا الإنذار وللطريقة التى حمل بها ، وكرر عبارة قالها حين علم بمقتل السردار : « إن الرصاصة التى أودت بحياته لم توجه إلى صدره بل وجهت إلى صدرى أنا » .

واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الإنذار الذى أبلغ إلى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث ، ووقع على بك الشمسى وزير المالية شيكاً بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيراً للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك . لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالإنذار من إباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجاتها من هذه المياه ؛ وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين ، بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث الفظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما مساساً بحقوق مصر .

وبرغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول إلى غاية بذاتها . فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتلال جمرك الإسكندرية ووضع يدها على إيراده . ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينه وبين الإنجليز لم يبق أمر حجة تقابل بالحجة ، قال إنه يشعر أنه مقصود شخصياً بهذه الإجراءات العنيفة ، وأنه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضر ، وإنه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم . ولهذا رفع استقالة وزارته إلى جلالة الملك .

لم يكن بد بعد أن قتل السردار ، وبعد أن حمل لورد اللنبى إنذاره العنيف إلى رئيس الوزارة المصرية ، من أن نقف حملة المعارضة التى كنا قائمين بها ضد الوزارة . فلما قدم سعد باشا استقالته وقبلها جلالة الملك ، كان رأينا أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة الناشئة عن الجريمة وعن الإنذار . وكنا نحن محررى السياسة حريصين على أن يتم الأمر على هذا النحو أشد الحرص ، وكانت تساورنا الخشية أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين إذ يدعى للحكم فيقبله ، فنواجه موقفاً بالغاً غاية الدقة ، ونتهم كذلك بأننا إنما عارضنا وزارة سعد باشا لنصل نحن إلى الحكم ولو على حساب الحياة البرلمانية .

ولقد تنفسنا الصعداء حين علمنا أن جلالة الملك عهد بتأليف الوزارة إلى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الذى عين بمشورة سعد باشا ، والذى كان فى نظر الناس وفدياً ، كما كان محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا وفديين فى نظر جمهور الأمة . وزاد فى تنفسنا الصعداء أن اختار زيور باشا طائفة من الوفديين وزراء معه ، من بينهم أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال ، وكان معروفاً بميوله الوفدية . وكذلك استقبلنا هذه الوزارة الوفدية الجديدة على أنها استمرار للوزارة الدستورية الأولى ، وتمنينا لها النجاح فى معالجة الإنذار البريطانى ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار ، وأن تكون أحسن حظاً من وزارة سعد باشا فى توطيد علاقات مصر وإنجلترا على أساس من استكمال استقلال مصر وسيادتها .

كان زيور باشا رجلا بديناً ضخم الجسم طولا وعرضاً ، وكان ذكياً حاضر البديهة والنكتة ، وكان مثقفاً ثقافة فرنسية عالية . تعلم فى مدارس الجيزويت الفرنسية ، ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف ، أعلى محاكم مصر فى زمانه . وكان معروفاً بالنزاهة وحسن التقدير . . لكنه كان يؤمن بسياسة

القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بإرادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقــوة مقضى عليهـا بالفشل لا محالة . ولم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف ، وإن لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلا . كان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل إلى مصانعة الأقوياء ، كما كان فى طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها . لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الإنذار البريطانى ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وإنجلترا ، فى كلمات ثلاث : إنقـاذ ما يمكن إنقاذه » . هو إذن رجل ممكنات لا رجل مثاليات . وهو يرى أنه إن قال غير هذا كان خادعاً لنفسه وللناس .

أعلن سعد باشا أول ما تألفت وزارة زيور باشا أنه يؤيدها ويرجو لها التوفيق . وكان مفهوماً أن الوفديين الذين اشتركوا فيها إنما قبلوا هذا الاشتراك برضاه وبعد مشورته . لكن هذا التأييد لم يدم طويلا . فبعد خمسة أيام من تأليف الوزارة استقال منها أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك ، لأنهما رأيا فى سياسة زيور باشا تسليماً بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به . وأيقن الناس أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا .

والواقع أن الموقف كان بالغاً غاية الدقة ، وكان لابد لتخطيه من إيجاد حل معقول ، لا يضر بحقوق مصر وترضاه إنجلترا . فقد كان الجيش المصرى بالسودان فى حال من التمرد على ضباطه من الإنجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين . بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطانية بالسودان . وترتب على ذلك أن تعرضت الخرطوم وأم درمان لاضطرابات ، تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، إن لم تكن قد بلغت هذا الحد بالفعل . لكن التسليم بانسحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معانى التسليم بفصل السودان عن مصر فصلا تاماً . أفيرضى سعد باشا ورجال حزبه الذين اشتركوا مع زيور باشا عن هذه النتائج ؟ وإذا هم رضوها ، فما بال سعد باشا قد انقطعت محادثاته مع مستر ماكدونالد ، لأنه تمسك بأن السودان جزء من مصر ؟ لكن زيور باشا لم يكن مرتبطاً بسياسة سعد ارتباط التابع للمتبوع . وهو كان يرى أن بقاء الجيش المصرى بالسودان ، وبينه وبين الجيش البريطانى ما بينهما من مناوشات ، قد يتيح لإنجلترا الفرصة لإعلان الاستئثار بالأمر فى السودان . فلابد له من أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الإنذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على أن تسحب إنجلترا ما جاء بإنذارها خاصاً بزراعة القطن فى الجزيرة

ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه . هو يعلم أن هذا الوضع سيثير ثائرة المصريين ، وسيجعلهم يتهمونه بالضعف والتفريط ، لكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذاً لسياسته : إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

استقال أحمد بك خشبة وعثمان محرم بك من الوزارة ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، وأيقنوا إلى جانب ذلك أنها وزارة ضعيفة لا تستطيع مواجهة الأمور فى حزم وثبات ، كما أيقنوا أنها إذا تقدمت إلى البرلمان خذلها . ماذا عسى أن يكون الأمر من بعد ؟ أو يحل مجلس النواب ، ولما يمض على بدء الحياة البرلمانية فى مصر تسعة أشهر ؟ وهل تتولى هذه الوزارة الضعيفة حل البرلمان ومواجهة الأمة ؟ تحدث الناس بأن فى النية ضم إسماعيل صدقى باشا إلى الوزارة وتوليته وزارة الداخلية . وصدقى باشا كان وزيرًا مع عدلى باشا ومع ثروت باشا . وهو صديق للأحرار الدستوريين وإن لم يكن عضواً فى الحزب . ماذا يكون موقفنا نحن إذن ؟ وهل آن لمخاوفنا الأولى عقب استقالة سعد باشا أن تتحقق ؟ . .

تحدثت إلى الدكتور حافظ عفيفى بك فى الأمر ، وأفصحت له فى صراحة عن وجهة نظرى ، وأننى أرى اشتراك صدقى باشا فى الوزارة مقدمة لا تبشر بخير . وكان جوابه أن صدقى باشا ليس عضواً فى الحزب ولا سلطان لنا عليه ، وأنا على كل حال فى وضع دقيق يجب فيه أن نقف موقف الانتظار لنحكم على الحوادث بنتائجها وما تتمخض عنه .

واشترك صدقى باشا فى الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ، وبقى زيور باشا رئيساً لوزارة أيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة ، أضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عينى أقدار الرجال . فأنا أحترم دائماً رأى غيرى ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة ، وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا . أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد إلى معسكر محاربى الوفد ، وأما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكاً مع ثروت باشا فى تأييده ، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر – فذلك ما لم أكن أتصوره بحال .

على أننى لم أجد كثيرين يشاركوننى فى هذا التصور . بل رأيت على النقيض من ذلك ابتهاجاً فى صفوف الأحرار الدستوريين . يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلماً وعنتاً أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثاً من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان

ثوباً من رضى الأمة عنه وقبولها له . ولم تقم الحياة البرلمانية فى مصر ولا فى غير مصر لتؤيد الطغيان ، فإن هى فعلت لم تكن جديرة بالبقاء . والحكومة التى تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فإن هى آثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها .

كان لهذه الحجج أثرها البالغ فى نفس إخوانى وأصدقائى من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزورونني بجريدة السياسة . وكانوا يكررونها أمامى ، فلا أزيد على أن أقول : لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح فى الرأى العام . ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون . فهى إما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو إخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ؛ وإما أن يظل هذا الطغيان فاشياً فتكون الأمة ويكون الرأى العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعداً وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضاً كسب للبلاد ما أعظمه . أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الإنجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب إلى الحكم — فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه .

لم تغير هذه المناقشات من رأى إخوانى ، ولم تغير كذلك من رأيى . وكانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . وكثيرًا ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيرًا ما خضع منطقنا لواقع الحياة على الرغم منا .

فى هذه الأثناء فكر الأحرار الدستوريون فى ضرورة اختيار رئيس للحزب يحل محل عدلى باشا يكن ، واتجه نظرهم إلى عبد العزيز بك فهمى ، وخوطب عبد العزيز بك فى ذلك ، فانتهى إلى قبوله بعد إباء ثم تردد . وقد اغتبطنا بهذه الخطوة لما نعرفه جميعاً فى عبد العزيز بك من قوة الحجة ومن الصلابة فى الحق ، ورجونا أن يكون اختياره لرئاسة الحزب فاتحة نضال جديد فى سبيل الدستور وفى سبيل الحق والحرية .

كانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . فقد استدعت الوزارة الجيش من السودان بأمر جلالة الملك قائد الجيش الأعلى . وفى مقابل ذلك رد الإنجليز على خطاب أبلغه زيور باشا إياهم يكرر فيه الأسف لمقتل السردار ، ويذكر أنه يحرص على أن تظل علاقة مصر وإنجلترا على أساس من حسن التفاهم . فأشاروا فى ردهم إلى حرصهم كذلك على أن تقوم علاقات الدولتين على أساس ودى ، وأنهم لذلك نزلوا عما جاء فى إنذارهم إلى سعد باشا خاصاً

بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، كما سحبوا قواتهم التى كانت قد احتلت جمرك الإسكندرية . بهذا رأى زيور باشا أنه أنقذ ما أمكن إنقاذه ، وأنه فى حل من أن يترك لصدقى باشا ما بقى بعد ذلك مما يدخل فى اختصاص وزير الداخلية من معاونة النيابة فى تحقيق مقتل السردار ، وفى المشورة فى أمر البرلمان وحل مجلس النواب والرجوع إلى الأمة لاستفتائها عن طريق الانتخاب .

بينما كان هذا يجرى فى دوائر الحكم ، كان سعد باشا قد ترك داره بمصر ، وذهب إلى فندق مينا هوس بجوار الأهرام ، فاعتكف هناك وقل زائروه . بل لقد تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحداً . ولئن صح هذا إن له لأبلغ العذر . لقد تنكر له كل شيء فى الحياة ، وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلفت يمنة ويسرة فلا يزداد إلا حيرة لما يرى . وما أحسبه إلا كان يكرر : إن الرصاصة التى قتلت السردار كانت مصوبة إلى صدره هو ! ثم ما أحسبه إلا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذى قتل السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة فى هذه الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر فى ملجئه ذاك أياماً مضت وهو فى الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع إليه ، ويرى فيه نبي الوطنية ، وينادى : سعداً أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه : أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التى كان ينادى بها ؟ أتراه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ وإلى متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مَرّ بخاطر سعد بعد أن لجأ إلى ميناهوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوهاً كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الإنجليز الذين نفوه إلى مالطة ، وإلى سيشل ، وإلى جبل طارق ، والذين وجهوا إليه أخيراً هذا الإنذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من بعده .

ولم يكن سعد باشا فى ريب من أن تعيين إسماعيل صدقى باشا وزيراً للداخلية له مغزاه . وقد بدأ هذا المغزى يبدو بجلاء فى الأيام الأولى من تولى صدقى باشا منصبه . فقد استصدرت الوزارة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً . وليس بعد هذا إلا أن يتحول أعضاء البرلمان عن خطتهم فى تأييد سعد ، أو تحل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، تشهد نتيجتها بأن الأمة تحولت عن السياسة التى اتبعها سعد واتبعها الوفد فى الحكم .

وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هى النقيض من التجربة الأولى التى أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الإنجليز حلا تدل كل المظاهر

على أن الأمة المصرية قبلته فى ظل نظام دستورى صحيح ، وأقرته فى برلمانها بأغلبية تكاد تكون إجماعاً ؛ يرأسها سعد الذى رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد إنجلترا . فلننتقل إلى هذا العهد الجديد وهذه التجربة الجديدة ، فقد كان فيها للأحرار الدستوريين مواقف تستحق التدوين ، وتستحق التقدير .

الفصل الخامس

خصومة فائتلاف

صدقى باشا وزيور باشا – قضايا السياسة جميعاً يحكم فيها بالبراءة – التحقيق فى مقتل السردار – العطف على الوفد وعود سعد باشا من ميناهوس – الوزارة تحل مجلس النواب وتجرى الانتخابات – تأليف حزب الاتحاد – موقفى من الانتخابات ومن الحزب الجديد – حسن بك نشأت مؤلف الحزب يشرح سبب تأليفه – المعركة الانتخابية – تعديل الوزارة واشتراك حزب الأحرار فيها – معركة الرياسة وفوز سعد باشا بها – حل مجلس النواب يوم انعقاده – موقفنا من هذا الحل – تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب – سلخ جغبوب من مصر وضمها إلى برقة – حديث الخلافة – كتاب « الإسلام وأصول الحكم » – إخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء – دفاعنا عن حرية الرأى – عبد العزيز باشا فهمى وحكم هيئة كبار العلماء – إقالة عبد العزيز باشا فهمى – الاجتماع التاريخى لحزب الأحرار الدستوريين – استقالة علوبة باشا ودوس باشا من الوزارة – واستقالة إسماعيل صدقى باشا منها – استقالة دوس باشا من الحزب – المندوب السامى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث – بدء حديث الائتلاف – خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ – حنانيك يا نشأت – سير جورج للويد المندوب السامى الجديد يحضر إلى مصر – الوزارة تصدر قانون الهيئات فتمنع من نشره فى الوقائع المصرية – مقاومة الدكتاتورية – الاهتداء إلى أساس لاتفاق الأحزاب – عبد العزيز فهمى يرفض مقابلة سعد زغلول – اجتماع البرلمان فى الكونتننتال – إعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا – الشعور العام بزوال الوزارة وزوال العهد كله – مناورات لإفساد الائتلاف – التغلب على هذه المناورات – مقابلاتى لسعد باشا – اتفاقنا واختلافنا – رأى سعد باشا فى « وزارة كبرى » وتفكيره فى تعديل الدستور ومقاومتى هذا التفكير – « السياسة الأسبوعية » لا تفوز منه بحديث – بيانه عن الانتخابات – الانتخابات فى دائرة الجمالية – استقالة زيور باشا وتأليف عدلى باشا وزارة الائتلاف .

تولى صدقى باشا وزارة الداخلية ، فأيقن الناس جميعاً أنه أصبح المحرك الأول لوزارة زيور باشا ، وأن كلمته أصبحت المسموعة فى الوزارات كلها . ولم يكن مرجع ذلك إلى اختياره للوزارة فى ذلك الظرف ، وإنما كان مرجعه إلى أنه كان من طراز يختلف كل الاختلاف عن طراز زيور باشا . صحيح أن الرجلين تلقيا بدء حياتهما ثقافة واحدة فى مدارس الجزويت أو الفرير ، وأنهما معاً كانا على جانب من الذكاء عظيم . لكن صدقى

باشا لم يكن قد بلغ الخمسين ، وكان زيور باشا قد نيف على الستين . وكان فى طبع الرجلين إيمان بسياسة القوة . لكنهما كانا يختلفان فى تكييف مكانهما من مصدر هذه القوة . كان زيور باشا يعترف بأنها خارجة عنه ، وبأنه لا يحسن غير الإذعان لها . أما صدقى باشا فكان يستعير ثوبها ويخلعه على نفسه ، ويبدو للناس وكأنه هو القوى بذاته . وكان زيور باشا يشعر بأنه قد أدرك من الحياة كل ما يريد ، فلم يبق له مطمع فى منصب أسمى أو جاه أعرض . أما صدقى باشا فكان لا يزال شديد الطموح ؛ يريد رياسة الوزارة من ناحية ، ويريد أن يتغنى الناس بقوته وبذكائه وبمقدرته من الناحية الأخرى . لذلك اغتبط زيور باشا بأن وجد إلى جانبه فى الوزارة هذا الرجل الشاب يحمل عنه عبء العمل ، ويضطلع وإياه بالمسئولية ، ويعفيه من كثير ما كان أغناه عنه . واغتبط صدقى باشا بأن وجد أمامه المجال الحر الذى يبرز فيه أمام الناس بروزاً يتيح له الفرصة التى يطمع فيها ، ويدنيه من أهوائه قدر ما يمكن .

وكانت طلائع هذا العهد ، كما قدمنا ، أن استدعى الجيش المصرى من السودان ، وأن نزل الإنجليز عما جاء فى إنذارهم خاصاً بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، وأن سحبوا قواتهم من الجمارك المصرية . لكن ما تم من ذلك لم ينق الجو فى مصر ، ولم ينق الجو بين مصر وإنجلترا ، بل بقيت فيه سحب داكنة لا يدرى أحد : أتظل جاثمة أم تنقشع مع الأيام ؟ بقى مقتل السردار ، وحرص الإنجليز على البلوغ بالتحقيق إلى معرفة المسئولين عنه . وبقى مصير البرلمان الذى أجل شهراً . ثم نبتت من جانب صحف الوفد معارضة بدأت على استحياء ، وسرعان ما نشطت وقويت ، واتجهت إلى اتهام الأحرار الدستوريين بأن لهم ضلعاً فى توجيه هذه السياسة الأخيرة . ولم يكن بد من أن ندفع هذه التهمة . على أننا لم ندفعها بالتبرؤ منها ، بل بأن الوفديين أنفسهم ، بسوء سياستهم وفساد تصرفات الوزارة الدستورية الأولى ، هم الذين جروا على البلاد هذه المحن ، وعرضوها للإنذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين . وأدى بنا الاندفاع فى هذا التيار ، تيار مناهضة ماتكتبه صحف الوفد ، إلى نتيجته المحتومة : إلى تأييد هذه الوزارة التى اشترك فيها صدقى باشا ، بعد أن كنت أرى ، وبحق ، أن اشتراكه فى الوزارة ستكون له نتائج لا تبشر بخير !

أدت معارضة صحف الوفد واتهامها إيانا إلى هذه النتيجة المحتومة ، وأدى إليها كذلك أننا تسلمنا إعلانات القضايا التى رفعتها النيابة علينا ، والتى تحدث عنها سعد باشا إلى

عبد الرحمن رضا باشا . صحيح أننا كنا مطمئنين إلى أن البراءة محققة فى هذه القضايا الخمس جميعاً ، ومنها قضية تدخل سعد باشا فى انتخابات محمد محمود باشا . فما كان لمحكمة الجنايات ، بعد حكم النقض فى قضية السياسة الأولى ، أن تحكم بالإدانة فى هذه القضايا الأخرى . لكن تقديمنا للمحاكمة أثار الخصومة من جديد أمام القضاء ، ولم يكن بد من أن ندافع عن أنفسنا بإثبات صحة الوقائع التى نسبناها إلى سعد باشا وحكمه . أما والوزارة القائمة تشاركنا الاقتناع بصحة هذه الوقائع ، فلم يكن لى أن أقف منها موقف المعارضة ، بل أدت الحوادث بنا إلى تأييدها لأن الخصومة القديمة بيننا وبين الوفد كانت لا تزال على أشدها .

وانتهى الشهر الذى تأجل له البرلمان ، فاستصدرت الوزارة أمراً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وفى هذه الأثناء كانت التحريات والتحقيقات تجرى للوقوف على قتلة السردار ، وكان الرأى العام يتتبع هذه المسألة بانتباه بالغ . وقد بدا فى الجو أن الشبهات فى هذه الجريمة تلقى على الوفديين ، وأن التحقيقات تتجه نحو جماعة منهم . هنالك تساءل الناس : أهو اتجاه صحيح ذلك الذى تسير فيه التحقيقات ، أم هو اتجاه سياسى قصد به إلى غرض بذاته ؟ بل لقد بدأ الهمس فى بعض الدوائر بأن الوفديين بوصفهم هيئة لا يد لهم فى هذه الجريمة ، بل لعلها دبرت ضدهم ؛ وأنه إذا كان أحد منهم قد اشترك فيها فلعله دفع إليها من غير الوفد ، أو ممن يريدون النكاية بالوفد . وانتشر هذا الهمس وأثار جوًّا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدءوا يتحولون عنه بسبب سياسته فى الحكم . وشعر سعد زغلول باشا بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة بعد أن نصروه وعززوه ، فبدأ يعاود التفكير فى الخروج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه حين ذهب إلى ميناهوس ، ولذا خرج منها ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها ، وليرى ما الله فاعل به وبرجاله فى مقتل السردار .

وكان طبيعيًّا أن يجد من الرأى العام تحولا فيه شىء من العطف على الوفد وعلى رئيسه ، لأن الشعور ضد تحكم الإنجليز فى مصير البلاد كان قويًّا ، ولأن سعداً خرج من الحكم بسبب الإنذار البريطانى . على أن هذا العطف لم يكن ليعدل بصدقى باشا وبزيور باشا عن خطتهما ؛ فهما ومن معهما ممن بيدهم مصائر الأمور كانوا يرون ما تنطوى عليه النوايا البريطانية نحو مصر بعد مقتل السردار . بل لقد ترامت إشاعات بأن فى النية الرجوع عن اعتراف إنجلترا باستقلال مصر ، أو العدول عن تصريح ٢٨ فبراير جملة . وما كان لسياسى

يزن الأمور وزنها الصحيح أن يجارى هذه الإشاعات . لكن الصحيح أن الإنجليز أبدوا الرغبة فى أن يتولوا هم تحقيق مقتل السردار . ولما كان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية لا يزالون يحتلون مناصبهم فى النيابة العامة وفى الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية ، فقد كان فى مقدورهم أن يطلبوا أن يتولى هؤلاء الموظفون المصريون بوظائفهم ، البريطانيون بجنسيتهم ، هذا التحقيق ، أو أن يتولاه مستشار إنجليزى من مستشارى محكمة الاستئناف المصرية . لكن وزارة زيور باشا حرصت على ألا يكون شيء من ذلك ، وعلى أن تتولى السلطات المصرية الصميمة التحقيق ، مطمئنة إلى قدرتها على أن تجلو الحقيقة فيه على نحو تطمئن له العدالة كل الاطمئنان .

وكذلك كان . فلم يتول الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية أمر هذا التحقيق ، ولم يكن لأحد منهم فيه أثر ظاهر ؛ بل تولته النيابة العامة المصرية ، يعاونها البوليس المصرى .

أما فيما يتعلق بالانتخابات ، فقد كان صدقى باشا حريصاً على أن تسفر نتيجتها عن أغلبية بمجلس النواب الجديد ضد الوفد . ذلك بأنه كان يقدر أنه إذا أعادت الانتخابات الوفد للحكم ، عاد الإشكال بين مصر وإنجلترا كما كان يوم تقديم الإنذار البريطانى لسعد باشا . وكان يقدر كذلك أن عودة الوفد للحكم ستعيد ما كنا نشكو منه من أساليب الحكم فى الشئون الداخلية . وإذ كان يعلم أن القانون الذى سنته وزارة سعد باشا ، والذى يجعل الانتخاب العام مباشراً ، ليس من شأنه أن يطمئن أحدًا على هذه النتيجة المرجوة — فقد رأى أن يتم الانتخاب عن طريق المندوبين الناخبين ، على نحو ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٢٣ . وقد احتج فى هذا الإجراء بأن الدفاتر والتذاكر الانتخابية التى تنظم عملية الانتخاب المباشر لم تتم ، ولا يمكن أن تتم فى الفترة التى حددها الدستور لإجراء الانتخاب . بل لقد أشاع الوفديون أن فى نية الحكومة أن تلجأ إلى وسائل إدارية لضمان النتيجة التى تريدها فى الانتخابات ، وذكروا أن وسائل الحكومة فى ذلك كثيرة ؛ منها تعديل الدوائر تعديلا يفيد مرشحاً بذاته ويضر مرشحاً آخر ؛ ومنها حق وزير الداخلية فى تعيين الدوائر الفرعية واختيار أماكن بذاتها مقرًّا لهذه الدوائر ، حتى يكون وجود الناخبين أو المندوبين فيها ذا أثر عليهم لاعتبارات كثيرة ؛ ومنها تعيين العمد أو مشايخ البلاد الذين يؤيدون مرشحاً بذاته ؛ وهلم جرًّا . على أن خصوم الوفد ردوا عليه بأن الوفديين إنما يمهدون لهزيمتهم فى الانتخابات ، ويلتمسون المعاذير لهذه الهزيمة لتيقنهم بأنها واقعة لا محالة .

أذكر اليوم ، وقد مضى ربع قرن على الترشيح لهذه الانتخابات الثانية ، كيف اكتظ

حزب الأحرار الدستوريين ، وكيف اكتظت أبهاء جريدة السياسة بالذين كانوا يريدون ترشيح أنفسهم ، حتى لم يكن فى الدار كلها موضع لقدم ، وحتى شق على محررى السياسة أن يصلوا إلى غرفهم ، وأن يباشروا عملهم .

وقد رشحنى الحزب فى هذه المناسبة لأتقدم للانتخابات بدائرة « تمى الأمديد » من دوائر مركز السنبلاوين حيث (كفر غنام) مسقط رأسى . وقدبدأت بالفعل أمهد لزيارة الدائرة وللاتصال بالمندوبين الناخبين فيها . على أننى اضطررت بعد أيام أن أتنازل عن هذا الترشيح . ذلك أن أستاذى لطفى بك السيد زارنى بمنزلى ، وأخبرنى أن أخاه سالم بك السيد يريد أن يرشح نفسه فى هذه الدائرة . فلما رآنى مصرًّا على احترام قرار الحزب والمضى فى ترشيح نفسى ، ترك لعبد العزيز بك فهمى صديقه ورئيس الحزب أن يتولى إقناعى . فقابلت عبد العزيز بك بمنزله بمصر الجديدة ، وكان مريضاً ، فذكر لى أن مصلحة البلاد تتحقق لا شك بنجاحى أنا فى الانتخابات . لكن لطفى بك صديقه منذ ثلاثين سنة أو تزيد ، وأخوه سالم بك حريص أشد الحرص على أن يرشح نفسه . وللأخوة على لطفى بك حقوقها ، وللصداقة على عبد العزيز بك حقوقها . وباسم هذه الحقوق ، وباسم مودتنا القديمة ، لا باسم رياسته للحزب ، يطلب منى أن أتنازل عن ترشيح نفسى . ولم أملك إزاء هذا كله إلا أن أنسحب من الترشيح ، وأن أعلن انسحابى . لكننى شعرت يومئذ بغضاضة فى نفسى أشد الغضاضة . فإذا جاز أن يؤثر الإنسان الإخوة أو الصداقة على ما سواها ، أفليس من حقى أن أفكر فى موقفى من الأحرار الدستوريين ، وأن أدع رياسة تحرير (السياسة) يتولاها غيرى وأن أوثر أنا كذلك مصلحتى ؟ لقد كنت يومئذ شاباً لما أبلغ السابعة والثلاثين ، فإذا وقفت عقبات من هذا القبيل فى طريقى ، أترانى مع ذلك أستسلم لها ؟ كلا ! لهذا قابلت ثروت باشا فى موعد حدده لى بمنزله ، وذكرت له ما كان ، وصارحته برغبتى فى ترك رياسة تحرير (السياسة) ، ورجوته أن يعاون على أن أترك هذه الرياسة فى يسر وحسن مودة كما توليتها فى يسر وحسن مودة . وكان ثروت باشا يعلم من خلقى التشبث بما أراه حقًّا . فقال لى : ألا ترى واجباً أن تنتظر حتى تنتهى الانتخابات ، كى لا يكون تخليك عن رياسة تحرير (السياسة) بعض ما يستغله الوفد فى حملته الانتخـابية ؟ فإذا انتهت الانتخابات وجدنا الوسيلة لتحقيق ما يرضيك . ورأيت حجته قائمة . فليس يجوز للرجل ذى المروءة أن يتخلى عن صديقه فى موقف يضر التخلى فيه بهذا الصديق . وعلى ذلك بقيت أؤيد الحزب فى حملته الانتخابية بالقوة التى كنت أؤيده بها فى كل موقف من قبل .

فى هذه الأثناء نشأت حركة بدت أول أمرها غريبة مريبة . فقد قيل إن حزباً جديداً يتألف باسم حزب الاتحاد . وقيل إنه يتألف صديقاً لحزب الأحرار الدستوريين . بل قيل أكثر من ذلك إن من زعماء الأحرار الدستوريين من ينصحون لبعض رجالهم بالانضمام لهذا الحزب الجديد . وبدأ الناس يتحدثون بأن هذا الحزب يتألف بأمر القصر ، وأن حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى ، والقائم بأعمال رئاسة الديوان ، هو الذى يشرف على تأليفه ، وهو الذى يتصل بالمديرين وبغيرهم من رجال الإدارة ليضموا إليه الأنصار من الأعيان ، كما كان يتصل برجال الجيش المتقاعدين وبرجال الدين للانضمام إلى الحزب الجديد وتعزيزه . وسألت كبار الأحرار الدستوريين وكبار أصدقائهم فى ذلك ، وفى مصلحتنا ومصلحة البلاد من قيام هذا الحزب ، فلم أجد عند أحد منهم جواباً شافياً . ولما كان حسن بك نشأت قد تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية قبلى بقليل ، وكان أستاذاً بالجامعة المصرية الأهلية حين كنت أستاذاً بها ، فقد رأيت أن أتصل به لأقف على جلية الخبر فيما يحدث واتفقت معه تليفونياً على موعد قابلته فيه بقصر عابدين .

ولعله كان يحسب ، وقد ذهبت إليه فى موعد طلبته ، أن مقصدى من زيارته يتصل بشأن خاص بى فلما التقينا بادرته بالسؤال عن هذا الحزب الجديد وعن الغرض من تأليفه . وأذكر لقد كان الرجل صريحاً معى كل الصراحة . قال : إن بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون . وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل إلى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسماً . لكنهم ما لبثوا ، حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة ، أن بدءوا يكسبون الرأى العام . ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر به الوفد ، ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من الأمر شىء . فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . قلت : ولكن النظام البرلمانى أو النيابى السليم هو الذى يقوم على حزبين كما هى الحال فى إنجلترا وفى أمريكا . وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام ، وفساد غيره من النظم التى تقوم على تعدد الأحزاب ؛ وأن حقوق القصر الدستورية تقف عند إبداء الرأى والنصيحة . فإذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة ، حل مجلس النواب ورجع الأمر للأمة . ودافعت عن هذه النظرية بكل ما أملك من قوة اليقين . فلما رآنى رئيس

الديوان بالنيابة لا أحيد عنها ، لم ير موضعاً لمتابعة الحديث ، فانتقلنا إلى المجاملات المتعارفة ، ثم تركته وأنا غير مطمئن لما يحدث ، وهو مقتنع بأننى لم أكن أبتغى من مقابلته إلا أن أقنعه برأيى . أما ولم يقتنع هو ، ولم أقتنع أنا ، فلم نلتق بعد ذلك وهو فى منصبه بالقصر .

وبدأت المعركة الانتخابية ، وخاض غمارها الوفد . وكان صدقى باشا يبذل الجهد ليصل إلى أغلبية فى مجلس النواب الجديد . وكان الوفد يحاوره بأساليب مختلفة . أذكر منها أنه أوحى إلى جماعة من أنصاره أن يتصلوا بصدقى باشا ، وأن يقسموا له ما شاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد ، وأنهم مناصروه يوم يصلون إلى مقاعدهم فى المجلس . وبذل رجال الإدارة من جانبهم جهداً عظيماً . كان موضع التقدير الخاص من صدقى باشا .

وتمت الأنتخابات ، وتحدد لاجتماع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عند ذلك رؤى أن تعدل الوزارة ، وأن يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد الذى كان لا يزال فى دور التكوين . وكان منظوراً أن يتولى يحيي باشا إبراهيم رياسة حزب الاتحاد ، وأن يكون على باشا ماهر وكيل الحزب . وكان يحيي باشا وزيراً بالفعل مع زيور باشا . وتنفيذاً للتفكير الجديد ، استقر الرأى على أن يشترك فى الوزارة من الأحرار الدستوريين عبد العزيز بك فهمى رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك ، وأن يشترك مع يحيي باشا إبراهيم من الاتحاديين على بك ماهر وحلمى باشا عيسى .

وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وأنعم برتبة الباشوية على الوزراء الذين لم يكن قد أنعم عليهم بها من قبل ، وعين توفيق نسيم باشا رئيساً لمجلس الشيوخ ، وافتتحت الهيئة البرلمانية الجديدة بخطاب للعرش ألقاه زيور باشا ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له .

كانت الانتخابات لرياسة مجلس النواب مقياس الأغلبية فى المجلس : أهى للوفد ، أى لسعد زغلول باشا ، أم لخصوم سعد ؟ وكان منظوراً أن تكون معركة الرياسة هذه حاسمة . لهذا رشح سعد زغلول باشا نفسه لرياسة المجلس ، ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت باشا لهذه الرياسة . وفى العشية التى سبقت اجتماع المجلس بذل الفريقان للفوز بالرياسة جهداً جباراً ، واقتنع كل فريق بأن جهده سيكلل بالنجاح . وقد طلب سعد باشا أنصاره الذين أقسموا لصدقى باشا أن يؤيدوه ، وأفهمهم ضرورة انتخابه رئيساً للمجلس حتى

يعود الوفد إلى الحكم إذا ظفر هو بالرياسة ، ويعود هؤلاء الأعضاء إلى جاههم الذى استمتعوا به فى عهد وزارته . وطلب صدقى باشا هؤلاء الأعضاء وذكرهم بأيمانهم ، وذكر لهم أن عودة الوفد إلى الحكم أمر لا سبيل إليه . ووعد كثيرون من هؤلاء سعداً وصدقى جميعاً ، مطمئنين إلى أن الانتخاب سرى وأنهم ، وقد أقسموا للرجلين ، فى حل من يمينهم لأىٍّ منهما .

وانتظر الجميع ما تسفرعنه المعركة . فلما أعلنت النتيجة فاز سعد بالأغلبية وخرج منتصراً . ووجم أنصار الحكومة أيما وجوم ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ، ويسأل بعضهم بعضاً : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ وهل يرفع زيور باشا استقالة الوزارة إلى جلالة الملك ؟ وهل يؤلف سعد الوزارة من جديد ، فينتقم من خصومه وممن لم ينتخبوه للرياسة ؟

استمر هذا التساؤل منذ ظهرت النتيجة ظهر ذلك اليوم إلى المساء ، والناس ينتظرون فى كل لحظة خبراً جديداً . وإننى لفى مكتبى برياسة تحرير السياسة ، إذ دق التليفون وطلب صدقى باشا إلىّ أن أقابله برياسة مجلس الوزراء ، وكانت إذ ذاك قبالة دار البرلمان . وعلمت قبل ذهابى إليه أن الوزارة قررت حل مجلس النواب الجديد . وعجبت لذلك . فالدستور صريح فى أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه . فكيف سوغت الوزارة لنفسها إذن أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده ، وللسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه ؟ !

قدرت أن صدقى باشا خشى أن يمنعنى هذا الاعتبار الدستورى من تأييد ما حدث ، فأراد أن يقنعنى بأن هناك اعتباراً لا يقل عنه خطورة ، ذلك اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا ، ولهذا طلب أن أقابله . ولم يخطئ ظنى ، فقد ذكر لى أول ما قابلته أن الوزارة اضطرت إلى حل المجلس الجديد ، لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على ما صنع من انتخاب سعد رئيساً له ، وأن أيسر هذه النتائج أنها تضع الملك والأمة كل منهما فى واد ، وأبلغ من ذلك خطراً أن تؤدى إلى تدخل الإنجليز فى شئوننا الخاصة بحجة ما حدث من مقتل السردار ، خصوصاً أنها وصفت الحكومة التى وقع هذا الحادث فى عهدها بأنها حكومة لا تستحق احترام العالم المتمدين .

استغرق حديث صدقى باشا معى وقتاً غير قصير . فقد تمسكت بحكم الدستور ، وحرص هو على إقناعى باسم مصلحة الدولة وسلامتها . وخرجت من عنده وأنا فى حيرة من الأمر .

فلما عدت إلى جريدة (السياسة) ألفيت غرفها وأبهاءها امتلأت بالناس فليس فيها موضع لقدم ، وهم جميعاً جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب ، وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الإجراء ، وإنقاذها البلاد بهذه الجرأة من موقف أيسره ما كانوا جميعاً يتعرضون له من اضطهاد وظلم إذا عاد الوفد إلى الحكم .

وكنت أنظر إلى ما حدث وإلى ما أرى ، فتضطرب نفسى بين عوامل متباينة . فهذا الدستور ، الذى وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر ، والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام ، يتعرض لما تعرض له ، وهذا الطغيان البرلمانى الذى ساد البلاد طيلة عهد الوزارة الدستورية الأولى ، والذى حاربناه أشد الحرب وأهولها ، قد انقضى عهده ، ولعله قد انقضى إلى زمن غير قصير . وهذا الحزب الجديد الناشئ فى كنف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ما عسى أن يكون مغزى إنشائه ، وهل تتعرض البلاد فى ظل الفكرة التى أنشأته إلى طغيان جديد ؟ وحزبنا نحن ، الذى رشحنى للنيابة ثم تخلى عنى ، ها هو ذا قد اشترك فى حل مجلس النواب الجديد ، فحل المشكلة التى تحدثت إلى ثروت باشا بشأنها ، فلم يبق لى أن أفكر فى اعتزال (السياسة) ورياسة تحريرها . وهؤلاء الجذلون المغتبطون بإقدام الوزارة على حل مجلس النواب يطالبوننى بما يطالبنى به صدقى باشا ، من الدفاع عن حل المجلس يوم انعقاده ، وبينهم أصدقاء تربطنى بهم أوثق الصلات ، وبينهم نواب نجحوا فى الانتخاب بعد مجهود عنيف وهم مع ذلك راضون كل الرضا عما حدث . وقضية مقتل السردار قد قبض فيها على النائب الوفدى السابق الأستاذ شفيق منصور ، وعلى جماعة من الشبان معه ، بتهمة أنهم هم الذين ارتكبوا الجريمة أوحرضوا على ارتكابها . وقضايا السياسة المنظورة من عهد سعد أمام محكمة الجنايات قد حكم فى بعضها بالبراءة ولا يزال البعض معلقاً . والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لا تزال قائمة ، وكنت أنا إلى يومئذ حامل لوائها . وصحف الوفد لا تزال تطعن علينا مر الطعن ، وتتهمنا بمختلف التهم . ألا يقتضى هذا الجو المبهم أن نتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد ، حتى تستبين الأمور؟ نعم ! هذا ما انتهى إليه رأيى ، وما وافقت الحزب عليه ، برغم مضاعفة الذين أنشأوا حزب الاتحاد جهدهم ليجعلوا لهذا الحزب قواماً أمام الناس . ولم يكن لهذا الجهد بعد الذى حدث مسوغ ظاهر ، بل زال ما صرح لى به حسن بك نشأت عن الغرض من إنشاء الحزب ، فالوفد لم يزل إلى يومئذ صاحب الأغلبية .

وأعلنت الصحف أن جريدة الاتحاد ستظهر لساناً لحزب الاتحاد ، وأن المسئولين عن هذه الحركة قد اختاروا صديقى وزميلى فى تحرير السياسة ، الدكتور طه حسين ، رئيس تحرير لجريدتهم ، كما عين يحيى باشا إبراهيم رئيساً للحزب ، وعلى ماهر باشا وكيلاً له . وظهرت الجريدة الجديدة ، فهاجمها الوفديون وهاجموا الحزب الذى تنطق باسمه ، وردت الجريدة هجومهم ، وبدأ محرروها ينهضون بالعبء الملقى على كواهلهم .

ترى ، أية سياسة اعتزمت الوزارة اتباعها حين حلت مجلس النواب الجديد ؟ أتراها اعتزمت إجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، أى فى مدى ستين يوماً ، آملة أن تحصل على الأغلبية التى لم تحصل عليها من قبل ؟ لكنها إن فعلت واجهتها اعتراضات كثيرة ، أيسرها أن عملها هذا عبث من العبث ، لأنها ستحل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، إذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ، وإذن فلن يقدم على ترشيح نفسه من يخشى هذه النتيجة ، وبعبارة أخرى : إذن سيقاطع الوفد الانتخابات . وإذا هو لم يقاطعها فمن حق الوزارة أن تخشى ما تجر إليه انتخابات جديدة من اضطراب فى الأمن ما أغناها عن مواجهته . لهذا لم تلبث الوزارة بعد حين أن أعلنت أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنها تضع للانتخاب قانوناً جديداً يكفل هذا التمثيل الصحيح . ولم يدر يومئذ بخاطرى ، ولا بخاطر أحد من أنصار الوزارة أو من خصومها ، ما عسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ؟ أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشترع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون الجديد . وانتظر الناس يوماً حسبوه قريباً يصدر فيه هذا القانون ، ثم تجرى الانتخابات على حكمه وتعود الحياة النيابية .

على أن أحداً لم يكن يتوقع أن يكفل صدور هذا القانون الجديد حدوث تغيير جوهرى فى نتيجة الانتخابات ، أياً كان الأساس الذى يقوم عليه النظام الانتخابى ، إذا لم يمهد لذلك تمهيداً عملياً يؤدى إلى اتجاه الرأى العام غير وجهته الأولى . وكان ظن القائمين بالأمر أن إنشاء حزب الاتحاد وتقويته يؤديان إلى النتيجة المرجوة . لذلك بذلت الجهود تلو الجهود لتقوية الحزب بكل وسيلة ممكنة . وقد بدا واضحاً للأحرار الدستوريين ، الذين استقبلوا هذا الحزب أول إنشائه بغير امتعاض ، أن كثيرين ممن ينضمون إليه أحرار دستوريون ، وأن غير الأحرار الذين ينضمون إليه قوم ليست لهم فى مناطقهم قوة أو عصبية . هنالك بدءوا

يوجسون خيفة ، وبدأ كثيرون منهم ممن كانوا يعاونون على تقوية الحزب يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو إعلان له . أما الوفد فشغل من ناحيته بأمرين : أولهما هذا التحقيق الذى يجرى فى قضية مقتل السردار واتجاهه إلى ناحية الوفد ، وثانيهما الحيلولة دون انضمام الوفديين فى الأقاليم إلى الحزب الجديد .

وإن الناس لمشتغلون بالحزب الجديد وبالتحقيقات فى مقتل السردار ، إذ جد فى الأفق السياسى ما استرعى الانتباه . ذلك أن إيطاليا فكرت فى ضم واحة جغبوب إليها . وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين برقة . وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية فى هذا الركن من العالم . وكان تفكير إيطاليا فى ضم جغبوب مستنداً إلى اتفاق تم بينها وبين إنجلترا أثناء الحرب ، حين أرادت إنجلترا إخراجها من حيادها ، وخروجها على محالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها إلى الحلفاء : إنجلترا وفرنسا . وكان هذا الاتفاق مشهوراً باسم اللذين وقعاه : لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية والسنيور شالويا وزير خارجية إيطاليا ، وكان لذلك يعبر عنه باتفاق ملنر — شالويا . وكان طبيعياً أن تحترم إنجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ، وأن تطلب إلى الحكومة المصرية احترامه . وكان قيام وزارة زيور باشا مما شجع إيطاليا على المطالبة بتنفيذه ، وشجع إنجلترا على الضغط على الحكومة المصرية لتحترم تعهداً عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر ، وكانت إنجلترا لذلك تتحدث فى الشئون الخارجية باسم مصر . وقد لقى هذا الطلب الإيطالى تبرماً من جانب الشعب المصرى . لكن ذلك لم يمنع من تأليف لجنة برياسة إسماعيل صدقى باشا تولت المفاوضة مع السلطات الإيطالية ، وأذاعت أن الإيطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع فى برقة لا فى مصر . لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصرى بأنهم لم يذهبوا ليوقعوا إتفاقاً مفروضاً ، بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب . وكان هذا البدل بئراً على مقربة من السلوم ، وطريقاً يصل هذه البئر بالبحر الأبيض . وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضا عن تصرفات وزارة زيور باشا . ولما كان ينطوى على تنازل عن جزء من أرض مصر ، فقد وجب عرضه على البرلمان لإقراره . وتم هذا العرض بعد أكثر من سنة من هذا التاريخ ، وبعد أن استولت إيطاليا على جغبوب واستولت مصر على البئر والطريق . على أن البرلمان لم ينظر الاتفاق إلى اليوم الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، أى إلى ما بعد أربع وعشرين سنة من عقده وتوقيعه .

* * *

توالت الأيام والأسابيع والأشهر ، وأقبل الصيف ، وبدأ كثيرون يفكرون فى الاصطياف بأوربا . وكان ممن ذهبوا إليها زيور باشا رئيس الوزارة ، فناب عنه فى رياستها يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد . وكان منهم كذلك إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ، وعدلى باشا يكن ، وثروت باشا ، ومحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، والدكتور حافظ بك عفيفى صاحب امتياز (السياسة) وممثل الحزب لدى محرريها . وفى هذه الأثناء كان لورد اللنبى مندوب إنجلترا السامى فى مصر قد اعتزل منصبه وخلفه فيه سير جورج للويد الذى كان حاكماً من حكام الهند ؛ لكنه بقى بعيداً عن مصر طول الصيف ، فتولى منصبه بالنيابة عنه مستر نيقل هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامى البريطانى .

وفى هذه الأثناء كذلك أخذ حديث الناس يكثر فى أمر كانوا من قبل ذلك يتناولونه بالحديث أحياناً ، ثم يفتر حديثهم فيه أحياناً أخرى . ذلك أمر الخلافة الإسلامية . فقد أراد الحلفاء ، وأرادت إنجلترا بنوع خاص ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، أن تقضى على السلطنة العثمانية التى قامت بأمر الخلافة الإسلامية قروناً عدة قضاء مبرماً . وشجع ذلك اليونان على حرب تركيا فى سنة ١٩٢٢ ، حرباً أرادوا من ورائها الاستيلاء على الآستانة والتوغل فى آسيا الصغرى . ولم يقو الخليفة السلطان العثمانى على ردهم ، فتصدى لهم مصطفى كمال القائد التركى ، وواجههم فى الأناضول ، وهزم الجيوش اليونانية فى (سقاريا) هزيمة منكرة ، وردهم على أعقابهم واسترد منهم ما كسبوه . بذلك انتهت السلطنة العثمانية ، وانتهت معها خلافة بنى عثمان على الدول الإسلامية ، وأعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة مقراً لها . وصرح بأن تركيا لم يبق لها بالخلافة حاجة ، ولم يتردد فى الجهر بأن هذه الخلافة جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها . عند ذلك قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الإسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة إسلامية ، قديرة على الدفاع عنها . وقيل يومئذ إن إنجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل إن فى بعض البلاد الإسلامية اتجاهاً إلى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها . على أنه قيل فى نفس الوقت إن أهل الحجاز ، وإن السعوديين بنوع خاص ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى دخل الحجاز فاتحاً واستولى عليه ، لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه . ولهذا بدأت الأقاويل تتناثر فى هذا الأمر ، تظهر أحياناً وتختفى أحياناً أخرى ، ثم تزايدت فى أوائل هذا الصيف من سنة ١٩٢٥ .

وساعد على تزايدها أن ظهر ، فى أواخر الربيع وأوائل الصيف من هذا العام ، كتاب

وضعــه القاضى الشرعى الشيخ على عبد الرازق جعـل عنوانه : (الإسلام وأصول الحكم) ، دلل فيه على أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الحكم فى الإسلام ، وأنها طرأت على الحكم الإسلامى فى عصور متأخرة عن العُصُر الأولى . والشيخ على عبد الرازق صديق قديم لى ، وهومن أسرة عبد الرازق ، وشقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الأحرار الدستوريين . وقد أهدانى الشيخ على الكتاب فقرأته ، وكتبت عنه فى السياسة مقرظاً له مثنياً على طريقة البحث فيه . ولم يدر بخاطرى ، يوم أطريته هذا الإطراء ، أن سيكون لهذا الكتاب فى سياسة مصر أثر بالغ ، وأنه سيوجه أحزابها وجهة جديدة .

وكيف كان لى أولغيرى أن يدور بخاطره مثل هذا الظن ، وقد كانت المكتبة العربية لذلك الحين تظهر فيها الكتب مختلفة ألوان التفكير فيها ، وكان الناس يعتقدون أن ما قرره الدستورمن حرية الرأى وحرية الإعراب عنه محترم ؟ ! بل ، ألم تكن الصحافة تكتب فى موضوع الخلافة وفى غير موضوع الخلافة دون أن تفكر الحكومة فى التعرض لها ؟ وهذا الكتاب لم يتجاوز التدليل على فكرة اقتنع بها صاحبها ، وأورد على صحتها مختلف الأسانيد . فلو أنه كان مخطئاً لكان أكبر جزائه أن يتصدى له من يرد عليه ، ومن يفند حججه وأسانيده ، ومن يدلل على أن الخلافة أصل من أصول الحكم الإسلامى ، سواء أكان العالم الإسلامى دولة واحدة أم دولاً متعددة .

ولم يكن عقلى أنا ليتصور الأمر على غير هذا الوجه . فأنا ، كما قدمت ، أؤمن بحرية الرأى عن عقيدة ويقين ، ولهذا أحترم كل رأى وإن خالف رأيى ، كما أطالب غيرى بأن يحترم رأيى . وكما أننى أرى حقاً مقدساً لى أن أعارض بشدة بل بعنف ما أراه ليس حقاً ، أعترف لغيرى بحقه فى معارضة رأيى إذا هولم يقتنع به واقتنع بنقيضه . هذه عقيدة نشأت عليها ، وآمنت ولا زلت أؤمن بها .

لكن الأمر جرى على غير ما تصورت . فقد توالت الأنباء بأن هذا الكتاب موضع بحث ، وأن محاكمة صاحبه محل تفكير جدى فى بعض الأوساط . وهو لن يحاكم أمام القضاء ؛ فليس فى كتابه ما يحرمه قانون العقوبات ، ولا غيره من القوانين التى تطبقها المحاكم . بل هو سيحاكم أمام هيئة كبار العلماء ؛ لأنه قاض شرعى حاصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ولأن المادة ١٠١ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية تقتضى محاكمة الحاصلين على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة إذا هم ارتكبوا أمراً يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية .

وعدت إلى المادة ١٠١ هذه وتلوتها أكثر من مرة . وأشهد لقد قصر كل تفسير يمكن أن تفسر به عن إقناعي بمحاكمة كاتب حائز لشهادة العالمية ، لأنه رأى رأياً يخالفه غيره فيه . على أنني عدت بذاكرتي لهذه المناسبة إلى ما كان بيني وبين صديقي أمين بك الرافعي من خلاف ، يوم عدل الدستور وأدخلت فيه المادة الخاصة بالمعاهد الدينية ، إذ نص في هذه المادة على استمرار العمل بالقوانين والقواعد المرعية في المعاهد المذكورة إلى أن يصدر البرلمان في شأنها قوانين أخرى . لقد أريد إذن بإدخال هذه المادة استبقاء السلطان المطلق للقصر على رجال الدين ، وإن لم يخالفوا القوانين ! لكني مع ذلك لم أر في كتاب على عبد الرازق هذه المخالفة التي توجب محاكمته ، والتي يترتب عليها ، إذا رأت هيئة كبار العلماء ، إخراجه من زمرة العلماء ، ثم إخراجه تبعاً لذلك من وظائف الحكومة التي تؤهله شهادة العالمية لها ، وبعبارة أخرى : فصله من منصبه في القضاء الشرعي .

ولم أتردد في إثبات رأيي في (السياسة) ، وفي الدفاع عنه بكل قوة . فما كنت لأفهم محاكمة رجل من أجل رأيه ، وبخاصة إذا كان هذا الرأى موضع نقاش وأخذ ورد . وما كنت لأفهم كذلك أن دفاع رجل عن رأيه يتنافى مع كرامة العالمية . لكن ما كتبت لم يكن ليغير من مجرى الأمور شيئاً ؛ فقد عقدت هيئة كبار العلماء جلسة لمحاكمة على عبد الرازق ، وقد حاكمته بالفعل لأنه نشر كتابه : (الإسلام وأصول الحكم) ، وقد رأت في نشر هذا الكتاب أمراً يتنافى مع كرامة الهيئة التي ينتمي إليها ، هيئة العلماء ، ولذلك حكمت بإخراجه من زمرة هذه الهيئة ، وآن للسلطة المدنية ، تنفيذاً لحكمها ذاك ، أن تنظر في فصله من منصبه في القضاء الشرعي .

كان عبد العزيز باشا فهمي ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين إذ ذاك ، هو وزير الحقانية ، وهو لذلك الوزير المسئول عن على عبد الرازق . وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التي يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين ، فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها في حدود القانون . وهذا ما اتجه إليه الرجل بكل نزاهة وأمانة واحترام للقانون . ولهذا الغرض شكل لجنة لتنظر الموضوع ، ولتشير عليه فيه . فليس يجوز في نظام الدولة أن يفصل موظف من وظيفته إلا بحكم من مجلس التأديب المخصوص أو بقرار من مجلس الوزراء . ولا يمكن أن يفصل مجلس الوزراء موظفاً إلا إذا طلب الوزير الذى يتبعه هذا الموظف فصله ، وبين أسباب ذلك للمجلس . فإذا استبان عبد العزيز باشا فهمي ، وزير الحقانية ، أن القانون لا يقتضي فصل القاضي الشرعي الذى حكم بإخراجه من زمرة

العلماء لم يكن للمجلس أن يفصله .

كان عبد العزيز باشا يبحث ، عن طريق اللجنة التى شكلها ، عن مخرج من هذا الموقف المتناقض مع حرية الرأى وما قرره الدستور من كفالتها . لكن يحيى باشا إبراهيم ، رئيس الوزراء بالنيابة ، كان يلح عليه كل يوم طالباً فصل على عبد الرازق ، وكان عبد العزيز يستأنى ويستمهل ، يريد أن ينقذ موقفاً لا يدرى أحد ما عسى أن يؤول إليه أو يترتب عليه من النتائج .

أما نحن ، محررى السياسة ، فقد أخذنا على عاتقنا الدفاع عن حرية الرأى فى غير هوادة ، معتمدين على أن كل قانون يخالف الحقوق الأساسية التى قررها الدستور للمصريين قد أصبح لاغياً بنص الدستور نفسه . وقد ظن قوم يومئذ أننا كنا فى هذا متأثرين بصداقتنا للشيخ على عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق كلها . وربما كان فى هذا القول جانب من الصدق . لكن هذا الجانب لم يكن هو الحافز الأقوى لنا ، بل كان اعتدادنا برأينا ، وحرصنا على احترام الدستور ، ومخافتنا أن يجر التهاون فى هذا الاحترام إلى نتائج محزنة تعوق تقدم البلاد — هو الحافز الأقوى ، وهو الدافع لشدتنا فى حملتنا شدة كنا نرجو أن ترد الأمور إلى نصابها الحق ، فتصون للمفكرين وأولى الرأى حريتهم وكرامتهم .

وإنى لجالس إلى مكتبى ، مساء السبت من أوائل شهر سبتمبر لتلك السنة ، إذ تحدث إلىّ متحدث فى التليفون يقول إن عبد العزيز باشا فهمى أقيل من منصب وزير الحقانية وإن على باشا ماهر عين مكانه فيه . وكذبت الخبر فور سماعه ، فلم تجر العادة فى بلد دستورى بإقالة وزير من الوزارة ، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها . قال محدثى : لكنى أذكر لك هذا الخبر ، وفى يدى ملحق من جريدة الاتحاد ظهر الساعة يرويه . فأرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فإذا به يذكر الخبر كما رواه صاحبى من غير نقص ولا زيادة .

لم أطق حين أتممت قراءة الخبر صبراً . فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزرى بالحزب كله ؟ ولأعرف هذا اتصلت بكازينو سان استفانو بالإسكندرية تليفونياً ، وطلبت التحدث إلى توفيق باشا دوس ، وكان بينى وبينه من المودة منذ مرافعته فى قضية السياسة أمام محكمة النقض ما يعرفه . وسألته عن الخبر الذى نشرته الاتحاد ، فتلجلج قائلا : لا أدرى ! قد يكون الخبر صحيحاً ! قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟ قال : نعم ، هو صحيح . قلت : فماذا فعلت أنت وعلوبة باشا ؟ قال : أرجوك يا دكتور هيكل

أن تهدئ من ثائرتك ، فالأمر يحتاج إلى روية . قلت : إذن سأدعو الحزب إلى الاجتماع غداً (الأحد) . قال : كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء . قلت فى حدة : يوم الثلاثاء ! إنا لن نستطيع أن نصبر على ما حدث إلى يوم الثلاثاء . فألح وألح ، ورجانى أن أكون هادئاً فيما أكتب . وانتهينا إلى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت نبأ اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم فى « السياسة » التى ظهرت صبح الأحد .

لم يكن للناس حديث ، مساء السبت وصبح الأحد وما تلاهما إلى يوم الثلاثاء ، إلا التكهن بما عسى أن يكون قرار الأحرار الدستوريين فى اجتماعهم . وكنت مقيماً إذ ذاك بفندق الكونتننتال ، لأن أسرتى كانت تصطاف بالإسكندرية . وكان أصدقائى يترددون علىّ ، يريدون الوقوف على رأيى فيما حدث . ولم أكن أتردد فى مصارحتهم بأنه لا مفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان ، غضباً لكرامة الحزب التى أهينت بإقالة رئيسه من الوزارة . فلم تبق المسألة ، بعد إقالة عبد العزيز باشا ، مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت إلى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال .

والظاهر أن الأمر فى الأوساط الرسمية بالإسكندرية كان أكثر دقة . فمنذ عين سير جورج للويد مندوباً سامياً لإنجلترا بمصر ، كانت مهمة مستر نيفل هندرسون أن يصرف الأمر فى حدود بقاء الأوضاع كما هى من غير تعديل . فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس إدارة الحزب وما قد يتمخض هذا الاجتماع عنه – اتجه تفكير الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى إلى إيجاد حل يكفل بقاء النظام القائم فى مصر ، أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . فكيف السبيل إلى ذلك بعد الذى حدث ؟ كثرت الاتصالات بين المستر نيفل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتغاء الوصول إلى هذا الحل . أما نحن فى القاهرة فكنا قد سئمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين . وكان اتجاهنا إلى تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة .

ولكى نصل إلى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا بالقاهرة ، وكان أهمها بينى وبين محمود باشا عبد الرازق . وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى نقيب الأشراف بمصر ، لتقضى هذه الرياسة على ما كان يقال من خروج الشيخ على عبد الرازق ، أو خروج جريدة السياسة فى مقالاتها تأييداً لحرية الرأى ، عن موجب حكم الإسلام . واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى

الجلسة حول كرامة الحزب التى أهينت ، وألا نتعرض لأى شىء آخر . ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين الدستوريين من الوزارة غضباً لهذه الكرامة .

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسئولين بالإسكندرية وبين جماعة من أعضاء مجلس إدارة الحزب ، لحملهم على معارضة تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة ، لما يترتب على ذلك من تقوية الوفد تقوية قد تعود به إلى الحكم وإلى الطغيان فيه . لكنا لم نكن نعبأ كثيراً بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات ، لأن الأحرار الدستوريين جميعاً كانوا قد ضاقوا ذرعاً بهذا الحزب الجديد الذى لا يمثل أحداً والذى يتبدى مع ذلك وكأنه كل شىء فى البلاد : له السلطان ، وله الحكم ، وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها .

وعلمت مساء الاثنين أن توفيق باشا دوس وحلمى عيسى باشا سيحضران من الإسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ، وإنهما سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة . وإنى لهابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبح الثلاثاء ، إذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة خروجى إلى بهو الفندق . وقد ابتدرنى بعد التحية ، محتجاً على مقالات السياسة تأييداً لكتاب على عبد الرازق ، ضارعاً إلىّ أن أدع شئون الدين لرجال الدين . قلت : ولكننا نؤيد حرية الرأى التى قررها الدستور ، فإن شئتم ألا يحترم الدستور ، فأنا مستعد أن أترك السياسة وتحريرها . قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى وشأنى . وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجماعة معهما مجتمعون فى أحد أبهاء الفندق . فذهبت إليهم وجلست معهم ، فإذا أحد ممن معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم . قلت : الحل يسير ! فإما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى إلى الوزارة ، وإما أن يقال يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان . ورأى الحاضرون اقتراحى عجباً ، فأراد توفيق باشا دوس أن يغير مجرى الحديث ، وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبح ذلك اليوم ويبين أن فيه طعناً على يحيى باشا إبراهيم . قلت : هذا موضوع آخر نناقشة فى الحزب ، وأنا مستعد لتحمل نتائجه أياً ما تكون . الأمر الذى اجتمعتم له هاهنا ، والذى نجتمع له هذا المساء فى مجلس إدارة الحزب ، لا صلة له بهذا المقال ولا بغيره مما تنشره السياسة . إننا مجتمعون لنقرر النتائج التى نرتبها على إقالة رئيس حزبنا ، وليس فى جدول أعمالنا شىء آخر ننظره .

كان عبد العزيز فهمى باشا لا يزال إلى هذه الساعة بالإسكندرية . وكان قد أزمع المجىء

إلى القاهرة بالقطار الذى يصل إليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر . لهذا رأيت واجباً أن أخف للقائه بمحطة السكة الحديد ، وأن أطمئنه إلى ما اتفقنا عليه ، وإلى أن رجاءنا كبير جدًّا فى تحقيقه . ووصل الرجل فاستقبلته ، فألفيته ، متجهماً ، فلاطفته ما استطعت ، ثم ركبت معه سيارة إلى منزله بمصر الجديدة ، ونزلت معه داره ، وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له . وألفيت الرجل أشد ما يكون وجلا ، خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الإدارة ، وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قراراً صدر من الحزب باستقالتهما . قلت : إن علينا أن نؤدى الليلة واجبنا فى أن نصدر القرار الذى يرد عن الحزب الإهانة التى لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين .

واجتمع مجلس الإدارة مساء فى دار الحزب . وكان اجتماعاً تاريخيًّا حقًّا . بل لعلى لا أغلو إذا قلت إنه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية . كان كذلك بما دار فيه ، وبالنتائج التى ترتبت عليه .

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكرى رياسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاث ساعات ونصف ساعة . وقد بدأ توفيق دوس باشا يعرض ما حدث ، ويذكر ما دار بينه وبين رجال القصر ، وما دار بخاصة بينه وبين مستر نيفل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة ، من أحاديث يراد بها تخطى هذا الموقف الدقيق . وقد استغرق عرضه لهذا كله ما يزيد على ساعة ونصف الساعة . وتكلم بعده علوبه باشا كلاماً موجزاً فى الاتجاه نفسه . فلما فرغ الوزيران من عرض ما كان بالإسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمرة ، فطلب إلى الهيئة أن تتخذ القرارات التى كنا قد اتفقنا عليها . وتلا هذه القرارات وفى مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين ، وتخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة . على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلا إنه يعجب كيف بقى الوزيران فى منصبهما بعد إقالة رئيس الحزب ، وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب فى صميم كرامته . وقاطعه توفيق دوس باشا قائلا : إننا نعرف واجبنا ، ونحن لم نحضر إلى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك . فإذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال ، فمن حقنا أن نتصرف بوحى تقديرنا لواجبنا ، أيًّا كان القرار الذى يصدره الحزب . هنا رأيت واجباً أن أتدخل ، وأن أوجه اللوم إلى صديقى عبد الجليل بك على عبارته ، وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لنتشاور فى الواجب علينا لحزبنا وبلادنا ، وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الإحسان بأن تركا التصرف للحزب ، ولم يعلنا من جانبهما أية خطة يتبعانها مستقلين برأيهما .

بهذا الكلام سكن الجو بعد أن أوشك أن يثور ، ودارت المناقشة فى جو عائلى . وكان مرماها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة أو تبذلها جهات أخرى . فقد تعودنا من هذه الوعود ما يحملنا على الشك كل الشك فى صدقها . وقد تناول الحديث فى الموضوع بعض أعضاء مجلس الإدارة . وإننى لأذكر اليوم أن أحداً لم يعترض على القرارات التى تلاها عبد الجليل ، ولم يتقدم بقرار يناقضها . فلما رأى توفيق باشا دوس قوة التيار إلى ناحية استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن تبعات الموقف ، قال : لكننى وعدت مستر نيفل هندرسون ألا ننشر قراراً فى الموضوع قبل ثلاثة أيام ؟ قلت : إذن يبقى القرار سراً ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد . وصدر القرار واتفقنا على إرجاء إذاعته هذه الأيام الثلاثة . لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهى أن تدفق إلى مكانه عديدون من أصدقائنا كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نتيجته . فلما سألوا عنها لم يخفها بعض الأعضاء عليهم ، وذكروا أن القرار صدر بالإجماع . فاندفعوا إلى ناحية الوزيرين يوسعونهما تقبيلا وتهنئة وإكباراً . عند ذلك قال لى توفيق باشا دوس : لم يبق محل لإرجاء النشر . فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غد . فلتنشرها السياسة ، وأنت فى حل من وعدك بإرجائها .

بينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع المبتديان ، كان عبد العزيز فهمى باشا قد جاء من مصر الجديدة إلى فندق الكونتننتال ، وجلس فى شرفة الفندق منتظراً نتيجة الاجتماع. ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما إذا كانت الجلسة قد انتهت ، فإذا عرف أنها لا تزال مستمرة أبدى عجبه لطولها . فلما انتهت إلى القرارات التى قد أخبرته بها ساعة مجيئه بعد الظهر من الإسكندرية ، اطمأن وعاد إلى منزله مستريحاً إلى أن الحزب قد انتصف لكرامته .

طالعت صحف الصباح الجمهور المصرى بقرار الحزب ، وبأن الوزيرين الدستوريين عادا إلى الإسكندرية لتقديم استقالتهما من الوزارة . وعلى رغم ما توهمه بعضهم من أنهما أو أحدهما سيجدان مخرجاً من هذا القرار ، لم يمض يومان حتى كانت الصحف كلها قد نشرت استقالتهما . وبعد أيام جاءت الأنباء من أوربا بأن إسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته وهو بمصيفه ، وبأن استقالته قبلت فور وصولها . ولعل قبولها بهذه السرعة كان مظهراً من مظاهر الغضب لتضامن رجل مستقل ليس مرتبطاً مع الأحرار الدستوريين برابطة الحزبية ، وتنفيذه قرار هؤلاء الأحرار الدستوريين الذين وجدوا مايحتجون به لاستقالتهم ، ولتخليهم عن تبعات

كان منتظراً أن يحملوها إلى النهاية برغم كل اعتبار

لم يكن تعديل الوزارة بالأمر العسير ، ولم يكن غياب زيور باشا رئيس الوزارة عن القاهرة ليقف عقبة فى سبيل التعديل ! فقد أبلغ نبأ هذا التعديل تلغرافيًّا وهو مقيم بفيشى فى فرنسا ، ووافق عليه تلغرافيًّا كذلك ، ولم يعنه من أمره كثير ولا قليل ، ولم يدعه ما حدث إلى التفكير فى العودة إلى مصر ! وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه وفى حضوره على حد سواء ؟ ! ثم ما باله يحضر وفى مقدوره أن يوافق بالتلغراف على كل ما يطلب منه أن يوافق عليه ؟ ! فلو أن تعديلا جديداً فى الوزارة أريد إجراؤه ، ولو أن أمراً أجل خطراً من تعديل الوزارة أريد أن يتم ، لما عاد به شىء من ذلك عن إتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولما دعاه لأن يسرع بالعودة إلى منصب تصرف أموره نفسها من غير حاجة إليه !

أما مستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فنظر إلى الأمر غير نظرة زيور باشا . فهو مسئول عن بقاء الحال فى مصر لا تتغير حتى يحضر السير جورج للويد ، ليتولى تصريفها فى حدود السياسة التى يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقره هذه الوزارة عليها . لهذا كانت مقابلات مستر نيفل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريون ليصدروا قرارهم . فلما صدر هذا القرار خشى أن تتبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكاً . ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد تترتب على حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . لهذا خاطب مستر جراند دلانى رئيس وكالة روتر بالقاهرة ، وطلب إليه أن يدعونى لنتحدث معاً فى الموقف . وخاطبنى مستر دلانى عما إذا كنت أجد ما يمنعنى من مقابلة مستر نيفل هندرسون . وأجبته بأنى لا يمنعنى مانع من مقابلته إذا هو دعانى لذلك ، على أن تكون المقابلة يوم الجمعة لأنى لا أذهب إلى الإسكندرية إلا فى ذلك اليوم . ودعانى مستر نيفل هندرسون وخاطبنى فيما حدث ، وقال إنه لم ير أن يتدخل قبل إقالة عبد العزيز باشا فهمى ؛ إذ قيل له إن الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية ، وإنجلترا تأبى أن تتدخل فى المسألة الدينية . ثم رجانى ألا تستمر « السياسة » فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير جورج للويد يجد عنه حضوره حلا لهذه المشكلة السياسية . أما هو فلا يتعدى اختصاصه تصريف الأمور الدارجة . قلت : إذا كفت جريدة الاتحاد عن مهاجمة الأحرار الدستوريين فكرت فى الأمر ، فإن لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافاً مضاعفة .

وعدنى الرجل أن يبذل غاية جهده لتحقيق ما طلبت ، ورجانى أن أمر به بعد أسبوع لنتناول الأمر بالحديث كرة أخرى . وعدت بعد أسبوع فقابلت الرجل ، وحملتنا على حزب الاتحاد لم تنقطع لأن حملتهم علينا لم تنقطع ، ولم يكف أينا . ويئس الرجل ، وأبدى لى يأسه فى مقابلتنا الثالثة والأخيرة . وكذلك سارت الأمور فى مجراها الطبيعى .

فى هذه الأثناء أخبرنى عبد العزيز فهمى أن توفيق دوس باشا بعث إليه يستقيل من الحزب ، ونشرت الصحف نبأ هذه الاستقالة . ولقد حز هذا النبأ فى نفسى ، فلم يكن قد مضت أشهر على مرافعة توفيق باشا أمام محكمة النقض فى قضية « السياسة » مرافعة أعجبت بها كل الإعجاب ، وصدر حكم ببراءتى على أثرها ، وحفظت لتوفيق دوس من أجل ذلك فى نفسى أعمق عواطف التقدير . وسارعت فتحدثت إلى توفيق باشا بالتليفون ، ورجوته أن يتريث فى هذا الأمر حتى نلتقى آخر الأسبوع بالإسكندرية . ودعانى إلى طعام الغداء بمنزله يوم الجمعة الذى تلا حديثنا ، فذهبت إليه وبقيت معه عدة ساعات التمست فى أثنائها كل وسائل الإقناع رجاء أن يعدل عن استقالته ، فإذا هو متمسك بها تمام التمسك . وهو لم يدل إلىّ بحجة مقنعة تسوغ تمسكه هذا . فهو يعرف صدق مودتى له ، وهو يعلم أننا لم نتخذ القرار الذى انتهى إليه الحزب إلا بعد تدقيق هدانا إلى إجماع على رأى اشترك معنا فيه . وهو لم يكن يرى فى تصرف أحد منا خطأ يمسه ويدعوه للتشدد فى موقفه . لكنه مع ذلك لم يكن مستطيعاً أن يعدل عن استقالته بعد أن عرفها الناس . قلت : فأرجوك إذن أن ترجئ أمر البت فيها ، حتى يعود إخواننا الغائبون الآن بأوربا ! فلعل عدلى باشا وثروت باشا وصدقى باشا ومحمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى ، ومن إليهم ، يجدون الوسيلة لبقائك معنا : فأنت من مؤسسى الحزب الأولين ، وممن ضحوا فى سبيل بنائه وفى سبيل بقائه بالجهد والمال . والخير لنا ولك فى أن نبقى متعاونين معاً فى المستقبل ، كما كنا متعاونين معاً فى الماضى . وسكت الرجل ولكنه لم يعدنى بشىء

والتقيت بعد عودتى إلى القاهرة مع عبد العزيز فهمى باشا ، وقصصت عليه حديثى مع دوس باشا ، فقال : لقد أحسنت صنعاً بإطالة الحبل له . وأغلب ظنى أنه ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذها فى جلسة الحزب ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليسوغ مركزه ، وليدلل على أنه كان صادقاً فيما قطع من عهد وإن لم يستطع من بعد تنفيذه .

لفتت هذه التطورات نظر الرأى العام فى مصر ، وجعلت الناس يتكهنون بما سيكون بعدها . وإنى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتننتال ، إذ أقبل على حفنى بك محمود

شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثاً أثار بادئ الرأى عجبى . وكان حفنى فى ذلك الحين وفدياً من أنصار سعد زغلول ومن المقربين إليه . وقد بدأ حديثه بالثناء علىّ وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه مبالغة جعلتنى أوثر الحذر . ثم إنه أشار إلى إمكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد ، بعد أن انحسم ما بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . قلت وقد تولتنى الدهشة : كيف وقد كنا إلى أسابيع مضت فى خصومة أعنف الخصومة ، وكان بعضنا يتهم بعضاً أشد التهم ؟ ! ثم كيف ولا يزال سعد وأنصاره يحسبون أنهم الأغلبية ، فإذا عادوا إلى الحكم عادوا سيرتهم الأولى ؟ ! قال : أوتحسبهم لم يتلقوا درساً من التجربة التى مرت بهم ؟ فإذا صح أن عادوا إلى الحكم ساروا غير سيرتهم السابقة . وقد أثبت الأحرار الدستوريون صلابة عودهم وشدة مراسهم ، وأنهم لا يخضعون لطغيان أياً كانت قوته . وأياً كان الأمر ، فطغيان سعد باسم الشعب أيسر من طغيان نشأت باسم القصر . وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون إلى من يحاول الوقوف فى طريقه . قلت : إننى أمقت الطغيان أياً كان لونه ، وأياً كان مصدره . ونحن الآن ننتظر عودة إخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا إلى أوربا ، وهم عما قريب عائدون . ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريون سياستهم على هدى مبادئهم . أما اليوم فحسبنا موقف حفظ على الحزب هيبته وكرامته ، وإن غداً لناظره قريب .

كان الدكتور حافظ عفيفى أول من عاد من رجال الحزب من أوربا . وقد لقيته على أثر عودته ، فهنأنى بموقف الحزب وبموقف السياسة فى الأزمة الأخيرة . ولما قصصت عليه تفصيل ما حدث ذكر أنه مطمئن إلى أنه متى جاء إخواننا من أوربا وضعنا سياسة ننقذ بها الدستور الذى دافعنا عنه مادافعنا ، وضحينا فى سبيله ما ضحينا ، وننقذ الحياة النيابية المهددة فى وضعها الحاضر شر تهديد .

وعاد إخواننا وأصدقاؤنا جميعاً من أوربا . وكان اتجاه إسماعيل صدقى باشا إلى إعادة المياه بيننا وبين القصر إلى مجاريها . ولعله كان راغباً فى هذا لأنه رأى مستر نيفل هندرسون ميالا إليه ، ويود لو استطاع أن يتمه قبل حضور سير جورج للويد إلى مصر . وإنما يحملنى على هذا الظن أننى كنت عائداً من الإسكندرية يوماً ، فصادفت فى القطار صدقى باشا ، فدعانى إلى الجلوس معه . وتحدثنا فرأيت منه هذا الميل ، ورأيته يعارض اتجاهى فى محاربة الاتحاديين ، ثم رأيت حجته فى ذلك أن الإنجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث . ولم أقنع أنا بهذا المنطق . فقد كانت سياسة الإنجليز

ترمى أول الأمر إلى قيام وزارة الوفد الأولى ، حتى تكون الوزارة الدستورية التى تستطيع أن تفاوضهم ، وأن (تسلمهم البضاعة) على حد تعبيرهم . فلما رأوها غير قادرة على مواجهة الرأى العام المصرى بالتسليم بالنظرية البريطانية فى السودان قلبوا لها ظهر المجن . وذلك كان شأنهم مع وزارة عدلى باشا حين فاوضهم ، ثم مع وزارة ثروت باشا يوم اختلفوا معها على نصى السودان فى الدستور . لكن صدقى باشا لم يسلم بحجتى هذه ، وتركنى ونزل فى طنطا ليذهب إلى مزرعته القريبة منها .

وما كان لنا أن نعدل بأى حال عن السياسة التى أقرها الحزب يوم قرر اعتزال وزيريه بعد إقالة رئيسه ! لهذا كانت حملتنا على الوزارة القائمة وعلى حزب الاتحاد بالغة غاية الشدة ، وكان فيها من التهكم بهذا الحزب الجديد ما جعله منذ مولده هزيلاً ضعيفاً غاية الضعف .

وجاء حادث جعل عدولنا عن هذه السياسة مستحيلا . ذلك أننا تعودنا أن نقيم احتفالا سنوياًّ بيوم تأليف الحزب وظهور السياسة . وكان موعد هذا الاحتفال ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وأعددت أنا خطاباً لهذه المناسبة ، وأعد عبد العزيز فهمى باشا خطاباً سياسياًّ يلقيه فى هذا الحفل . وأقبل على السرادق الذى أقمناه ما يزيد على ألفين ونخبة من السيدات أعددنا لهن مكاناً خاصاً . فلما فرغت من خطابى ، وألقى عبد العزيز باشا خطابه ، لم يبق بين الحاضرين من لم يستخفه الطرب ، أو يعلوه الوجوم ، أو تختلط فى نفسه العواطف المتباينة لسماع خطاب رئيس الحزب ، فقد سرد أسباب الأزمة التى انتهت بخروج الأحرار الدستوريين ثم تعرض ليحيي باشا إبراهيم ، رئيس حزب الاتحاد ورئيس الوزارة بالنيابة يوم إقالة عبد العزيز باشا ، تعرضاً أقل ما يوصف به أنه السخرية اللاذعة والاستخفاف المقذع . فيحيي باشا لم يكن بالرجل ذى الشأن فى شىء مما حدث . إنما كان يؤمر فى كل شىء فيأتمر . يؤمر بأن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب . ويؤمر بأن يفعل ما شاء آمروه فإذا كل شىء يتم وهو لا يكاد يدرى . هو على تعبير عبد العزيز باشا أداة لا أكثر : (شالوه فانشال ، وحطوه فانحط !) ويخلص عبد العزيز من هذا إلى أن حسن نشأت ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، هو الذى يحرك هذه الدمية اللينة الطيعة التى تنشال وتنحط ولا تدرى لِمَ انشالت ولا لِمَ انحطت . ثم يوجه عبد العزيز الخطاب إلى حسن نشأت ، خطاباً يبدو ليناً فى أوله . فهو يرجو السامعين أن يقولوا له : حنانيك يا نشأت ! ورفقاً بالبلاد ! وأن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة . فإن ارعوى فبها ، وإلا وجهوا له القول العنيف أشد العنف ، وقالوا له : أيها الشاب المفتون ! غرك مركز حسبت نفسك فيه صاحب الأمر والنهى !

ثم زادوا على العنف والتأنيب ، ورفعوا إلى مقام جلالة الملك رأيهم فى تصرفات هذا الشاب المعيبة

كان عبد العزيز يلقى عباراته فى لهجة المؤمن بكل كلمة يقولها ، فكان الحاضرون يقابلون ما يقول بالتصفيق الحاد . فلما نشر هذا الخطاب النارى فى السياسة صبح الغد ، تناوله الناس وجعلوا يتلونه فى الأندية والحلقات وكلهم الإعجاب به ، لأنه عبر عما فى نفوسهم جميعاً مما لم يكن أحد منهم يجرؤ على قوله .وبلغ من إعجاب الناس به أن حفظ الكثيرون أجزاء عدة منه عن ظهر قلب ، ثم توالت علينا الرسائل يطلب أصحابها أن نعيد نشره . وأعدنا نشره فى (السياسة) بالفعل فكأنما هو خطاب جديد ؛ تناوله الناس كرة أخرى بالتلاوة والتعليق ، ثم كانوا هذه المرة أكثر جرأة فى تلاوته وفى التعليق عليه .

بهذا تكون رأى عام قوى جعل من كل ما يقال عن حزب الاتحاد ، وعن الذين ينضمون إليه ، سخرية الساخر وعبث العابث . وبهذا انقطع كل رجاء فى أن تعود السياسة السابقة ، سياسة اجتماع حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاديين فى وزارة . وبهذا أطلقت « السياسة » لنفسها العنان فى التهوين من أمر حزب الاتحاد والقائمين عليه ، وفى التهوين من أمر وزارة زيور باشا وسياستها .

فى هذه الأثناء جاء جورج للويد إلى مصر ، وآن لمستر نيفل هندرسون أن يتخفف من تبعاته ويدعها للمندوب السامى يصرفها كما يشاء . ثم أعلنت الصحف أن محمد باشا الشريعى وصالح باشا لملوم سيقيمان للسير جورج للويد حفلة تكريم بفندق الكونتننتال . وأقيمت هذه الحفلة ، وكنت فيمن دعوا إليها . وإننى لعلى المائدة أتناول الشاى إذ علمت أن زيور باشا ، وكان جالساً إلى مائدة بعيدة عنى ، قد وجه القول إلى حماى عبد الرحمن رضا باشا يقول له : إن ما أكتبه ، وتكتبه جريدة السياسة عن وزارته ، لا يمكن الصبر عليه ، وإنه مستعد لحبس (هيكل) ، إذا استمرت السياسة فى حملاتها عليه . ولم ألبث حين سمعت هذه العبارة أن ثار الدم فى عروقى وقلت مغضباً : زيور هذا يحبسنى أنا ! إذن فأنا أتحداه أن يفعل . هذا الرجل الذى لا يقدر مواقع كلامه أكثر مما يقدر مسئولياته ، والذى آثر أن يبقى بأوربا يلهو ويلعب وهو رئيس وزارة تعصف بها الرياح ، يظن فى مقدوره أن يحبسنى ! لعله لم ينس أن سعدًا كان أكثر منه أيدًا وأعظم قوة ، وأنه حاول ما يتوهم زيور باشا أنه قادر عليه فلم يقدر . ألا إن هذا الرجل البدين المستهتر ليهذى ! ! وحاول المحيطون بى تسكين حدتى إكراماً لحفل دعيت إليه . فلما انتهى الحفل خرجت إلى بهو الفندق ، ولا يزال

الغضب آخذاً منى . عند ذلك أحاط بى حلمى باشا عيسى وزير الداخلية ، ومحمود فهمى القيسى بك مدير الأمن العام ، وغيرهما ، وجعلوا يهدئون من حدتى محاولين إقناعى بأن زيور باشا رجل لا يزن ألفاظه ، فلا محل لأن أغضب مما يقول .

أوردت الحديث السابق أصور به أمرين . أحدهما تقدير رئيس الوزارة لما يجوز وما لا يجوز أن يقال ، والثانى ضعف الوزارة ضعفاً جعل من أعضائها من يصف رئيسها بسوء التقدير ، ورئيس الوزارة فى العادة موضع التقدير من زملائه . وتستطيع ، وقد ارتسمت أمامك هذه الصورة ، أن تقدر مبلغ ما كان للوزارة من هيبة واحترام فى نفوس الناس . مع هذا كانت الوزارة تحسب أنها قادرة على أن تنهض بالعبء الملقى على عاتقها ، وأن تصدر قانون الانتخابات على النحو الذى تريده ، وأن تجرى الانتخابات تحقق بها لنفسها أغلبية برلمانية . بل لقد بلغ من تصورها الأمور أن حسبت أنها قادرة على أن تضع للهيئات السياسية نظاماً تستطيع عن طريقه أن تحل هذه الهيئات أو تصل بها إلى ما يشبه حلها . وقد وضعت لهذا الغرض قانوناً أصدرته بالفعل ، فقمنا نحن الأحرار الدستوريين وقامت الأحزاب الأخرى كلها فى وجهه ، قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، وأن امتنع لذلك تنفيذه ، فكان هذا دليلا على ضعف الوزارة وعلى أنها مؤذنة بالزوال لا محالة .

كان طبيعياً ، وقد رأينا ورأت سائر الأحزاب ما يتعرض له الدستور وتتعرض له الحياة النيابية نتيجة لهذه السياسة الجديدة – أن تتحد وجهة الأحزاب كلها لمقاومة هذه السياسة . ترى ، أيؤدى اتحاد الوجهة إلى تفاهم صريح ، يزيل ما بين هذه الأحزاب من خلاف ، وينتهى بها إلى الاتفاق على أغراض الحكم ومراميه فى شئون البلاد الداخلية والخارجية ؟ كان التنبؤ بشيء إيجابى فى هذا الأمر عسيراً . لكن لهجة صحف الوفد فى حديثها عن الأحرار الدستوريين ، ولهجة السياسة فى حديثها عن الوفد ، لم يبق فيها شيء من المرارة والعنف اللذين ألفهما الناس منذ ظهرت جريدة السياسة ، بل اتجه التيار كله لمقاومة هذه النزعة الدكتاتورية التى كان حزب الاتحاد مظهرها ورمزها ، والتى أدت إلى إقالة رئيس الأحرار الدستوريين. واستمر الأمر على ذلك زمناً ، ثم تحدث الناس فى وجوب التزاور بين زعماء هذه الأحزاب ، إيذاناً بأن الخصومة القديمة انقضت . وعلمنا أن سعد باشا لا يرى بهذا التزاور بأساً ، بل هو يرحب به . أما عبد العزيز فهمى باشا فأبى أن يزور سعداً أو أن يزوره سعد ، ذاكراً أنه يعتقد عن إيمان أن سعداً هو الذى جر على البلد ما تعانى وأن خلافه مع سعد لم يكن يتعلق بشخصه هو ، بل بما يؤمن أن مصلحة البلاد تقتضيه . قيل له : فليزر سعد دار الحزب ودار السياسة ،

فى ذلك من المعنى ما يقوى المعارضة ، ويضعف الحكومة ، ويعيد الحياة النيابية ، وكلنا نطمع فى إعادتها . وكان جواب عبد العزيز : إن دار الحزب دارى ، ودار السياسة دارى ، لا فرق بينهما وبين منزلى الذى أقيم به ، فليس مقبولا أن أرفض زيارة سعد منزلى ، وأن أقبل زيارته دار الحزب . وتشبث عبد العزيز بموقفه هذا ، تشبثاً لم يكن بد من النزول على رأيه فيه .

وانتقل الحديث من تزاور الزعماء إلى تفاهم الأحزاب والأساس الذى يبنى عليه هذا التفاهم ، درءا للخطر الذى تواجهه البلاد فى حياتها الدستورية . ولم يكن عبد العزيز يعترض على هذا التفاهم أو يعارضه ، بل كان على رأس إخوانه وزملائه جميعاً فى ضرورته . وقلنا يومئذ إن خير أساس لهذا التفاهم احترام الدستور نصاً وروحاً . ولما كان حل مجلس النواب بعد ساعات من انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ مخالفاً للدستور ، لأن الدستور لا يجيز حل مجلس النواب مرتين فى دورة واحدة للسبب ذاته ، وقد حل هذا المجلس للسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه – فمن الواجب احترام الدستور والاتفاق على أن هذا الحل باطل وكأنه لم يكن ، وعلى أن هذا المجلس يجب أن يعود إلى الاجتماع . ولما كانت للوفد أغلبية فى المجلس ، ظهرت حين انتخاب الرياسة ، لم يجد سعد باشا حجة يعترض بها على هذا الأساس فأقره . ولعله لو أراد لوجد الحجة للاعتراض . لكنه كان حريصاً على أن يتم الاتفاق بين الأحزاب حتى تستطيع الأمة متفقة الكلمة متحدة الصفوف ، أن تبلغ ما تريد ، وأن يتحقق بذلك الأساس الذى يقوم عليه الدستور ، من أن مصدر السلطات كلها الأمة . بهذا توطد ركن الاتفاق ، واتفقت كلمة الأمة ممثلة فى جميع أحزابها ، خلا حزب الاتحاد ، على مقاومة السياسة التى يراد فرضها على البلاد ، والتى تقوض ركن الدستور والحياة النيابية من أساسه .

لم يتم الاتفاق على هذا الأساس فى أيام أو أسابيع بل استغرق البحث فيه وإتمامه ثلاثة أشهر أو نحوها . وفى أثناء الشهور الثلاثة كانت أسباب التقارب بين الأحزاب تزداد كل يوم توثقاً . اتفقت الأحزاب كلها على الاحتجاج على الاتفاقية التى عقدتها الوزارة مع إيطاليا خاصة بجغبوب ، ووضعت لذلك صيغة مشتركة وقعها كل حزب منفرداً . ووقع كل حزب منفرداً كذلك صيغة مشتركة احتجاجاً على تصرفات معينة قامت بها الحكومة . بهذا وبمثله كانت الخطوات تطرد نحو التفاهم والاتفاق ، حتى بلغت الاتفاق على الأساس الذى ذكرته ، أقصد بقاء مجلس النواب الذى انتخب فى مارس لأن حله كان باطلا .

كان عبد العزيز باشا فهمى يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب ومن بينها الوفد

على صيغتها . وكان لذلك يدفع كما قدمت إلى التفاهم بين هذه الأحزاب . ولقد سألته يوماً : ألست مقتنعاً بأن هذا الائتلاف الذى تسعى الأحزاب إليه ضرورة سياسية لا مفر منها لعلاج الموقف الحاضر؟ وكان جوابه : لا شبهة عندى فى ذلك ، وأنا مقتنع به كل الاقتناع . قلت : ألا ترى أن التقاء عبد العزيز فهمى وسعد زغلول يعاون على هذا ؟ إن الرأى العام المصرى يتلقى أنباء تفاهم الأحزاب وائتلافها بشوق وغبطة ليس كمثلها شوق ولا غبطة . ولا شك أن التقاءكما سيكون له أحسن الوقع فى نفوس الناس جميعاً . ولم يمهلنى عبد العزيز باشا ، ولم يدعنى أسترسل فى القول ، بل أجاب على ما قدمت بقوله : أنت تعرف (النقا) الذى يديره أهل الريف فى (زير) الماء ليصفو من كدره . لقد عالجت نفسى على هذا النحو . فأنا أدير فيها من وجوه الرأى ما أحسبه ينقيها من ناحية هذا الرجل ، فتأبى أن تصفو . وليس فى مقدورى ما فى مقدور من عالجوا السياسة حياتهم ، إذ يلبسون لكل حالة لبوسها . فأنا مقتنع فى هذا الأمر اقتناعكم ، لكنى لا أستطيع أن أتغلب على ما فى نفسى برغم مغالبتى إياها أياماً طوالا متتالية .

على الرغم من هذا كان عبد العزيز يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب المؤتلفة عليها ، وكان ينفذ خطط هؤلاء المؤتلفين بدقة وإقدام . اتفق المؤتلفون على أن يجتمع البرلمان بمجلسيه مجلس الشيوخ ومجلس نواب سنة ١٩٢٥ — فى السبت الثالث من نوفمبرسنة ١٩٢٥ . ولما كانت الوزارة تمنع هذا الاجتماع فى بناء البرلمان بالقوة فقد اتفقت الأحزاب على أن يذهب الأعضاء إلى دار البرلمان ، فإذا منعوا عادوا فاجتمعوا بالكونتننتال . وتم هذا وكان عبد العزيز فهمى فى مقدمة المجتمعين بالكونتننتال . ولما التأم عقد الاجتماع ذهب سعد زغلول إليه . مع ذلك لم يلتق الرجلان ، ولم يتصافحا ، وأصر عبد العزيز على خطته من سعد باشا شخصياً إلى النهاية .

كان هذا موقف عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين . أما محمد محمود باشا وكيل الحزب ، فكان داعية الائتلاف ومؤيده بكل قوته . ولعل أخاه حفنى بك كان قد لقيه لأول ما عاد من أوربا ، فأفضى إليه بمثل الحديث الذى أفضى به إلىّ فى شرفة الكونتننتال ، وذكر له أن فى الإمكان إقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لإنقاذ الدستور والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا الائتلاف . وتحدث محمد باشا فيه إلى صديقيه : عدلى باشا يكن وعبد الخالق باشا ثروت ، حين كانوا يلتقون كل صباح وكل مساء فى كلوب محمد على ، فلقى منهما ومن الدكتور حافظ عفيفى مؤيدين للفكرة .

ولعل إسماعيل صدقى باشا لم يتحمس بادئ الرأى لحديث هذا الائتلاف ، فلما رأى أن الانتخابات التى أجراها فى شهر مارس ستكون أساسه انضم إلى الفكرة من غير أن يكون شديد الحماسة لها . بذلك بدأت الفكرة تقوى شيئاً فشيئاً ، وظل محمد محمود باشا يتعهدها ويغذيها بوسائله ؛ حتى إذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف فى شأنها — لم يبق إلا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة منها أمام الأمر الواقع .

وتم الاتفاق على إعلانها فى اجتماع عام . لكن الوزارة كانت تحول دون الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس . لهذا تقدم محمد محمود باشا ، وعرض أن يكون هذا الاجتماع فى فناء منزله الفسيح فى شارع الفلكى . وكانت الفكرة موفقة كل التوفيق . فلقد طالما شهد هذا الفناء ، أثناء شدة الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، اجتماعات كبيرة كان يرعاها محمود باشا سليمان ، والد محمد باشا محمود ورئيس لجنة الوفد المركزية فى ذلك الحين . وتحدد يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ للاجتماع فى سرادق يقام بهذا الفناء ، ووجهت الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه سعد باشا زغلول فى هذا الاجتماع يعلن فيه الائتلاف ، ويعلن التمسك بمجلس النواب الذى انتخب فى شهر مارس لأن حله وقع باطلا .

وفى انتظار ذلك اليوم بدأ الناس يتحدثون فى موقف الوزارة من هذا الاجتماع ، أتبيحه أم تمنعه ؟ ولكن كيف تمنعه وسيحضره عديد من رؤساء الوزارة السابقين : رشدى باشا ، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وسيكون فى المنصة سعد زغلول خطيب الاجتماع ، وعن جانبيه عدلى باشا وثروت باشا ؟ ! ولكن أيضاً ، ما لها لا تمنعه واجتماع هؤلاء جميعاً ، ومن حولهم نواب الأمة السابقون وشيوخها الحاليون وأصحاب الرأى والمكانة فى البلاد ، من شأنه أن يثير الناس بها ويعرض النظام والأمن للاضطراب ؟ ! جعل الناس يتحدثون فى هذا والوزارة فى حيرة من أمرها لا تدرى ما تصنع ، ولا تحدد لذلك موقفها من هذا الحديث الذى اهتزت له أركانها . فلما كان بعد الظهر من يوم ١٩ فبراير ، ذهبت إلى منزل محمد محمود باشا فإذا الناس يتوافدون إليه لا يمنعهم أحد ، ولا يحول بينهم وبين مكان الاجتماع جندى من جنود البوليس ولا وزير من الوزراء . وربما دعا الوزارة إلى عدم التدخل لمنع الاجتماع اقتناعها بأنها أفلحت فى الإيقاع بين هؤلاء المؤتلفين حين نشرت قبل اجتماعهم بيوم أو يومين أنها ستجرى الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٤ ، ولن تسمح باجتماع مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ . وقد خيل إلى أولياء الأمر أن الأحرار الدستوريين لن يقبلوا هذا الوضع بحال . فهم قد طعنوا على دستورية

قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس سنة ١٩٢٥ . لكن الأحرار الدستوريين خيبوا ظن الوزارة وظن أولى الأمر جميعاً ، فقبلوا متفقين مع سائر الأحزاب المؤتلفة أن يدخلوا الانتخابات التى أعلنت الوزارة أنها ستجريها ، ليتبين كل ذى شأن أن الوزارة القائمة لا تمثل أحداً ، وأنها لن تنال من ثقة الأمة كثيراً ولا قليلا . وأعلن سعد باشا هذا الاتفاق فى الخطاب الذى ألقاه بمنزل محمد محمود باشا ، كما أعلن فية الائتلاف ، وتحدى الوزارة القائمة وسياستها باسم الوفد واسم جميع المؤتلفين .

أسقط فى يد الوزارة حين رأت أن ما قصدت إليه من تفريق بين المؤتلفين بهذا الإعلان قد فشل ، ورأى الناس لذلك أنها مشرفة على الزوال . وزاد فى شعور الناس جميعاً بأن العهد كله سيتغير أن بدأت الأحزاب المؤتلفة ترشح فى دوائر الانتخاب . على أن فكرة جديدة نبتت ظن أنها ستنجح حيث لم تنجح الفكرة الأولى . فقد أعلن أن الإنجليز لن يرضوا أن يؤلف سعد الوزارة ، وهو هو الذى كان رئيساً للوزارة التى قتل السردار فى حكمها . وقيل يومئذ إن هؤلاء الإنجليز لا يعارضون فى قيام وزارة ائتلافية يؤلفها رجل كعدلى باشا ، ويشترك فيها أنصار سعد باشا بأى عدد ترضاه الأحزاب . غير أن ما خيل إلى أصحاب هذه الفكرة من أنها قد تؤدى إلى فشل الائتلاف لم يلبث أن تلاشى . فقد أعلنت الأحزاب من جانبها أن سعد باشا يرحب بعدلى باشا رئيساً للوزارة المؤتلفة كما أن عدد الوفديين وعدد غير الوفديين فى الوزارة لن يكون محل خلاف . وعلى هذا استمر المؤتلفون يرشحون فى الدوائر الانتخابية انتظاراً لحكم الأمة يوم الانتخاب .

اغتبطت الأمة كلها بهذا المظهر البديع لتضامن الأحزاب وتضافرها فى سبيل إنقاذ الحياة النيابية ، والتمهيد بذلك لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا . على أن هذا المظهر الصادق للائتلاف كان يخفى وراءه ما يشبه المناورات للتغلب على هذه المصاعب التى تخلقها السلطات المؤيدة للوزارة القائمة . كانت الأنباء ترد إلى سعد باشا من لندن بأن وزارة الخارجية البريطانية لا تعترض على رياسته للوزارة ، ولكن المندوب السامى البريطانى فى مصر هو صاحب الاعتراض . أفلا يمكن بوسيلة ما تغليب رأى وزارة الخارجية البريطانية ؟ إن أمكن هذا فهو حسن ، فإن لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! وهل ترى يصل الأحرار الدستوريون فى الترشيحات الجارية ، لترشيح عدد منهم يوازى عددهم فى مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ويكون هذا العدد مكفول النجاح ؟ ! إن أمكن هذا فحسن ، فإن لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! كانت مثل هذه الهواجس تدور بنفس سعد والوفديين من

ناحية ، وبنفس الأحرار الدستوريين من الناحية الأخرى . لكنهم جميعاً كانوا إذ يفكرون فيها ، يصطدمون بالحقيقة القاسية . فكل خلاف بينهم قد يؤدى إلى فشلهم فى إدراك الغرض العظيم الذى يسعون له . فلا مفر لهم من التضحية بكل شىء فى سبيل هذا الغرض . وبقاء الائتلاف وقوته هما الأساس الوحيد المتين لتحقيق هذه الغاية الوطنية السامية . فليكن سعد أو ليكن عدلى هو رئيس الوزارة المقبلة ، وليكن عدد النواب من الوفديين أو من الأحرار الدستوريين ما يكون ؛ يجب أن تعود الحياة النيابية ، وأن تستقر بذلك سلطة الأمة ، فهذا وحده هو الكفيل بقيام الحكم المستقر فى البلاد . وهو وحده الكفيل بتقريب اليوم الذى يستكمل فيه الوطن استقلاله ، وفى سبيل هذا الاستقلال تهون كل تضحية وإن عظمت .

كنت فى هذه الأثناء أتردد الحين بعد الحين على سعد باشا ، أحدثه فى أمور خاصة بالائتلاف يكلفنى الأحرار الدستوريون بالتحدث إليه فيها . ولم تكن لى بالرجل قبل ذلك صلة شخصية فلما التقينا فى المرات الأولى أعجبت بما عليه الرجل من مقدرة وذكاء . لقد تحدث الناس عنه خطيباً لا نظير له فى مصر . ولم يكن ذلك بذى بال عندى . فقد طالما ناقشت فى (السياسة) خطبه ونقدتها مر النقد . لكننى ألفيته محدثاً بارعاً غاية البراعة . كنت أذهب إليه فى أمور لا يستغرق الحديث فيها بضع دقائق ، فإذا خرجت من عنده أجدنى قضيت ساعة أو نحوها أستمتع بأحاديث لا علاقة لها بشئوننا الحزبية ، وهى أكثر الأمر أحاديث عن الماضى يسبغ عليها الرجل من طلاوة العبارة ما يجعلها فناً جميلا يسلك سبيله إلى النفس فيملأها مسرة به واستزادة منه ! وكنت أشعر فى حديثه بعطف لا أدرى مصدره من نفسه . لكننى كنت أسمع الذين يلقونه ينقلون عنه تقديراً لى أغتبط به . فلما تكررت مقابلاتنا كنا نتناول بالحديث شئوناً يختلف رأينا فيها ، ثم تنتهى إلى اتفاق أو تمسك كل منا برأيه . تحدث إلىّ يوماً عن عدد الأعضاء فى مجلس النواب وكان يومئذ أربعة عشر ومائتين ، فذكر لى أنه عدد ضخم لا يسهل معه اختيار العناصر الصالحة لتمثيل الأمة تمثيلا حسناً ، وذكر لى أنه سيعرض على البرلمان لأول ما يجتمع تعديلا للدستور يحدد عدد النواب بمائة وخمسين تحديداً لا يغير منه زيادة عدد السكان . وأجبته بأننى على رأيه فى ضخامة العدد ، ولكننى أرجوه ألا يفتح باب تعديل الدستور فهو باب إن فتحه سعد زغلول لمصلحة الحياة النيابية فتحه غيره لغرض آخر . وللتدليل على رأيى أعدت على مسمعه ما حدث من تعديل فى مشروع لجنة الدستور حد من سلطة الأمة فى غير موضع ، وأردفت أن التعديل الذى يفكر دولته فيه سيجد معارضة فى البرلمان حتى من أنصاره ، لأن معناه خروج أربعة

وستين من أعضائه ، هم لا ريب أحرص على مقاعدهم منهم على كل اعتبار آخر . واقتنع الرجل فلم يعد إلى هذا الحديث ، ولم يفكر فى تنفيذ فكرته من بعد .

وكانت التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، قد أدت إلى اتهام الدكتور أحمدماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى بالاشتراك فى الجريمة . فلما قدمت القضية إلى المحكمة وقدما مع باقى المتهمين ، كان على بك سالم المستشار بمحكمة الاستئناف عضواً بدائرة الجنايات التى أحيلت لها الدعوى . وقبل أن يحين موعد المحاكمة ، اعترض الإنجليز على وجود على بك سالم ، وطلبوا أن يحل محله مستشار غيره ، بحجة أن له ميلاً سياسياً خاصاً يمنعه من النظر فى هذه القضية السياسية ، وكتبت أنا مقال (السياسة) الرئيسى فى تلك المناسبة ، أعترض على هذا التصرف من جانب الإنجليز بحجة أن الميل السياسى لا يمكن أن يغير من ذمة القاضى ، وأن وجود قاض إنجليزى فى الدائرة ، هو مستر كرشو قد يجعله هو كذلك فى مثل المركز الذى جعل الإنجليز يطلبون تنحى على بك سالم من أجله . وفاتحنى سعد باشا غداة ظهر المقال يعاتبنى على أن قلت إن لأحد المستشارين — أقصد على بك سالم — ميلا سياسيًّا خاصاً . وأجبته بأننى وضعت هذه العبارة على سبيل الفرض ، لأقرن بها ما قلته عن مستر كرشو . لكنه لم يرض أن يقتنع بهذه الحجة ولا بغيرها مما سقته فى هذا الموضوع . وبقى كل منا عند موقفه ، متشددًا هو من جانبه ، محاولا أنا إقناعه من غير جدوى ، لأنه كان يرى أن فيما بين سطور المقال ما لا يطمئن رئيس الوفد له .

ولم يتغير الحكم فى الدعوى بتنحى على بك سالم عن نظرها ، فقد حكم فيها ببراءة الدكتو ماهر والأستاذ النقراشى ، على أثر استجوابات دقيقة ومرافعة بارعة ، كان بطلهما المجلى أحمد بك لطفى ، نقيب المحامين وزعيم الحزب الوطنى . فلما صدر هذا الحكم وبرئ الرجلان ، قدم المستشار كرشو استقالته مشيراً فيها إلى أسرار المداولة فى القضية إشارة لا تتفق بحال وتقاليد القضاء فى مصر وفى غير مصر من البلاد المتحضرة . وقد نقدت تصرفه هذا فى (السياسة) ، ثم لم أتحدث أنا مع سعد باشا ولم يتحدث هو معى فى الموضوع من بعد .

وذهبت يوماً إلى داره حين كانت الأحاديث تتناول رياسة الوزارة وموقف الإنجليز منها . فلما تبادلنا التحية وجه إلىّ القول يسألنى :

— وما أخبارك يا بطل ؟

قلت بعد تردد : لا يزال الإنجليز مصرين على أن تسند رياسة الوزارة لعدلى باشا فأجاب وقد ارتسم على ثغره ما يشبه الابتسامة :

– رزقى ورزق رجالى على الله !

وبعد برهة صمت لا أدرى أى الخواطر جال بنفسه فى أثناءها قال :

– أوتحسب رياسة الوزارة أمرا يغتبط به أحد ، أو يحسد عليه إنسان ؟ إنه فى مصر شر مركز . فصاحبه مواجه بمطالب الإنجليز ، وبمطالب القصر ، وبمطالب الأمة ، وبمطالب الموظفين . وتلك مطالب متناقضة يتعذر على أبرع الناس التوفيق بينها .

قلت معترضاً : مطالب الموظفين ! لم أعرف قط أن الموظفين قوة كالإنجليز أو القصر أو الأمة ، يحسب لها كبير حساب !

قال : بل هم شر الجميع . وسترى ذلك يوماً إذا قدر لك أن تكون وزيراً .

ثم استطرد فى الحديث قائلا : وهل تظن تأليف وزارة كبيرة (Un Grand Ministére) كما يسميها الفرنسيون ، أمراً ميسوراً فى مصر ، إنها لمهمة شاقة ينوء بها من يعهد إليه بتأليف الوزارة كائناً من يكون !

ورأى الرجل على وجهى أمارة الدهشة لهذا القول ، فأردف :

– أولا أقول أنا إننا الأمة ؟ ! وهلا تقولون ، أنتم الأحرار الدستوريين ، إن فيكم كل كفايات الأمة ؟ ! ألف لى إذن ، منا ومنكم ، هذه الوزارة الكبرى . وسترى أنك لن تقدر على أن تجمع عشرة وزراء يكونون فى مجموعهم الصورة المرتسمة فى ذهنك لمثل هذه الوزارة !

قلت وقد زاد بى التعجب :

– كيف هذا ؟ ! إننى لا أكاد أصدق ما أسمع !

وكان جوابه : إذن فلتذكر الأسماء ، تفضل !

قلت : دولتكم . قال : شكراً ، لأننى حاضر أمامك . قلت وعدلى باشا ، ورشدى باشا ، وثروت باشا ، قال : حسن ! أربعة ! قلت : وإسماعيل صدقى باشا . قال : نزلنا إلى الدرجة الثانية . قلت فى دهشة : صدقى باشا من الدرجة الثانية ؟ ! كلا يادولة الباشا ! قال : لا بأس ! علشان خاطرك ! ثم من ؟ ! قلت : وماذا عساى أن أقول وقد وضعت صدقى باشا فى الدرجة الثانية ؟ ! ومع ذلك فدولتكم أعرف برجال البلد منى ، وتستطيع أن تكمل العدد . قال : أنت تعرفهم كما أعرفهم . وأنت تكتب عنهم كل يوم ، وتنقدهم ، وتزن أعمالهم . قلت : إذا لم يكن فى البلد عشرة رجال يكونون وزارة كبرى ففيم تطلب الاستقلال ؟ ! وكان جوابه : (أهو كلام !) .

دار هذا الحديث على النحو الذى رويته . ولقد خرجت بعده وأنا فى حيرة أى حيرة لما

سمعت . ترى ، لو أننى ذكرت له اسمى صديقيه القديمين عبد العزيز باشا فهمى ولطفى بك السيد أفكان يقول عنهما ما قاله عن صدقى باشا ؟ وإذا كان هذا رأيه فى أعلام البلاد ، فما هذه الخطب النارية الطنانة الرنانة التى يسمعها الناس وأقرؤها فى الصحف ، يمجد فيها سعد شعب مصر أيما تمجيد ؟ ! على أننى سألت بعد ذلك نفسى : ترى ، لو أن الحديث لم يكن أساسه أنه لا يؤلف الوزارة ، وكان على العكس من ذلك هو الذى سيؤلفها ، أكنت أسمع منه ما سمعت ؟ أم أن هذا الحديث يصور نفسيته الصحيحة ، وأن ما كان يقوله فى خطبه إنما كان دفاع المحامى البارع فى قضية وكل فيها ؟ !

مهما يكن من شىء، فقد صدمنى هذا الحديث صدمة عنيفة ، وإن لم يلبث أثر هذه الصدمة أن تبخر بعد قليل . إننا فى معركة لابد من أن ننتصر فيها . والائتلاف الذى عقدته الأحزاب عدة هذا النصر لا ريب . فلنقو هذا الائتلاف ما استطعنا ، ولندع ما وراء ذلك من ألوان الجدل الذى لا يؤدى إلى نتيجة عملية !

وجرى بينى وبينه يوماً حديث آخر ، عجبت له عجبى لهذا الحديث الذى رويته . ذلك أننا أصدرنا السياسة الأسبوعية إلى جانب السياسة اليومية ، فى شهر أبريل سنة ١٩٢٦ ، والائتلاف فى عنفوانه . وقد صدرت الأعداد الأولى منها ، وفى كل عدد حديث لزعيم من كبار الزعماء . نشر فى أحد الأعداد حديث لثروت باشا ، وفى عدد آخر حديث لصدقى باشا ، وفى ثالث حديث لغيرهما . وفكرت فى أن ننشر حديثاً لسعد باشا . فقابلته وذكرت له أننى أرجو أن يحدث قراء (السياسة الأسبوعية) عن رأيه فى الخلافة . وكان موضوع الخلافة مثار أخذ ورد فى البلاد يومئذ ، وكان كثيرون من الأحرار الدستوريين يرون الخلافة عبئاً ثقيلا ناءت به تركيا ، ولا خير لمصر فى حمله لتنوء به بعد قليل . قال : إن رأيى فى الخلافة من رأيكم . . فاكتب الحديث ، وأطلعنى عليه غداً ظهراً . فلما جئت فى الموعد وقابلته ، وأردت أن أطلعه على الحديث ، قال : لا تطلعنى على شىء! لقد فكرت فى الأمر ولا أرى مصلحة فى الإدلاء برأى فى الموضوع . قلت : ولماذا ؟ قال : إننا على أبواب الانتخابات ، وقد يتخذ خصومنا هذا الحديث حجة علينا يحاربوننا بها فى المعركة الانتخابية ! قلت : وسعد باشا هو الذى يخاف هذا ، ! إن الناس يؤمنون بك وسيصدقون ما تقوله ،ولن يسمعوا لرأى يخالفه ! قال : إنك مبالغ ! فهذه مسألة حساسة عند الجمهور ، وسيحاول خصومنا أن يصبغوها بالصبغة الدينية ، وأن يطعنوا علينا من هذا الطريق . وما أغنانا عن ذلك ما استطعنا اتقاءه ! وتشبث الرجل برأيه هذا ، ولم يرض أن ينزل عنه .

أدهشتني هذه المبالغة فى الاحتياط من سعد نبي الوطنية ، من لو رشح للانتخاب حجراً وجب انتخابه ، ومن إذا قال برأى اليوم ثم عدل عنه غداً لم يَرْتب أحد من السواد فى أنه عدل لحكمة يعلمها هو ! !

ودفعنى الحرص على حديث منه ، تنشره (السياسة الأسبوعية) ، إلى أن أطلب رأيه فى أى موضوع يراه ولا يرى فيه موضعاً لاحتياط . فاعتذر قائلا إنه لا يرى من الخير أن يدلى بحديث ما فى الوقت الحاضر . أتراه قصد هذا القول على إطلاقه ، أم تراه ضن على السياسة الأسبوعية بحديث منه ؟ لم أفكر فى الأمر ، ولم أعره كبير بال . فقد غزت (السياسة الأسبوعية) مصر والشرق العربى كله منذ ظهورها . وهذا كل ما أريده أنا ، فلا موجب لأن أفكر فيما وراءه .

تم الاتفاق فى هذه الأثناء على الترشيح فى الدوائر المختلفة ، ودنا موعد الانتخاب ، ورأى الأحرار الدستوريون أن يذيع سعد باشا بياناً على الناس يدعوهم فيه لانتخاب من رشحتهم الأحزاب المؤتلفة ، كل فى الدائرة التى رشح فيها . وطلب إلىّ زعماء الحزب أن أقابل سعد باشا ، وأن أتحدث إليه فى هذا الأمر . وقابلته وتحدثنا ، فوافق على ما طلبه الأحرار الدستوريون ، واتفقت معه على النقط الرئيسية فى البيان الذى يراد نشره ، وطلب إلىّ أن أكتب صيغة البيان وأن أطلعه عليها غداة ذلك اليوم . وحررت البيان وعرضته على الأحرار الدستوريين ، فوافقوا عليه ، ثم ذهبت إلى سعد وتلوته عليه ، فقال إنه يعبر تمام التعبير عما تفاهمنا عليه . على أنه طلب إلىّ أن أدع له هذا البيان « ليضعه فى الصيغة الزغلولية » على تعبيره . وتركت البيان عنده ، ثم إذا بى أرى بعد يومين أو ثلاثة أيام هذه « الصيغة الزغلولية » تظهر فى الصحف ، وكلها دعوة إلى عدم انتخاب الاتحاديين ، وليس فيها ما أراد الأحرار الدستوريون النص عليه صراحة من انتخاب من اتفقت الأحزاب المؤتلفة على ترشيحهم .

شعر الأحرار الدستوريون ، حين اطلعوا على هذا البيان ، بشىء من الامتعاض . لكن الغرض الجليل الذى كنا نقصد جميعاً إليه كان أعظم قدراً من أن يفسده امتعاض من بيان ، أو شعور بانحراف هنا أو هناك . لهذا سارت الأمور فى طريقها ، إيمانا منا جميعاً بأن كل حزب يجب عليه أن يضحى ما وسعته التضحية لإعادة الحياة النيابية ، والتمكين من سلطة الأمة ، والتخلص من الطغيان البرلمانى الذى حاربناه أشد الحرب فى عهد الوزارة الدستورية الأولى . كان هذا شعور كل حزب من الأحزاب المؤتلفة ، وكان هذا ، من باب أولى ، شعور كل عضو فى هذه الأحزاب المؤتلفة ، لم يرض عن تصرفات حزبه أو لم يرض عن تصرفات

حزب آخر فيما يتعلق بشخصه .

كان ذلك شأن بعض الوفديين والأحرار الدستوريين ، وكان ذلك شأنى أنا . طلبت إلى حزبى أن يرشحنى فى دائرة (تمى الأمديد) ، حيث توجد كفر غنام بلدى وبلد أسرتى ومسقط رأسى . وأقر الحزب ما طلبت ، لكنه رغب إلىّ فى أن أتفاهم على هذا مع سعد باشا شخصيًّا . ودعوت بعض أهلى المنتمين للوفد وذهبت معهم إليه وحدثناه فى الأمر ، فكان الرجل معنا كله اللطف . قال : إنه يقدر هذا المعنى العائلى الكريم الذى جمعنا على رأى واحد ، لكنه يأسف لأن هذه الدائرة يرشح فيها الوفد ، ويفوز فيها مرشحه منذ الانتخابات الأولى . بل لقد فاز مرشحه فى انتخابات صدقى باشا سنة ١٩٢٥ ، فمن العسير عليه أن يطلب إلى هذا المرشح أن يترك الدائرة . وشعرت من حديثه بأنه لا جدوى فى الإلحاح ، فتركت الأمر له ، يختار لى الدائرة التى يشاؤها فى القاهرة أو خارج القاهرة ، على أن يكون الرأى الذى يبديه رأيه هو ، فعليه تبعته . وابتسم الرجل ، وقال : أنا إذن أرشحك فى دائرة الجمالية من دوائر القاهرة . وكان مرشح هذه الدائرة فى الانتخابين الماضيين وفدياً ، وكان قد نجح فى انتخابات صدقى مثل مرشح (تمى الأمديد) ، لكنه كان متهماً بأنه تفاهم مع صدقى باشا ووعده أنه سنكون فى صفه . لهذا حسبت الترشيح جدياً ، وأيقنت أن سعد باشا سيصدر أوامره إلى الوفديين فى الدائرة بمعاونتى . لكننى لم أر شيئاً من هذا . فعدت أطلب إليه أن يصدر بياناً بتأييدى ، فإذا البيان غير صريح والتأييد غير قوى . على أنه قبيل الانتخاب أرسل على بك الشمسى إلى حفلة أقامها السيد عبد الحميد البكرى لتأييدى ، وألقى الشمسى بك (باشا) كلمة لم تترك الأثر الذى طمع فيه أنصارى . وعلى ذلك فاز خصمى فى الانتخابات .

غضبت لما حدث ، ولم أقابل سعد باشا بعد ذلك قط . لكن هذا الأمر لم يغير من اقتناعى بضرورة الائتلاف ، ولا غير من تأييدى له فى (السياسة) بكل ما أوتيت من قوة .

وغداة تمام الانتخابات قدمت وزارة زيور باشا استقالتها ، وألف عدلى باشا الوزارة من الوفديين والأحرار الدستوريين ، تسعة من الأولين وثلاثة من الآخرين . وبهذا انطوت صفحة حزب الاتحاد ، وإن بقيت صحيفته تؤيد سياسة محتضرة . وبدأت البلاد تنظر إلى هذا العهد الجديد مملوءة رجاء وأملا ، وصارت (السياسة) وكأنها لسان حال هذا العهد الجديد ، تؤازره وتؤيده ، وتجد بذلك أنصاراً وقراء فى كل مكان .

الفصل السادس

ائتلاف فخصومة

رجاء المصريين فى الائتلاف – سعد باشا يؤيده بكل قوة – الشعور بأن عهداً جديداً استفتح – الملك فؤاد ونهضة الإصلاح – التمثيل السياسى ، والجامعة – طلعت حرب وبنك مصر وشركاته – إصلاح الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم – تأليف لجنتين لبحثهما – العقبات فى سبيل اللجنتين – أزمة الجيش – حسن التفاهم لتحديد علاقات مصر وإنجلترا – نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه – استقالة عدلى باشا وتضامن زملائه الوزراء معه – سعد باشا يعود من مسجد وصيف وينجح فى إقناع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة بعد موافقة عدلى باشا – ثروت باشا يضاعف الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا – إعجاب سعد به وتأييده له – مرض سعد ووفاته – مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيساً للوفد – الشعور باضطراب الائتلاف – مقال : نريد ائتلافاً خالصاً – محمد محمود باشا يريد أن ينشر فى السياسة أن المقال لا يعبر عن رأى الحزب فلا أسمح بالنشر فينشر كلمته فى الأهرام – الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقبل ثروت باشا – النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية – الخلاف على قانون الاجتماعات -- استقالة محمد محمود باشا وآخرين – إقالة النحاس باشا وتأليف محمد محمود باشا الوزارة الجديدة – الدكتور حافظ عفيفى يشترك فيها – أحمد خشبة باشا يترك الوفد ويشترك فى الوزارة الجديدة – اجتماع الأحرار الدستوريين بدار عبد الرازق – سفرى إلى النمسا للاستشفاء .

اجتمع برلمان الائتلاف فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ، برياسة حسين رشدى باشا الذى عين رئيساً لمجلس الشيوخ فى ٢٣ مايو . وأذن جلالة الملك فؤاد ، فألقى عدلى باشا على المؤتمر خطاب العرش . وبعد انتهاء الحفلة انعقد مجلس النواب ، واختار سعد زغلول باشا رئيساً له . وكذلك عادت الحياة النيابية إلى مصر ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ . فلا يمكن بطبيعة الحال أن يحسب انعقاد البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو لم يدم أكثر من بضع ساعات صدر المرسوم بعدها بحله ، عوداً لهذه الحياة النيابية .

وكان رجاء المصريين فى وزارة الائتلاف وفى برلمان الائتلاف عظيماً . كانوا يأملون أن تطرد نهضة البلاد فى شئونها الداخلية ، وفى شئونها الخارجية ، بفضل ما عرف عن عدلى باشا من نزاهة ونبل وسمو قصد وسعة أفق ، وما عرف عن ثروت باشا وزير الخارجية من براعة

سياسية شهد بها الجميع ، وبفضل هذا الائتلاف الذى جمع الأمة كلها فى صعيد واحد فوحد كلمتها وقوى عزمها ، وبفضل ما أبداه سعد باشا من تأييد صادق لهذا الائتلاف وحرص على تقويته وتوثيق عراه .

والواقع أن سعد باشا كان مؤمناً بهذا الائتلاف وضرورته إيماناً صادقاً . لقد دلته التجارب فى السنوات الأخيرة ، من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٦ ، على أن قوى الشعب المصرى تواجه من العواصف والأعاصير مالا سبيل لها إلى التغلب عليه إلا إذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق قصد وإخلاص طوية . أما إن تفرقت هذه القوى فقد ظفر بها خصومها ، وظفروا لذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن ولحرية بنيه . ألم يذهب عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ لمفاوضة الإنجليز والخلاف قائم بينه وبين سعد باشا ، فإذا هذا الخلاف يتخذ حجة من جانب وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، ليتشدد فى مطالبه ، وليضطر عدلى باشا إلى قطع المفاوضات والعودة إلى مصر ليرفع استقالة وزارته إلى صاحب العرش ؟ ! ألم يجد الإنجليز فى هذا الخلاف ما يسر لهم القبض على سعد باشا وطائفة من أصحابه ، ونفيهم إلى سيشل ، ثم نقل سعد إلى جبل طارق ؟ ! ألم يتولَّ سعد باشا الوزارة الدستورية الأولى ، والخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين على أشده ، وهو مع ذلك معبود الشعب ، فلا يصد مقامه من الشعب صديقه المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عن أن يرده ، حين ذهب يفاوضه ، صفر اليدين ؟ ! ألم يكن هذا الخلاف هو السبب فى تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية أشهر من انعقاد البرلمان الأول ؟ ! طبيعى إذن أن يجد سعد باشا فى هذا كله ما يحمله على تأييد الائتلاف الذى يجمع كلمة الأمة عن إيمان صادق .

ولقد بلغ من إيمانه بهذا الائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى باشا وزملائه السياسين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجاً تنسى معه الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة . صحيح أن بعضهم فسر الغرض من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة مجتمعة فى هذا الاندماج . لكن سعداً لم يكن يومئذ بحاجة إلى هذه الرياسة ، ولم يكن وقد نيف على السابعة والستين ليطمع فى أن يبلغ أكثر مما بلغه من محبة الشعب إياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين له . ولقد زاد هذا كله الناس رجاء فى الائتلاف ، وأملا فى أن يثمر من النتائج غاية ما يطمع كل مصرى فيه .

وكان طبيعياً أن يملأ هذا الشعور قلوب المصريين وجوانحهم . فمنذ أعلن الملك فؤاد

مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ومنذ انسحب المستشارون الإنجليز من الوزارات فلم تبق لأجنبي فيها كلمة ، بدأ النشاط يدب فى أرجاء البلاد ، وشعر كل إنسان ، برغم بقاء القوات البريطانية فى مصر ، بأن عهداً جديداً استفتح ، وأن مصر يجب أن تسرع الخطى فى سبيل التقدم لتدرك ما فاتها من أشواط فى سياق الأمم . كان ذلك شعور الشعب ، وكان ذلك شعور الصفوة المتعلمة منه ، وكان ذلك شعور الساسة المسئولين فيه ، وكان ذلك شعور الملك فؤاد الذى حرص أصدق الحرص على أن تنهض البلاد سراعاً لتكون جديرة باحترام الأمم المتمدينة جميعاً ، فيسمو بذلك مقام عرشه ، وتسمو بذلك كلمته .

وكان تمثيل مصر فى الدول الأخرى فى مقدمة ما فكر فيه الملك فؤاد . فلم تلبث وزارة الخارجية ، حين عادت إلى الحياة بعد إعلان مصر دولة مستقلة ، أن بدأت تنظم وجودها ، وأن بدأت بعد ذلك تفكر فى تنظيم التمثيل الخارجى على أنه مظهر نشاطها ، ومظهر استقلال مصر فى الحلبة الدولية . وعنى الملك فؤاد بهذا الأمر عناية شخصية ، برغم علمه بأن مصر قد حرمت التمثيل الخارجى أجيالا طويلة ، وأن الكفايات اللازمة لهذا التمثيل لا يمكن أن توجد بين عشية وضحاها . لكنه قدر أن وجود العضو يهيؤه للمران على أداء واجبه ، ولإتقان هذا الواجب مع الزمن ما وجدت فيه المؤهلات الصالحة لهذا الإتقان .

ثم إن الملك فؤاد لم ينس يوماً أنه كان على رأس الجامعة المصرية الأهلية ، وأن قيام جامعات علمية فى مصر من أسس النهضة الصحيحة للبلاد . لهذا رحب فى سنة ١٩٢٥ بإنشاء جامعة حكومية تضم كلية الآداب. وكلية الحقوق الأهلية ، وتضم المدارس العليا للحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة فتصبح من كلياتها ، وتنشأ فيها كلية للعلوم ؛ وكذلك تألفت الجامعة المصرية الحكومية من هذه الكليات السبع . وكان توجيه الملك فؤاد فى الناحية العلمية سامياً فوق كل اعتبار ، قائماً على أساس من أن العلم لا وطن له . ولهذا اختارت مصر طائفة من كبار العلماء الأجانب ليكونوا عمداء أو أساتذة للكليات ؛ فكان عميد كلية الآداب بلجيكياً ، وكان عميد كلية الهندسة سويسريًّا ، وكان عميد كلية الحقوق فرنسياً . كذلك اتجهت عناية الملك فؤاد فأصبحت للجامعة وكلياتها مبان فخمة ، لا تزال حتى اليوم شاهدة بحسن توجيهه .

وقد شملت النهضة التى أعقبت إعلان استقلال مصر ، غير التمثيل السياسى والتعليم الجامعى ، نواحى الحياة فى مرافق الدولة جميعاً . لكن هذه النهضة كانت فى بدايتها فلم يكن بد من أن تطرد ، وأن تساوى جهد البلاد فى سعيها لاستكمال استقلالها أو تزيد عليه .

ولم تكن هذه النهضة حكومية فحسب ، بل كانت شعبية كذلك . فمنذ سنة ١٩٢٠ دعا محمد طلعت حرب بك لتأسيس شركة أنشأت بنك مصر ، أول مؤسسة مصرفية مصرية . أنشأته متواضعاً برأس مال ثمانين ألفاً من الجنيهات ؛ وأنشأته والناس فى ريب أى ريب من مقدرته على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة فى البلاد ، والتى كانت تتمتع بحماية الدولة التى تنتمى إليها ، وتتمتع كذلك بمزايا الامتيازات الأجنبية القائمة فى البلاد . لكن هذه المؤسسة المصرفية الأولى لم تلبث ، حين بدأت عملها ، أن وجدت من تأييد المصريين جميعاً لها ومن إقبالهم عليها ما طمأن الذين اكتتبوا فى أسهمها ، والذين كانوا يظنون يوم اكتتبوا أنهم يتبرعون ولا رجاء لهم فى ربح للمال الذى يتبرعون به ، بل لا رجاء لهم فى استرداد هذا المال ذاته . اطمأن المكتتبون إلى نجاح المؤسسة ، وإلى أنهم وظفوا أموالهم فى عملية رابحة . ولم تمض سنوات قلائل على قيام البنك حتى بدأ الرجاء فيه يقوى إلى غير حد . وشجع ذلك طلعت حرب ، فلم يكتف بهذه المؤسسة المصرفية تقوم بالأعمال التى تقوم بها مثيلاتها ، بل بدأ بدراسة حاجات مصر الصناعية وبتأليف شركات صناعية مختلفة ، يساهم فيها البنك ، وتستغل موارد البلاد التى كانت مهملة أو كان استغلالها وقفاً على الأجانب المقيمين بمصر ، وعلى رءوس الأموال الأجنبية الموظفة فى هذه الموارد ، والتى كانت تكسب من استغلالها أرباحاً لا تدور بخلد إنسان .

لم يكن مفر ، والنهضة عامة متوثبة على هذا النحو ، من أن تفكر وزارة الائتلاف فى مسايرتها ودفعها إلى الأمام . على أنها رأت البرلمان يوجهها إلى ناحيتين جوهريتين من نواحى الإصلاح : ناحية الأداة الحكومية والموظفين الذين يقومون بأمرها ، وناحية نظام الحكم والعمل على لا مركزيته .

والواقع أن هاتين المسألتين الجوهريتين كانتا إذ ذاك تشغلان بال الرأى العام المثقف . ذلك بأن الموظفين ازداد عددهم فى أثناء الحرب زيادة كبيرة اقتضتها موجبات الحرب ، كما ازدادت مرتباتهم بسبب تضخم العملة وغلاء المعيشة تبعاً لهذا التضخم . ولم تكن مصر منفردة بما حدث من ذلك ، بل حدث مثله فى إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد التى كانت تحمل عبء الحرب بطريقة مباشرة . وقد ألفت إنجلترا لجنة (ارِكْ جِدسْ) لتصفية هذه الحال ، فصفتها على نحو أعاد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب أو تكاد ، كما عالجت فرنسا مشكلة الموظفين علاجاً حاسماً ذهب فيه (بوانكاريه) إلى حد أن ألغى محاكم وإدارات رأى الحاجة غير ماسة إليها ، ورأى لذلك فى بقائها تشجيعاً على التواكل والإسراف .

أليس يجدر بمصر أن تحذو حذو فرنسا وحذو إنجلترا ؟ لهذا تألفت لجنة برلمانية حكومية ، بالاتفاق بين برلمان الائتلاف وحكومته ، لمعالجة هذه المشكلة . وطمع الناس فى ألا يستغرق عمل اللجنة زمناً أطول مما استغرقه عمل لجنة (جدس) ، وأن تنتهى إلى اقتصاد محسوس فى عدد الموظفين وميزانيتهم .

وتألفت لجنة برلمانية كذلك لمعالجة مسألة اللامركزية . وقد كان نظام الحكم فى مصر مركزياً إلى أبعد الحدود قبل صدور الدستور ، وإلى يوم تأليف هذه اللجنة . فلم يكن للهيئات النيابية المحلية ، مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية ، سلطان نافذ ، بل كان رأيها استشارياً بحتاً ، برغم ضيق اختصاصها . وكانت هذه الهيئات خاضعة لرئيسها الموظف ، مدير الإقليم أو محافظ المدينة أو مأمور المركز ، خضوعاً تاماً لأنه هو المنفذ لما تعتمده الحكومة من قراراتها ، ولأنه هو الذى يرفع هذه القرارات إلى الجهة المختصة مشفوعة برأيه فى إقرارها أو رفضها أو إرجائها . وكان هذا التركيز طبيعياً فى عهد لم يكن لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ، ولم يكن للجمعية التشريعية التى حلت محلهما سنة ١٩١٣ — أى اختصاص نهائى إلا فى مسائل محدودة . وكان هذا التركيز طبيعياً فى عهد لم تكن الكلمة فيه للأمة ، بل كانت للمستشار الإنجليزى ، وللعميد الإنجليزى صاحب الرأى النافذ فيما دَقَّ وجَلّ من شئون البلاد . أما وقد صدر الدستور ، ونص فى الباب الخامس منه على أن الهيئات المحلية تمثل القرية أو المدينة أو الإقليم ، وأنها تؤلف بطريق الانتخاب فيما عدا استثناءات محصورة — فقد وجب أن ينتهى عهد التركيز وأن تحل اللامركزية محله ، وأن يكون للهيئات المحلية اختصاص واسع ، وأن تكون قراراتها نافذة ما لم تتعارض مع الدستور أو مع القوانين أو مع مصلحة عامة ظاهرة .

كان الرأى العام يتوقع أن تتم كل من اللجنتين عملها بعد أسابيع من تأليفها ، وأن تتقدم بتقاريرها إلى البرلمان ليقر مشروعات القوانين التى تنظم الهيئات المحلية ، ويوافق على تقرير لجنة الموظفين . لكن الدورة الأولى لبرلمان الائتلاف امتدت إلى شهر سبتمبر ، ولم يقدم إلى البرلمان تقرير من أى من اللجنتين ، بل بدأنا نسمع أنهما تلاقيان صعوبات لا يسهل التغلب عليها . من ذلك أن لجنة اللامركزية اقترحت ألا يكون رئيس الهيئات المحلية موظفاً ، فلا يكون رئيس مجلس المديرية هو مدير الإقليم ، ولا يكون رئيس المجلس المحلى هو مأمور المركز ، وهلم جراً . وسببت اقتراحها هذا بأن مدير الإقليم أو مأمور المركز هو الذى يتولى تنفيذ القرارات التى تصدرها الهيئة ، فإذا كان هو رئيسها انقلبت الهيئة

لجنة أشبه ما تكون بلجان الموظفين فى الوزارات ، يسارع أعضاؤها إلى التماس رغبة رئيس اللجنة لتأييدها وتقديم الحجج التى تؤازرها . وهذا ما كان حادثاً بالفعل فى الهيئات المحلية المصرية . فأما إذا كان الرئيس منتخباً من أعضاء الهيئة كما ينتخب رئيس مجلس النواب ، وكان المدير أو المأمور مطالباً بالتنفيذ إلى أن تلغى السلطة التنفيذية القرار لمخالفته الدستور أو القوانين أو المصلحة العامة ، فإن ذلك يكون مؤيداً للصفة النيابية المحلية لهذه الهيئات ، ومؤيداً لفكرة اللامركزية على وجه صحيح . لكن هذا الاقتراح لقى معارضة شديدة من جانب السلطة التنفيذية . ولم يضعف من هذه المعارضة أن مجلس بلدى الإسكندرية المؤلف من مصريين وأجانب لم يكن يرأسه محافظ المدينة .

ولست حين أقول السلطة التنفيذية أقصد الوزارة ، بل أقصد الموظفين من وكلاء الوزارات ومن إليهم ممن تعودوا جمع السلطة فى أيديهم ، فليس يسيراً عليهم أن ينزلوا عنها ، ولذلك يسوقون الحجة تلو الحجة تدليلا على ضرورة الاحتفاظ بها . ولعل أقوى حججهم أن فى توسيع اختصاص الهيئات المحلية مع قلة كفاية أعضائها ما يضر العمل . وذلك حق يراد به باطل . فلا مفر من توسيع هذا الاختصاص ، والتعرض للأخطاء التى تنشأ عنه مع محاولة الحد من ضررها ، إذا أريد لهذه الهيئات أن تكون يوماً أداة صالحة فى الحياة العامة . ولا مفر من توسيع هذا الاختصاص إذا أريد احترام الدستور على وجه صحيح ، لأن الدستور ينص على هذا الاختصاص الواسع الذى يتناول مصالح الإقليم أو المدينة أو القرية ، و يضع العلاج لما قد حدث من تخطى هذه الهيئات حدود اختصاصها أو تعرض قراراتها للمصلحة العامة بسوء . ولا شىء كاحترام الدستور ، احتراماً صحيحاً ناشئاً عن الإيمان به وتقديسه ، يكفل قيام الحكم على أساس مستقر صالح . لكن الموظفين ، الذين عاشوا عشرات السنين والسلطة مركزة فيهم ، لا يعنيهم احترام الدستور بقدر ما يعنيهم الاحتفاظ بهذه السلطة ما أستطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أما لجنة الموظفين ، فقد طال عملها كذلك لأنها اعتمدت فيه على الرؤساء من الموظفين أنفسهم . وكان هؤلاء الرؤساء ولا يزالون يرون فى زيادة عدد مرءوسيهم ، ولو لم يؤدوا عملا ذا بال ، ما يزيد فى سلطانهم وفى جاههم وما يرفع من مرتباتهم . ولم يكن أعضاء اللجنة يشعرون ، كما كان يشعر أعضاء لجنة (جدس) مثلا ، بأن دافعى الضرائب يجب أن يقتضوا من كل موظف مقابلا كاملا يعادل المرتب الذى يتقاضاه أو يزيد عليه . وقد كانت الضرائب محدودة بحكم الامتيازات الأجنبية ، وكان معظمها غير مباشر يجبى من الرسوم

الجمركية ومن رسوم الإنتاج فلا يشعر الرجل العادى بأنه هو الذى يدفعه للحكومة . وفى طبيعتنا معشر المصريين خشية (قطع العيش) ! فأين يذهب هؤلاء الموظفون الذين تستغنى عنهم الدولة ، وأكثرهم من ذوى الكفايات والمؤهلات المحدودة ؟ وأعضاء اللجنة لا يشعرون أكثر مما يشعر غيرهم من المصريين بحق دافع الضرائب . لهذا وقفوا أمام مطالب الرؤساء من الموظفين يحاولون التوفيق بينها وبين ما يريد البرلمان ، وطال وقوفهم أسابيع وشهوراً من غير جدوى .

ذكرت لمناسبة موقف الموظفين من اللجنتين ذلك الحديث الذى جرى بينى وبين سعد باشا زغلول ، حين قال : إن رئيس الوزارة يجد نفسه فى حيرة بين مطالب الأمة ، ومطالب الإنجليز ، ومطالب القصر ، ومطالب الموظفين . وأيقنت أن للموظفين ، وكانوا يومئذ أكثر طوائف الأمة تعليماً وثقافة ، ذلك السلطان الذى أشار إليه سعد باشا ، وأنهم يستطيعون فى بلد كمصر ، قليل فيها عدد المتعلمين مرتفعة فيها نسبة الأميِّة ، أن يعرقلوا كثيراً من الأعمال التى لا تروقهم ، أو التى تنقص من سلطانهم ومما يسمونه هيبتهم .

بينما يرقب الناس أعمال اللجنتين ، ويتتبعون ما يجرى فى برلمان الائتلاف وما تقوم به حكومة الائتلاف ، إذ نجم فى الجو حادث استرعى أنظارهم . هذا الحادث هو ما أسموه أزمة الجيش . ويرجع هذا الحادث إلى أن وزير الحربية ، أحمد محمد خشبه باشا ، فكر فى إدخال إصلاحات لتقوية الجيش أشار عليه بها مفتش الجيش المصرى ، وكان إنجليزياً . ولما كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ينص على احتفاظ إنجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، فقد رأى مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، لورد جورج للويد ، أن الحكومة المصرية تتخطى حدودها المرسومة فى التصريح إذا أدخلت أى تغيير على نظام الجيش المصرى أو أسلحته ، وذلك على الرغم من أن الجيش المصرى إذ ذاك كان فى إمرة ضباط ورؤساء من الإنجليز . واشتد الخلاف بسبب هذا التفكير بين الحكومة المصرية وبين ممثل إنجلترا فى مصر شدة بلغت الإنذار ، وبلغت أن أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى قطع من الأسطول البريطانى المرابط بمالطة ، لتكون على أهبة السفر إلى الإسكندرية حتى تحول دون ما تريده الحكومة المصرية .

رأى كثيرون من الإنجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا ، مبالغة فى تصرف لورد للويد لا مسوغ لها . ولقد حدثنى مستر جرالد دلانى وكيل شركة رويتر بمصر ، وأزمة الجيش هذه على أشدها ، وطلب إلى أن أكتب فى « السياسة »

ساخراً من تصرف المندوب السامى ، ووعدنى بأنه سيتخذ من مقالى فى الموضوع أساساً لبرقيات يرسل بها إلى إنجلترا ، ويسخر هو كذلك من هذا التصرف . وكتبت وبعث الرجل برقياته . مع هذا اضطرت الحكومة المصرية أن تنزل على حكم الإنذار البريطانى ، لأن ثروت باشا كان يمهد لسياسة حسن التفاهم ، يبتغى من ورائها أن يصل إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا.

لم يكن عجيباً أن يتشبث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة ، وأن تظاهره حكومة لندن فى هذا التشبث ؛ فقد كان لورد للويد من غلاة المحافظين ، وكان يعتقد أن الشرق لا يذعن إلا للقوة ولا يفهم غيرها . كان سير جورج للويد حاكماً لبعض أقاليم الهند ، قبل أن يعين مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر. وقد اشتهر هناك بالشدة والبأس ، كما اشتهر بالميل للإصلاح ، فأنشأ قناطر فى إقليم الهند الذى كان يحكمه سميت باسمه : (قناطر للويد) . ولما عين مندوباً سامياً بمصر طلب من الحكومة البريطانية أن يمنح لقب لورد لا حباً منه فى اللقب ولا حرصاً منه عليه ، ولكن لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر وتجعل للألقاب مكاناً عالياً . لا عجب وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه ، أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها . ولا عجب فى أن تظاهره حكومة لندن ، وقد كانت حكومة محافظين تميل – وإن فى اعتدال – إلى الآراء التى يميل إليها لورد للويد فى تطرف ؛ وتلك مناصرة الرجل الذى يتولى الأمر فى دولة بذاتها ، وتحميله نتيجة الخطأ إن هو أخطأ . أما ولورد للويد هو عين حكومة المحافظين فى مصر وممثلها لدى الحكومة المصرية ، وهو المنوط بالسهر على تنفيذ السياسة البريطانية ، أما وقد طلب ما طلب فى شأن الجيش المصرى – فيجب أن تؤيده حكومة لندن كل التأييد .

فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة . فممثل إنجلترا يستطيع ، باسم التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أن يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية . ألا تتناول هذه التحفظات الدفاع عن مصر وحماية الأقليات والأجانب ، وكل ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس الأقليات ويمس الأجانب ! وما دامت إنجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فالحكومة المصرية معرضة أبداً لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائماً للاضطراب والقلق .

على أن هذه الأزمة ما لبثت ، حين تقادمت عليها الأيام بعض الشىء ، أن نسيها الناس . أما الحكومة فلم تنسها ، ولم ينسها عدلى باشا بنوع أخص . فقد كان يدرك تمام الإدراك

أن النهوض بشئون البلاد الداخلية معرض للتعثر ، ما بقيت الأزمات السياسية بين مصر وإنجلترا تقفه وتفسده . لهذا كان شديد الحرص على أن يبلغ ، بإيجاد جو من حسن التفاهم بين الدولتين ، إلى عقد اتفاق تتحدد به العلاقات بينهما ، ويصبح تدخل إنجلترا معه بعيد الاحتمال ؛ ويومئذ تستطيع مصر أن تعالج شئونها الداخلية على النحو الذى تعالج به غيرها من الدول المستقلة هذه الشئون .

وجاءت الدورة البرلمانية الجديدة فى أواخر سنة ١٩٢٦ ، وسارت الحياة العامة سيرة عادية أنست نواب الأحزاب المؤتلفة أنفسهم ما تعرضت له الحياة النيابية وما تعرض له استقلال البلاد من قبل ، وجعلتهم ينسون واجبهم فى تأييد الحكومة ، ويشعرون بأن حريتهم الذاتية فى الخطابة والكلام الذى يستريح له الجمهور مقدمة على هذا التأييد . وكان عدلى باشا يشعر بهذا ، ويراه واضحاً فى جانب النواب الوفديين أكثر منه فى غيرهم من النواب ، فيساوره القلق على هذا الائتلاف وما يطمع أن يحققه لمصر عن طريقه . ومع ما عرفه الناس من نزاهة الحكم فى هذا العهد نزاهة سمت فوق مستوى الشبهات ، حتى لقد كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه — لقد بدأ النواب المؤيدون يسألون ويستجوبون ، فيما لا يوجب سؤالا ولا استجواباً إرضاء لهوى شخصى أو غضباً لمصلحة لم تتحقق .

كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه . روى لى محمود بك حسن ، وكيل الداخلية فى وزارة الوفد حينذاك ، أن مجلساً من مجالس المديريات قرر إنشاء طريق زراعى يمر بنحو عشرين بلداً وعزبة ، ولما كانت مصادقة الداخلية على قرار مجلس المديرية واجبة لنفاذه ، عرض محمود بك حسن الأمر على عدلى باشا ، فأبى إقراره محتجاً بأن هذا الطريق يمر بعزبة له . ولهذا طلب إلى محمود بك حسن أن يرجئ التنفيذ إلى عهد لا يكون هو فيه وزيراً ، ثم يعرض الأمر على وزير الداخلية الجديد فإن أقره نفذ وإلا عطل. وأرجأت الوزارة التنفيذ ، ولكن كثيرين ممن يفيدهم تنفيذ هذا القرار جأروا بالشكوى من إهماله . وكلما جاءت شكوى طلب محمود بك حسن إعادة النظر فى الأمر ، فأصر عدلى باشا على رأيه . ولما كثرت الشكاوى قال محمود بك حسن لعدلى باشا : أتظن يا باشا أن تعطيلك مصلحة عشرين بلداً أو أكثر ، خشية مظنة الناس أن لك فى هذا الأمر مصلحة ، يتفق مع موجب العدل ، أم تراه ظلماً لهذه البلاد العشرين لا موجب له ، ويكفى لرفعه أن أحمل أنا عنك التبعة ؟ ! إننى سآمر بالتنفيذ ، ولك بعدها أن تحاكمنى إن شئت !

برغم هذا كله ، كان عدلى باشا يزداد شعوراً يوماً بعد يوم بدقة موقفه فى رياسة الوزارة . ألم تكن أزمة الجيش ظاهرة تدل على عدم رضا الإنجليز عن اطمئنان الأمور فى عهده ؟ ألم يكن نشاط النواب ، نشاطاً هو بمعارضة الوزارة أشبه ، شاهداً بأن معنى الائتلاف شابته بعض الشوائب ؟ ولعله شعرمن ناحية القصر بشيء كذلك . فقد ألقى نائب تلا أحمد بك عبد الغفار خطاباً فى البرلمان ، بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقداً لا يخلو من القسوة . ولم يكن لعدلى باشا ولا لوزير فى وزارته يد فى ذلك . لكنه أمر لا يدعو إلى رضا الملك عن سير الأحوال فى برلمان الائتلاف . دعت هذه الأمور كلها عدلى باشا ، وهو من هو دقة حس وشدة أنفة ، أن يشعر بدقة موقفه فى رياسة الوزارة .

ودفع هذا الشعور بعض الناس إلى الظن بأن ما كان يوجه إلى الوزارة فى البرلمان إنما كان مرجعه إلى أن الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا . ولم يبق هذا الظن مكتوماً فى نفوس أصحابه ، بل تحدث الناس به همساً فى المجالس . ولست أدرى : أبلغ هذا الهمس مسامع عدلى باشا ؟ لكن ماحدث من بعد يدعو إلى كثير من الظن والتأويل . فقد اعتكف سعد باشا أثناء جلسات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولم يجلس فى رياسة مجلس النواب ، بل كان يتولى الرياسة وكيل المجلس مصطفى باشا النحاس . وفى هذه الأثناء كانت تناقش الميزانية . وحدث فى جلسة ١٧ أبريل أن تكلم بعض الأعضاء فيما يقوم به بنك مصر من مجهود فى سبيل تعضيد الاقتصاد القومى عن طريق شركاته المختلفة ، وفى تعضيد الحكومة إياه ، وفى ضرورة مضاعفتها هذا التعضيد للمصلحة العامة . وانتهت المناقشة باقتراح تقدم لشكر الحكومة على تعضيدها بنك مصر ، وطلب المزيد من هذا التعضيد . وعارض النائب الوفدى الأستاذ عبد السلام فهمى جمعة المحامى فى اقتراح الشكر ، قائلاً إن الحكومة لم تصنع أكثر من أن نفذت ما أراده المجلس ، فهى لا تستحق الشكر . ورفض مجلس النواب الاقتراح ، فانسحبت الحكومة إلى غرفة رئيس الوزارة ، ورأى عدلى باشا ، فى رفض قرار الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها . وعلى ذلك قررت الوزارة بإجماع الآراء الاستقالة ، وتفاهم الوزراء على ألا يعود أحد منهم إلى منصبه . وسمع النحاس باشا بما يدور فرفع جلسة المجلس ، ثم أعادها وصارح المجلس بشعور الوزارة إزاء رفض الشكر ، فدهش المجلس لاعتبار عدلى باشا هذا الرفض بمثابة عدم ثقة ، وأعلن إجماعه على الثقة بالحكومة . وذهب بعضهم

إلى إعادة النظر فى اقتراح الشكر ، ودارت مناقشة حول هذا الموضوع انتهت إلى غير نتيجة .

وكان عدلى باشا من جانبه قد انتهى إلى ضرورة تقديم الاستقالة فوراً فقدمها . وبلغ الأمر سعد باشا ، وكان ببلدة مسجد وصيف حيث توجد عزبته ، فسارع عائداً إلى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن . لكن عدلى باشا كان قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيساً أوعضواً فى الوزارة التى تخلفه ، فما عسى أن يكون معنى هذا ؟ أليس معناه إنهاء الائتلاف ؟ ! وسعد باشا يقدر أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيابية كلها إلا ببقاء الائتلاف . وبقاء الائتلاف يقتضى فى نظره أن يحل ثروت باشا محل عدلى باشا فى رئاسة الوزارة . لكن ثروت باشا متضامن مع عدلى باشا كل التضامن . لهذا وجه سعد همه الأول إلى إقناع كل من الرجلين ، عدلى وثروت ، بأن مصلحة البلاد تقتضى أن يؤلف ثروت باشا الوزارة . واقتنع عدلى بهذا الرأى ، وأحل ثروت من اتفاقه ، وأحل بذلك بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه فى الوزارة ، وألف ثروت باشا الوزارة الجديدة من زملائه فى وزارة عدلى باشا ، خلا مركزاً واحداً هو مركز عدلى باشا ، فلم يكن بد من أن يختار له وزيراً جديداً ، كما أنه نقل خشبة باشا من الحربية إلى المواصلات ، لكيلا يكون بقاؤه فى الحربية مسوغاً لسوء الظن من ممثل إنجلترا فى مصر . وأدى نقل خشبة باشا من الحربية أن نقل محمد محمود باشا من المواصلات إلى المالية .

وقد اقترح ثروت باشا اسم الدكتور حافظ عفيفى ليكون وزيراً معه ، فاعترض الملك فؤاد ، وعرف الناس هذا الاعتراض وتحدث بعضهم فى الموقف الذى يجب اتخاذه : أيصر ثروت باشا على ألا يؤلف الوزارة إلا إذا اشترك فيها الدكتور حافظ ، ولو أدى ذلك إلى فتور بينه وبين القصر ، أوأدى إلى تخليه عن تأليف الوزارة ؟ لم ير ثروت باشا أن يقف هذا الموقف ، لأنه أراد أن يحسن علاقاته بالقصر ، كما أراد بنقل خشبة باشا إلى المواصلات أن يحسن علاقاته بالإنجليز . لهذا رشح جعفر باشا ولى فتولى وزارة الحربية .

ماذا كان موقف الأحرار الدستوريين ، وموقف جريدة (السياسة) من هذه الأحداث التى تتابعت سراعاً وانتهت إلى هذه النتيجة ؟ لم يكن لنا أن نصر على موقف بذاته ، والأمور التى حدثت لم تستغرق ثلاثة أيام كاملة . على أنا أعجبنا بموقف عدلى باشا واستقالته ، وتضامن زملائه الوزراء فى هذه الاستقالة . فقد رأينا فيها مظهر الاحتفاظ بالكرامة إزاء قرار أصدره مجلس النواب يمس الكرامة ، ثم رأينا فى التمسك بالاستقالة ، برغم تفسير

مجلس النواب لقراره بأنه لا يعنى عدم الثقة بالوزارة ، مزيداً من الحرص على الكرامة ، ودرساً فى الحياة البرلمانية لمن أراد أن يفهم معنى هذه الحياة على وجهها الدقيق. ولست أخفى أننا كنا ، مع ما أبديناه من الثناء على الاستقالة وما تنطوى عليه من معان ، نذهب فى دخيلة نفوسنا إلى شىء من الظن بأن الأستاذ عبد السلام جمعة ربما كان مدفوعاً ، فى اعتراضه على اقتراح الشكر ، بعامل ليس من شأنه أن يؤيد الائتلاف الذى عملنا غاية جهدنا لتوطيده وتقويته . فلما جاء سعد باشا من مسجد وصيف ، وأقنع عدلى باشا بحل الوزراء من قرارهم التضامن معه فى الإصرار على الاستقالة وعدم الاشتراك فى وزارة أخرى ، وأقنع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة — عادت إلى نفوسنا الطمأنينة إلى بقاء الائتلاف ، وإلى أن هذه العاصفة العابرة لم تترك من الآثار ما تخشى عواقبه . على أننا أسفنا أن لم يوافق جلالة الملك على اشتراك الدكتور حافظ عفيفى فى الوزارة ، مع ما نعرفه عنه من كفاية ومقدرة وحسن تقدير وبعد نظر . وكم تمنينا لو أن ثروت باشا تمسك بتعيينه ! ولكن الدكتور حافظ لم يرض أن نوجه إلى ثروت باشا أى نقد لعدم تمسكه به ، إبقاء منه على الائتلاف ، واكتفاء بما فى ترشيح ثروت باشا له من معانى التقدير .

اتجه ثروت باشا عقب تأليفه الوزارة إلى مضاعفة الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك التى تثير الأزمات بين الدولتين ، بين حين وحين ، ويترتب عليها من الضرر بمصر مالا تخشى إنجلترا منه شيئاً يذكر . وأيد سعد باشا وجهة نظره هذه ، وشجعه عليها غاية التشجيع . وبدأ ثروت باشا يمهد بالفعل لمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية ، ابتغاء الوصول إلى نتيجة تعرض على البرلمان . لكنه جعل تمهيده وجعل جهوده محاطين بسياج من الكتمان ، فلم يكن يطلع عليهما غير سعد باشا وعدلى باشا وخاصة من يعتبرهم ثروت باشا من محبيه المخلصين . ومبالغة فى الاحتياط لهذا الكتمان ، جعل ثروت باشا نجله إسماعيل ثروت سكرتيره فى هذا الأمر . فلما أقبل الصيف سافر ثروت باشا ، وجعل يتبادل المذكرات فى الموضوع مع سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ، ويحيط سعد باشا بما يتم خطوة فخطوة . وأعجب سعد باشا ببراعة الرجل وحسن معالجته الأمور ، ولم يخف إعجابه هذا عن أحد . ورجونا ، ورجا الناس جميعاً ، أن تنتهى هذه المحادثات إلى اتفاق يقر علاقات الدولتين على أساس سليم ثابت . وكان رجاء الناس فى هذا عظيماً ، مذ علموا أن سعد باشا يؤيد ثروت باشا تأييد صدق وصداقة .

وسافر سعد باشا فى شهر أغسطس إلى مصيفه بالريف ، وصحبه على عادته عدد غير قليل من مريديه ومن يتمتعون بعطفه ، ويسره وجودهم معه . وإن الناس لفى طمأنينتهم إلى أن الأحوال تسير سيرها الطبيعى ، وأن ثروت باشا تجرى مفاوضاته موفقة مرجوة النجاح — إذ أذيع عليهم النبأ بأن سعد باشا أصيب بحمرة فى أذنه ، وأنه لزم الفراش ، وأن حرارته ارتفعت . وكان هذا النبأ مفاجئاً . فقد كان الرجل على تقدم سنه إلى السبعين قوى البنية صلب العود جم النشاط ، لهذا حسب كثيرون أن المرض طارئ لا يلبث أن يزول . لكن الأنباء تواترت سراعاً باشتداد المرض ، وبأن حياة سعد فى خطر . ووجم الناس لما سمعوا وأبوا تصديقه . لكن الأجل إذا حم لم يؤخره أحد ، ولم ينجع فيه رجاء ولا دواء !

وإننى لفى مكتبى بجريدة السياسة ، فى الساعة التاسعة من مساء الثالث والعشرين من شهر أغسطس ، إذ ترامى إلىّ النبأ بأن سعداً اختار جوار الله . وبعد سويعة حضر عندى محمود باشا صدقى محافظ القاهرة ، وأخبرنى أن المطبعة الأميرية مغلقة الأبواب فى هذه الساعة ، وطلب أن نطبع نعياً يذاع على الناس . وأجبت الرجل إلى ما طلب ، وكتبت أرثى للناس سعداً فى مقال السياسة الرئيسى . ثم رحت أفكر : ما عسى أن يكون أثر هذه الفاجعة فى حياة مصر السياسية ، وبخاصة فى الائتلاف وفى المحادثات الجارية بين ثروت وأوستن تشمبرلن ؟

ولم يكن التنبؤ بشىء فى ذلك الوقت يسيراً . فأشهر الصيف فى مصر أشهر ركود فى الحياة السياسية وفى الحياة العامة ، بل فى الحياة الحكومية نفسها . وكثيرون ممن إليهم مرجع الأمر فى مصر قد رحلوا عنها إلى أوربا للاصطياف والاستجمام ، ولا مفر من عودة هؤلاء وتبين اتجاهاتهم لتصوير المستقبل القريب . وأنا بعد على سبعة أيام من موعد سفرى كذلك إلى أوربا . ولم يكن قط فى نيتى أن أعدل عن هذا السفر أو أن أؤجله . فالبقاء بمصر ، لتبادل التكهنات عما يمكن أن يكون ، إضاعة للوقت فى غير طائل . ولن يعدو الأمر أن يرى كل فريق آماله أجدر من غيرها بالتحقيق . ألم يكن أمل بعضهم أن يحل ثروت باشا فى رياسة الوفد محل سعد ، ليتابع ما بدأه من مفاوضات مطمئناً ؟ ألم يكن لفتح الله باشا بركات مطمع فى تولى رياسة الوفد مكان خاله سعد زغلول ؟ ألم يذهب آخرون إلى أن رياسة الوفد لن تكون وراثة ، ولن يتولاها غير وفدى صميم ؟ وهؤلاء وأولاء وغيرهم كانوا مجمعين على أن شيئاً لن يتم قبل أربعين سعد وتأبينه ، ليتسنى للمصطافين فى أوربا جميعاً أن يعودوا إلى وطنهم ، وأن تكون لهم فى الموقف كلمة مسموعة . فما غناء البقاء بمصر بعد أن أعددت عدتى للسفر ووضعت برنامجى له ؟ وهذا ما أجبت به من طلبوا إلىّ العدول عن

السفر ، لمواجهة ما قد يحدث مما لا يتوقع أحد حدوثه . ولم يجدوا ما يدفعون به حجتى ، فسافرت فى الثلاثين من أغسطس إلى إستانبول ومنها إلى أقطار أوربا المختلفة

وبينما أنا فى طريقى إلى أوربا ، كان كثيرون ممن يعنيهم هذا الموقف ، وكانوا قد سافروا للاصطياف ، يعودون إلى مصر ينتظرون ما الله فاعل بها وبهم . فلما كان يوم الأربعين لوفاة سعد أقيمت حفلة تأبين كبرى ، خطب فيها ثروت باشا ، وخطب فيها غيره من كبار الساسة المصريين . وألقيت فيها قصائد رنانة من أمير الشعر شوقى بك ، ومن حافظ إبراهيم ومن غيرهما . وبعد أيام اجتمع الوفد ، وطلع على الناس قراره بتعيين مصطفى النحاس رئيساً للوفد مكان سعد زغلول .

تولى بعضهم العجب لهذا القرار . وقد كان نشاط فتح الله باشا بركات فى هذا الوقت ملحوظاً . وكان فتح الله يد سعد اليمنى أثناء حياته ، فضلاً عن أن سعداً خاله . لكن الذين بيتوا لانتخاب مصطفى النحاس احتجوا بأن فتح الله باشا لا يعرف اللغات الأجنبية ، وأن رئيس الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الأجنبية ، كما أنه هو الذى يتولى مفاوضة إنجلترا إذا لم يصل ثروت باشا إلى نتيجة إيجابية لمحادثاته .

وتناقل الناس فى ذلك الحين أن فخرى بك عبد النور والأستاذ مكرم عبيد كان لهما ، ولطائفة من أعضاء الوفد المقربين منهما ، أكبر الأثر فى اختيار النحاس باشا رئيساً للوفد . ولما كان الوفد هيئة قائمة على التنظيم الدقيق ، فقد أذعن الكل لهذا القرار ، وإن بقيت فى نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها من بعد .

وسافر ثروت باشا إلى أوربا يتم محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن ، ثم عاد إلى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين . ولم يكن مفر من حضوره إلى مصر فى هذا الموعد ليحضر افتتاح الدورة البرلمانية ويلقى خطاب العرش . فالبرلمان يجتمع من تلقاء نفسه بحكم الدستور فى السبت الثالث من نوفمبر إذا لم يدع قبل ذلك .

لم يكن استقبال ثروت عند وصوله إلى الإسكندرية عائداً من لندن حماسياً ، على النحو الذى كان متوقعاً لو أن سعداً لم يكن قد مات . أفكان ذلك لأن الناس أحسوا بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه ؟ أم كان ذلك بتدبير من جانب بعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ فى مثل هذه الشئون ؟ ذلك ما لم يظهر بادئ الرأى ، ثم تكشف وكان له أثر يراه القارئ عما قليل .

أحس الناس بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه . وكنا نحن القائمين بأمر (السياسة) من أشد الناس إحساساً بهذا الأمر . لكنا لم يكن لدينا عليه دليل ، فلم يكن فى مقدورنا إلا أن نمضى فى تأييد الائتلاف وحكومة الائتلاف . وكل الذى استطعنا أن نظهره نتيجة لما نحس به أن ازددنا تأييداً لثروت باشا شخصياً ، لأنه كان علم هذا الائتلاف ، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين . لهذا وذاك كنا نتوقع أنه إذا هبت الريح ضد الائتلاف كان ثروت باشا هدفها . فإذا لم نبلغ فى تأييده غاية المدى ، وإذا تركناه عرضة للأعاصير ، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف ، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت باشا من نتائج فض الائتلاف .

لم يبلغنا شىء فى تلك الآونة عن شعور ثروت باشا ، ولا عن تقديره لما نكتب فى (السياسة) . ولعل مرجع ذلك إلى أن الرجل كان منهمكاً فى اتصاله بوزير الخارجية البريطانية ، يريد الانتهاء من سعيه إلى نتيجة . وقد عرف الناس من بعد أن المخاطبات استمرت بين الرجلين بعد عودة ثروت باشا قرابة شهرين ، وأن مشروع الاتفاق الذى كان محل بحثهما كانت تناقش تفاصيله النهائية فى هذه الأثناء . أما أصدقاؤنا فى الحزب فكانوا يشعرون بمثل شعورنا ، ويرون أن سوساً ينخر فى الائتلاف ، وأن مظاهر ذلك تبدو الحين بعد الحين فى مناقشات البرلمان وفى أقوال صحف الوفد ، على نحو إن يكن مستتراً فقد كان واضح الدلالة عند المتتبعين سير الأمور . وظلت الحال على ذلك زمناً ، وظللت أخاطب فيها صديقى الدكتور حافظ عفيفى ، أطلب إليه إقناع إخواننا فى الحزب بأن نكشف القناع عما يدور وراء الستار ، فأراه يشعر بما نشعر به ، ثم هو مع ذلك يستمهلنى ، راجياً أن تجىء الثغرة الأولى من غير ناحيتنا ، ذاكراً أن صحف الوفد لا تنطق رسمياً بلسانه كما ننطق نحن بلسان الأحرار الدستوريين ، وأنه ليس أيسر على الوفد من أن ينكر ما تنشر صحيفة منتمية إليه وأن يقول إنه لا يعبر عن رأيه .

وإنى لفى مكتبى (بالسياسة) ، ظهر يوم من أيام الثلث الأخير من شهر ديسمبر ، إذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، وأخبرنى أنه اتفق مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ؛ وقص علىّ أن لديهم معلومات وثيقة بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ؛ وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان ، وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ؛

وأن استمرار هذه الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما إفساد . واسترحت أنا لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتبت مقالاً عنوانه : (نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة) ، ودفعته للمطبعة كيما يعد للطبع .

راجعت فى المساء (تجربة) المقال ، وجاء الدكتور حافظ كرة أخرى فراجعنا المقال معاً ، وحرصنا على ألا يقف أحد من رجال الحزب على أمره مخافة تشعب الآراء فى صواب نشره . فلما أصبحت وظهرت (السياسة) ، واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا كذلك ، قدرت أنه لابد محدث ضجة هو جدير بإحداثها .

وصدق حدسى . ففى الساعة العاشرة أونحوها من الصباح ، دق التليفون فى منزلى وخاطبنى محمد محمود باشا ، وكان وزيراً للمالية فى وزارة الائتلاف ، ورجانى أن أقابله بالوزارة . فلما ذهبت إليه ، ألفيت عنده سيد باشا خشبة وآخرين . وجلست بعد أن سلمت ، فسألنى محمد باشا : هل اتفقت مع الدكتورحافظ على نشر المقال الذى نشرته السياسة اليوم ؟ وأجبته فى هدوء : نعم ! وكان تعقيبه : طيب ! خلاص ! ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم هذا المجلس ، فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون .

فلما كان المساء وكانت الساعة التاسعة أوما بعدها ، جاء إلى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ، ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود ، طلب إلى نشرها ، وفيها أن المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب . ورفضت نشر الكلمة ، وقلت له : أرجوك أن تذكر محمد باشا أننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فإذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب ، فليجتمع مجلس الإدارة وليصدر قراراً بما يراه ، ومتى صدرهذا القرار تصرفت بما أرى !

وألح عبد الجليل بك علىّ فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب ، لكن إلحاحه ذهب عبثاً لأنى كنت مصمماً كل التصميم على ألا أنشرها . فتركنى وعاد إلى الباشا ، ثم رجع إلىّ كرة أخرى يلح ، ويذكرأننى إن لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الأهرام . قلت : فليكن ، ولتنشر فى الأهرام ، وإن كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شىء محافظة على تضامننا وعلى مكانة الباشا منا ! ولما رأى عبد الجليل أن إلحاحه غير مجد نفعاً تركنى وانصرف . وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل ، جاء عبد الجليل مرة ثالثة ، وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف إلى جانب الباشا ولم يتكلم . أما

محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة . قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر وألا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئاً ، وأن تجمع مجلس إدارة الحزب وتعرض عليه الأمر . فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الإدارة ولم يعترض على مقال السياسة ، فماذا يكون الموقف ؟ إننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك أملاً أن تقتنع برأيى . قال محمد باشا : ألا تنشر كلمتى ، وأنا رئيس شركة السياسة ؟ وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتباً ، فقلت محتفظاً بكل هدوئى : إذا كان رئيس شركة (السياسة) هو الذى يطلب النشر فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رياسة تحرير (السياسة) وأننى قطعت كل صلة لى بها . فأجاب : كلا ، يا سيدى ! لا تنشر كلمتى ولا تستقل ! سأنشرها فى الأهرام . يا للا يا عبد الجليل ! فقلت : أرجوك مرة أخرى يا معالى الباشا ألا تنشر شيئاً قبل أن تجمع الحزب ! فخرج وعليه سيا الغضب ، وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه إلى الأهرام ، فنشرت العبارة التى يقول فيها وزير المالية إن مقال (السياسة) لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين .

ظهرت الكلمة فى أهرام الجمعة ولم تكن (السياسة) تظهر يوم السبت ، فخاطبت محمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى واجتمعنا ومعنا إسماعيل صدقى باشا صبح السبت نتدبر الموقف . واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب محمد باشا لى أن أنشر الكلمة فى (السياسة) ، ومن امتناعى عن نشرها ، وسبب هذا الامتناع ؛ وأن أعلق بما أشاء فى حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد من مودة وإن اختلفوا رأياً . وكتبت هذه الكلمة وأعددتها للطبع ، وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ ، فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ضرورة للاطلاع عليها . وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق فى ذلك . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يثر أحد الموضوع من جديد .

وإنما دعا إلى ذلك شعور محمد باشا محمود من ناحية ، وشعور صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى من ناحية أخرى ، بأن إثارة الموضوع قد تؤدى إلى انقسام فى الحزب لا يفيد أحد منه شيئاً ، بل قد يضر الحزب ضرراً بليغاً .

لم تمض أسابيع على نشر هذا المقال حتى صدقت الحوادث رأينا . فقد انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة .

فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى إليه ، بل قال إنه غاية ما استطاع أن يحققه . وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : أما أن تقبل المشروع جملة ، وأما أن ترفضه جملة ، وإما أن تبدى عليه ملاحظات لإزالة ما فيه من نقص . ولم يكن ثروت باشا يطمع فى قبول المشروع جملة بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد . لكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه باباً جديداً لإعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى ، بل رفضوا المشروع جملة ، لأنه لا يحقق (مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر مشروعاً) . ولم ير محمد باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد . لهذا لم يجد ثروت باشا بداً من تقديم استقالة الوزارة .

وعهد جلالة الملك فؤاد إلى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة . ترى ، أيشترك الأحرار الدستوريون أم لا يشتركون فيها ؟ ! هنا انقسم الرأى مثل انقسامه حول مقال : « نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » . رأى محمد باشا محمود وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف . ورأيت مع صدقى باشا وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى أن تكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضي دستورياً أن تكون الوزارة كلها من حزبه . وكانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء ، فى وزارة عددها اثنا عشر ، يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، وإلى أن يكون رئيس الوزارة من غير الأغلبية ، حتى إذا شاركنا الرأى وأصرت الأغلبية الحزبية على رأيها استقالت الوزارة . أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزارة فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائماً ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم إلى الاستقالة من الوزارة ، فيتهموا أمام الأمة بأنهم هم الذين ناوءوا الائتلاف . ولما كان هذا الائتلاف مزعزعاً فلن يكون اشتراكنا فى الوزارة برئاسة رئيس الأغلبية عملاً نافعاً . ومن الخير أن نترك الأغلبية تتحمل مسئولية الحكم ، فإن وافقتنا أيدناها ، وإن خالفتنا الرأى عارضناها ، ولها من أغلبيتها الكبيرة فى البرلمان ما يجعل معارضتنا معارضة تقويم وتوجيه لا معارضة مناوأة للمناوأة .

وكانت حجة محمد محمود باشا ، والذين يشاركونه رأيه من ضرورة اشتراك الحزب

فى الوزارة التى دعى النحاس باشا لتأليفها ، أن العهد كله عهد ائتلاف ، وأن البرلمان برلمان ائتلاف ، وأن عدم اشتراكنا فى الوزارة ينتهى إلى نتائج تجنى على هذا الائتلاف . وإذا كان صحيحاً أننا إذا اشتركنا فى الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف فصحيح كذلك أننا إذا لم نشترك فى الوزارة بحجة أن رئيس الأغلبية هو الذى يؤلفها تعرضنا لهذه التهمة منذ اليوم . ومن الخير أن نشترك فى الوزارة ، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف ، فإذا اضطررنا يوماً للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة .

اصطدمت الحجتان فى المناقشة اصطداماً عنيفاً . وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضاً فلم يحضر اجتماع مجلس الإدارة الذى نوقشت فيه هذه المسألة . وطال الجدل ، وبلغ من عنف المناقشة وحدتها أن كانت تلقى الحين بعد الحين كلمة تكاد تكون جارحة . وكان للخلاف الذى سبق أثر ظاهر فى هذا الطول وفى هذه الحدة والعنف . وبعد ساعتين أو ما يقرب منهما ، انتهت المناقشة وانتقلنا إلى التصويت ، فرجح جانب الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد . ومع ذلك خرجنا وقد أبدى الحزب رأيه ، ووجب على أعضاء الحزب جميعاً احترام هذا الرأى ، ووجب على جريدة (السياسة) لسان الحزب تأييده ، ووجب علىّ أنا رئيس التحرير أن أقف بجانبه وألا أحيد عنه . بذلك يقضى النظام الحزبى . ويوم لك ويوم عليك ! وكذلك اشترك الحزب فى الوزارة ، وأيدت (السياسة) هذا الاشتراك .

ماذا عسى تصنع الوزارة الجديدة ؟ فهذه هى المرة الأولى التى يضطلع فيها مصطفى باشا النحاس بتبعات الحكم رئيساً للوزارة . ومصطفى باشا كان ، قبل انضمامه للوفد ثم عضويته فيه ، من رجال الحزب الوطنى القائلين بنظريات مصطفى كامل والمتحمسين له . وبرغم أنه كان فى أثناء الحرب قاضياً بطنطا ، فإنه لم يكن يخفى تشيعه للألمان ، شأنه فى ذلك شأن رجال الحزب الوطنى جميعاً . وقد بلغ من تشيعه هذا أنه كان يحمل دائماً خرائط لميادين الحرب ، فإذا جلس إلى أصحابه فى المحكمة أو فى القطار أخرج هذه الخرائط من محفظته أو من جيبه ، وجعل يشرح لمن معه سير الوقائع ، وكأنه رئيس أركان الحرب فى الجيش الألمانى ! أما وذلك اتجاه تفكيره ، فقد كان ميالاً للتطرف بطبعه ، لم يغير من تطرفه أنه كان وزيراً مسئولاً مع سعد زغلول فى الوزارة الدستورية الأولى . ترى ، ماذا عساه يصنع ، وهذه سجيته ، إذا حدث بين مصر وإنجلترا خلاف على أمر من الأمور ؟ أيعالجه بالهوادة

والمرونة السياسية ، إذا رأى فى معالجته على هذا النحو سبيل نجاحه ؟ أم يتشبث برأيه حتى لا تظن جمهرة الناس أنه ضعف أو لان أو تهاون حرصاً على مركزه ، وتشبثاً به أكثر من تشبثه بما عرف من تطرفه فى آرائه ؟

لم تمض أسابيع ، بعد رياسة النحاس باشا الوزارة ، حتى واجهته تجربة كانت امتحاناً لسياسته . ذلك أن وزارة يحيى باشا إبراهيم ، التى أصدرت الدستور وقانون التضمينات ، كانت قد أصدرت قانوناً ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ، تسمح بها إن شاءت ، وتمنعها باسم الأمن والنظام إن شاءت . وكان الإنجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضماناً لحماية الأجانب . وحماية الأجانب من تحفظاتهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وكان سعد باشا ، قبل توليه الوزارة الدستورية الأولى ، قد طعن على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حداً من حرية الشعب فى إظهار شعوره بطريقة سلمية ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلاً على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصدرته . وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان أول اجتماعه . وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون وجوب إلغائه ، أوتعديله على الأقل تعديلاً يكفل حرية الاجتماع على أوسع صورة . وتحدث النواب بهذا ، إبان رياسة سعد باشا للوزارة ، وأصدروا فيه قراراً . فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور باشا — لم يفكر أحد فى إلغاء القانون أوتعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة . فلما اجتمع برلمان الائتلاف ، وانتخب سعد باشا لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد . ولما تولى النحاس باشا رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيداً لعرضه على المجلس . وكان التيار الجارف فيها ميالاً لإلغائه . هنالك تدخل الإنجليز باسم حماية الأجانب ، واحتجوا على إلغاء القانون ، وأصروا على أن يبقى أوأن يعدل تعديلاً يكفل حماية الأجانب على وجه يتمكنون معه من الاضطلاع بمسئولياتهم ، كما يقولون ، قبل الدول التى ينتمى هؤلاء الأجانب إليها ، ويجب دولياً أن يتمتعوا بحمايتها .

وأبلغ الإنجليز رأيهم هذا إلى النحاس باشا بلسان مستر كيون بويد مدير الإدارة الأجنبية فى وزارة الداخلية المصرية . وكانت هذه الإدارة قد أنشئت ، بعد إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تحقيقاً للتحفظ الخاص بحماية الأجانب . لكن النحاس باشا رأى أن يتجاهل تصريح ٢٨ فبراير ، وأن يتمسك بحق مصر الدستورى فى إصدار ما تريد من

تشريعات فى حدود سيادتها المطلقة . وأخذ يناقش مستركيون بويد على أساس هذا الرأى . أما محمد محمود باشا فكان رأيه ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع . وما دام سعد باشا قد آثر ، حين رياسته مجلس النواب ، إبقاء القانون معروضاً على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه ، فلتصنع وزارة النحاس باشا ما صنع سعد ، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ ، وبذلك تتفادى الأزمة . ولقد بدأ هذا الاختلاف فى وجهة النظر بين النحاس باشا ومحمد محمود باشا بعد أسابيع معدودة من تأليف الوزارة ، وأيقن كثيرون ، من المتتبعين مجرى الأمور عن كثب ، أن الاختلاف قد يؤدى إلى نتائج بعيدة الأثر فى حياة البلاد السياسية .

ولما يئس محمد باشا من إقناع النحاس باشا بوجهة نظره لزم منزله ، وامتنع عن مزاولة أى عمل من أعمال الوزارة ، وتحدث الناس بأنه قدم استقالته أو أوشك أن يقدمها ، وبدءوا يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ، لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر .

وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد إلى إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . فقد نشرت الصحف أن معاليه قد حجز تذاكره للسفر إلى أوربا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينئذ ملتزماً دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة صدمتنى فرغبت إلى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقى باشا إذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدثنا فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة ، وفى الخطة التى اتبعها النحاس باشا وطريقة معالجتها تفادياً لأزمة أشد من أزمة الجيش عنفاً .

وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ويصنعون صنيع محمد باشا محمود . وسرنى ما حدث من ذلك لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة ، وأن تضطلع الأغلبية البرلمانية بمسئولية الحكم ما دام رئيسها هو الذى يرأس الوزارة ؛ وحين أيدنا رأينا هذا فى اجتماع الحزب . وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة .

واتجهنا فى « السياسة » تؤيد موقف محمد محمود باشا والذين معه ، واثقين من أن النحاس باشا لن يتمكن من إكمال وزارته بوزراء وفديين يحلون محل هؤلاء الدستوريين المستقيلين . وزادنى يقيناً أن استقال كذلك أحمد محمد خشبة باشا الوزير الوفدى متضامناً مع الأحرار الدستوريين . وقيل يومئذ إن وفديين آخرين ، منهم على باشا الشمسى ، سيتركون

الوزارة . بذلك غام الجو السياسى بسحب كثيفة لم يكن بد من تبديدها .

ولعل استقالة النحاس باشا كانت خير وسيلة لهذا التبديد . لكنه لم يستقل . وإننا لنى الصباح من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ، إذ علمنا أن جلالة الملك أقال الوزارة لأن « الائتلاف أصيب بصدع شديد » . وبعد الظهر من ذلك اليوم علمت وأنا فى فراشى أن الأحرار الدستوريين عقدوا اجتماعاً بدار عبد الرازق ، وأن محمد محمود باشا أبلغهم أن جلالة الملك عهد إليه بتأليف الوزارة ، وأن صدقى باشا رحب بمحمد باشا وبتأليفه الوزارة ، وأن الدكتور حافظ عفيفى الذى كان موجوداً بلندن فى ذلك الوقت ، دعى للاشتراك فى الوزارة ، فأجاب محمد باشا بقبول هذا الاشتراك . ومع دهشتى لهذا التطور ولموقف صدقى باشا ، سرنى التضامن الذى جمع فريقى الحزب ، وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون برنامج الوزارة الجديدة التى تألفت من عناصر أكثرها من المستقلين عن الأحزاب ، واشترك فيها أحمد خشبة باشا وكان إلى يومئذ وفديًّا ، كما جمعت رجالا ذوى مكانة فى مقدمتهم لطفى باشا السيد ، وقد تولى وزارة المعارف .

كيف تستقبل الأمة هذه الوزارة ؟ وماذا يكون موقفها من البرلمان وموقف البرلمان منها ؟ وماذا أعد الوفد لمناوأتها ؟ وكيف تراها تصور سياستها ؟ ذلك كله متروك للأيام القريبة تصوره وفقاً لظروف هذا الوضع الدقيق .

أما أنا فقد أشار على طبيبى بضرورة السفر للاستشفاء من الصدمة التى أصابتنى ، ونصح لى أن أجعل استشفائى فى « باد جشتين » من أعمال النمسا . وكنت قد تهيأت للسفر وأعددت له ؛ لأننى كنت فى حاجة إليه أشد الحاجة .

الفصل السابع

الدستور فى كفة الميزان

تأجيل البرلمان شهراً – الوزراء يفكرون فى سياسة الوزارة – وفود الاقاليم عند رئيس الوزارة – تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد – اختيار محمد محمود باشا رئيساً للأحرار الدستوريين – سفرى إلى ألمانيا وزيارتى برلين – حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية – خطب محمد محمود باشا فى طنطا وفى غيرها من العواصم – عدلى يكن باشا وإحالة المستشارين إلى المعاش – وفاة ثروت باشا – عودتى إلى مصر وعدم تأييدى إحالة المستشارين إلى المعاش – الوزارة تنفذ سياسة الإصلاح الداخلى – ميثاق كلوج واتفاقية مياه النيل – معارضة الوفد وموقف الوزارة والقصر منها – الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من اكسفورد – محادثات محمد محمود ، هندرسون – محمد محمود يقابل الملك فؤاد بباريس – حديث الدستور وتعديله – الوزارة البريطانية تغير اتجاهها – جلسة مجلس العموم البريطانى – العودة إلى مصر – خطاب محمد محمود باشا بفناء سان مارك – تجهم الجو حول الوزارة – مقال : « أما لهذا الليل من آخر » – استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات – الأحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات – الوفد لا يبدى رأيه فى مقترحات محمد محمود ، هندرسون – النحاس باشا يؤلف الوزارة فيفوضه مجلس النواب فى المفاوضة – مفاوضات النحاس ، هندرسون – الأمل فى نجاحها ثم قطعها فى اللحظة الأخيرة – اقالة النحاس باشا – صدقى باشا يؤلف الوزارة فيقرر الأحرار الدستوريون عدم الأشتراك فيها – تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب – التفكير فى تعديل الدستور – معارضتنا الفكرة – إحالة القضاة إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء – حديث أبى جرج – عودة محمد محمود باشا من أوربا – مناقشتنا مع صدقى باشا فى الدستور الذى وضعه – انقطاع ما بيننا وبين الوزارة – اطمئنانى إلى موقفنا فى المعارضة .

ألف محمد محمود باشا وزارته يوم أقيلت وزارة النحاس باشا . وكان محمد باشا ، والذين تضامنوا معه فى الوزارة ، يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف . فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل . وجعل الوزراء جميعاً يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الرأى المختلفة . أتراهم يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ ؟

لكن تجربة صدقى باشا لم يصادفها التوفيق . فبعد أن خيل إليه أنه حصل على كثرة فى مجلس النواب ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . هذا ولم يكن فى طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا . وجعلت أنا أرتقب ما ينتهى إليه تفكير الوزارة فى سياستها لأرى أيمكن الدفاع عنها . وكنت أشد حرصاً على تبين هذه السياسة لأننى كنت مسافراً إلى أوربا أستشفى ، بعد حادث السيارة التى صدمتنى وانشرخت بصدمتها عظمة ساقى اليسرى . فقد كان صديقى الأستاذ محمود عزمى يعمل معى فى السياسة ، وكنت أريد أن أطمئن إلى دفاعه عن سياسة الوزارة إذا اطمأننت أنا إليها . وظللت على ذلك قرابة ثلاثة أسابيع ، تدرجت خلالها فى الخروج من بيتى أتوكأ على عصا ، وذهبت فى أثنائها فقابلت محمود باشا عبد الرازق ، وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيراً للداخلية معه ، ورجوته ألا يشترك فى الوزارة ، إيماناً منى بأن مناصب الحكم تزعزع الثقة بمن يلونها ، وحرصاً على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم .

وأجابنى محمود باشا إلى ما طلبت ، لكنه طلب إلىّ أن ألغى سفرى إلى أوربا ، لأنه لا يعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى إلى تعليق الحياة النيابية . واعتذرت من عدم استطاعتى قبول طلبه ؛ لأننى مجهود ، ولأن ما أصابنى من صدمة عصبية بسبب حادث السيارة يقتضينى ، برأى الطبيب ، راحة واستجماماً واستشفاء . وذكرت له أننى مطمئن إلى أن الأستاذ عزمى يستطيع ، متى أقنعته بالسياسة التى تنتهى إليها الوزارة ، أن يدافع عنها بالقوة التى أدافع أنا عنها .

فى هذه الأثناء كذلك ، وقبل أن تعلن الوزارة خطتها للمستقبل ، كانت وفود من مختلف الأقاليم تجىء مع المديرين إلى القاهرة ، ثم تقابل رئيس الوزارة ، فتعلن الثقة به والاطمئنان لحكمه . وكان محمد محمود باشا يخطب كل وفد بأن وزارته وزارة استقرار ونظام ، وأنها لن تدع الفوضى تطل برأسها من جديد ، وأن القانون سيجرى حكمه فى الناس جميعاً على سواء ، صغيرهم وكبيرهم ، قويهم وضعيفهم ؛ وأن الوزارة ستبذل غاية الجهد لخير البلاد وأبنائها جميعاً بلا تفريق بينهم . وكانت هذه الوفود تعود من حيث أتت تتحدث بما سمعت ، وتذيع أقوال رئيس الوزارة فى أوساط الريف ، فى حين كانت الصحف تذيعها فى أوساط المدن والأقاليم ، يطلع عليها ويستمع إليها أهل البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

واقترب موعد سفرى ، فأطلعنى محمود باشا عبد الرازق على خطة الوزارة : أنها ستعلق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهى ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على الدجل السياسى ، وأن تقر فى البلاد الحكم النزيه يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته ، وأن تعمل فى سبيل الإصلاح الداخلى كل ما تستطيع . ورأيت فى هذه الخطة صراحة محمودة . فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل وإصلاح .

أفضيت بهذه المعلومات كلها إلى زميلى الأستاذ محمود عزمى ، وسألته : أهو مستعد للدفاع عن هذه السياسة عن عقيدة واقتناع ؟ وأخبرته أننى مستعد لإلغاء سفرى إذا لم يكن هو مقتنعاً بما ذكرته له ، ولم يكن مستعداً للدفاع عنه . وقد أكد لى أنه مؤمن بأن هذه الخطة التى اعتزمت الوزارة اتباعها هى الوحيدة الملائمة للموقف ، وأن استمرار الحال على ما كانت عليه ضار بمصر أبلغ الضرر ، وأنه سيكون قوياً فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة . بهذا اطمأننت إلى أننى سأدع من يحل محلى فى رياسة تحرير السياسة ، ومن يدافع عن سياسة وزارة محمد باشا محمود خير دفاع .

فى هذه الأثناء كذلك اتصل بى صديقنا الأستاذ أحمد نجيب المهدى الموظف بوزارة المالية ، وأخبرنى أن محمد باشا محمود يطمع فى أن يختار رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ، وأنه سيبذل ، متى تولى هذه الرياسة ، كل جهده ، وسيجعل ماله دعامة للحزب وسنداً . ولم أتردد لدى سماعى أقواله أن أجبته : إن رياسة محمد باشا للحزب أصبحت أمراً طبيعياً ، بعد أن تولى رياسة الوزارة برضا زملائه زعماء الحزب جميعاً . لقد خطب له دولة صدقى باشا بمنزل آل عبد الرازق باشا ، مهنئاً إياه بالرياسة التى أسندت إليه عن جدارة . وقد اشترك معه الدكتور حافظ بك عفيفى وزيراً للخارجية . فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيساً لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا .

ولم أكن فيما قلته من ذلك مجاملا لمحمد باشا ، بل كنت أقرر ما يمليه المنطق كما أفهمه . لقد اختلفت مع محمد باشا فى الرأى غير مرة . وقد رفضت ، قبل أشهر معدودات من تأليفه الوزارة ، أن أنشر له فى السياسة ما أراد نشره . وقد كنت على غير رأيه فى أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى ألفها النحاس باشا . وكنت فى هذه المسائل كلها متفقاً فى

الرأى مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وكثيرين غيرهم فى الحزب . أما وقد رضى الحزب رياسة محمد محمود للوزارة ، فقد رضى بذلك رياسته للحزب ؛ إذ كانت هذه الرياسة شاغرة منذ تخلى عنها عبد العزيز فهمى باشا .

حان موعد سفرى إلى أوربا ، فانتقلت على الباخرة الألمانية « أوزورامو » من بور سعيد إلى جنوا ، ثم انتقلت بالقطار عابراً الغابة السوداء إلى كولونيا حيث أقيم معرض دولى للصحافة ، وحيث يقام مؤتمر دولى للصحافة كنت منتدباً لتمثيل مصر فيه . سافرت وأنا أشد ما أكون اطمئناناً إلى أن الأمور ستجرى فى مصر رخاء ، لا يعكر صفوها بعض التعكير إلا ما قد يقدم عليه الوفد ، الذى أقصى عن الحكم ، من نشاط تخشى عواقبه . وأقمت مع زوجى بكولونيا زمناً نعمت فيه بهدوء كنت فى أشد الحاجة إليه ، واستمتعت بمناظر (الرين) البارعة ، وأعجبت فى أثناء ذلك بمعرض الصحافة ومادل عليه من قوة (صاحبة الجلالة) فى أمم الأرض المختلفة . فلما انعقد مؤتمر الصحافة ، وألقيت فيه كلمتى باسم مصر ، رأيت بعد ختامه أن أزور برلين . فلم أكن شهدتها من قبل مع كثرة سياحتى فى أوربا ، سواء حين كنت أدرس للدكتوراه ، أو بعد عودتى إليها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ولم يكن عجباً أن أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد ألقى فى روعى ، بعد الذى قرأته من الأدب الفرنسى أيام كنت طالباً بباريس ، أن الألمان شعب متغطرس ، يمقت حرية الرأى ، ويسير فى حياته الخاصة والعامة سيرة عسكرية يعافها الطبع الحر . فلما رأيت فى رحلتى هذه بلاد الرين : ماينس ، وفرانكفورت ، وكولونيا ، واستمتعت حواسى بجمالها الفتان – رأيتنى أكثر تسامحاً مع هؤلاء الذين يسميهم الفرنسيون البوش (Les Boches) وأوجبت على نفسى أن أزور العاصمة الألمانية ، وأن أرى عن كثب حياة هذه الأمة التى خرجت كسيرة من الحرب العالمية ، ثم لم تلبث أن نهضت على قدميها ولما تمض على نهاية الحرب عشر سنوات كاملة .

ليس هذا مقام الحديث عن برلين وما شهدته فيها . وإنما أذكر حديثاً جرى بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ، حين كنا نتناول طعام الغداء معاً . فقد سألنى عن علاقات مصر وإنجلترا ، ثم قال : أستميحك العذر إذا قلت إنكم لم تحسنوا صنعاً بتعويق اتفاقكم مع إنجلترا . إنكم تظنون هذه الاتفاقات باقية مخلدة . لكن الواقع غير هذا.. ولو أنكم عقدتم اتفاقاً أتاح لكم النهوض بشئونكم الداخلية ، ثم رأيتم بعد سنوات معدودات أن تعدلوا فيه ، لرأت إنجلترا نفسها مضطرة إلى إجابة مطلبكم ، والنزول لكم عن كثير مما

تتمسك به ، ثم لتكرر ذلك من بعد حتى تبلغوا مأربكم . أما أن تقفوا حيث أنتم ، لأنكم لا تبلغون كل ما تطلبون ، فلن يكون من أثر ذلك إلا أن يطول وقوفكم ، وأن تضيع عليكم فرص تستطيعون انتهازها .

أذكر هذا الحديث الآن ، وأذكر أنه ترك فى نفسى أثره . على أننى ، إذ أكتب هذه المذكرات فى سنة ١٩٤٩ ، أنظر إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وموقفنا الحاضر منها ، وأذكر ما كان من تمسك الإنجليز بها فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ . ومن الإنصاف مع ذلك أن أذكر أن حجة مدير الصحافة الألمانى كانت ولا تزال قائمة . فقد تفاوضت إنجلترا مع مصر فى سنة ١٩٤٦ ، وقبلت فى هذه المفاوضة أن تجلو قواتها عن مصر فى سنة ١٩٤٩ . ولولا مشكلة السودان ، لأمكن أن تصل الدولتان إلى اتفاق فى حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كان فرج بك ميخائيل موسى هو القائم بأعمال المفوضية المصرية فى أثناء مقامى ببرلين . وقد وقفت منه ، ومن الصحف التى ترد إلى المفوضية ، على مجرى الأحوال فى مصر منذ تركتها إلى أن وصلت العاصمة الألمانية . واطلعت على نص الأمر الملكى ، الذى صدر بوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبتعطيل بعض مواد الدستور فى أثناء هذا الوقف ، وعلى المذكرة التى وضعها مجلس الوزراء تسويغاً لهذا الإجراء . وعرفت أن محمد باشا محمود يبدى أضخم النشاط فى شئون الحكم ، وفى اطلاع الرأى العام مباشرة على ما تقصد وزارته إلى القيام به من الأعمال . وتلوت تفصيلات ما حدث فى اجتماع عقد بمدينة طنطا ، خطب فيه إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا . وفى هذا الاجتماع أيد صدقى باشا وزارة محمد باشا بكل قوته ، وشرح محمد باشا لسامعيه ، وكانوا ألوفاً ، سبب تعطيله الحياة النيابية وما اعتزم أن يقوم به لخير المصريين جميعاً ، وفى مقدمتهم الفلاحون والعمال ، من إصلاحات واسعة النطاق . فأما نشاط الوفد فى معارضة الوزارة فكان محدوداً لا تخشى عواقبه .

وقد عرفت فضلا عما سبق أن الأستاذ محمود عزمى ترك جريدة السياسة وانضم للمعارضة . وقد دهش الذين كانوا معنا من المصريين حين ذكرت لهم أننى أعرف مجمل ما احتوى عليه الأمر الملكى بوقف الحياة النيابية ، وأننى ذكرته للأستاذ عزمى ، وأنه اتفق معى على الدفاع عنه فى أثناء غيابى ، بعد أن أخبرته أننى مستعد أن ألغى سفرى إلى أوربا إذا لم يكن هو مستعداً لهذا الدفاع . ولم أجد جواباً على دهشتهم ودهشتى لهذا الأمر إلا أن قلت : لعل له عذراً وأنت تلوم !

وتركت برلين إلى ميونيخ ، ثم إلى (باد جاشتين) أستشفى بمياهها كأمر الطبيب الذى عالج ساقى من الصدع الذى أصابها . وإننى لفى باد جاشتين إذ جاءتنى برقية من فرج بك ميخائيل تنبئنى أن لى خطاباً (بشباك البريد) . وذهبت إلى مكتب البريد وتناولت الخطاب ، فإذا فيه برقية من الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية باستدعائى إلى مصر . وكتبت من فورى خطاباً إلى الدكتور حافظ أذكر له فيه أننى سأعود إلى مصر بعد أن أتم استشفائى ، وبعد أن أذهب إلى باريس إتماماً لبرنامج رحلتى . ولم أشك فى أنه قد اضطر بسبب استقالة الأستاذ عزمى إلى إرسال هذه البرقية .

وأتممت استشفائى وسافرت إلى باريس . وغداة وصولى إليها ، ذهبت إلى المفوضية المصرية أؤدى واجب الزيارة لمن بها . وهناك علمت أن عدلى باشا يكن بالعاصمة الفرنسية ، وأنه يقيم بفندق ماجستيك على مقربة من المفوضية . فذهبت إليه فى موعد ضربه . وقد تناول حديثنا ما يجرى فى مصر . ورأيت الرجل ملماً بكل ما تنشره الصحف المصرية . ومما نشرته أن الوزارة ، وزارة محمد باشا ، اعتزمت إقالة ثلاثة عشر مستشاراً بالاستئناف بنقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين سنة إلى ستين فقط ، وأن سبب هذا الإجراء يرجع إلى أن ثلاثة أو أربعة من المستشارين لا يصلحون صحيًّا أو لسبب آخر للبقاء فى مناصبهم ، وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقا لهم من تقرير إحالة هؤلاء الثلاثة أو الأربعة إلى المعاش . وافقت عدلى باشا على أن هذا الإجراء العنيف مع رجال المحكمة العليا فى مصر غير جائز ، وأن القضاء يجب أن يظل له احترامه وألا تخدش سمعته ، وأن أخطاءه ومساوئ بعض رجاله يجب أن تستر حتى لا تتزعزع ثقة الناس به ، وأن من الخير العمل لوقف هذا الإجراء الشاذ إن أمكن .

وبعد الظهر من ذلك اليوم وجدت بطاقتين بالفندق ، إحداهما من عدلى باشا ردًّا لزيارتى ، والثانية من ثروت باشا ، فكان واجبًا أن أزور ثروت باشا فى مسكنه على مقربة من قوس النصر بباريس . وذهبت إليه عصر الغد على موعد . فقابلتنى سيدة أخبرتنى أن الباشا آسف أشد الأسف لعدم إمكانه مقابلتى ، لأنه يشكو ألماً حاداً فى كتفه اليسرى ، وأنه يرجونى أن أعود فى اليوم التالى فى الموعد نفسه . وعدت إليه فى الغد ، فإذا القضاء حم فيه ، فانتقل إلى رحمة الله بعد ساعات من ذهابى إليه فى المرة الأولى . وقد تولانى لهذا النبأ الفاجع ألم حز فى نفسى ، لأننى كنت أحب الرجل من أعماق قلبى .

وتركت باريس إلى فيشى ثم إلى مرسيليا حيث عدت على باخرة فرنسية إلى الإسكندرية .

وكان إبراهيم بك الهلباوى معى على ظهر الباخرة . وقد دارت بيننا أحاديث شتى كانت إحالة مستشارى الاستئناف إلى المعاش بعضها . وقد رأيت الرجل متفقاً مع عدلى باشا ومعى تمام الاتفاق على استنكار هذا الإجراء ، وعلى ضرورة منعه إن أمكن . فلما نزلنا الإسكندرية ذهبت إلى فندق سان استفانو ، وهناك قابلت من الوزراء لطفى بك السيد ثم الدكتور حافظ عفيفى ، فلم ألبث بعد أن تهادينا التحية أن حدثتهم فى أمر المستشارين ، وأن جعلت أدلل على رأيى بحجج أقواها أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج ؛ وأن إشاعة القول فى الناس بأن هذا الإجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يحكمون فى رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، إضعاف لثقة الناس بالقضاء كله ؛ وأن إقناع جماعة المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير إحالة من يرون إحالته إلى المعاش من زملائهم أكرم للقضاء ، وللوزارة ، وللجمهور المتقاضين وللشعب كله . وقد بلغت منى الحماسة فى الدفاع عن رأيى أن قال الدكتور حافظ : لعلك لو لم تسافر وتتركنا ، وأقنعتنا بهذه الحجج ، لم نلجأ إلى هذا الإجراء . أما وقد سرنا فيه شوطاً بعيداً ، واتفقنا مع جلالة الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم به أمراً مقرراً مرتقباً بين يوم وآخر — فإن عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن . والوزارة على كل حال تحمل تبعته وتستطيع الدفاع عن تصرفها فيه .

سافرت إلى مصر وذهبت إلى مكتبى فى السياسة ، وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الإجراء ، وألا أنشر دفاعاً عنه أياً كان مصدره ، إلا أن يكون بلاغاً رسمياً لا حيلة لى فى منعه. وبقيت عند عزمى ، فلم أكتب فى الموضوع كلمة ، ولم أنشر شيئاً كتبه غيرى ، ولم أستجب لرجاء فى نشر شىء .

* * *

برت الوزارة بما وعدت به الشعب من إصلاح . فبدأت تنشئ المستشفيات المركزية والقروية ، وجعلت تردم البرك مصدر الأمراض ، وعملت للنهوض السريع بشئون العامل والفلاح ، وتوسعت فى نشر التعليم الأولى ، وأنشأت مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ، ورأى الناس نشاطاً لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ، ولا أيام برلمان الائتلاف . وسكن الناس فى الأقاليم إلى هذا الحكم واطمأنوا له . ولم تكتف الوزارة بهذه الشئون الداخلية ، بل اشتركت فى الحياة الدولية اشتراكاً لم يسبق لمصر بمثله عهد ، فانضمت مصر إلى ميثاق كِلوج لنبذ الحرب وصيانة السلام ، وهو الميثاق الذى وقع

بباريس فى أغسطس سنة ١٩٢٨ . ثم إنها عقدت اتفاقية مياه النيل مع إنجلترا فى أوائل سنة ١٩٢٩ .

رأى الناس هذا كله ، ورأوا فيه من أسباب الحيوية ومن صور النشاط ما جعلهم يطمئنون إلى الحكم وإلى نزاهة القائمين به . وزادهم اطمئناناً أن الوزارة لم تكتف بالعمل فى صمت ، بل كان رئيسها يعقد الاجتماعات فى عواصم المديريات المختلفة يحدث الناس بما عمل ، وبما يعتزم أن يعمل . وبذلك نشر فى البلاد جوًّا من الثقة به ، والاعتقاد بأن وزارته باقية زمناً طويلا ، حتى لكأنما نسى الناس أن السياسة المشرفة على أقدار مصر تأبى أن يقوم فى مصر شىء ثابت مستقر .

كانت معارضة الوفد للوزارة قائمة بطبيعة الحال على أن الوزارة سلبت الأمة سيادتها بتعطيل الحياة النيابية . ولم يكن لهذه المعارضة صدى فى الأقاليم ، ولم يكن صداها واضحاً فى غير الصحف وفى مظاهرات محدودة فى العاصمة . وكانت الحكومة تأخذ هذه المعارضة بشدة تزيد أحياناً على ما يقتضيه الموقف . ومن المتعذر تحديد التبعة فيما كان يقع من ذلك . حدث أن قرر الوفد ذهاب جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية إلى سراى عابدين للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وعلى قيام وزارة محمد محمود باشا المسئولة عن هذا الإجراء ، فاعترض البوليس الذين ذهبوا إلى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق ، تنفيذاً لقانون التجمهر ، فلم يذعنوا ، فضربهم وضرب النظارة الذين ذهبوا يمتعون أعينهم بهذا المشهد . وقيل يومئذ إن القصر غضب لهذه المعاملة ؛ لأن أبوابه مفتوحة للجميع . وكان الرد الطبيعى على ما قيل من ذلك أنه غير معقول ؛ فأبواب القصر مفتوحة للجميع فى حدود القوانين ، ومنها قانون التجمهر ؛ ومفتوحة للجميع إذا لم يكونوا ثائرين على القانون أو على أمر ملكى أصدره صاحب العرش . لكن ما حدث اتخذ مادة لكتابة الصحف ، ولتغذية المعارضة ، وللقول بأن الملك فؤاد غير راض عن الوزارة ، وأنها لذلك لا تقوى على البقاء زمناً طويلا .

على أن ما قيل من ذلك لم يغير من ثبات محمد محمود باشا ومن عزمه وحزمه وشدة مراسه . إنه اضطلع بالعبء وسار فيه ناجحاً ، فلن يكون لمثل هذه الأفاعيل ولا لمثل هذه الأقاويل سلطان عليه . لقد وضع سياسة إصلاح داخلى شامل وأخذ نفسه بتنفيذها ، فهو ماض فى ذلك لا ترده عنه صعاب وإن عظمت . ولست أدرى : أكان يشعر بأن هذه المعارضة كانت تغذى وكانت تقوى شيئاً فشيئاً ، وإن كانت أعماله فى الإصلاح تجعل هذه القوة بطيئة الظهور إلى حد كبير ؟ أما نحن فى « السياسة » فلم يكن يعنينا من أمر

التيارات الخفية إلا أن نقاوم آثارها الظاهرة بأقلامنا ، وأن نعمل جاهدين لإحباط الدعايات التى كانت تبثها صحف الوفد في شتى الألوان والأساليب

توالت الأيام والأسابيع والشهور ، ثم أعلنت جامعة أكسفورد ، التى تعلم محمد محمود باشا فى كلية باليول من كلياتها الكبرى ، أنها قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية . وقرر محمد باشا أن يسافر إلى إنجلترا ، لتلقى هذا اللقب الشرفى فى حفل يقام خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٩ . ولما كان محمد باشا يعلم أننى معتزم السفر فى الصيف ، فقد بعث إلىّ يذكر أنه يسره أن أسافر فى الوقت الذى يسافر فيه . ووافقت على ذلك برغم أعذار عائلية كانت تقتضينى التمهل . وسافرت وزوجى على الباخرة التى سافر عليها محمد باشا ، ونزلنا جنوا ، فأقلنا القطار منها إلى لندن مباشرة . وكذلك بلغنا العاصمة البريطانية قبل أن تنقضى خمسة أيام على مغادرتنا القاهرة .

وانقضى الأسبوعان الأولان ، وحضرنا حفل توزيع الشهادات الفخرية فى جامعة أكسفورد . وزرت أنحاء شتى من هذه المدينة الجامعية الصغيرة الحجم ، الضخمة الاسم ، العظيمة الأثر في حياة إنجلترا وفى حياة الإمبراطورية البريطانية بأسرها . وكان محمد باشا فى أثناء مقامه بلندن نازلا (بيوت هاوس) مقر المفوضية المصرية ، وكنت أذهب إليه هنالك كل يوم . وكان الحكم قد انتقل فى إنجلترا من يد المحافظين إلى يد العمال فى الشهر الأول من هذه السنة ، سنة ١٩٢٩ . وإننى لأتحدث إلى الباشا يوماً ، إذ قال لى إن لديه سرًّا يريد أن يفضى به إلىّ لأشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى إلى اتفاق معه . وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات إلى استقالة وزارته ، وإلى رجوع البلاد إلى عهد الفوضى الذى أنقذها منه . وإذ كانت مفاوضات ثروت – تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى إليه وضع الأمور بين مصر وإنجلترا ، وإذ كنت أشعر بأن حكومة العمال قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر – فقد ذكرت ذلك الحديث الذى دار بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية . وعلى ذلك أجبت محمد باشا : « أن هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ، أياًّ كانت النتائج التى تترتب عليه . فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه . فإن أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الإنجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة . فإذا طلب إليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيساً للوزارة .

هذا إلى أنك إذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخراً لك لا ينساه منصف . فإن أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة ، كان ذلك عملا وطنياً يحفظه لك التاريخ » .

شعرت أن الرجل ميال لرأيى ، وإن رأيته طويل التفكير فى الأمر . ولم أقف يومئذ على مدعاة تفكيره : أهو خوفه من أن تؤدى المحادثات إلى استقالة وزارته وهى ماضية من الإصلاحات الداخلية فيما هى ماضية فيه ، وهى قد أقرت فى مصر النظام والطمأنينة ؟ أم أن عوامل أخرى لم يطلعنى عليها هى التى دعته إلى طول الأناة ؟ أم أنه كان قد استشار غيرى ، فأشار عليه بغير ما أشرت ؟

كان يتردد على محمد باشا فى هذه الفترة رجلان من معارفنا الإنجليز فى مصر : هما مستر جيرالد دلانى مراسل روتر فى القاهرة ، والريت أونرابل سيسل كامبل . وكان الرجلان أيرلنديين . وكانا فيما فهمت يحاولان إقناع محمد باشا بأنه سيحصل من حكومة العمال على أمور لم يحصل ثروت باشا على شىء منها فى مفاوضاته مع سير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ .

وأخيراً ، بعد يومين أو ثلاثة أيام ، فهمت أن المحادثات بدأت فعلا بين محمد باشا ومستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، وأن دلانى وكامبل كانا يحاولان تذليل العقبات التى تقوم فى طريق هذه المحادثات . وكان المتفق عليه أن تبقى المحادثات سراً مكتوماً لا يطلع عليه أحد إلى أن تبلغ غايتها . فإن نجحت فبها ، وإلا اعتبرها الطرفان كأنها لم تحدث .

وبعد أسبوع من بدء المحادثات أطلعنى محمد باشا على مشروع وضع فى وزارة الخارجية البريطانية يصور ما أسفرت عنه هذه المحادثات ، وطلب إلى رأيى فى محتوياته . وكان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية جميعاً . فقد تحطمت مفاوضات عدلى – كرزون على صخرة الاحتلال ، وتمسك الإنجليز بأن تبقى القوات البريطانية المحتلة مصر منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة . وكذلك كان الشأن فى مفاوضات ثروت – تشمبرلن . وكان المصريون ، منذ تألف الوفد فى سنة ١٩١٨ ممثلا إجماع الأمة ، يرون أن تجلو القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة لهم فى مصر . وكان هذا المشروع الذى دفعه إلىّ محمد باشا قائماً على أساس انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة . مع ذلك

وجدت فى المشروع مآخذ ، وأبديت عليه ملاحظات ، أيسرها أنه لم يرع عواطف المصريين حين نص على أن تكون التل الكبير هى الحد الفاصل بين منطقة القناة وما وراءها . فتذكير المصريين فى معاهدة باسم التل الكبير ، وموقعة التل الكبير هى التى أدت إلى احتلال الإنجليز مصر ، فيه جرح للعزة المصرية لا موجب له . كذلك أبديت ملاحظات عن نظام الامتيازات ، وعن بعض مواد أخرى فى المشروع ، أحلها محمد باشا محل الاعتبار . وآية هذا أنه بعد أيام من ذلك دفع إلىّ مشروعاً جديداً لوحظ فى وضعه رفع ما اعترضت عليه ، وإن كانت الصيغ التى وضعت قد أثارت منى ملاحظات جديدة كانت محل بحث جديد .

بينما كانت هذه المحادثات تجرى سرًّا بين رئيس الوزارة المصرية ومستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كان الملك فؤاد وفى معيته وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفى يزور عواصم أوربا ، وكان فى أثناء هذه المحادثات فى برلين . ثم إن جلالته انتقل إلى باريس ليجيء بعد ذلك منها إلى لندن . وفى أثناء هذه المحادثات كذلك استدعى محمد باشا عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وكانت المحادثات قد تقدمت فى مراحلها ، فأصبح شأن الصياغة النهائية هو الأساس ، وهو الذى تولاه بدوى باشا .

ودخلت يوماً غرفة محمد باشا ، فوجدته ومعه الدكتور حافظ عفيفى ومستر كامبل ومستر دلانى ، وهم يتحدثون حديثاً شعرت كأنهم لا يريدون أن أقف عليه . لكن محمد باشا أخبرنى بعد ذلك ، وفى اليوم نفسه ، أن الدكتور حافظ حين عرف أمر المحادثات رأى ضرورة اطلاع جلالة الملك عليها ، وأن ذلك كان واجباً منذ بدايتها ، وأن كامبل ودلانى كانا يريان كذلك ضرورة سفر محمد باشا إلى باريس لمقابلة الملك وإطلاعه على المراحل التى تمت . وتحفظت أنا فى الحديث ، وقلت إن دولتك أدرى بما يجب فى مثل هذا الموقف . وإذا كان لى ميل فلعله يتفق مع ما يراه كامبل ودلانى ، وذلك لمصلحة المحادثات نفسها . وأنت لن تغيب فى باريس أكثر من يومين تعود بعدهما إلى استئناف مجهودك .

وفى الغداة سافر الرجل إلى باريس ، وعاد بعد يومين فاستأنف مجهوده .

بعد يومين أو ثلاثة أيام من عودة محمد باشا من باريس إلى لندن ، وفيما كان يطلعنى على آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق الذى انتهت إليه محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية ، سألنى على غير انتظار منى : ما رأيك فى تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجئ ، ولم أتردد مع ذلك فى الإجابة عنه بقولى : أناشدك الله يا دولة الباشا ألا تفكر

فى هذا الأمر ! إن كل تعديل للدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر إلا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور . وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه . ومن غير المعقول أن نجاهد هنا فى لندن لنكسب لمصر حقوقاً من الإنجليز جديدة ، ثم ندع الناس فى مصر يقولون إنك تريد أن تضيع على شعب مصر حقوقاً كسبها بالدستور فعلا . وإذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملا بعد أن تطمئن البلاد ، وبعد أن تستطيع الحكم على نوابها وعلى أحزابها حكماً سليماً ، فإن التفكير فى تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيداً لهذا التعديل . ومن شأن هذا الظن أن يجنى على مشروع المعاهدة الذى انتهيت إليه ، والذى تعتقد أنت وأعتقد أنا أنه كسب لمصر عظيم فليكن عملنا الآن مقصوراً على بذل الجهد للدفاع عن مشروع المعاهدة ، ليقبله الرأى المصرى والبرلمان المصرى ، ولندع لمن شاء أن يحمل تبعة التفكير فى تعديل الدستور .

استمع الرجل إلى أقوالى هذه ، وشعرت من حسن إصغائه أنه مستريح إليها . لكنه مع ذلك قال : وإذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس ؟ لم يكن هذا ديدن الأحرار الدستوريين فى يوم من الأيام . وأجبت على الفور : أشاركك فى الرأى بأن مجرد الخوف من الرأى العام لا يكفى ، ولا يجوز أن يصد سياسياً عن المضى فيما يؤمن بأنه يحقق المصلحة لبلاده . لكننى لا أرى : أين هذه المصلحة ؟ إن دستورنا ، كغيره من الدساتير ، لا يتناول إلا مبادئ عامة قيمتها إحسان تطبيقها . ولم أر قط ما تعاب به هذه المبادئ منذ صدر الدستور . إنما كان العيب فى التنفيذ . فإذا صلح القائمون على تنفيذ الدستور ، وشعر الشعب بواجبه وتبعته ، كانت هذه المبادئ خير ما يؤدى إلى تقدم البلاد ورقيها . وأود أن أعرف : أين العيب فى نصوص الدستور وفى مبادئه ، حتى يفكر الإنسان فى تعديله ؟ أما ولست أرى شيئاً من ذلك ، فإننى أعود فأناشدك الله ألا تفكر فى هذا الأمر ، وأن ترفضه إذا عرض عليك ، وإن أدى رفضه إلى استقالة الوزارة .

صمت الرجل هنيهة ثم قال : إنك تتكلم بحرارة وحماسة لا سبيل معهما إلى إقناعك بغير رأيك . أفلا تقابل الدكتور حافظ عفيفى وتحدثه فى الأمر ، ثم تذكر لى ما انتهى إليه حديثكما ؟ وأجبته إلى ما طلب واتفقت مع الدكتور حافظ على موعد نلتقى فيه فى

المفوضية . وتلاقينا ودار الحديث فى الموضوع نفسه . وأردت أن أحدد مدى هذا الحديث ، فسألت الدكتور حافظ عن المواضع التى يراد تعديل الدستور فيها ، فضرب لى بعض أمثال منها قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة . وكان جوابى أن هذه المسائل وأمثالها تقتضى تفسير الدستور لا تعديله ، فلم يحدث أن أساء مجلس النواب استعمال حقه فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ، والمجلس لم يطرح هذه المسألة قط . وفى المرة الوحيدة التى استقالت فيها الوزارة ، وزارة عدلى باشا ، نتيجة لمناقشات حدثت فى المجلس ، أظهر المجلس بالإجماع أنه لا يقصد عدم الثقة بها . أما ولم يحدث شىء من ذلك ، فلا موجب للتعديل فى هذه الناحية . أما اقتراح القوانين المالية فالأمر فيه متروك فى مصر فعلا للوزارة . ولم يقترح أحد قانوناً مالياً فى الفترات التى انعقد فيها البرلمان فى مصر . فإذا حدث من بعد شىء أمكن تنظيم بعض الحقوق المنصوص عليها فى الدستور بقانون يكفل ألا يساء استعمالها .

ولم أتحول عن رأيى ، ولم يظهر الدكتور حافظ تشبثاً برأى معين . ثم إننى أطلعت محمد باشا على ما دار من هذا الحديث ، فأبدى لى اقتناعه التام بوجهة نظرى ، مع اقتناعه بأن الأمة فى حاجة إلى زمن غير قصير قبل أن يهيمن الرأى العام على البرلمان هيمنة تكفل حسن تطبيق الدستور نصاً وروحاً . وكذلك اتفقنا على أن التعديل فى نصوص الدستور لا محل له ، لأن النصوص وحدها لا تكفى إذا لم يراع النواب والشيوخ فى تنفيذها الروح الدستورية والبرلمانية السليمة ، وإذا هم لم يدافعوا عنها ، دفاع المؤمن عن إيمانه ، إذا تعرضت لأى مساس .

تقضت أيام بعد ذلك تناول الحديث أثناءها مشروع المعاهدة . وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى . فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه . وقد تساءلت عن السبب فى هذا التحول فلم أجد جواباً مقنعاً .

وشعرت بعد أيام أن بقائى بلندن أصبح غير مرغوب فيه . فقد ألح علىّ بعضهم بالسؤال غير مرة : متى أسافر إلى باريس ، وكنت قد أعلنت عزمى على السفر إليها . فلما كثف هذا الجو حولى ، آثرت أن أدع جو لندن إلى ايستبرن على الشاطئ الإنجليزى ، أستجم بها زمناً أسافر بعده إلى باريس .

أود ، قبل المضى فى الحديث عن سفرى لفرنسا وعودتنا جميعاً إلى مصر ، أن أذكر جلسة بمجلس العموم البريطانى حضرتها أثناء مقامى بلندن ، واستمعت فيها للبلاغة البرلمانية الإنجليزية ، أثناء مناقشة موضوع يمس مصر عن قرب . فقد عزلت حكومة العمال لورد جورج للويد مندوب إنجلترا السامى فى مصر . وكان لورد للويد من غلاة المحافظين ، ومن أصدقاء مستر ونستون تشرشل . ولعلها عزلته لأنه من لون سياسى غير لونها ، ولأنها قدرت أنها لا تجد فيه العون الصادق على تنفيذ الخطة التى تريد انتهاجها فى مصر . ذلك ما تبادر لخاطرى على الأقل ، وما بعثت به تلغرافيًّا من لندن إلى « السياسة » أفسر به هذا التصرف . على أن المحافظين رأوا فى تصرف حكومة العمال مساساً بنظام الوظائف المدنية لا مسوغ له ، وطلبوا لذلك طرح الموضوع فى مجلس العموم لمناقشته . وتحددت جلسة خاصة حرصت على حضورها . وقد تكلم فى المجلس يومئذ زعماء الأحزاب الإنجليزية جميعاً . تكلم مستر بلدوين زعيم المحافظين ، ومستر تشرشل زعيم المحافظين المتطرفين ، وسير هربرت صمويل بالنيابة عن حزب الأحرار ، ورد عليهم مستر آرثر هندرسون وزير الخارجية ، وتكلم أخيراً مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال . ومع أن مستر بلدوين كان أكثر المتكلمين بعداً عن الحدة ، لقد أعجبت بمنطقه وبسلامة عبارته الإنجليزية أيما إعجاب . وتكلم من بعد هؤلاء شاب نائب محافظ كانت نظريته أن الوزارة لا يجوز لها أن تؤاخذ موظفاً على عمل قام به فى غير عهدها ، ما دام هذا العمل لا يتصل بنزاهته أما وحكومة المحافظين قد أقرت لورد للويد فى تصرفاته ، فليس من حق حكومة العمال أن تعزله إلا إذا عمل فى عهدها ما يوجب عزله . وبرغم صواب هذه النظرية انصرف أكثر الحاضرين فى المجلس والخطيب يتكلم ، لأنهم رأوه يسهب فى شرحها ويكررها ويطيل فى ذلك إطالة أملتهم . أما ما قاله زعماء الأحزاب الذين سبقوه ، وما رد به وزير الخارجية ورئيس الوزارة على اعتراضات المعارضة ، فكان جدلا سياسيًّا يراد به تجريح الوزارة أكثر من أى شيء آخر . وكان مما رد به مستر آرثر هندرسون يومذاك ، للتدليل على أن تصرفه فى عزل لورد للويد لا غبار عليه ، أن قال إن لورد للويد نفسه جاء إليه بعد عزله يشكره ويذكر له أنه تحت تصرفه دائماً ، وأنه مستعد للقيام بأى عمل يعهد الوزير به إليه .

سافرت إلى باريس ، ولحقنى بعد أيام إليها جماعة ممن كانوا بلندن ، فذكروا لى أن الدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى أعلن أن المقترحات التى انتهت إليها محادثات محمد محمود – هندرسون لا تزيد على أنها أساس لمفاوضة فى معاهدة

تعقد بين الدولتين ، وتتولاها حكومة دستورية ترتكز إلى برلمان قائم . وكان من رأى هؤلاء الإخوان أن هذا التصريح معناه أن وزارة محمد باشا محمود قد آن لها أن تستقيل ، لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيداً لعودة الوفد إلى الحكم . ولم أناقشهم رأيهم لأوافقهم عليه أو لأخالفهم فيه ، بل آثرت أن أنتظر حتى أرى محمد باشا شخصياً وأتحدث إليه .

وكان موعد عودتنا جميعاً إلى مصر يقترب . وقد حجز محمد باشا ومن معه أماكن على الباخرة الإيطالية (اسبيريا) نستقلها كلنا من نابولى . وكان الملك فؤاد قد سافر من باريس إلى لندن . وكنا نحسبه سيطيل مقامه أسابيع بأوربا . لكنا سرعان ما عرفنا أنه أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على اسبيريا التى نسافر عليها . ولهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الإنجليز محمد باشا محمود عما إذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد فكان جوابه : كلا ! بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر . فلما رأيت هذه العبارة ، وتناقلها إخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت أننا ذاهبون إلى مصر فى جو ملبد بالغيوم .

وسافرت من باريس إلى روما فقضيت بها أسبوعاً ، ثم سألت مدير فندق اكسلسيور ، وكنت أنزل به ، عن فندق فى نابولى أنزل به ثلاثة أيام إلى أن أستقل الباخرة ، فقال لى إن فندق اكسلسيور بنابولى يتبع فى إدارته فندق روما ، وأرسل برقية يحجز لى مكاناً هناك . فلما بلغت نابولى قال لى مدير الفندق إن الغرفة محجوزة ، ولكنها لم تعد بعد ، وستكون معدة بعد ساعة تستطيع فى أثنائها أن تزيل عنك غبار السفر فى غرفة أخرى ، لكنه حين رأى جواز سفرى مصرياً دخل به إلى الفندق ثم عاد يقول : آسف لأن الغرفة المحجوزة لك قد شغلت ، وكذلك الغرفة الأخرى . وكان جلالة الملك فؤاد وحاشيته ينزلون بالفندق . ولعل الرجل أطلع بعض رجال الحاشية على جواز سفرى . فانتقلت بمتاعى إلى فندق آخر على البحر أعجبنى ، وقضيت به الأيام الباقية على سفر اسبيريا .

على أنى قرنت ما حدث من ذلك بما كان من حديث أدى إلى سفر محمد باشا إلى باريس ليطلع جلالة الملك على محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، وبعبارة محمد باشا أن الملك هو الذى يسافر على الباخرة التى اختارها هو ، ووقر فى ذهنى أن فى الأمر شيئاً ستظهره الأيام بعد عودتنا إلى مصر .

وأقلتنا اسبيريا إلى الإسكندرية . وغداة وصولنا ألقى محمد باشا خطاباً بديعاً بفناء كلية سان مارك ، ذكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى إليه ، وشرح مزايا

هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة . لكن تصريح الدكتور دالتون كان قد سبق إلى مصر ، ونشر فيها جواً غير الجو الذى تركه محمد باشا يوم سفره إلى لندن : جو الطمأنينة والثقة بوزارته وتأييدها . وانتقل محمد باشا إلى القاهرة ونزل بالباخرة محاسن ، فكان يزوره فيها من أصدقائه المصريين والإنجليز من كان يبادلهم الرأى فى الموقف الذى يقفه والخطة التى يتبعها . رأيت عنده سسل كامبل يوماً وعلى وجهه سيما الحيرة ، وكأنه يريد أن يقول شيئاً لا يجد إلى التعبير عنه الوسيلة . وسألت محمد باشا بعد خروج كامبل عن.موقف الورارة فطمأننى إلى أنه صاحب الرأى فى كل شىء . مع ذلك بقيت غير مطمئن إلى الجو المحيط بنا .

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة ، وعلى مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه محمد باشا . ولم تكن حملتهم على المشروع طعناً عليه أو انتقاصاً منه ، بل كان فيها تحفظ مداه أن المشروع لا يفى بمطالب البلاد كاملة ، وأن وزارة محمد باشا لم يبق لها حظ من البقاء . بل لقد نشرت جريدة البلاغ ، وكان يحررها يومئذ صاحبها الاستاذ عبد القادر حمزة ، (مانْشِت) بحروف ضخمة جاء فيه : (استقالة ، فإلا تكن فإقالة !) . ومحمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شىء أمام هذا الهجوم ، ولا نستطيع نحن فى « السياسة » إلا أن نذكر العبارات التى تقال فى آخر عهد أية وزارة من الوزارات ؛ من أنها لم تكن فى يوم من الأيام أقوى منها فى ذلك اليوم ، وأن ما تذيعه صحف الوفد ليس إلا أمانى كاذبة لا تلبث أن تتلاشى ويبدو للناس جميعاً زيفها .

كانت الحوادث تدل كل يوم على حرج مركز الوزارة إزاء السياسة الإنجليزية وإزاء صاحب العرش . وبدأنا نحن الدستوريين نتبادل الرأى فى معركة الانتخابات وهل نخوضها ، أم يكون امتناعنا عن خوضها أحسن وأكرم .

وانقضت أسابيع ثلاثة ومركز الوزارة يزداد كل يوم دقة . وكان الوزراء جميعاً بالإسكندرية ، فلم يكن بمستطاع أن أرى أحداً منهم أناقشه فى الموقف حين بلغ من الدقة مبلغ الحرج . عند ذلك قابلت محمود باشا عبد الرازق وخاطبته ، فوجدته على مثل رأيى من أن كرامتنا جميعاً أصبحت فى كفة الميزان ما لم تستقل الوزارة . عند ذلك كتبت مقالا جعلت عنوانه : (أما لهذا الليل من آخر !) ، طلبت فيه إلى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها . فلما ظهر هذا المقال فى الصباح خاطبنى بالتليفون زكى باشا أبو السعود ، وقد كان وزيراً للحقانية فى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ،

فأبدى إعجابه بالمقال ، ثم طلب إلىّ أن أقابله فى بيته بشارع بركات بقصر الدوبارة . وكان زكى باشا وفدياً . ولم يمنعنى ذلك بطبيعة الحال من مقابلته . فلما لقيته كرر إعجابه بالمقال ثم قال : ألا ترى من مصلحة الوطن أن تحصل مصر على خير مما حصلت عليه فى مقترحات محمد محمود – هندرسون ؟ ! قلت : لو أن ذلك كان ممكناً لما ترددت فى الجواب بالإيجاب . لكننى أعلم من الإنجليز أنفسهم أنهم قالوا فى هذا المشروع كلمتهم الأخيرة . قال : لا تصدق ما يقوله الإنجليز من ذلك . وأنا أؤكد لك أن الوفد إذا تفاوض سيحصل على حقوق جديدة لمصر ، وإنى أقول ذلك عن علم وبينة . فلما سمعت ذلك شعرت كأنما أضاءت أمامى فكرة كانت مبهمة فى خاطرى ، قلت : أما والأمر كذلك فإن إخواننا الذين يقولون بامتناع الدستوريين عن الدخول فى الانتخابات محقون فى رأيهم تماماً . وأخذ الرجل لسماع هذا الكلام وقال : كيف ؟ ! تمتنعون عن الانتخابات ؟ ! ولماذا ؟ وأجبت فى صراحة : لأننا إذا خضنا المعركة فسنخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن الوصول إليه فى الوقت الحاضر . فإذا قال الوفد إنه يستطيع الوصول إلى خير منه ، لم يكن معقولا أن ندفع حجته بأننا لا نريد مزيداً تظفر به مصر من حقوقها . ولهذا فسأشير على الحزب أن يبنى قراره ، بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين . فإن تحقق ذلك كنا سعداء ، وإلا كانت لنا الحجة على أننا صادقين ، فلم نخدع الأمة يوم قلنا لها إن مشروع محمد محمود – هندرسون هو الكلمة الأخيرة لإنجلترا فى الظرف الحاضر .

عبثاً حاول الرجل صدى عن هذه الفكرة ، وإقناعى بأن يدخل الدستوريون المعركة الانتخابية . فقد كانت الحجة التى سقتها أمامه منيرة واضحة قاطعة كل جدل . وتركت الرجل وانصرفت غير آسف لهذه المقابلة التى أنارت أمامى السبيل ، وجعلت منطق الامتناع عن الانتخابات بهذا الوضوح وبهذه القوة .

فى هذا اليوم أو فى غداته ، سافر محمود باشا عبد الرازق إلى الإسكندرية يستعجل استقالة الوزارة ، بعد أن بلغ موقفنا نحن الأحرار الدستوريين من الدقة حتى صرنا لا نستطيع أن نقابل أحداً . ولحقت به غداة سفره فإذا بى ألقاه فى بهو سان استفانو متهللا يقول لى : انتهينا ، وقدمت الوزارة استقالتها منذ ساعة . وشاركته تهلله أن رأيت الليل ولى .

وقبل جلالة الملك الاستقالة ، وكلف عدلى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وظن بعضهم

أن اختيار عدلى باشا ربما كان مقدمة لقيام وزارة مؤتلفة بعد الانتخابات تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمد محمود – هندرسون . ويخيل إلىّ أن اختيار عدلى باشا جاء فى اللحظة الأخيرة ، ولم يكن نتيجة تفكير سابق أو خطة متفق عليها . فقد جعل الرجل يدعو من يرى معاونتهم إياه فى وزارته ، ويقابلهم فى جناحه بفندق سان استفانو . ولم تمض أيام على تأليف الوزارة حتى تبين أنها وزارة انتخابات ، وأنها مقتنعة بأن مصير الأمر للوفد ، فجعلت تسايره فيما يرى . عند ذلك طرحت مسألة الانتخابات على الحزب وقرر عدم الاشتراك فيها ، وأيدت أنا هذا القرار فى السياسة بالحجج التى أبديتها لزكى باشا أبو السعود . وكذلك تمت الانتخابات من غير معركة ، وألف النحاس باشا وزارته المستندة إلى إجماع مجلس النواب فى الأيام الأولى من سنة ١٩٣٠ .

وانتظرنا ما تقوله الوزارة الجديدة عن مقترحات المعاهدة . فقد كانت العبارة التى اختارها الوفد ، كما طولب بإبداء رأيه فيها ، أنه يبدى هذا الرأى (تحت قبة البرلمان) . أما وقد أصبح الوفد (تحت القبة) فقد اكتفى بطلب تفويض المجلس للمفاوضة من غير ارتباط بشىء . وسافر النحاس باشا ومن اختارهم معه لهذه المهمة ، وفى مقدمتهم الأستاذ مكرم عبيد زميله فى الوزارة وسكرتير الوفد ، ونزل القوم لندن وبدأت المفاوضات وبقينا فى مصر ننتظر نتيجتها ، وأكبر اعتقادنا أنها ستنتهى إلى مثل ما انتهى إليه محمد باشا مع تغيير فى الصيغ يتخذه الوفد أساساً للدعاية ، والقول بأنه حصل لمصر على حقوق تزيد على ما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين .

وكانت التلغرافات الخاصة والعامة تنقل إلينا ما يؤكد هذا الظن . فبينما كانت صحف الوفد تتحدث عن جديد كسبه المفاوض المصرى فى لندن ، كانت أنباء (السياسة) الخاصة تذكر ألا جديد إلا فى الصياغة . مع هذا كنا نود لو تنتهى هذه المفاوضات إلى نتيجة إيجابية ، حتى تنتهى المزايدات الوطنية على حساب الخلاف بين مصر وإنجلترا ، وحتى تفتح صفحة جديدة فى تاريخ البلاد السياسى . ومهما تكن هذه النتيجة فهى خير من أن نبقى فى الحلقة المفرغة التى تدور فيها الدعايات الحزبية منذ سنة ١٩٢١ إلى ذلك التاريخ ، أى إلى سنة ١٩٣٠ .

وتواترت الأنباء ذات ليلة بأن المفاوضات انتهت ، وبأن توقيع المفاوضين المصريين والإنجليز قد حدد موعده منتصف تلك الليلة . وإننا لفى انتظار الأنباء البرقية التى تصف حفلة التوقيع ، ومجالس الأشخاص حول المائدة التى يتم التوقيع عليها ، والقلم التاريخى الذى تم

التوقيع به – إذ جاءتنا الأنباء فى اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت ، وأن مسألة السودان كانت سبب قطعها . ولقد تولتنا لذلك دهشة أيما دهشة . ففى الأمر لا ريب سر خفى علينا ، وأكبر ظنى أن المفاوضين المصريين يعرفونه . أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالاستعداد لحفلة التوقيع كانت سابقة لأوانها ، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان كانت لا تزال قائمة ؟ لم يعرف يومئذ أحد شيئاً إلا أن المفاوضات قطعت ، وأن المفاوضين المصريين أزمعوا الرحيل من لندن إلى مصر .

لم أشك بعد قطع المفاوضات فى أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين إلى مصر على أحداث جديدة أيسرها تغيير الوزارة . ولم يغير من اعتقادى هذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ، بعد عودتهما إلى القاهرة ، أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الإنجليز وإن كان قد خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية فى ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ، ولا تنتهى فيها إلى نتيجة إيجابية ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء .

من ذا ترى يخلف هذه الوزارة ؟ وماذا عسى تكون السياسة التى تقررت ؟ ! لم يمر شىء من ذلك بخاطرى ، ولم يخاطبنى فيه أحد . وإنا لننتظر ما عساه يحدث إذ علمت فى مساء أحد الأيام أن محمد باشا محمود أُصيب بنوبة قرر الدكتور على باشا إبراهيم أنها ناشئة عن الزائدة الدودية ، وقرر لذلك نقله فوراً من منزله إلى المستشفى وإجراء عملية جراحية له فى الحال . وأجريت العملية صبح الغد وذهبت إلى المستشفى الإسرائيلى ، وجلست مع عشرات العواد الذين ذهبوا يسألون عن صحة الزعيم النبيل . وسرنا ما علمناه من نجاح العملية ، ونسينا إلى جانب هذا ما تتمخض عنه الأحداث السياسية وما يمكن بين يوم وليلة أن يقع . وبعد ثلاثة أيام أو أربعة ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين فى سرير مرضه ، صدر الأمر الملكى بإقالة وزارة النحاس باشا ، ودعى إسماعيل صدقى باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

ترى ، أكان محض المصادفة هو الذى أدى إلى إجراء هذا التغيير فى وقت كان رئيس الأحرار الدستوريين فيه طريح فراشه بالمستشفى ؟ أم كان وجوده بالمستشفى مما عجل بهذا الأمر ؟ لا أستطيع أن أجزم بشىء ، لكن محمد باشا رأى اختيار هذا الوقت أمارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم ، ورأى وهو فى فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقى باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، فمن اشترك منهم فيها كان متخلياً عن عضويته فى الحزب . وما كان لى أن أخالفه عن هذا القرار وقد أيقنت أن اختيار صدقى باشا ، وهو

من هو جرأة ومجازفة ، ينطوى على نية لم أتبينها ، وإن اعتقدت أن الخطر من الجسامة بحيث يستوجب الحذر .

وأقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقى باشا غير حافظ باشا عفيفى . أما توفيق دوس باشا فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ سنة ١٩٢٥ . وحاول صدقى باشا أن يقنع محمد على علوبة باشا بالاشتراك معه ، ولكن علوبة باشا انتهى إلى مشاركة الأحرار الدستوريين قرار عدم الاشتراك مع تأييد الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب .

حرصنا فى (السياسة) على أن نبرز هذا المعنى ، معنى تأييد الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، لأن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة تقوم على الفكرة التى كان يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا . وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحماً ودماً ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة إلى الكاتب الصغير ، ومن العمدة إلى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدقى باشا مناوئ صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها . وما كان لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية . هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضرراً بالغاً .

وكان صدقى باشا من ناحيته مكتفياً بهذا القدر من التأييد . فهو قد تولى الحكم وحده ، وأراد أن يقاوم تيار الوفد الذى كان جارفاً فى ذلك الحين . فإذا هو لم يظفر بتأييد الأحرار الدستوريين ، ولم يظفر كذلك بسكوتهم عنه ، وتعرض لمعارضتهم العنيفة المعروفة بالشدة ، والتى كان يحسب حسابها — إذن لنجمت فى طريقه منذ اليوم الأول مصاعب تبلغ أضعاف ما نجم بسبب عدم اشتراكهم فى الوزارة . لابد له إذن من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية ، ولم يكن بد للأحرار الدستوريين كذلك من فترة يسترد أنصارهم فى أثنائها

ما ينصفهم ، ولا تخالف الوزارة فى أثنائها سياستهم . فإذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد ، وبلغت مخالفتها مبلغاً يسوغ معارضتها ، وجدوا أنصاراً يقفون فى صفهم ضدها .

لم يبطئ صدقى باشا أن يكشف ولو بعض الشيء عن سياسته . فهو قد جاء ليعدل الدستور . كيف ؟ وإلى أى مدى ؟ ذلك ما لم نكن نعرفه . لكنه أعاد إلى ذاكرتى ما دار بينى وبين محمد باشا محمود ، وبينى وبين حافظ باشا عفيفى من حديث حول الدستور وتعديله ؛ وذلك أثناء محادثات محمد محمود – هندرسون بلندن . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى : أكان حديث هذا التعديل عن علم من الإنجليز ، أم أن مصدره كان مصريًّا بحتاً ؟ لكن هذا التساؤل لم يغير من الواقع شيئاً . ولا بد لنا من أن نحدد موقفنا إزاء هذه السياسة التى يريد صدقى باشا تنفيذها . أنعارضه ؟ أنؤيده ؟ أنتخذ موقفاً لا هو بالمعارضة ولا هو بالتأييد ، لتكون لنا حرية التصرف من بعد ؟ اختار محمد باشا محمود هذا الوضع الأخير ، فأدلى بتصريح قال فيه إنه يتمسك بأسس الدستور ، ولم يزد على ذلك شيئاً .

وقابلت صدقى باشا يوماً ، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطاناً مما يجيزه الدستور القائم . قلت : أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات ، فإذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصاً على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه ؟ فابتسم ، وقال : هذا أمر ننظر فيه من بعد !

لم تبخل (السياسة) على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل . لكنا مع ذلك كنا ننطوى دائماً على الحذر ، برغم ما كان رئيس الوزارة يظهره من تلطف وحسن معاملة ومسارعة إلى إجابة الأحرار الدستوريين إلى ما يطلبون ، وذلك تقديراً منا لما تنطوى عليه سياسته من نتائج . أحالت الوزارة قاضيين إلى المعاش لأنهما أصدرا أحكاماً فى قضايا سياسية اعتبرتها الوزارة مخالفة لسياستها ، فكتبت (حديث اليوم) فى (السياسة) أنقد هذا التصرف نقداً أساسه أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن مثل هذه التصرفات الإدارية . فالقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم إلا بما يمليه عليه ضميره وما ينص عليه القانون ، فإن أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرّع من وجوه إعادة النظر .

والواقع أننى كنت ، ولا أزال ، مقتنعاً تمام الاقتناع بكل ما انطوى عليه هذا المقال من آراء . فاستقلال القضاء دعامة العدل . وإذا أخطأ القاضى فعوقب بخطئه هدم ذلك استقلال القضاء من أساسه . فإذا صدر هذا الحكم ممن لا يملكونه ، والهيئات القضائية

العليا وحدها هى التى تملكه ، تعرض ركن العدل للانهيار ، وتعرض القضاء نفسه ليكون أداة فى يد الهيئة التنفيذية . أما والقضاء يحكم بين الشعب والهيئة التنفيذية فى كثير من الأمور المدنية وغيرها ، فإخضاع القضاة لسلطان الهيئة التنفيذية : تعزلهم كما تشاء وتثيبهم بما تريد ، يزعزع ركن القضاء ويقضى على ثقة الناس بأحكامه ، ويفضى إلى اضطراب أشد الاضطراب ؛ إلى اضطراب هو الفوضى بعينها ، وهو الفساد لأداة الحكم كلها .

أحدث هذا المقال رجة فى الأوساط المختلفة . فسره بعضهم بأنه نزعة ظاهرة من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ؛ وفسره آخرون بأنه مجرد إرهاص بهذه المعارضة . وبعث إلىّ على باشا ماهر وزير الحقانية (العدل) فى وزارة صدقى باشا ، فلقيته بمكتبه بالوزارة بالقاهرة ، فحاول أن يفسر لى تصرف الوزارة فى عزل القاضيين ، فلم أدعه يمضى فى الشرح ، ولم أدع توفيق باشا دوس زميله فى الوزارة يؤازره فى هذا الشرح ، بل قلت : لكم أن تقتنعوا فى شأن القاضى بما ترون . لكن مبدأ عدم قابلية العزل ، وإن لم يتقرر بعد لقضاة المحاكم الابتدائية ، قد روعى فى كل العهود ، من يوم أنشئت المحاكم ، تطميناً للناس على استقلال القضاء . فالعدول عنه لأى اعتبار غير مقبول بحال .

لم أفكر فى أن أجعل من هذا الموضوع أساس حملة صحفية بطبيعة الحال . بل اكتفيت بما دل عليه هذا المقال من استقلالنا فى الرأى ، ومن اقتصار تأييدنا على ما نحن متفقون مع الوزارة فيه من مبادئ وآراء . وما كان لى أن أجعل من الموضوع أساساً لحملة ، ولم يتخذ الحزب بعد قراراً ينقض رأيه الأول فى تأييد الوزارة . مع هذا وجدت من بعض أعضاء الحزب مؤيدين ، كما وجدت من أكثر أصدقائنا الأعيان من سألنى منزعجاً عما قصدت إليه من كتابة ما كتبت .

وتحدث إلىّ صدقى باشا بعد زمن من كتابة هذا المقال ، يسألنى عما سماه (حزبنا) ، وأبدى لى من الاستعداد لمؤازرة الحزب أكثر مما أبدى من قبل . وأردت أن أستأنس فى هذا الطور من المرحلة برأى رجل أطمئن لرأيه ، فذهبت إلى محمود باشا عبد الرازق ببلدته (أبى جرج) بمديرية المنيا وأخبرته بما حدث ، وبأقوال صدقى باشا ، فقال لى : لا يخدعنك قول تسمعه ! إنا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، ولكن الحكمة توجب التقدير لها . فلا بأس ، الفينة بعد الفينة ، من مقال كمقالك عن عزل القاضيين من غير أن تجعل من ذلك أساساً لحملة . لقد كان توفيقك فى هذا الموضوع جديراً بالإعجاب . فلا ترفض ما يبذله صدقى باشا من مجاملة مقابل التأييد الذى نبذله

الآن له ، فهذه المجاملات عدتنا غداً إذا وقفنا منه موقف المعارضة .

وكنت متفقاً تمام الاتفاق مع محمود باشا فى أننا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، وليس من الحكمة إظهارها حتى تقوم على أساس متين ، نكسب به من المكانة فى الرأى العام مقابل ما قد نخسره من أنصارنا الأعيان الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم ، إذا عارضنا الوزارة معارضة ظاهرة . وإنما كان اقتناع محمود باشا واقتناعى ، بأننا مقبلون لا محالة على خصومة مع صدقى باشا ، قائماً على أساس من اختلافنا وإياه فى الرأى والميل . فهو رجل يؤمن بالحكم وبأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما يرجو الإنسان تحقيقه من خير لبلاده ، فلابد من الوصول للحكم بأية وسيلة ولو على حساب حرية الشعب وطمأنينته ، ولو استناداً إلى قوة أية سلطة تملك أن ترفع الإنسان إلى منصة الحكم مقابل ما تطلب منه تنفيذه . أما نحن الأحرار الدستوريين ، الذين حاربنا فى سبيل الدستور بعد أن وضعنا مشروعه ، فكنا نؤمن بأن الحكم وسيلة لا غاية ، وأن المعارضة تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة ، وأن الوصول للحكم إن لم يكن أساسه الكرامة الذاتية التامة لمن يعهد إليه بتبعاته فخير منه البقاء فى المعارضة ؛ ولهذا كان محمود باشا واثقاً ثقتى بأن ما يقوم به صدقى باشا من تعديل الدستور سيكون أساس معركة بيننا وبينه . ولهذا اتفقنا على أننى كلما قابلت صدقى باشا أوقابلت أحد زملائه الوزراء تحدثت فى موضوع الدستور ومبلغ حرصنا على عدم المساس به ، حتى لا تتهم إذا عارضنا الوزارة على أساس تغييرها الدستور بأننا خدعناها أولم نكن صريحين معها . وهذا ما فعلت قبل حديث (أبى جرج) وبعده .

كان محمد محمود باشا بعد مغادرته المستشفى ، وإبلاله من عملية استئصال الزائدة ، قد سافر إلى إنجلترا طلباً للراحة والاستشفاء . وكان موعد عودته منها فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر . وقد سافرت وسافر محمود باشا عبد الرازق إلى بورسعيد عشية وصول الباخرة التى تقل رئيس الأحرار الدستوريين إلى أرض الوطن . وقد قابله الناس حين نزوله بورسعيد مقابلة حماسية ، حرصت على دقة تصويرها لقراء (السياسة) أشد الحرص ، ليعلم صدقى باشا وليعلم مؤيدوه أن من ورائنا فى البلاد رأياً عاماً يؤازرنا بقوة تحمل من يستهين بخصومتنا على التفكير الطويل قبل الإقدام عليها . فلم أكن أشك فى أن صدقى باشا يقدر كما كنت أقدر ، وكما كان محمود باشا عبد الرازق يقدر ، أن الاتفاق بين الوزارة وبين الأحرار

الدستوريين مؤذن يوماً ما بنهايته . فلم يكن بد من أن نصور له خطر الإقدام على هذه الخصومة ، لعله يتردد أو يجد الوسيلة للنزول على رأينا . لكن الرجل كان مسوقاً إلى ما يفعل . ولعله كان مطمئناً إلى أن خصومتنا معه ستفض من حولنا أنصارنا الأعيان الدستوريين ، وتدفعهم إلى ناحيته حرصاً على جاههم ومنافعهم . ومناصرتهم إياه ، مضافة إلى سلطان الحكم وهيبته ، تكفل فى نظره ما يريد من مغالبتنا والتغلب علينا .

فبعد أسبوعين من عودة محمد باشا إلى مصر ، دعانا صدقى باشا إلى تناول الغداء فى (كلوب محمد على) . وبعد الطعام اجتمعنا فى قاعة المكتبة بالنادى ، وحدثنا صدقى باشا فى الدستور وما هو صانع به . إنه يريد إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإحلال دستور جديد محله . وهو ، فيما قال لنا ، لم يصنع أكثر من أن تلافى ما أثبت العمل عدم صلاحه فى الدستور. ثم إنه عرض لنا أمثلة من ذلك ؛ وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذى يريد إصداره . وأشرت أنا فى عرض الحديث إلى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررة فيه ، وأن من الخير اللجوء إلى هذه الطريقة . لكن محمد باشا استوقفنى قائلاً : « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر فى المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه . ونحن نكلفك يادكتور هيكل بهذه الدراسة . ومتى أتممناها عدنا إلى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى بنا إلى تفاهم واتفاق » .

وانصرفنا على هذا . وبعد أيام اجتمعنا ثانية وتحدثنا ، واختلفت وجهات النظر بيننا وبين صدقى باشا . وأشهد لقد كنت شديد التشبث بما أبديته من رأى تشبثاً سماه بعض خصومنا من بعد (عناداً) . وفى المساء دعينا لمقابلة أخيرة مع صدقى باشا ، حضرتها مع محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومحمد على علوبه باشا ، فألفينا صدقى باشا يبلغنا إنذاراً نهائياً بأنه اتفق مع جلالة الملك على إصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفاً مما أبلغنا إياه . وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة ، وقد انتقلنا إلى ميدان المعارضة .

دعونا مجلس إدارة الحزب للاجتماع وأبلغناه ما حدث ، فلم يعترض على ما قررناه أحد ، وإن بدا على وجوه بعضهم أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة التى لا بد منها ، والتى يغتبط الوفديون لها ، والتى تضيع على كثيرين آمالاً فى منافع يرجونها .

أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لا تألفه ، إلى موقف معارضة صريحة قوية متينة الأساس ، قائمة على مبدأ سليم هو بعينه المبدأ الذى

دافعت عنه يوم أنشأنا جريدة السياسة ، أقصد الدفاع عن الدستور وعن حقوق الأمة فيه . بذلك فك قلمى من عقاله ، وانطلق يعبر عن آراء ومبادئ وعواطف انطوت عليها نفسى منذ نشأت ، ومنذ عرفت شيئاً اسمه الحرية وحقوق الشعب والأفراد فى التمتع الصحيح بها . والحق أننى اغتبطت بهذا الموقف الصريح أيما اغتباط . وزاد فى غبطتى أن كان أولو الرأى من رجال الحزب جميعاً يبدون لى من الموافقة على ما أكتب كل يوم ما زادنى حماسة وقوة .

شعر صدقى باشا إزاء حملة (السياسة) ، الصادقة العنيفة الشديدة المراس والبأس ، بأنه لا بد له من أن يواجه هذه الحملة بكل قوته ، لا رئيسَ وزارة يعنيه منصب الحكم وجاهه وكفى ، بل رجلَ سياسة يريد حمل الشعب على الاعتقاد بأنه أصلح ما أفسده الزمان ، ونجى البلاد من فوضى تخبطت فيها أثناء السنوات السبع التى انقضت منذ صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ . لذلك بدأت معركة عنيفة بيننا وبينه كانت أعنف ما عرفت ، لأن التكافؤ فيها لم يكن قائماً على أساس من حرية الرأى واحترامه ، ولأن القانون فيها ، بل لأن قواعد الخلق نفسها ، أهدرت إلى حد كبير :

وتصوير هذه المعركة هو موضوع الفصل الآتى .

الفصل الثامن

معركة بين دُسْتُورَيْن

المذكرة التى أرفق بها دستور سنة ١٩٣٠ – لماذا لم تجد صدى فى النفوس – ازدياد بطش الوزارة بخصومها – سيف المعز وذهبه – ازديادنا شدة فى المعارضة – دستور الأمة ودستور الحكومة – إنذار « السياسة » وتعطيلها ، وتعطيل كل جريدة تحل محلها – كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته – نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم – اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة – لجنة الاتصال ومحاولة السفر إلى طنطا – السفر إلى بنى سويف ومحاصرتنا فى محطتها – سفر محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما إلى بنى سويف بالسيارات فى غفلة من الحكومة – المظاهرات فى المدينة وإطلاق الرصاص بها وإعادة الزعماء والتحقيق معهم – المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية – قبول الأحرار الدستوريين لها وانقسام الوفد فى أمرها – إصرار النحاس باشا ومكرم باشا على رفض الفكرة بتاتاً – حديثى مع عدلى باشا بشأنها واعتذاره عن عدم تأليف الوزارة إلى أن يجمع عليها الوفد والدستوريون – النحاس باشا يفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا – صدقى باشا يمهد للانتخابات – الدستوريون والوفد يقررون مقاطعتها – الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها – قضية الخطابات المزورة ومحاولة البوليس تلويث اسم محمود غالب باشا رئيس المحكمة – صدقى باشا يخلق حزب الشعب بقوة الحكومة – رسالات صدقى باشا إلىَّ – صدقى باشا يهدد والنيابة تكرر التحقيق مع « السياسة » – سموّ الروح المعنوية عند محررى السياسة وعمالها جميعاً – النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى إلى المحاكمة – صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر إلى أوربا للاستشفاء – عودته من أوربا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة – وزارة عبد الفتاح باشا يحيى وانفضاض حزب الشعب من حول صدقى باشا – تحقيقات كورنيش الإسكندرية – عبد الفتاح يحيى باشا يحاول عبثاً أن يتفاهم مع الدستوريين – مشكلة بين عبد الفتاح باشا والمندوب السامى البريطانى – قضية نزاهة الحكم – حديث بينى وبين النائب العام – الحكم بالبراءة فى قضية نزاهة الحكم – الإنجليز يفكرون فى تغيير الوزارة – ظهورهم على مسرح السياسة المصرية وطريقتهم فى ذلك .

منذ اعتزم صدقى باشا إبدال دستور سنة ١٩٢٣ بالدستور الذى أصدره فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، شعر بما ينطوى عليه هذا العزم من جلال الخطر ، وبأنه لابد له من إقناع الأمة ، أو طوائفها المتعلمة على الأقل ، بأنه لم يغصب الشعب حقًّا ، وإنما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور سنة ١٩٢٣ ، وكفل بذلك إزالة المساوئ التى نجمت

عن تطبيق هذا الدستور . ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة إيضاحية للأسباب التى أدت إلى تعديل الدستور . وأشهد لقد بذل واضعو هذه المذكرة من العناية فى حسن صياغتها ، وفى إقامة الأدلة التى يعتقدونها مسوغة عمل الحكومة ، ما هو جدير بإعجاب قارئها وإن اختلف مع واضعيها فى الرأى أشد الاختلاف .

على أن هذه المذكرة لم تظهر إلا يوم ظهر الدستور الجديد ، أى بعد أربعة أشهر من تولى صدقى باشا الحكم . وفى خلال هذه الأشهر الأربعة كانت الخطة التى سار عليها صدقى فى الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش . عطل صحف الوفد أو طائفة منها ، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته ؛ فلم تكن مذكرته ، وإن بلغت من جمال الصياغة ودقة المنطق أعظم مبلغ ، لتقنع هؤلاء الخصوم بأنه على حق فيما صنع .

ثم إنه لم يجاملنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، مجاملة الصديق الذى يريد إقناع صاحبه بأنه صنع الخير ، ولم يفكر أثناء كان يضع دستوره الجديد فى أن يطالعنا بشىء من أمره ، فكان لذلك أثره فى نفوس كثيرين منا . هذا إلى أننا ، نحن محررى السياسة وأنا فى مقدمتهم ، كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور لم يكن فكرة إصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان . لهذا كله نظرنا إلى المذكرة نظرة ريبة وحذر . وزادنا ارتياباً أننا رأيناها تلتمس فى التدليل الأمثلة من دول أدنى فى نظمها إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية الصحيحة . لهذا كله لم تترك المذكرة التفسيرية أثراً يذكر فى نفس الجمهور المثقف ، ولا فى نفس جمهور المتعلمين كافة .

وزاد فى ذلك أنها يوم ظهرت لم تجد صدى فى الصحف . فلم يكن للحكومة يومئذ صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وإيمان . ولذلك بذل صدقى باشا بنفسه من الجهد أعظمه . فما كان أكثر أحاديثه وردوده فى الصحف المحايدة كالأهرام والمقطم ! لكن الصحف المعارضة ، والسياسة بنوع خاص ، كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى سميعاً ، لأن خطة العنف التى سار هو عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوى عليه الدستور الذى وضعه من مبادئ . لهذا كانت أحاديث صدقى باشا وصيحاته تذهب مع الريح ، ولا يبقى من أثرها إلا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوى بسلطان الحكم ، والذى لم يجد من الرأى العام المصرى كله أى سند .

وكان صدقى باشا يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة ، مما أدخل فى روع الناس

جميعاً أنه لا سند له فى الشعب ، وأنه إنما يستند إلى سلاح الحكم ، سلاح الجند ، سلاح رجل البوليس . ومن آيات بطشه وشدته أنه أمر النيابة بالتحقيق مع رجل كمحمد محفوظ باشا ، له بين أهله وأهل مديريته جميعاً مكان ملحوظ ، وله فى الاعتبار العام مركزه وتقديره : وقد فعل مثل هذا مع كثيرين ، وأمر المديرين فى الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة ، فمن خضع منهم لسلطان الحكم أغدق عليه صدقى باشا من ذهب المعز قدر ما أرهبه قبل ذلك بسيفه . كان زميلى فى الدراسة ، هارون سليم باشا ، هو مدير الدقهلية إذ ذاك . ولقد ذهبت يوماً إلى بلدتى كفر غنام ، فحدثنى والدى بأنهم بعثوا يسألون عن أمر هنالك لعلهم يجدون فيه مأخذاً وموضعاً للتحقيق . قال والدى يحدثنى : وقد طلبت إليهم فى البيت أن يعدوا لى ثياب الشتاء التى تصلح فى السجن ، مقدراً أنهم سيصنعون معى صنيعهم مع محفوظ باشا . وفى تلك الأثناء استصدر مدير الدقهلية من مجلس المديرية قراراً بهدم منزل لعبد الجليل بك أبو سمرة بناحية بدواى على مقربة من المنصورة ، بحجة أنه مأوى للصوص ، لغير شيء إلا أن عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى باشا لأنه أبدل بالدستور دستوراً آخر . وإذ كانت الأزمة المالية العالمية قد امتد أثرها إلى مصر ، فهبطت أسعار الأقطان وأسعار الأراضى ، فقد كان صدقى باشا يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبراً ، فإن أذعن الخصم عاونه صدقى باشا عند البنك وحفظ عليه أرضه ، وإلا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه .

لم يرهبنا هذا البطش ، ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضتنا عنفاً ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال بالغ فى المعارضة غاية الشدة . وفيها إلى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعانى القائمة بنفس الشعب تصويراً لهذا البطش وهذا الطغيان . ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كانت الاجتماعات تعقد فى نادى الأحرار الدستوريين ، يلقى فيها إبراهيم بك الهلباوى ومحمد على علوبه باشا وغيرهما من خطباء الحزب ، خطباً نارية تنديداً بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور . فتعديل الدستور أو تنقيحه له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذى حدث يجعله دون القوانين احتراماً ، بل يجعله ، على تعبير علوبه باشا فى إحدى خطبه إذ ذاك ، أقل احتراماً من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح .

وما أشد فعل الألفاظ فى نفوس الجماهير فى مثل هذه المعارك ، وبخاصة إذا رسمت هذه الألفاظ صورة حقيقية للواقع ! فنى إحدى المقالات التى كتبتها يومئذ أسميت دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة ، وأسميت دستور صدقى باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين ، فإذا جميع الصحف تتحدث بعد ذلك عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، وإذا صدقى باشا يجد هذه العبارة من الشدة فى تصوير الواقع بحيث جعل يقاومها فى أحاديثه جهد الطاقة . ولم تكن صحف الوفد أقل تكراراً لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة (السياسة) . وابتسمت فما بينى وبين نفسى ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذى وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ، تقاتل فى سبيله وتبذل الجهد غاية الجهد لاستعادته . على أن ابتسامتى هذه لم تضعف فى قليل ولا فى كثير من شدتى فى الدفاع عن دستور الأمة ، ومحاربتى صدقى باشا لما صنع به . حدثنى أخى الأصغر يوماً وسألنى : علام أعتمد فى مقاومة صدقى باشا ، وتحت يده من جاه الحكم وسلطانه ما لا سبيل إلى التغلب عليه ؟ ! وكان جوابى : إن كل عدد من جريدة (السياسة) يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدقى باشا ، وأنا لذلك مطمئن إلى أننى منتصر فى المعركة آخر الأمر لا محالة ، وإن كنت موقناً بأنها ستطول ، وستقتضينى وتقتضى حزب الأحرار الدستوريين جهداً شاقًّا وتضحية جسيمة قد لا يستطيع كثيرون الصبر على احتمالهما .

لم يطق صدقى باشا صبراً على احتمال معارضة (السياسة) . ولما كان الأمر الملكى الذى صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ إلا يوم ينعقد البرلمان ، ولما كان هذا الأمر يتيح لصدقى باشا أن يعطل الصحف بعد أن ينذرها – فقد أنذرنا ، فلم يزدنا إنذاره إلا قوة فى المقاومة وشدة فى المعارضة . فكررت الحكومة إنذارها الأول ، ثم عطلت جريدة السياسة بعد أن أيقنت أننى وزملائى فى تحريرها لا يرهبنا الإنذار ، ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل (السياسة) من ضيق أرزاقنا .

والحق أننا لم نكن نخشى من ذلك شيئاً ، لأننا كنا متضامنين مع الحزب فى عملنا كل التضامن ، وكانت شدة الحكومة تزيد تضامننا قوة . ولم تمض أيام على تعطيل السياسة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة (الفلاح المصرى) ، الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقلم تحريرها ، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا ، فكان صدورها حافزاً

للناس على قراءتها كما كانوا يقرءون السياسة ، بل أكثر مما كانوا يقرءون السياسة . وضاق صدقى باشا ذرعاً بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل (الفلاح المصرى) وتعطيل كل جريدة تحل محل جريدة السياسة ، واطمأن بذلك إلى أنه استراح من أقلامنا ومن عنف معارضتنا ومن شدة وطأتنا عليه .

على أن تعطيل جرائدنا لم يرعنا ، ولم يدخل اليأس إلى نفوسنا ، ولم يحملنا على أن نقف مكتوفى الأيدى . فقد فكرت فى أن نضع كتاباً نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى ، وأشار علىّ محمود باشا عبد الرازق بأن نجعل كلمة (السياسة) فى عنوانه . وتعاونت مع زميلىّ فى تحرير السياسة ، الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى والأستاذ محمد عبد الله عنان ، ووضعنا الكتاب بعد أن اتفقنا على فصوله ، واختار كل منا الفصول التى يكتبها ، واخترنا له عنواناً (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) . وفى شهر أو نحوه تم تحرير الكتاب وطبعه وإعداده للصدور . وبينما نحن على أهبة دفعه إلى باعة الصحف ليصل إلى أيدى القراء ، إذ جاء البوليس فصادر نسخه العشرة الآلاف التى طبعناها . ولم يكن فى القانون ما يبيح مثل هذه المصادرة . فجعلت أتردد على النائب العام بعد أن قدمت له شكواى مما حدث ، وسألته أن يحقق هذه الشكوى ، وأن يحقق ما فى الكتاب إن كان فيه ما يعاقب القانون عليه ، فإذا النائب العام لا يحقق ، وإذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقرأ الكتاب ليرى ما إذا كان فيه ما يخالف القانون . ولم يصدر أمره بالإفراج عن الكتاب إلا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل إلى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى الرأى العام ما كان مقدراً له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .

* * *

وإنا لفى هذا الطور من أطوار المعركة إذ حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وفى موقف الحكومة أثر عميق . ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخوف ، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية ، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات . وكان غريباً حقًّا هذا النشاط الذى أبداه المبشرون ، والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين . فقد امتد هذا النشاط من القاهرة إلى بور سعيد وإلى غيرها من المدن والأقاليم ، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الإغراء التى يلجأ إليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال

الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع ، وجعلوا ينظرون إلى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا . وتألفت جمعية لمقاومة هذا التبشير كانت تجتمع فى دار الشبان المسلمين ، وكنت من أعضائها ، وكان من أعضائها كذلك الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان شيخاً للأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، فلما لم يستطع أن ينفذ آراءه فى إصلاح الأزهر استقال من مشيخته . وكان انضمامه إلى هذه الجمعية التى تقاوم التبشير مما زادها قوة فى نظر الرأى العام ، ومما دعا صدقى باشا ليحسب لهذا الجو الجديد كل حساب .

كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديداً ، وكنا نتوجه إلى الحكومة نطالبها بحماية السذج والأطفال من هذه الدعاية الخطرة . ولقد كنت من أشد الأعضاء تحمساً لمقاومة هذا التبشير ، لا من حيث إن هذه المقاومة تغذى حركة المعارضة لصدقى باشا ووزارته ، ولكن اقتناعاً منى بأن هذه الحركة يقصد بها إلى إضعاف ما فى النفوس من ثقة بدين الدولة ، ولما تنطوى عليه من قصد سياسى هو إضعاف معنويات الشعب بإضعاف عقيدته ، وإن لم يبلغ هذا الإضعاف حد ارتداده عن دينه إلى دين آخر . هذا إلى أننى رأيت فى هذه الحركة مقاومة لما أؤمن به من حرية الرأى . فإغراء الناس بالوسائل المادية ، لحملهم على تغيير مذهبهم أو عقيدتهم أو رأيهم ، هو محاربة دنيئة لهذه الحرية ، وهو استغلال للضعف الإنسانى كاستغلال المرابى حاجة مدينة ليقرضه بالربا الفاحش . والتبشير فضلا عن هذا مناف لقواعد الخلق ، ما دام يتم فى الظلام ، ولا يصارح القائم به الناس برأيه ليناقشوه هذا الرأى ، وليبينوا ما فيه من زيف أو فساد .

كان من أثر هذه الحركة التبشيرية وموقفى منها أن دفعنى للتفكير فى مقاومتها بالطريقة المثلى التى يجب أن تقاوم بها . ورأيت أن هذه الطريقة المثلى توجب علىّ أن أبحث حياة صاحب الرسالة الإسلامية ومبادئه بحثاً علميًّا ، وأن أعرضه على الناس عرضاً يشترك فى تقديره المسلم وغير المسلم . وإنى لأذكر فى هذه المناسبة يوماً دعانى فيه صديقنا الحر الدستورى العريق عبد الحليم بك العلايلى لتناول طعام الغداء فى داره ، وكان محمد باشا محمود ضيف الشريف فى هذا الغداء ، وكان الشاعر الكبير حافظ بك إبراهيم من حضوره . ولقد تناولنا فى أثناء الطعام وبعده حديث الحملة التبشيرية ، وسألت أنا الحاضرين عما يعرفونه من كتب أوربية كتبت عن حياة صاحب الرسالة ، فذكر أحدهم كتاب الكاتب الفرنسى أميل درمنجم عن (حياة محمد) . ولم ألبث حين خرجت أن أقتنيته وعكفت على

مطالعته حتى فرغت منه ، ثم بدأت أنشر عنه بحثاً فى (السياسة الأسبوعية) ، وكانت تظهر إبان تعطيل (السياسة اليومية) . فلما ظهر العدد الذى نشر فيه أول مقال من هذا البحث تخاطفه الناس تخاطفاً ، حتى لقد طلب الباعة ضعف العدد الذى طبعناه ، فشجعنى ذلك على المضى فى بحثى وعلى الاستزادة منه ، وعلى مراجعة المراجع العربية القديمة التى وضعت فى حياة الرسول ، وفى مقدمتها (سيرة ابن هشام) . وكذلك كان هذا الحادث الذى روعت له مصر ، حادث النشاط التبشيرى ، سبب متابعتى خلال أربع سنوات تمحيص حياة النبى العربى وتعاليمه ، لتصدر بعد ذلك فى كتاب أعتز به أيما اعتزاز ، ولا أزال أشعر حتى اليوم باللذة كلما ذكرت بحوثى فيه ، أقصد (حياة محمد) .

* * *

لم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا بتعطيل جريدة (السياسة) ، فتقدم محمد باشا محمود شخصياً طالباً رخصة بإصدار جريدة باسم (الأحرار الدستوريون) . ولم ير صدقى باشا بدًّا من التصريح بإصدار هذه الجريدة ، ولعله خيّل إليه أننا بعد الذى مر بنا سنلتزم جانب الاعتدال . لكننا لم نصنع من ذلك شيئاً ، بل ظهرت (الأحرار الدستوريون) بالشدة التى كانت تظهر بها (السياسة) ، فأنذرت ، ثم عطلت بعد زمن غير طويل من صدورها .

بدأ بعض إخواننا يفكرون فى أن من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه ، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتفاق ، وأنهم قد يندفعون بسببه إلى ترك الحزب والانضمام إلى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر رأوا ، وبحق ، أن الاتفاق مع الوفد أدنى إلى تحقيق ما تقصد إليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله إلى ما بعد ذلك ، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم إلينا متى عادت الأمور إلى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب إلى موقفه الأول .

والواقع أن بين مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بوناً شاسعاً ، يجعل من المتعذر إتفاق الحزبين معاً اتفاقاً طويل الأجل . ذلك ما تبيناه فى وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ ، وفى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص ، أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون

العمل للارتفاع بالشعب إلى حيث تتقارب طبقاته فى إدراك معانى الحياة والحرية . والوفديون متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول إلى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب إلى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب إلى أغراضهم . هذه الفوارق كانت تحول بين اندماج الأحرار الدستوريين والوفديين اندماجاً حاوله سعد زغلول باشا فى السنة الأخيرة من حياته ، وظلت هذه الفوارق تحول دونه على الرغم من اتفاق الحزبين فى الهدف فى أوقات مختلفة .

اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا وبطشه . ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك . وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأياً رآه الأحرار الدستوريون . ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما إذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما إن اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حريته وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها . لكنها لم تحرك الشعب إلى عمل إيجابى عنيف منتج .

كيف ننفذ هذا الرأى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر أبريل سنة ١٩٣١ . وقبيل الموعد ذهبنا جميعاً إلى محطة العاصمة ، فإذا أبوابها موصدة وإذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع إلى هذا الرأى وتقدم إلى الباب ، ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح الباب ، فإذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه فى الأرض ، فالتقطه رجل ممن معه ورده إليه ، واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر إلى طنطا وأخذنا أماكننا فيها . وحان الموعد

الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا إلى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب .

واتجه القطار الذى جر عربتنا إلى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة ، وكنا مع ذلك قريبين منها ، وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد إلى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء ، وفيما نحن فى القطار ، تجاوبت أنباء ما حدث أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعاً ، فجاء إلينا كثيرون فى سياراتهم ، سيدات ورجالا ، يحملون معهم الطعام والماء ، ويسألوننا إن كنا نريد العودة إلى القاهرة فى سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعاً على البقاء حيث نحن ، لنرى ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه ، عادوا هم إلى القاهرة يحملون إلى أهلنا وإلى الناس جميعا أنباءنا ، ويذكرون لهم تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا على مهل ، وجعل يسير حيناً ، ويقف حيناً ، حتى إذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان إلى محطة المعسكر بين المعادى وطرة ، وهناك أمرنا بالنزول طوعاً أو كرهاً ، فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا إلى دورنا ، مطمئنين إلى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة ، وبال الشعب ، ونبّه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح إلى أن الأمر جد خطير ، وإلى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف . ولعل صدقى باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما ، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها إلى ما يشبه الثورة ، واطمأن بذلك إلى أنهما لن يفكرا من جديد فى عمل كالذى قاموا به .

ولو أن ذلك كان ، فاكتفى الحزبان بما حدث ، لكان نصر صدقى باشا عليهما مؤزراً ، ولآمن الناس بأن ما صنعوا لم يكن إلا مسرحية يكاد جانب الهزل فيها يعدل جانب الجد ، ثم لسكنوا إلى ما صنع صدقى باشا بالدستور عجزاً منهم عن مقاومته . لذلك لم تلبث لجنة الاتصال حين اجتمعت بعد ذلك أن فكرت فيما يجب القيام به من جديد ، حفزاً لهمم الناس فى مقاومة الطغيان الذى يوشك أن يهدر سيادة الأمة . واتفقنا على أن نعيد الكرة ،

وأن نذهب إلى بنى سويف ، وبخاصة لأن الوفديين رأوها معقلا من معاقلهم ، وأن أهلها سيكونون معنا إلباً على الباطشين .

وفى الصباح الباكر ، بعد أسبوعين من يوم طنطا ، ركبنا القطار المسافر إلى الوجه القبلى وقدرنا أن مناورة كالتى حدثت يوم اعتزمنا السفر إلى طنطا قد تقع . لكن القطار قام فى موعده وسار إلى الجيزة ، ثم تخطاها فى طريقه إلى الواسطى ليصل بعد ذلك إلى بنى سويف .

ولقد رأينا حين تخطى القطار الجيزة منظراً دلنا على أن التدبير الذى دبرناه قد كان له أثره ، وأن ما تم يوم سفرنا إلى طنطا لم يذهب سدى . فقد رأينا جمعاً كبيراً من الناس على مقربة من محطة الجيزة ، برغم احتياط الحكومة لمنع كل تجمع ، ثم رأينا عدداً من الفرسان ممتطين الجياد ، فلما سافر القطار اندفع أحدهم وهو على متن جواده يسابقه يحيينا . ولقد ظل كذلك حتى بلغ القطار أقصى سرعته ولم يستطع الجواد مسابقته ، وذلك برغم إشارتنا جميعاً إلى الفارس غير مرة أن يترفق بنفسه وبجواده . واطمأنت إلى هذا المنظر نفوسنا ، وجعلنا منه موضوع حديثنا حتى بلغنا بنى سويف .

ونزلنا محطتها وأردنا الخروج إلى المدينة معتزمين المقاومة إن احتاج الأمر إلى مقاومة . لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب . ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس ، بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة . وتقدم قائد هذه القوات إلى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرجوهما ألا يبرح أحد منا المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل .

وعلمنا فى نفس الوقت أن المدينة هائجة مائجة ، ولكنها لا تستطيع إزاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئاً ، فبقينا بالمحطة طول النهار . فلما جاء الليل ، أقبل قطار خاص وصدرت إلينا الأوامر بالدخول إليه أو نحمل إلى داخله بالقوة حملا . واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا إلى ناحية القطار . فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا إليه ، وإن شعرنا مرة أخرى بأننا لم ندرك كل غايتنا . ولعل صدقى باشا شعر هذه المرة كذلك بأنه انتصر ، لأنه استطاع أن يحفظ النظام من غير أن يمكننا من غايتنا ، ومن غير أن يسفك دماً .

واجتمعت لجنة الاتصال بعد ذلك بيومين لتستعرض الموقف . وذهبت إلى منزل فتح الله باشا مقتنعاً بأنا إذا لم نقم بعمل إيجابى حاسم ، ولم نتمكن من الاتصال بالأهالى ، واكتفينا بهذه الأعمال التى تقاومنا الحكومة فيها بقوة الجند فتحول بيننا وبين غايتنا – ضاع الكثير من

جهدنا عبثاً ، وإن بقى عند الناس من آثاره ما يضاعف الاقتناع بأن مصر محكومة بالحديد والنار . ولكن ماذا عسى يجدى هذا الاقتناع ، إذا نحن لم نمده بغذاء أدسم ينقله من حيز الشعور إلى حيز الوجود ؟

وصورت شعورى هذا للجنة واقترحت أن نذهب إلى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهتنا . ولم أكد ألقى بعبارتى فى هذا الشأن إلى إخوانى حتى رأيتهم جميعاً وقد جال بخاطرهم ما جال بخاطرى ، وقد اختاروا بنى سويف كما اخترتها ، وقد تقدمونى خطوة فذكروا أن الأمر يجب أن يتم فى ذلك اليوم نفسه ، وألا يزيد عدد من يذهبون على ثمانية يكون النحاس باشا ومحمد باشا محمود من بينهم . وأبلغ قرار اللجنة إلى الرجلين فرحبا به واختارا زملاءهما ولم يخبرا غير أعضاء اللجنة بغايتهم حتى لا تفلت كلمة من هنا أو من هناك فتقفْ منها الحكومة على ماتريد .

وذهب الذين وقع عليهم الاختيار مع النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وبقينا نحن بالقاهرة ننتظر الأنباء . ذهب هؤلاء فى الساعة الثالثة من بعد الظهر فبلغوا بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا إلى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . وعرف المدير كما عرف أهل المدينة مجيئهم ، وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصدقى باشا ، فأمره بتشتيت المظاهرات وإن احتاج الأمر إلى إطلاق الرصاص . ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه فقد انقلب هذا المكان حصناً تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش إحداها فتصيبه . واستمر ذلك زمناً طويلاً اهتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة .

ولم يغب عن بال صدقى باشا أن الأمر إذا استمر حتى الصباح ، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتوناً من النار وبركة من الدماء .

واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس من كل ناد يتناقلون ما يبلغهم ويضخمونه ، وبقيت القاهرة إلى ساعة متأخرة من الليل يقظى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث من بعد ؟ فلما بلغهم أن الزعماء الذين ذهبوا إلى بنى سويف استقلوا السيارات منها مخفورين إلى العاصمة استقرت النفوس وأوى السامرون إلى مساكنهم . أما أنا وطائفة معى من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فلم نستطع إلا أن ننتظر مصير هؤلاء الذين يقطعون الطريق فى هذه الساعات من بعد منتصف الليل عائدين إلينا . وعلمنا حول الساعة

الخامسة من بكرة الصبح أنهم وصلوا القاهرة ، وأنهم ذهبوا مخفورين إلى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، فأسرعت وأسرع جماعة معى إلى محكمة الاستئناف فألفينا محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما وقد جىء بهم إليها ، فجلسنا جميعاً فى الطابق الأول فى الغرفة المجاورة لغرفة رئيس نيابة مصر ، وأخذت ومن جاءوا معى نفكر فيما يجب علينا أن نقوم به إذا بلغ من طيش البطش أن ينال هؤلاء الزعماء بسوء . لكن تفكيرنا لم ينته إلى غاية ، لأن النيابة لم تلبث بعد قليل أن أخلت سبيل هؤلاء الذين ذهبوا إلى بنى سويف ، والذين سمعوا دوى رصاص المعركة التى نشبت بين الأهالى وقوات الحكومة المسلحة وهم فى البيت الذى نزلوه .

لم يكن مستطاعاً أن تستمر هذه الحال طويلا إلا أن يكون المقصود أن تؤدى إلى ثورة داخلية تعم البلاد . لكن قيام مثل هذه الثورة بسبب الدستور الجديد ليس من مصلحة الوزارة فى شىء . فالدستور يقتضى الانتخاب لقيام البرلمان . والثورة أقوى شاهد على أن البلاد غير راضية عن هذا النظام الذى يفرض علينا بقوة الحديد والنار . فهل من سبيل لاتقاء هذه النتيجة ؟ ! ذلك ما لم يهتد صدقى باشا ، ولم تهتد الحكومة المصرية إليه . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث إثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون ، وكان المفهوم أن لإنجلترا فيما حدث اليد الطولى — فقد رأت السياسة البريطانية واجباً عليها أن تتدخل لتعيد نوعاً من الهدوء إلى هذا البركان الذى بدأ ثورانه فى مصر من أقصاها إلى أقصاها . فإما قدرت على تسكين ثائرته وإعادة الهدوء إلى البلاد ، وإما بلغت من غرضها إلى تهدئة مؤقتة تفسح المجال للتفكير ، وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل .

كانت حكومة العمال البريطانية قد اختارت سير برسى لورين مندوباً سامياً لها فى مصر خلفاً للورد جورج للويد ، بعد أن عزلت هذا الأخير فى ربيع سنة ١٩٢٩ . وكان السير برسى لورين من رجال السلك السياسى البريطانى ، وكان يطمع فى أن تتوج مفاوضات النحاس — هندرسون بالنجاح ، فيحسب ذلك انتصاراً له . فلما فشلت هذه المفاوضات وتولى صدقى باشا الوزارة وأحل دستوراً مكان دستور ، بقى سير برسى متظاهراً بالابتعاد عن ميدان السياسة المصرية الداخلية ، تاركاً للحكومة المصرية أن تعالج الموقف تحت مسئوليتها . فلما اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها ، وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب إلى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها . وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى مايمكنه من أن يلقى الماء

البارد على النار المتأججة . فكيف يصنع سير برسى ليصل إلى هذه الغاية ، فإما أطفأ النار ، وإما سكن من حدتها تمهيداً لإطفائها ؟ !

قيل لنا فى لجنة الاتصال إن سير برسى ذكر لعدلى باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها . وكان اسم عدلى باشا متعيناً فى هذا الظرف . فقد كان الرجل أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان له بذلك عند الأحرار الدستوريين مكانة واحترام ؛ وعدلى باشا هو الذى أجرى الانتخابات التى هيأت للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ، فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام . وإذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ لابد إذن من بحث هذا الأمر فى لجنة الاتصال بحثاً دقيقاً سريعاً للتخلص من وزارة صدقى باشا ، ولإعادة السكينة إلى البلاد ، وللتمهيد لهذه النتائج الباهرة.

لهذه الاعتبارات لم نتردد ، نحن الأحرار الدستوريين ، فى قبول فكرة الوزارة القومية . وزاد فى حرصنا على قبولها أننا ظننا أن عرضها قد لا يعدو أن يكون مناورة ، أريد بها إحباط نشاطنا فى مقاومة صدقى باشا ودستوره ، فإن هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعاً قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة . وإن هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم . على هذا أسرعت إلى لجنة الاتصال ، فى اجتماعها الذى عقد بعد يومين ، وأعلنت قبول الحزب للفكرة ، وأيدتها من حيث هى . وكان مكرم باشا لم يحضر بعد ، فذكر لى فتح الله باشا أنه يوافقنى تمام الموافقة على وجهة نظرى ، ولكنه طلب إلى أن أقنع بها مكرم باشا ، لأنه هو الذى يستطيع إقناع النحاس باشا . فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها على أساس أن العرض غير جدى ، وأن المقصود به إضعاف نشاطنا . وواجهته بفكرتى من أن قبول الفكرة هو الذى يكشف عن حقيقة أمرها ، وما إذا كانت مناورة أو لم تكن . وطال الحوار والجدل فى الأمر ، وبدا من حديث مكرم باشا أنه هو والنحاس باشا لا يقبلان إلا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم ، اقتناعاً منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد . على ذلك انتهت الجلسة من غير أن نصل إلى نتيجة نتفق عليها .

وعلمنا بعد أيام أن الوفد ناقش الفكرة ، وأنه انقسم فى أمرها ، وأن النحاس باشا ومكرم باشا يرفضانها كل الرفض ؛ وأن فتح الله باشا ، وواصف غالى باشا ، وعلى الشمسى باشا ، ونجيب الغرابلى باشا ، وأغلبية واضحة فى الوفد – تؤيدها وتقبلها للأسباب التى أبديت عند مناقشتها فى لجنة الاتصال . ولما عادت اللجنة إلى الاجتماع بعد ذلك ، وحضر اجتماعها بعض هؤلاء الأعضاء فى الوفد ، طلب إلينا فتح الله باشا أن نتريث نحن الأحرار الدستوريين ، وألا نتعجل الأمر ، لأنه يحرص على وحدة الوفد كل الحرص ، ويأمل أكبر الأمل فى أن يتغلب على الصعوبات القائمة فى طريق الوزارة القومية .

وقفنا نحن الأحرار الدستوريين ، وعلى رأسنا محمد محمود باشا ، موقف المنتظر لما تسفر عنه مناقشات الوفد . وكانت لجنة الاتصال فى هذه الأثناء تعقد الفينة بعد الفينة اجتماعات لبحث أمور ثانوية ، وكنا نسوق فى أثنائها الحجة تلو الحجة لإقناع مكرم باشا بالانضمام إلى فكرتنا . لكنه كان قد انتهى إلى رأى فيها لا سبيل إلى نقضه ، حتى لقد زرته يوماً بمنزله أعرض عليه بياناً يوقعه الحزبان ليس فيه شيء صريح عن الوزارة القومية ، فقرأه مرة وثانية وثالثة ثم قال : أخشى أن يشتم منه النحاس باشا ما يفيد قبول الوزارة القومية . وعبثاً حاولت إقناعه بأن هذا التقدير إن صح لا ضرر فيه ، وأن نشر هذا البيان لا يقيد النحاس باشا بقبول ولا برفض ، وقد يكون له من الفائدة ما يفسد المناورة إن كان فى الأمر مناورة ؛ فقد أصر على رأيه ، وأبى أن يوافقنى على صيغة البيان ، وإن أظهر استعداده ، تجملا ، لعرضه على النحاس باشا مع اعتقاده أنه لن يقبل توقيعه .

طال الزمن بعد عرض الفكرة علينا فى لجنة الاتصال ، وشعرت أنا أنها إن تحققت برغم معارضة النحاس باشا ، وأتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها . وصارحت محمد باشا محمود بما يخالج نفسى من ذلك ، وبأننا نكون مقصرين فى حق بلدنا إذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها ، وطلبت إليه أن يلح على عدلى باشا ليقبل رياسة هذه الوزارة ما دام سير برسى لورين قد خاطبه فيها ، مما يدل على أنها جدية وليست مجرد مناورة أو لعبة سياسية . وأجابنى محمد باشا : لا تحسب أننى قصرت فيما تطلبه إلىّ . وأنت تعرف عدلى باشا ، وتستطيع أن تقابله وأن تقنعه . فإن اقتنع فالأحرار الدستوريون جميعاً ، وأغلبية الوفد ، يؤازرونه ويؤيدونه .

لم أتردد فى أن أطلب إلى عدلى باشا أن يحدد لى موعداً لمحادثته . وقابلته فى داره الفخمة الواقعة على النيل بحى قصر الدوبارة ، وذكرت له ما شاهدته من وثيق الصلة

فى هذا الظرف بينه وبين النحاس باشا ، وأبديت له أن فى مقدوره أن يقنعه بقبول فكرة الوزارة القومية على أنها حل مؤقت للخروج من مأزق سياسى ضاقت الأمة به ذرعاً . قال عدلى باشا : أو تظن أنى أجد الفرصة للأخذ والرد معه حين نلتقى ؟ ! إنه لا يلبث حين يرانى أن يقص علىّ تعلق الجماهير به أنّى ذهب وحيث سار ؛ فالمظاهرات تهتف باسمه ، والنساء يزغردن حين مروره . وهو يقص ذلك فى إسهاب وتفصيل لا يبقى معهما موضع لمناقشة فكرة أو رأى ! فإذا حاول الإنسان مناقشته عاد إلى حديثه عن الجماهير وتعلقها به ، معتبراً فى هذا الحديث الحجة القاطعة على أن رأيه هو الحق الذى لا محيد عنه . قلت : ليكن ذلك موقفه ! لكن دولتكم تقدرون أن تأليف وزارة قومية يحقق للبلاد مصلحة كبرى ؛ إذ يعيد لها دستورها ، ويحسم الخلاف بينها وبين إنجلترا ، ويفتح فى حياتها صفحة جديدة تمكنها من الانطلاق فى سبيل الإصلاح الذى لا مفر منه ، إذا أردنا لها السير السريع فى طريق التقدم . فإذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا فما على المقتنعين به إلا أن يحملوا تبعة تنفيذه . ودولتكم الرجل الذى يستطيع أن يؤلف هذه الوزارة القومية ، وأن يحقق للبلاد هذه الأهداف الكريمة . ففيم التردد ؟ ! وأجاب الرجل فى لهجة المؤمن : أنا لا أريد بأى ثمن أن أكرر ما حدث فى سنة ١٩٢١ . فقد حاولت يومئذ أن أحقق ما يراد اليوم تحقيقه ، فكان من سعد ومن البلاد ما تعرفه . ولا أريد أن أتعرّض وأعرّض البلاد مرة أخرى لهذه التجربة القاسية .

قلت : لكن مصطفى النحاس ليس سعد زغلول . وأغلبية الوفد مؤمنة بفكرة الوزارة القومية . والظرف اليوم غير الظرف سنة ١٩٢١ . والأمة التى كانت ثائرة فى سنة ١٩٢١ نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، تدرك اليوم ما لم تكن تدركه يومئذ من حقيقة الواقع ، بحكم ما مر بها من التجارب القاسية . فإذا كنتم دولتكم مطمئنين إلى أقوال سير برسى لورين فلا أرى قط داعياً للتردد .

وابتسم الرجل ، وكأنما رأى فى حماستى من اندفاع الشباب ما يستحق الإعجاب به والسخر منه فى وقت واحد ، ثم قال : ألا تذكر كيف اتخذ الإنجليز من حوادث الإسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيرزن ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غداً فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن أغلبية الوفد ، التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم ، أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ . وإذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فإن الاعتماد على حكمة الأمة

وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها ، اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد فى أمره شيئاً . فإذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن .

وحاولت عبثاً أن أثنى الرجل عن تفكيره هذا ، فخرجت من عنده مقتنعاً بأن محمد محمود باشا قد بذل معه غاية الجهد ، فلم يكن أكبر حظاً منى فى التوفيق . ولقد سألنى محمد باشا حين رآنى بعد هذه المقابلة عما إذا كنت قد نجحت فى إقناع عدلى باشا ، ثم ابتسم حين ذكرت له ما حدث . وكذلك عدنا إلى موقف الانتظار الذى كنا من قبل فيه ، مع ضعف أملنا فى أن يجدى الانتظار نفعاً .

كنت فى هذه الأثناء كثيراً ما أتحدث إلى أعضاء الوفد المقتنعين اقتناعى بفكرة الوزارة القومية ، سواء أكانت مناورة يجب كشفها ، أم كانت عرضاً جدياً على ما يبدو من ظاهره . وكنت أسألهم أثناء محادثاتنا عن الحجة التى يتقدم بها النحاس باشا والرافضون للفكرة ، فلا أجد منهم من يدلى بحجة ذلك الفريق على وجه يدعو إلى ظاهر من الوجاهة فيها . وكانت صفية هانم زغلول ، أم المصريين وأرملة سعد زغلول باشا ، مؤيدة للنحاس باشا . وكان تأييدها له من الأسباب التى تجعل الأعضاء المقتنعين بالفكرة يترددون كثيراً فى المجاهرة برأيهم ، مخافة تصدع الوفد ، وخشية أن يجر ذلك إلى ما جر إليه انقسام الوفد فى سنة ١٩٢١ ؛ حين ألف عدلى باشا وزارة الثقة فعارضه سعد باشا فانضمت الجماهير لرئيس الوفد . لكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون التراجع عن رأى اقتنعوا به وأيدوه فى اجتماعات الوفد بقوة وعن عقيدة .

وفيما هم كذلك مرض فتح الله بركات باشا مرضاً خطيراً أجريت له بسببه عملية جراحية . وبينا هو فى المستشفى رأى النحاس باشا أن الجدل فى الوفد طال وأن علاقته بخصوم فكرته قد ساءت ، فقرر المبادأة بالهجوم ، ففصل سبعة من أعضاء الوفد ، ولم يفصل فتح الله بركات باشا الذى توفى بعد ذلك على أثر مرضه . ورأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم . وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام . إنما كان الفضل للبراعة السياسية التى أبداها سير برسى لورين ، والتى أدت إلى هذه النتيجة التى أسفنا لها جميعاً .

على أن ما حدث من ذلك لم يفت فى أعضادنا ، وإن كان قد قتل فكرة الوزارة القومية

قتلا نهائياً . وكان موعد الانتخابات التى حددها صدقى باشا لأعضاء البرلمان نواباً وشيوخاً يقترب . فكان لابد من إظهار ما تنطوى عليه نفس الأمة من عدم الرضا عن دستور الحكومة . ترى ، أنخوض المعركة الانتخابية متضامنين ، فإذا حصلنا على الأغلبية فى الانتخابات لم نقسم اليمين للدستور الجديد ، وقررنا جميعاً إعادة دستور الأمة ؟ اتجه رأى البعض هذا الاتجاه . لكنا خشينا ، إذا حصلنا على الأغلبية وجاء النواب والشيوخ إلى البرلمان ، أن يغريهم مركز النيابة ، وبخاصة إذا ألفوا من الحكومة إصراراً على حل مجلس النواب إن أبت أغلبيته حلف اليمين . ثم إنا خشينا أكثر من هذا تزييف الانتخابات لتحصل الوزارة على الأغلبية بأية طريقة وعلى أية صورة ، وعند ذلك لا يجدينا أن نرفع عقيرتنا منادين أن إرادة الأمة قد زيفت . فسيعتبر اشتراكنا فى الانتخاب إقراراً مبدئيًّا بالدستور ، وتعتبر صيحتنا بتزييف الانتخاب صيحة أريد بها ستر فشلنا فيها . لهذا اجتمعت كلمتنا كلنا ، الأحرار الدستوريين وفريقى الوفد ، على مقاطعة الانتخابات التى يجريها صدقى باشا . ذلك أيسر أمراً ، وأوضح دلالة على إعراض الأمة عن الدستور الجديد . فلن يكون الأمر حين المقاطعة أمر النواب والشيوخ وحدهم ، بل سيكون أمر الأمة التى يقرر هذا الدستور أنها مصدر السلطات . فإذا امتنعت الأمة عن انتخاب النواب والشيوخ كان امتناعها الحجة القاطعة على أن السلطة القائمة ليست الأمة مصدرها ، وأنها قائمة بحكم البطش ، لا بشرع الدستور .

وكذلك أصدرنا كلنا قراراً إجماعياً بمقاطعة الانتخابات ، وكنا وكان صدقى باشا على ثقة من أن الأمة ستستجيب لنا . لهذا اتخذ الرجل عدته ، فنقل الموظفين ، ونظم الحركة الإدارية على وجه لم يسمح يوم الانتخابات أن يقول وفق هواه إن كل شىء تم على ما يرام .

تحت يدى وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون ، عثرت عليها وأنا أفتش فى أوراقى الخاصة . ولست أذكر الآن : أوقعت هذه العريضة ورفعت إلى مقام جلالة الملك فؤاد أو أنها لم توقع ولم ترفع ؟ على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للإجراءات التى اتخذها صدقى باشا فى ذلك الحين . وها أنذا أنقل هنا بعض ما جاء فيها : «إن وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون وتأباها مبادئه وأصوله الأولية . فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر . . وأن وضعت من تلقاء نفسها نظاماً للحكم يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات فى البلاد . . بل تجاوزت بعد ذلك

كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية ، مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وحريات . عطلت حرية القول وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التنقل فى بلاد الدولة ، وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء المهين للقانون ، وغامرت بالروح المعنوية للبوليس وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون . . . ثم إنها تدفع رجال الإدارة جميعاً كى يقوموا ، أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول إكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم فى سبيل هذه الغايات » .

اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه ، على ثقة كذلك من أن صدقى باشا سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات جرت ، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد . فلما تنفس صبح يوم الانتخاب ، إذا العاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال . فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان . والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان . وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب . والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين . فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس إليها بقوة بأسه وفى حمايته . ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح بريئة ، وأريقت على الأرض دماء زكية لم يكن لإراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية هنا وهناك ، ينقلون إلى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة . فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقى باشا فى الصحف تصريحاً بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق .

على أن النتائج التى ظهرت فى اليوم الأول وأعلنت ، دل بعضها على أن الذين اشتركوا فى الانتخاب كان عددهم ضئيلا جداً . لذلك أجل إعلان النتيجة العامة إلى اليوم الثانى ، ثم أعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا فى الانتخاب بلغت نسبتهم المئوية إلى مجموع الناخبين ٦٧ $\frac{٧}{٨}$ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة ! لكن أحداً ، ممن شاهدوا ما جرى يوم الانتخاب ، لم يستطع أن يصدق هذا الرقم ، برغم أنه الرقم الرسمى الذى ظلت الحكومة متشبثة بصحته .

وانعقد البرلمان الذى انتخب فى ظل الدستور الجديد . ترى هل انتهت المعركة بانعقاده ؟ وهل آن لصدقى باشا أن يعتبر النظام استتب بالفعل ، وأن يدع الأمور تجرى رخاء لا يكدر صفوها العنف الذى لجأ إليه فى سبيل تثبيت الدستور الذى استصدره ، وفى سبيل إقناع الناس بأن ما بذل من جهد ضده قد انتهى إلى الإخفاق ؛ فلتبدأ الأمة صفحة جديدة فى الحياة قوامها أن الحكومة حكومة الجميع ، وأن المعارضة من حقها أن تعيش داخل البرلمان وخارجه ، وأن تتمتع بالحرية التى يتمتع بها أنصار الحكومة ؟ !

كلا ! لم يفكر صدقى باشا فى شىء من هذا ، ولا أحسب أنه كان فى مقدوره أن يفكر فيه ! لقد لجأ ، فى الفترة التى انقضت بين صدور دستوره وانتخاب برلمانه ، إلى إجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت فى النفوس حفائظ لا سبيل معها إلى صلح ، بل لا سبيل معها إلى هدنة . . لهذا ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، وتستطيع أن تقول بينه وبين سواد الأمة ، بالغة غاية الشدة . ولم يدر بخاطره بطبيعة الحال أن يتخلى عن الحكم ، لعل فى تخليه عنه ما يهدئ بعض الشىء من هذه الحفائظ تمهيداً لخلق جو أكثر صلاحية للتفاهم . ولم يدر كذلك بخاطر أيه سلطة أن توحى إليه بالتنحى عن الحكم ، مخافة أن يقال إنه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان جزاؤه هذا الإقصاء عن الحكم . لهذا بقى فيما كان فيه ؛ يلجأ إلى البطش ، وإلى تجاوز القانون ، ويلجأ ، تنكيلا بخصومه ، إلى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا هذه الخصومة الهوجاء التى اندفع إليها ، ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع إلى اعتبار موقفه موقف حياة أو موت ؛ لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبارات ، ولا يتحرج عن شىء يكفل له الظفر بخصومه ، وإن خالف ما يفرضه القانون ، أو ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس .

كانت محكمة جنايات مصر تنظر فى تلك الأيام قضية اشتهرت باسم « الخطابات المزورة » . وقد تبين خلال نظرها أن طائفة من رجال البوليس السياسى كانت لهم يد فى تزييف ما هو منسوب إلى المتهمين . وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة التى تنظر هذه القضايا . وكان من عادة محمود بك أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة الأنجلو بجوار البنك الأهلى . وبينا هو جالس ذات مساء إذ قيل له إن سيدة تريد أن تقابله وأن تتحدث إليه . وكان معه صديقه خليل بك غزالات ، وهو الذى قص على هذه القصة . ولما كان خليل بك رجل قضاء ويعرف أمثال هذه الألاعيب ، ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك فى هذا الوقت الذى تنظر فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج . وخرج

هو ، فإذا سيدتان مشهورتان بالخلاعة ، ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى . فأدرك خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها لمحمود بك غالب للتشهير به ، فنهر السيدتين ورجل البوليس وطردهما ، وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر .

ربما قيل إن البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاماً من غالب بك . ولو أن هذا صح ، وقد يكون صحيحاً ، لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الصنيع بمستشار بمحكمة الاستئناف ، أثناء نظره قضية من القضايا التى تهتم لها الحكومة ، إذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار ، وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة .

كان صدقى باشا موقناً بأن سياسة البطش وحدها لا تؤدى إلى غاية . لهذا فكر فى الوسيلة التى يستر بها سياسة البطش هذه ، فرأى أن ينشئ حزباً ، وأن ينشئ للحزب جريدة . فأنشأ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب . وكان جلياً منذ اليوم الأول أن الحزب من صنع الحكومة ، وأن الجريدة كذلك من صنع الحكومة . وعلى الرغم من النشاط العجيب الذى بذله صدقى باشا لتقوية الحزب وجريدته ، لقد بقيا برغم قوة صدقى باشا الذاتية هزيلين ، لأن الناس جميعاً كانوا موقنين بأن المنضمين للحزب والجريدة إنما تجمعهم مصالح مادية بحتة ، إذا تداعت أركانها تداعت كل صلة بينهم . وحيث تقتصر روابط الناس على المصالح المادية ، وحيث لا تجمعهم فكرة يطمئنون إليها أو عقيدة يؤمنون بها أو ما شابه ذلك من رباط معنوى ، كان حرص كل على أن ينال من المصالح المادية النصيب الأوفى سبباً لمفاسد لا حد لها . وذلك ما حدث ، وإن ستره بأس صدقى باشا فى أثناء رياسته الوزارة .

وخيل إلى صدقى باشا أنه إذا استطاع أن يضمنى إلى حزبه أضعف من قوة الأحرار الدستوريين ، وإذ كان يؤمن بأن لكل رجل ثمناً ، إذا دفع له قبل ما يعرض عليه مقابل هذا الثمن ، فقد بعث إلى برسالة مع صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، يقول فيها إنه مستعد لإجابة كل مطلب إذا أنا تركت الأحرار الدستوريين وانضممت إليه . وكان عبد الرحمن باشا قليل الثقة بالناس ، يعتقد أنهم جميعاً يجرون سعياً وراء مصالحهم ، وأن التمسك بالمبادئ السامية فى مصر لا يجدى نفعاً ، فنقل إلى الرسالة وعنده أمل أن أقبلها . وسألته : أترضى لى ، وقد كنت ممن دفعوا الأحرار الدستوريين للسير فى الطريق الذى ساروا فيه ، أن أتخلى عنهم ؟ وأجابنى عبد الرحمن باشا : لكن الأحرار الدستوريين لا يقدرون لك

موقفك معهم ، بدليل أنهم لا يؤدون لك حقك عليهم وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم .
قلت : هذا شيء آخر . ولعل لهم عذراً أعرفه . وعلى أى حال فلن أرضى لنفسى موقفاً لا يتفق مع موجب الكرامة والرجولة .

وكرر عبد الرحمن باشا هذه الرسالة التى حمّلها إياه صدقى باشا من غير جدوى . ولعل صدقى باشا كان يحسب أننى سأقبل هذا العرض يوماً من الأيام ، لما عرفه من تأثر الأحرار الدستوريين بالأزمة المالية التى كانت بالغة يومئذ غاية الشدة . فلما كررت الاعتذار عن عدم قبولها ، أخبرنى بعض أصدقائى أنهم سمعوا أن البوليس يدبر أن يضبط عربتى يوماً بعد أن يدس بها بعض المحرمات . وعجبت لهذا النوع الوضيع من الحرب ، وإن لم أتأثر به إلا أن أكون قد ازددت عنفاً فى مقاومة نظام ينزل إلى هذا الدرك فى الخصومة السياسية !

ومن الحق على أن أقرر هنا أن زملائى فى تحرير السياسة كانوا من سمو الروح المعنوية بما يستحقون معه كل تقدير وإعجاب . حرص صدقى باشا على إقصائى عن رياسة تحرير السياسة ، فأصدر قانوناً للمطبوعات يحرم من رياسة التحرير من صدر ضده حكمان بالإدانة . ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين نشرتهما السياسة ، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيهات والآخر بغرامة عشرة جنيهات ، فقد أصبحت محروماً من رياسة تحرير السياسة . وسرعان ما حل محلى فى هذه الرياسة زميلى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى ، من غير أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه . ووضع اسم الأستاذ المازنى على « السياسة » رئيساً لتحريرها ، ووضع اسمى أنا مديراً لسياستها . ولم يجد صدقى باشا فى القانون الذى أصدره ما يعترض به على ذلك . وكذلك بقيت السياسة بعد عودتها إلى الصدور ، كما كانت قبل تعطيلها ، شدة معارضة لهذا النظام الذى حاربته منذ مولده .

ولم تكن هذه الروح المعنوية القوية وقفاً على زملائى فى التحرير ، بل امتدت إلى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم إلى آخرهم : من رئيس التحرير إلى العامل فى (ورشة) الصف . ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير ، وحق ظهور اسمى على الجريدة مديراً لسياستها ، حاول أن يجد الوسيلة لإلصاق تهمة بى ؛ فكنا بين حين وحين نرى رجل النيابة العامة مقبلا علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شيء كتبته أنا يكون مادة لاتهام أيًّا كان نوعه . وتناقل المحررون والعمال أن صدقى باشا حريص على أن يصل إلى ورقة مكتوبة بخطى ، يجعلها أساس اتهامى والقبض علىّ . وسواء أصح ما تناقلوه أم أنها كانت مجرد إشاعة لا أصل لها ، لقد أظهروا من التضامن

معى ما يستحق التقدير . كان رئيس ورشة الصف ، المعلم سعد ، رجلا ثقل سمعه ، فكان إذا سئل تصامم ولم يجب . وكان يعطى ما أكتب إلى صفافين بذاتهم له بهم كل الثقة ، فإذا انتهوا من صف الحروف وتصحيح ما كتب أعدم الأصول التى بخطى حتى لا يعثر عليها من يفتش المطبعة . وكذلك كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عواناً ، وكنت مؤمناً بأننى منتصر آخر الأمر لا محالة ؛ لأننى أدافع عن حق ، ولأن الناس جميعاً مقتنعون اقتناعى وإن أقعدهم الخوف عن مظاهرتى .

كانت الروح المعنوية لمحررى السياسة وعمالها قوية هذه القوة . وكانت قوتها مستمدة من روح الحزب . فقد كان محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ، وغيرهم من أساطين الحزب ، يحضرون كل يوم إلى الحزب مرتين ، مرة فى الظهر ، ومرة فى المساء . وكنا فى كلتا المرتين نستعرض حوادث اليوم ، وما يجب أن نكتب معارضة للوزراة . وكانوا كثيراً ما يسألوننى عن حال محررى السياسة وعمالها وعن روحهم المعنوية . وكانت مثابرتهم على الحضور كل يوم على هذا النحو ذات أثر قوى فى نفوس العمال والمحررين ، حتى لقد كانت تجعلهم يحتملون من ضيق العيش أحياناً ما كانت تؤدى إليه محاربة الحكومة (السياسة) فى انتشارها ؛ عن طريق التضييق على باعتها حيناً ، وإغراء متعهدها بالمال حيناً آخر . وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطاً ، ازددنا إيماناً برسالتنا ، فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الإنسان عادة فى المألوف من ألوان الحياة .

ولم يضعف من حماسة المحررين والعمال أن كثيرين من أعضاء الحزب تولوا عنه ؛ فمنهم من انضم صراحة إلى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور إلى دار السياسة والحزب . بل كان حسبهم أن يروا هذه الروح القوية الممتلئة بها نفوس زعماء الحزب ليسموا جميعاً سموهم ، وليضحوا تضحيتهم ، وليقفوا فى الميدان الذى وهبوا أنفسهم له وقفة المستميت الذى عاهد الله وعاهد نفسه على النصر أو الشهادة .

بل لقد كان محمد باشا محمود ينتهز كل فرصة ليعلن رأيه فى الوزارة على الشبان من طلبة الجامعة وأضرابهم ، ممن يحضرون إلى الحزب يستلهمونه الرأى والتوجيه . ولقد خطب هؤلاء الشبان يوماً فذكر لهم أن صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات . ورأيت فيما نقله محرر السياسة من هذه الخطبة شدة بالغة ، فأدخلت عليها من التلطيف ما يخفف بعض الشىء من حدتها ، وكتبت ذلك بخطى على المسودة التى وضعها المحرر . فلما ظهرت السياسة فى اليوم التالى وفيها هذا الخطاب العنيف ، ضاق به

صدقى باشا ذرعاً إلى حد لم يكن أحد يتوقعه .

ففى مساء ذلك اليوم جاء محقق النيابة إلى (السياسة) ، وفتش المطبعة ، وعثر فى أوراقها على المسودة التى وضعها المحرر للخطبة ، والتى أدخلت أنا عليها من التلطيف ما أدخلته . وسألنى المحقق عما إذا كان هذا التعديل من وضعى فأجبته أن نعم ، وبأننى أردت أن تخلو الخطبة من عنف بالغ ، من غير أن أشوه النص الذى ألقاه رئيس الحزب . وبعد أيام أرسلت النيابة تطلب محمد باشا ليذهب إليها كى تحقق معه ، فرفض الذهاب قائلا إنه لا يرى ما يقتضيه . عند ذلك رفعت النيابة الدعوى على محمد باشا محمود وعلىّ أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف . وادعى صدقى باشا فى القضية مدنياً ، طالباً تعويضاً قدره عشرون ألفاً من الجنيهات .

ونظرت القضية أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور المستشار . ورأى الرجل ، ورأت هيئة محكمة الجنايات معه ، أن مثل هذه الدعوى لا يجوز أدبيًّا نظرها ، وفيها خصمان سياسيان من كبار زعماء الدولة ، أحدهما رئيس الوزارة والآخر رئيس سابق ، وطلبت المحكمة إلى المحامين فى الدعوى أن ينظروا فى إنهائها صلحاً بين الرجلين . بذلك تأجلت القضية إلى أجل غير مسمى ، تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد عجبت حقاً كيف بلغ بصدقى باشا أن يرفع مثل هذه الدعوى على خصم سياسى له ، وهو رجل عرف بابتسامة دائمة فيها معنى الاستهتار والاستهانة بكل شىء ! لكن ما حدث بعد هذه الجلسة بزمن غير طويل كشف لى عن السر فى هذا الأمر . فقد أضنى الإجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا ، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة . أضناه هذا الإجهاد الذى اتصل أكثر من عامين ، والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة ؛ يستيقظ الساعة الخامسة صباحاً ليجلس إلى مكتبه ؛ يباشر أعمال وزارتى الداخلية والمالية ، وكان يتولاهما ، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات لهذا تحطمت أعصابه ، حتى هدّه الإعياء فسقط صريع الشلل . وعرفت ذلك فرأيت واجباً أن أمر بداره وأن أسأل عن صحته . فلم يجل بخاطرى يوماً ما يجول بخاطر كثيرين من أن الخصومة السياسية ، بل الحرب السياسية ، تعفى من المجاملات الواجبة بين الناس .

ولعل هذا الإجهاد هو الذى دفعه ليستمر فى حملة العنف التى سوغها لنفسه فى أثناء الانتخابات ، وأن يتسامح مع موظفى الإدارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف إلى التعذيب فى أقبح صور التعذيب . ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية

قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز باشا فهمى ، حكماً قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ! ! وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ، ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها ، لأنها تستند إلى وقائع أثبتها القضاء – أن استقال على باشا ماهر وزير الحقانية فى وزارة صدقى باشا ؛ فكانت استقالته ، بسبب هذا الحكم ، اعترافاً صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره .

وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسة قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة . فقد أبدى عبد العزيز باشا ، منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، حرصاً على احترام النظام فى حدود هذا الدستور ، حتى كان يتنقل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور . رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى إليه أية مظنة . ولهذا دمغ هذا الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة بسببه .

مرض صدقى باشا واشتد به المرض ، فأرسل إلى جلالة الملك يستعفيه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته . لكن جلالة الملك رأى أن يبقى فى رياسة الوزارة ، وأن يسافر إلى أوربا ليعنى بصحته ، فلم يسع صدقى باشا إلا أن يقبل هذا الأمر . وسافر الرجل إلى أوربا فى منتصف الربيع من سنة ١٩٣٣ وتفرغ للعناية بنفسه . وعنى أطباؤه خير عناية بعلاجه ، فعاد فى أواخر الصيف إلى مصر ، ولم يبق به من أثر الشلل إلا ضعف فى يده اليسرى عن مجاراة يمناه فى الحركة . وعاد وهو يعتقد أن سيبقى رئيساً للوزارة ما شاء الله من سنوات .

لكن الناس فوجئوا بعد أسابيع من عودته بأن أزمة وزارية توشك أن تعصف بالوزارة ، ثم فوجئوا كذلك بأن صدقى باشا قدم استقالته ، وبأن عبد الفتاح باشا يحيى ، وكان مقيماً يومئذ بباريس ، كلف بتشكيل الوزارة . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا . فلما حضر وقع مراسيم التأليف ، وانتظر الناس ما سيترتب على هذه المفاجأة من نتائج .

على أن انتظارهم وتطلعهم للمستقبل لم يمنعاهم من التساؤل عن السر فى إعفاء صدقى باشا من رياسة الوزارة ، وقد عاد إلى مصر سليماً معافى . أترى يكون جزاء الرجل الذى

صنع ما صنع صدقى باشا ، والذى سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى على صدقى باشا ، هذا الجزاء القاسى ، وبخاصة بعد أن كان فى الشهور الأخيرة بين الحياة والموت نتيجة هذا المجهود الجبار الذى هدّ أعصابه وهدم كيانه ؟ ! أم أن فى الأمر سرًّا لابد عما قريب يظهر ؟ لم يطل بالناس الانتظار للوقوف على هذا السر . فقد ألفت الوزارة الجديدة بعد زمن وجيز من اضطلاعها بالحكم لجنة تحقيق ، لتمحيص ما يقال عن العبث وعن مخالفة النزاهة فى إقامة (كورنيش) الإسكندرية .

فلم يكن للإسكندرية ، إلى أن تولت وزارة صدقى باشا الحكم ، هذا (الكورنيش) البديع الممتد على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين إلى قصر المنتزه . وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا (الكورنيش) ، فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ، ورست على المقاول دانتمارو ، وطلب إليه أن يتمه فى عامين اثنين . وجرى العمل فى (الكورنيش) ليل نهار وتم فى موعده . لكن الأقاويل تناثرت هاهنـا وهناك بأن صدقى باشا ، وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل ، قد أفادوا لأنفسهم بسببه ؛ وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت فى أثناء القيام به . وأيسر ذلك أن المقاول أقام ، فيما رددته هذه الإشاعات ، قصوراً وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول ، أو هو غير معقول بالفعل .

تولت اللجنة التحقيق ، وبدأ الناس يتناقلون من أنبائه أموراً تأباها النزاهة كل الإباء ، أكان ما تناقله الناس من ذلك صحيحاً ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه ، وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه . فلو أن شيئاً منه لم يكن صحيحاً ، فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه ؟ لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك . وهل ترى لو أن البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئاً ؟ لقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان ، التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية ، أربع مرات عطل فى أثنائها خمس سنوات ، وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط ، مع أن ثمانى وزارات استقالت أو أقيلت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور إذن فى موقف البرلمان من استقالة صدقى باشا ، ولا فى عمل لجنة التحقيق فى

مسألة (الكورنيش) ، بل مال أول الأمر إلى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بلجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى إلى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليها نتائج حاسمة إلا أن تتناول بعض الموظفين بالإحالة إلى المعاش .

لم يكن البرلمان ليغير من مجرى الحوادث شيئاً ، لو أنه كان فى دور الانعقاد حين استقال صدقى باشا وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على النحو الذى ألفت به ، وحين ألفت الوزارة المذكورة لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) . وحسبك أن تذكر ما حدث على أثر استقالة صدقى باشا لتتيقن هذا الأمر . فقد كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة يومئذ من حزب الشعب ، وكان صدقى باشا رئيساً لهذا الحزب كما سبق القول . فلما استقال صدقى باشا ، إذا أعضاء حزب الشعب جميعاً ينفضون من حول منشئه ، وإذا صدقى باشا يجد نفسه وحيداً لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه إلا نفسه . بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وإن شئت فقل إن عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة ، فهرع إليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون : إلى أين يولون وجوههم ؟ ! ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشيء من هذا . فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا إليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كى يدعوه وشأنه ؛ فهو يعلم كيف انضموا إلى الحزب ، وكيف ناصروه فى انتخابه لرياسته ! ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك فى جاهه ومصالحه .

فكر عبد الفتاح باشا ، أول ما تولى الحكم ، فى أن يجعل صلته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، أو كان ذلك شأنه على الأقل مع حزب الأحرار الدستوريين . فاختار موظفاً جعل يتردد علينا ، وينقل إلينا من أحاديث عبد الفتاح باشا عنا وتقديره لنا وحفظه مودتنا ، وينقل إلينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفياً . وكان جلياً أن الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها ، بعد أن نفذ دستور صدقى باشا وانعقد برلمانه دورتين كاملتين ؛ وأن من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى إلى التسليم بالأمر الواقع : من قيام هذا الدستور ، أو ينتهى على الأقل إلى خلق جو من الشقاق بين الهيئات المعارضة لهذا النظام ، ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر ، برغم ما كان

من عنف المعارضة التى قامت ضده أول صدوره .

وقد خلق عبد الفتاح باشا ، بينه وبين المندوب السامى البريطانى ، مشكلة (بروتوكول) أول ما عاد سير برسى لورين من إنجلترا بعد انتهاء إجازته . فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ؟ أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية ، أو أراد بها أن يظهر الرأى العام على أن بينه وبين الإنجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للإعجاب به ولمناصرته . فعبد الفتاح باشا رجل صريح ، طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية . وهو إلى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية ، حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه من أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف ؛ لاقتناع الجمهور برضا الإنجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف ، أياً كان مرده ، لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر . لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ، ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير ولا قليل .

وكان طبيعياً ألا يتغير اتجاهنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، كذلك لهذا السبب . لكن رسول عبد الفتاح باشا إلينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا . ولعله كانت له فائدة من إطالة هذه المحادثات . على أنه بينما كان يوماً عند الباب الداخلى للحزب و « السياسة » يتحدث معى ، إذ أقبل محمد محمود باشا . فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا أنه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى أنه يطلب المحال ، وأنا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا !

كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وإن تردد بعدها علينا ، ثم باعد بين زياراته ، ثم انقطع فلم نعد نراه .

كنت قد قمت فى أثناء وزارة صدقى باشا ، بحملة فى (السياسة) بالغة غاية العنف ضد التبشير والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى عن رياسة تحرير السياسة ، وأن تسند إلى حفنى بك محمود شقيق محمد باشا . وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة ضد التبشير والمبشرين . ولما كانت الأنباء ترد إلينا عن نشاط الحركة التبشيرية فى مصر وفى المعادى وفى المطرية وفى بورسعيد وفى غيرها من البلاد ، لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على

هذه الحملة التبشيرية الأثيمة ، وأن ألقى على إدارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعتها . واستمر الحال شهوراً دعيت فى أثنائها إلى النيابة غير مرة . فلما استقالت وزارة صدقى باشا وخلفتها وزارة عبد الفتاح باشا يحيى انتهت الحملة التبشيرية ، ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق ، فجعلت تراجعه زمناً إلى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة . وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء ، رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفنى بك محمود وأنا ، أمام محكمة الجنايات بتهمة أننا نحرض أهل الأديان المختلفة بعضهم ضد بعض . وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها .

وفى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيراً يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة وأن نزاهة الحكم لذلك ليست فوق مستوى الشبهات . لم تكن مسألة (كورنيش) الإسكندرية إذن هى موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه وكفى ، بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى إلى أحمد باشا عبود ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الأحوال . ونشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقاولة واحدة وأنه تعدى ذلك إلى ما يقنع الإنسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد .

بدأنا حملة فى هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة كل اليسر . ولم نكن فى حاجة ، لنغذيها بالتفاصيل ، إلى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة . فمن الخطأ الظن بأن ما يقع فى دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سرًّا مطويًّا زمناً طويلاً . ذلك أن من الموظفين من جبلوا على النزاهة ، فإذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ما وقع بعلمهم ، فأحاطوا به من يملك إذاعته . ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه إلى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها إلى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، إلى نشر ما يحدث من محاباة . بل لقد يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق فى رأيهم ، فهم يرون فى إذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما فى قلوبهم وانتصافاً لأنفسهم وانتقاماً من ظالميهم . وذلك ما حدث بعد أن أذعنا أنباء وزارة الأشغال . فقد كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفصيل ، وكثيراً ما كان أصحابها يكتمون أسماءهم عنا مكتفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوماً نتحقق فى أثنائه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزاد عليها من

الأدلة ما ينفى من نفسنا كل ريبة أو شبهة . وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديداً ، أو ما يشبه الجديد ، وجعلنا نعنف فى حملتنا عنفاً أثار الرأى العام ، وجر معنا بعض الصحف إلى التحدث فى الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة وأى موقف يقف من هذه الحملة ؟ أيطلب إلى وزير الأشغال أن يتنحى عن منصبه ؟ لكنه أن فعل اعترف بأننا على حق ، فأضعف وزارته ، وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثيرين من رجال الأعمال الإنجليز . لم يبق إذن إلا أن يجيبنا إلى ما كنا نطلبه ، ونلحف فيه ، من التحقيق فى الأمر عن طريق النيابة . وفعلا بدأ لبيب بك عطية ، النائب العام ، يتولى التحقيق مع حفنى بك محمود . وأكبر الظن أن الوزارة كانت ترجو أن يقف التحقيق حملتنا . لكن (السياسة) لم تقف حملتها ، بل دأبت عليها وازدادت عنفاً فيها ، ثم اتخذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفث قلمه فيها كل ما يجول بخاطره من معانى المعارضة للعهد كله ، والتهكم به ، والغضب منه .

واستمر التحقيق زمناً كانت الدعوى المرفوعة علينا ، لمقاومتنا التبشير ، تنظر فى أثنائه أمام محكمة الجنايات . وقد استغرقت المرافعات فى هذه الدعوى جلسات طويلة كثيرة ، ثم حكمت المحكمة علىّ وعلى حفنى بك بغرامة سبعين جنيهاً يدفعها كل منا . وصدر هذا الحكم يوم السبت . وبينما كنت مساء الأحد بمنزلى ، دق التليفون وأبلغنى حفنى بك أن المحضر ذهب إليه فى بيته يطلب إليه بأمر النيابة أن يدفع الغرامة . فأخبرته بأن هذا التصرف مخالف للقانون ، لأن القانون الذى أصدرته وزارة صدقى باشا ، والذى يقضى بأن تدفع كل صحيفة تأميناً ثلثمائة جنيه فى وزارة الداخلية ، يقضى بأن تؤخذ الغرامة من التأمين ، فإذا لم تكمل الصحيفة تأمينها خلال خمسة أيام بعد استيفاء الغرامة منه منعت من الصدور . وأجابنى حفنى بك بأنه ذهب بالمحضر إلى أخيه محمد باشا فى كلوب محمد على ، وأن الباشا دفع الغرامة عنه وعنى ؛ لأن البنوك كانت مغلقة ، ولأن النيابة أمرت المحضر ألا يقبل شيكاً على البنك وفاء للمبلغ الذى حكم به .

وبينما كنت جالساً إلى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفون . وخاطبنى النائب العام ، لبيب بك عطية ، وطلب إلىّ أن أذهب إليه بأسرع ما أستطيع . واستمهلته ساعة فأبى ، فركبت سيارتى وكنت فى مكتبه بعد دقائق من حديثه . ووجدت عنده الأستاذ مرقس بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعياً مدنيًّا فى تحقيقات نزاهة الحكم ، ثم رأيت حفنى بك فى جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب

النيابة إجابته عن سؤال أو أسئلة وجهت إليه . وحييت وجلست فابتدرنى لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف : أكتبت شيئاً مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه؟ قلت : أتسألنى بوصفك النائب العام ؟ قال : لا ! لبيب عطية يسأل الدكتور هيكل . قلت : إذن أجيبك . إنك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » فى بيت واحد . ورجال الحزب ، وفى مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهراً ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم . فإذا انعقد جمعنا تحدثنا فى شتى الشئون العامة ، واخترنا ما نراه منها صالحاً للكتابة ، وتبادلنا الرأى فيما يكتب ، وعهدنا إلى محرر فى السياسة ، أو إلى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه . وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر فى السياسة . فإذا ترتبت مسئولية فهى واقعة علينا جميعاً .

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى أننا يجب إن أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعاً ؟ !

وتدخل الأستاذ مرقس فهمى قائلا : الدكتور هيكل بك على حق . فهو عضو فى مجلس إدارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم .

وسكت النائب العام وأراد أن يتناول بالحديث مسألة أخرى ، فأردت من ناحيتى أن أنتهز الفرصة فأبين له عدم احترام النيابة القانون ، فقلت : وما دمت قد حدثتنى حديث لبيب بك عطية إلى الدكتور هيكل . فاسمح لى أن أوجه بهذا الوصف نقداً لتصرف النيابة فى أمر خالفت فيه القانون !

فإذا الرجل يعتدل على كرسيه لسماع هذه العبارة ، ويقول :

– لا تنس أنك تخاطب النائب العام !

قلت : فليكن ! وسواء أكان خطابى للنائب العام أو للبيب بك ، فأنا أوجهه وأحمل مسئوليته . فهل تسمح لى ، ولك بعد ذلك رأيك ! أنك تعلم أن محكمة الجنايات أصدرت من ثلاثة أيام حكمها بتغريمى وتغريم حفنى بك سبعين جنيهاً على كل منا فى قضية التبشير . وأول من أمس ، يوم الأحد ، كانت البنوك مغلقة . مع ذلك ذهب المحضر إلى دار حفنى بك لينفذ حكم الغرامة ، بمعنى أنه إذا لم يدفع قبض عليه وحبس . ولولا أن محمد باشا محمود أخذ المبلغ من كلوب محمد على ودفعه عن حفنى بك وعنى ، لاتخذت النيابة هذا الإجراء ،

إجراء القبض والحبس . هذا مع أن قانون المطبوعات لا يجيز هذا التصرف . فالمادة التاسعة منه صريحة فى أن حكم الغرامة على الصحف يُقتضَى من التأمين المدفوع عن الصحيفة إلى وزارة الداخلية . والمبلغ المحكوم به علينا ، ومجموعة مائة وأربعون جنيهاً ، أقل من تأمين (السياسة) وقدره ثلثمائة جنيه . فكيف سوغت النيابة لنفسها هذا التصرف المخالف لحكم القانون ، ولبيب بك هو النائب العام المشرف عليها ؟

أخذ النائب العام بما قلت ، وسأل : أصحيح أن قانون المطبوعات فيه مثل هذا النص الذى تقول عنه ؟

ومد الرجل يده إلى (وراقة) بجانبه ، وجاء بقانون المطبوعات ، وتلى المادة التاسعة فإذا هى كما ذكرت . ولم يكد يتم تلاوتها حتى قال الأستاذ مرقس : النص صريح والدكتور هيكل بك على حق .

وعقب لبيب بك بقوله : هذا صحيح ، ثم دق التليفون إلى رئيس نيابة الاستئناف ، محمود بك منصور ، وخاطبه قائلاً :

– محمود بك ! الدكتور هيكل بك عندى هنا . وهو يوجه إلى النيابة عتاباً له الحق فيه . ذلك تنفيذ النيابة حكم محكمة الجنايات الأخير على النحو الذى نفذ به . فقانون المطبوعات لا يسمح بهذا ، وأرجو لذلك مراعاة هذا الأمر فى المستقبل .

لست أدرى ما الذى أجاب به رئيس نيابة الاستئناف ! لكن معاتبة النائب العام له لم تزد على مجرد ملاحظة يريد اتباعها فى المستقبل . والطريف أننى سمعت بعد ذلك أن محمود بك منصور قص نبأ هذا الحديث التليفونى بين النائب العام وبينه لبعض أصدقائى ، وعلق عليه بقوله : والعجيب أنه هو الذى أمر بالتنفيذ على هذا النحو ، وأننى لفت نظره إلى حكم قانون المطبوعات ، فأمرنى ألا أقف عنده وألا ألقى إليه بالاً !

وانتهى كاتب النيابة من تسجيل أقوال حفنى بك . وجاء إلينا فسألنى النائب العام فى المحضر ، فأمليت العبارات التى ذكرتها له من قبل ، وانتهى بذلك دورى فى تحقيقات نزاهة الحكم . أما حفنى بك فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات ، وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، ما أثارته قضية نزاهة الحكم ، اللهم إلا قضية (السياسة) فى عهد سعد زغلول باشا . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق

أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث فى المحكمة بالغاً غاية مداه . والواقع أن طبيعة الناس فى مصر لا يثيرها شيء ما يثيرها العبث بالحكم . كذلك كانت وكذلك بقيت ، لأن الذين تولوا الحكم فى مصر خلال العصور الأخيرة كانوا أقوياء متحكمين ، فكان كل ما يضعف سلطانهم وبأسهم بعض ما يصفق له المحكومون الذين ينوءون بهذا البأس وهذا السلطان .

وفيما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعانى محمد باشا محمود يوماً ، وأخبرنى أن حفنى بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصالحنا فى الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأيى فى هذا الأمر . ولم أعجب مما سمعت ، وإنما كان عجبي وعجب الناس جميعاً ما يرونه من خروج حفنى بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة ! وسألت محمد باشا : وما هو أساس هذا الصلح ؟ قال : لا أدرى ، سل حفنى ! قلت : إننى لا أتصور للصلح فى هذه القضية أساساً معقولاً . لقد اتهمنا الرجل . أترانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟ ! أم تراه يقر هذا الاتهام ، فيعترف أنه هو ووزير الأشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصالحها ؟ !

قال محمد باشا : وما عليك أن تلقى عبود أنت وحفنى لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟ قلت : لا مانع عندى !

وأخبرنى حفنى بك أنه ضرب لعبود باشا موعداً بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه . فلما ذهبت فى الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفنى بك ، وانتظرنا حضوره زمناً فلم يحضر . فسألت عبود باشا عن الأساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده . فكان جوابه : إن حفنى بك هو الذى عرض عليه الصلح . فسألته : وهل سألت محاميك فى هذا الأمر ؟ ! قال : لا ! قلت : خير أن تسأله ، فإذا وجد أساساً عاودنا الحديث فى الأمر . وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير ، فلم يتجدد بعده حديث فى الصلح ، بل سارت القضية فى طريقها إلى أن صدر الحكم فيها .

كشفت هذه القضية عن ظواهر لا تسر . فكان من الشهود الذين سمعوا من اضطربوا لدى مناقشة المحكمة إياهم ، فاضطربت ثقة المحكمة بهم برغم أنهم كانوا فى مراكز سامية . وكم كشفت المرافعات فى الدعوى عن أمور تجرى لا تعرف القانون ولا يعرفها القانون ! وكم أبديت ملاحظات لو أنها أبديت فى غير مصر لترتبت عليها آثار ونتائج لم يفكر أحد من القائمين بالأمر عندنا فى مثلها ! بل كم من أشخاص كان لهم فى هذه القضية موقف خاص

ما لبث أن نسى بعد حين ، فارتفعوا فى مناصبهم وفى احترام الناس وتقديرهم إلى السماك الأعلى ؟ !

استغرق نظر هذه القضية أسابيع كما قدرت ، ثم حكمت المحكمة فيها بالبراءة . ترى ، هل ذكرت الوزارة التى وصمها هذا الحكم قول سعد زغلول : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً عليّ ولفارقت منصبى ؟ ! كلا ! بل كفى أن تطعن النيابة فى الحكم بالنقض والإبرام لترى الوزارة فى هذا الطعن مسوغاً لبقائها فى الحكم . وبقيت إلى أن أيدت محكمة النقض الحكم فى أهم أجزائه ، ثم بقيت بعد ذلك وكأن حكماً لم يصدر ، وكأن الأمور تجرى فى مجراها العادى ، وكأن ما بينها وبين المعارضة لا يزيد على أيهما يغيظ الآخر ، ويدفع إلى نفسه الألم والكمد !

على أن الإنجليز شعروا بأن عليهم مسئولية عن هذا الموقف ، موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو كذلك قالوا على لسان صحفهم على الأقل . ولعلهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تتطور تطوراً يقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى . ولا سبيل إلى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذاً لهذا النظام قائم كذلك . لابد إذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوساً عند الشعب ، وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوماً . وليس حتماً أن تنتهى المعركة إلى انتصار حاسم لأحد الدستورين ، بل حسب التدخل البريطانى أن يُنحَّى الدستوران معاً من الميدان ، ثم لينتظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام ، وليرقب الإنجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ !

الفصل التاسع

بين الدستور والمعاهدة

الجو الدولى يدعو إنجلترا لاسترضاء مصر – المندوب السامى الجديد – الإنجليز وتغيير الوزارة – الوزراة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها – إلغاء دستور صدقى باشا – اتجاه الوزارة لإنصاف العمد والموظفين – أثر الشئون المحلية فى سياسة مصر العامة – الدستوريون يتجهون إلى معارضة الوزارة – بين نسيم باشا وجلالة الملك فؤاد – إيطاليا تفكر فى غزو الحبشة ثم تعلن التغير العام لتنفيذ هذا العزم – الوزارة وأهداف مصر القومية – خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ – تصريح سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر – موقف الأحزاب المصرية من هذا التصريح – الوفد يسحب تأييده لوزارة نسيم باشا – المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد – مساعى الشباب للوحدة القومية – رئيس الدستوريين يرحب بالوحدة – اختلاف الدستوريين والوفد على أساس الوحدة – البوليس يصطدم بالمتظاهرين – موقف الوزارة يزداد حرجاً – اتفاق الدستوريين والوفد على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعاً أساس الوحدة القومية – تأليف الجبهة الوطنية واجتماعاتها – كتابها إلى جلالة الملك ، وكتابها إلى المندوب السامى البريطانى – عودة دستور الأمة – تباطؤ إنجلترا فى الرد على كتاب الجبهة وسببه – انتوني إيدن يخلف صامويل هور وزيراً للخارجية البريطانية – تبليغ الحكومة البريطانية الجبهة باستعدادها للمفاوضة مع الأحزاب المصرية جميعها – الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فلا يوافق النحاس باشا على تأليفها – استقالة نسيم باشا – على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة – التمهيد للانتخابات وللمفاوضة .

شعر الإنجليز بأن تطور الأحوال الدولية فى آوربا يقتضيهم التقرب إلى الشعب المصرى وكسب مودته . والواقع أنهم كانوا إلى يومئذ لا يقيمون لهذه المودة كبير وزن أو يحسبون لها كبير حساب . فقد كانت أحوال أوربا إلى سنة ١٩٣٢ باعثة على الطمأنينة إلى استقرار السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسلح قوياً غاية القوة . لم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة شترزمان وزير خارجية الرايخ ، وسياسة أرستيد بريان وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوربيين ، والإنجليز فى مقدمتهم ، أن ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوربا جميعاً ، وأن عالماً أفضل بزغ فجره . ولقد عم هذا الإحساس قارات الأرض كلها منذ وقعت الدول ميثاق كلوج فى سنة ١٩٢٨ وتعهدت فيه

أن تنبذ الحرب ، وأن تفض خصوماتها عن طريق التحكيم . ولما كانت مصر قد انضمت إلى هذا الميثاق ، كما انضمت إليه دول كثيرة ، فقد آمن الكل فى مشارق الأرض ومغاربها بأن عهد الحروب قد انتهى ، وأن فردوس السلام تفتحت أبوابه ، فهب أريجه العطر يحيي العالم بعد أن ضمدت جراحه من أثر الحرب العالمية الأولى .

على أن انتصار أدلف هتلر فى انتخابات ألمانيا سنة ١٩٣٢ ، وإعلانه السياسة التى احتوى عليها كتابه (كفاحى) ، ونداءه بأن الجنس الجرمانى أفضل الأجناس وأجدرها بسيادة العالم ، وتقويته الجيش الألمانى فى البر والبحر والجو — هذا كله فتح عيون الساسة فى إنجلترا على منظر كانوا يحاولون إغماض العين عنه . وكانت إنجلترا مطمئنة بنوع خاص إلى علاقتها بإيطاليا وإلى أن موسولينى ، زعيم الفاشيست والقابض على نواصى الأمر فى إيطاليا منذ سنة ١٩٢٢ ، سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل من ثم سلامة الإمبراطورية البريطانية . لكن موسولينى لم يلبث ، حين رأى قوة (الفوهرر) الألمانى وقوة اتجاهه ، أن ولى وجهه نحوه ، وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا . عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديقاً فى القارة ، وإشفاقاً من المصير الذى تتعرض هى له إذا لم تسلك فى سياستها الدبلوماسية ، وفى سياستها العسكرية ، مسلكاً يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام إلى موقف اليقظ المرتقب ما يتنفس عنه الغد من مزالق الخطر .

وفى الفترة التى نعمت إنجلترا فيها بأحلام السلام ، قامت سياستها فى مصر على التسويف والمطل ، كلما طلب المصريون إليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين . لقد كفاها أن اعترفت فى سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التى أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال . وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان ، وتسابقت هيئاتهم المختلفة إلى الحكم ! لقد رأت فى هذا الاعتراف بالاستقلال ، وفى هذا السباق إلى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، وألا تصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف . إن هذا التطور الأوربى ينذر بنتائج يجب على الساسة مواجهتها ، وتلافيها من غير حرب إن أمكن ، ويجب عليهم فى نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذى يدوى فيه المدفع ، وتئز الطائرة ، وتهب من جوف جهنم ألسن

اللهب . وإذا كان مثل هذا اليوم لا يزال فى نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات .

أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الإمبراطورية ، فلابد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظاً ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت إلى ضياع هذه الصداقة .

وهذا التمهيد يسير . وطريقه التقليدى نقل ممثل إنجلترا فى مصر وإحلال غيره محله . وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الأول للإسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! » . وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، فهان عليها لتصلح ما فسد من سياستها فى مصر أن تبدل مصر ممثلاً مكان ممثل . وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين محل لورد للويد ، نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوباً سامياً لها فى مصر . لكن سير ما يلزلم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهاية تلك السنة ، سنة ١٩٣٤ . ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مستر بيترسون ، ليتولى بحث الموقف والإشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث . ولما كان الوقت لا يزال صيفاً ، إذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين . ولقد دأب مستر جرافتى سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ، ليقف على اتجاه الرأى العام فى البلاد قدر المستطاع .

وكنت أعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة ، وإن لم أكن من أصدقائه . وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الإنجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا إلىّ فى الاتصال بالرجل علّى أعرف منه ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحايين أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى ، أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وإنى لأذكر كلمة له ذات مغزى . فقد أشرت مرة فى حديثى إلى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت إليه علاقات مصر وإنجلترا ، وإن من الخير عدم الإمعان فى تأييد هذه السياسة . وكان جواب جرافتى : من السهل دائماً تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك

دائماً بمثل هذه السهولة ! وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم . وأعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه .

كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم . وقد شاع فى بعض الأوساط أن على باشا ماهر سيعهد إليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفاً من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمناً غير قصير . ثم إن الأمر استقر أخيراً عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى غير مرة . وصدر الأمر الملكى إليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

لا شبهة فى أن وزارة عبد الفتاح باشا يحيى قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها ، وأنها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . مع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلى عن مناصب الحكم إلى أن تألفت الوزارة الجديدة . وقد يبدو هذا غريباً ، لا يفسره إلا أمل الوزارة فى أن تحقق المساعى فتظل فى الحكم ! وليس شك فى أن الأكرم لأية وزارة فى مثل هذا الموقف أن تستقيل ، فإذا رفضت استقالتها كان بقاؤها فى الحكم بعد ذلك أصون لكرامتها . لكن هذا التقليد ، الذى يدعو كل وزارة إلى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة ، قد لوحظ فى أمر الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه . وإذا دل ذلك على شيء فعلى أن الوزراء يرون أنفسهم موظفين لا يتركون مناصبهم إلى أن يفصلوا أو يحالوا إلى المعاش !

كان هذا التقليد شأن الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور حتى سنة ١٩٢٤ . فلما نفذ وتولت وزارة سعد باشا الحكم ، استقالت تحت ضغط الحوادث التى أعقبت مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى . فتولت وزارة زيور باشا الحكم ، ثم استقالت على أثر الانتخابات التى تمت فى سنة ١٩٢٦ وحين ظهرت نتيجتها ضد بقاء الوزارة . واستقالت وزارة عدلى باشا حين اعتبرت رفض مجلس النواب شكرها قراراً بعدم الثقة ، ثم استقالت وزارة ثروت باشا حين رفض زملاؤه فى الوزارة مشروع معاهدة ثروت — تشمبرلن . أما بعد ذلك فكانت الوزارات بين أن تقال ، أو أن تستقيل مخافة أن تقال . وهى لم تكن تستقيل خوف الإقالة إلا فى اللحظة الأخيرة .

ماذا يكون موقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم باشا ؟ لقد امتازت هذه الوزارة بأن

ضمت عناصر من الشباب الموظفين بعضهم من أصدقاء الأحرار الدستوريين ، أمثال أحمد عبد الوهاب باشا ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك . لكن صداقتهم لم تكن لتجعلهم من الحزب ، لأنهم كانوا موظفين . أفنرحب مع ذلك بالوزارة ، أم نقف من سياستها موقف المنتظر ؟ كان محمد محمود باشا أشد ميلا إلى موقف الانتظار ، لأن نسيم باشا كان أكثر اتصالا بالقصر من على باشا ماهر ، ولأن الأحرار الدستوريين عارضوا سياسته فى سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن . أما محمود باشا عبد الرازق وأنا ، فكنا نميل إلى إظهار الرضا عن تأليف الوزارة ، وإن اشتركنا مع محمد باشا فى عواطفه إزاء نسيم باشا . وكنا نريد أن يكون إظهار الرضا عن الوزارة عملياً بالذهاب إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتهنئة نسيم باشا ، وإبداء اطمئناننا إلى أنه سيلبى مطالب البلاد .

وكانت حجة محمد باشا فى تحفظه ترجع فضلا عما سبق إلى أن نسيم باشا رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الإنجليز لا مرد له ، كما أنه رجل رجعى ظهرت رجعيته بجلاء تام فيما صنع بالدستور سنة ١٩٢٢ . وكان محمود باشا عبد الرازق ، وكنت أنا من رأيه فى هذا التقدير كذلك . لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصرى بأن تغيير الوزارة معناه انتصار سياستنا فى مقاومة العهد الذى انقضى ، كما أردنا أن نحرج نسيم باشا ، وأن يعلم الناس أن ما ربما يحدث فى المستقبل من إعادة دستور الأمة كان لنا فيه الفضل آخراً ، كما كان لنا الفضل أولا فى مقاومة دستور صدقى باشا .

واقتنع محمد باشا واقتنع إخواننا بحجتنا ، فذهبنا ثلاثتنا غداة تأليف الوزارة إلى رياسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا ، وهنأنا نسيم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه ، فوعد خيراً من غير أن يتقيد بشىء معين ، وخرجنا من عنده مقتنعين بأن الرجل جاء ينفذ سياسة جديدة ، وإن لم نعرف نحن ، ولعله لم يكن هو كذلك يعرف ، مدى هذه السياسة !

وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، أى بعد أسبوعين اثنين من تأليف الوزارة ، صدر أمر ملكى بإلغاء دستور صدقى باشا . لكن هذا الأمر الملكى لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اكتفى بالنص على إبطال العمل بدستور سنه ١٩٣٠ وبحل مجلسى البرلمان القائمين ؛ على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور الأول ؛ وأن يتولى الملك بواسطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ما خص به البرلمان ،

زيادة على السلطة التنفيذية ؛ وذلك إلى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .

لم يُعِد هذا الأمر الملكي إذن دستور الأمة . ومن ثم لم يكن انتصارنا كاملاً . لكنه كان انتصاراً عظيماً ؛ لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه ، ولن تستطيع قوة أن تبقى الأمة بغير نظام برلمانى زمناً طويلاً . فمن الخير ومن حسن السياسة تجسيم هذا الانتصار ، والتأكيدبأن دستور الأمة عائد لا محالة ، وانتظار ما تسفر عنه الحوادث من بعد . هذه هى السياسة التى رسمناها ، والتى أيدناها فى (السياسة) أصدق تأييد .

والواقع أن انتهاج هذه الخطة لم يكن منه مفر . لقد لقى الشعب فى المعركة التى خاضها منذ صدر دستور سنه ١٩٣٠ ، عنتاً أى عنت ؛ فمن حقه بعد هذا العنت أن يستريح ليتسنى له أن يخوض من بعد معركة جديدة إذا لم يكن من خوضها بد . هذا إلى أن المصالح المحلية فى المدن والأقاليم ، للأحرار الدستوريين وللوفديين ، قد أصابها من تصرفات الحكومة فى عهد ذلك الدستور أكبر الضر والأذى . فصل الموظفون الذين بدرت منهم بادرة تدل على ميلهم لأى من هذين الحزبين . وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا . واضطرت الوزارة فى ذلك العهد إلى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها ، وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس ، فأنقذهم صدقى باشا من الهوة التى كانوا يوشكون أن يتردوا فيها . لابد إذن من إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعى ، ومن إنصاف هؤلاء الذين ظلموا لأنهم ناصرونا ، حتى تستقيم الأمور من جديد ، ويطمئن الناس إلى أن مناصرتهم إيانا لم تذهب سدى .

وإعادة الأمور إلى نصابها الذى يجب أن تستقر فيه لا يتم بين عشية وضحاها ، بل لا يتم فى أسابيع ؛ فلابد لتمامه من أشهر تمر ، ولابد من جهود متصلة تبذل لدى الحكومة ، ومن مطاولة من جانب الحكومة لا مناص من احتمالها . بهذا ، وبهذا وحده ، يمكن تنظيم الصفوف من جديد استعداداً لما قد يجىء به المستقبل .

لم يفتنا ، ونحن نفكر فى هذا الأمر ، أن نقدر أن الحال كانت يومئذ أدق من مثلها فى ظروف مشابهة سلفت . فقد كان الأحرار الدستوريون يخاصمون الوفديين ، فكانت الحكومة التى تلى حكومة الوفد تنصف الموظفين والعمد والأعيان المنتمين للأحرار ، والذين أصابهم من حكومة الوفد أذى بسبب هذا الانتماء . ونشأ

عن ذلك أن كان فى الكثير من قرى الريف عائلتان تتنافسان على العمدية مثلا ، فكانت إحداهما تنتمى إلى أحد الحزبين وتنتمى الثانية للحزب الآخر ، طامعة كلتاهما فى حماية الحزب الذى تنتمى إليه . أما وقد كان الوفديون والدستوريون متحالفين فى مقاومة حكومة صدقى باشا ، فقد نشأت طبقة ثالثة تنافس الطبقتين فى كثير من الأحيان . ولن تستطيع الحكومة أن ترد العمدية مثلا إلى رجلين فى قرية واحدة لا تحتمل غير عمدة واحد . فإلى أى العائلتين المتنافستين تردها ؟ إلى الوفديين ، أم إلى الدستوريين ؟ وماذا يكون موقف كل من الحزبين من الحكومة إذا هى كانت أكثر ميلا لأنصار أحدهما منها لأنصار الحزب الآخر ؟ على أننا آثرنا أن نترك تصوير الخطة التى نتبعها من بعد إلى أن تكشف تصرفات الحكومة عن اتجاهها .

قد يبدو غريباً أن يكون لمثل هذه الأمور المحلية أثر فى تصوير سياسة الأحزاب . فالمفهوم أن ينصر كل حزب مبادئ يعتقد أن تنفيذها يحقق مصلحة البلاد العليا ، وأن هذه المبادئ لا علاقة لها بالمصالح المحلية على الإطلاق . وهذا ما كنت أنا وما لا أزال أعتقده . لكن هذا التصوير السليم لا يكون إلا إذا سارت الأمور سيرة طبيعية ، وجرى العدل مجراه بين الجميع ؛ فلا تفريق بين الناس بسبب عقائدهم الدينية أو ميولهم السياسية أو غير ذلك من الأسباب . لكن الأمر فى مصر جرى ، منذ أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، غير هذا المجرى ، بل إن إعلان الاستقلال نفسه اتخذ أداة خصومة بين السعديين (أنصار سعد باشا) والعدليين (أنصار عدلى باشا) ، ثم طغت الخصومة على الاعتبارات العامة وانحدرت إلى المنازعات المحلية . من ثم كان لهذه المنازعات أثر ظاهر فى حركات مصر السياسية منذ اليوم الأول ، ثم بقى هذا الأثر متصلا من بعد إلى وقتنا الحاضر.

وقد عوق تقدم المصالح المحلية إلى الصف الأول كثيراً من أوجه الإصلاح العام ، بل عوق تنفيذ الدستور وتقاليد الحياة البرلمانية تنفيذاً سليماً فمنذ تولت الوزارة الدستورية الأولى الحكم برياسة سعد زغلول باشا نصت خطبة العرش ، التى ألقيت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، على وجوب عناية البرلمان بإصدار القوانين المكملة للدستور – ومن هذه القوانين قانون الهيئات المحلية المختلفة : مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية – فى الحدود التى رسمها فى الفصل الخامس من بابه الثالث ؛ فالدستور يجعل المديريات والمدن والقرى أشخاصاً معنوية تعنى بشئونها الخاصة . وقد أشرنا من قبل إلى أن هذا القانون لم يصدر إلى سنة ١٩٢٦ . فلما اجتمع برلمان الائتلاف الأول فى تلك السنة ؛ تألفت لجنة حكومية برلمانية لتدرس هذا الموضوع

وتضع التشريع الواجب له . وقد أتمت اللجنة عملها ، ثم اصطدمت بصخرة الرياسة : لمن تكون فى كل هيئة من هذه الهيئات ؟ أتكون لممثل السلطة التنفيذية ، سواء أكان المحافظ أم المدير أم المأمور أم العمدة ؛ أو تكون لشخص منتخب أو معين غير متصل بالسلطة التنفيذية ، أسوة برياسة كل من مجلسى البرلمان ؟ هذا إلى الاختلاف على تحديد الاختصاص الذى تتمتع به هذه الهيئات المحلية . فلو أن هذا القانون صدر وجعل لهذه الهيئات اختصاصاً واسعاً يتناول تعيين الموظفين المحليين والعمد ومن إليهم ، ويتناول تنظيم الشئون الخاصة بالأقاليم — لحد ذلك من سلطان الحكومة المركزية ، ولما أصبح لوزير الداخلية شأن فى تعيين العمد والمشايخ ، ولا لوزير المعارف شأن فى تعيين المعلمين التابعين لمجلس المديرية ، ولا لوزير الصحة شأن فى تعيين الأطباء فى الدائرة المحلية ، وهلم جراً ؛ ثم لترتب على ذلك أن بقيت الشئون المحلية بعيدة عن سلطة الوزير وسلطة البرلمان ، إلا ما كان منها مخالفاً للقانون أو ضاراً بالمصلحة العامة . لكن السلطة المركزية فى القاهرة لم ترض عن هذا ، لأنها حرصت على أن يكون فى يدها تصريف كل صغيرة وكبيرة من الشئون المحلية . ولهذا بقيت المصالح المحلية بارزة فى الصف الأول ، وبقيت رعاية هذه المصالح الشاغل الأكبر للأحزاب فى مصر .

ولم يفت وزارة نسيم باشا ما لهذا الأمر من جليل خطر عند الأحزاب كلها ، فألقت جل بالها إلى الشكاوى التى قدمت إليها من تصرفات العهد الذى سبقها ، وبذلت جهوداً غير قليلة للتوفيق بين المصالح المتعارضة لحزبى الوفد والدستوريين . أما ما سوى ذلك من الشئون العامة فسار سيرته العادية ، متأثرًا بالنهضة العامة فى البلاد ، مندفعاً إلى التوسع الذى تفرضه هذه النهضة ، مضطرًا فى كثير من الأحيان إلى الأخذ بسياسة الارتجال على أنها السياسة الممكنة فى هذا الاندفاع السريع .

وكانت شئون الموظفين فى مقدمة هذه الشئون العامة ، ثم كانت لها صبغة حزبية كذلك . فقد قضت الظروف التى أحاطت بصدقى باشا أن يصطفى من الموظفين من يعاونه على تنفيذ سياسته ، وأن يبعد عن مناصب الدولة كل من يبدو منه ، من قريب أو بعيد ، ما يشتم منه أنه لا يناصر صدقى باشا وعهده . تحدثت عن القاضيين اللذين فصلتهما وزارة صدقى باشا ، بحجة أنهما تأثرا فى أحكام اصدراها بنزعة سياسية لا تتفق وما كان رجال العهد يرونه حكم القانون . وقد فصلت الوزارة وكيل نيابة التمست له ألواناً من التهم ، وما كانت لتلتمسها لولا أنه كان يظاهر جماعة من الأحرار الدستوريين فى أسيوط . وكان أمين بك لطفى سكرتيراً عاماً

لوزارة المعارف ، وكان صديقاً شخصياً لمحمود فهمى النقراشى بك الوفدى المتطرف فى وفديته . وقد رؤى الرجلان يتنزهان معاً ، فى فضاء سان استفانو بالإسكندرية يوماً ما ؛ فاتخذت وزارة صدقى باشا من هذا التنزه ، ومن حديثهما المتصل فى أثنائه ، ذريعة لفصل أمين بك لطفى . لم يكن بد لوزارة نسيم باشا من أن تنظر فى أحوال هؤلاء الموظفين ، فتعيد منهم من فصل بغير حق ، وترى رأيها فى أولئك الذين تقدموا غيرهم فى الترقية لأنهم ظاهروا صدقى باشا مظاهرة سافرة فى تنفيذ سياسته . ولقد شغلت وزارة نسيم باشا بأمر العمد والموظفين أيما شغل ، وبقيت مشغولة بهم شهوراً متعاقبة .

شعرنا ، بعد انقضاء أربعة أشهر من ولاية نسيم باشا شئون الحكم ، أنه لم يحقق للبلاد ما تبتغيه من أهدافها القومية ، وأنه فيما يعالج من الشئون الداخلية كان وفدى الهوى ، فاتجهنا فى تحفظ إلى معارضته ، وظهر أثر ذلك فيما تكتبه (السياسة) . ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الإنجليز لا يسايرونه فى أهم ما يطلب إليهم مسايرته فيه ، وأن القصر لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر إلى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد إياه تأييداً خالصاً صريحاً . وهداه تفكيره ، فكتب فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ إلى جلالة الملك كتاباً ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شىء فيه ؛ أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً ، وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيساً للديوان الملكى فى سنة ١٩٢٢ . وختم الرجل كتابه منوهاً بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل فى شئون الحكم تدخلاً قد يترتب عليه أن يبطئ النجاح فى معالجة الأمر أكثر مما أبطأ ، راجياً التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته . ولما كان إرسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطوياً على معان كثيرة ، أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب ، أرسله إليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ، ويذكر أنه يؤثر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو إليه الأحوال ، ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد . بذلك ختم هذا الحوار من غير أن تخفى على المتصلين بالسياسة دلالته .

* * *

أقبل الصيف من سنة ١٩٣٥ ، وازداد جو السياسة الأوربية اضطراباً . فقد أذاعت الأنباء أن موسولينى يريد غزو الحبشة ، وبدأت الدول الأوربية الأخرى تفكر فى موقفها

من هذا الغزو ، ودعيت عصبة الأمم للانعقاد فى جنيف لتنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى إليه من اضطراب حبل السلام فى العالم . وإذ كان موسولينى قد تفاهم قبل ذلك مع هتلر ، عاهل ألمانيا ، فقد رأى بيير لافال ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن سلامة بلاده تقتضيه التفاهم مع عاهل إيطاليا ؛ لأن إنجلترا أبدت فى السنوات الأخيرة ، من النزوع إلى ترك الأمور فى أوربا ملقاة حبالها على غواربها ، ما جعل الوزير الفرنسى يخشى المستقبل ويتجه بسياسة بلاده إلى ما يعتقده أكفل لسلامتها ، ولصون ما كسبت فى الحرب العالمية الأولى . أما إنجلترا فأخذت تدفع عصبة الأمم إلى تقرير العقوبات إذا هاجمت إيطاليا الحبشة ، لأن الحبشة كانت عضواً فى عصبة الأمم كإيطاليا على سواء ، ولأن واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها ، وأن تتقى وقوع الحرب مخافة أن تمتد شرارتها إلى بلاد العالم كله ، كما حدث من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ . وكنا فى مصر مطمئنين إلى قوة إنجلترا ، وإلى مقدرتها على منع الحرب بين إيطاليا والحبشة . لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا إذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك فى الجزاءات التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا إذا هى أوقدت نار الحرب ، ثم لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيدة قناة السويس وكيف تكون . وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضايا ، وكان يرأسها إذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا ، عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس ؛ فكانت الفتوى القانونية أننا لسنا أعضاء فى عصبة الأمم فلا تربطنا قراراتها ، وأن حيدة القناة فى السلم والحرب تقتضينا ألا نغلقها فى وجه السفن الإيطالية التى تحمل الجند والذخيرة . ولم تجد إنجلترا ما يحملها على التدخل ؛ لأنها كانت ترجو أن تحتفظ بسياستها التقليدية فى المحافظة على صداقة إيطاليا ، برغم موقفها فى الصف الأول من صفوف المطالبين بتوقيع الجزاءات تنفيذاً لميثاق عصبة الأمم .

وكنت مطمئناً يومئذ ، طمأنينة زعمائنا من الساسة المصريين ، إلى أن الحرب بين إيطاليا والحبشة ليست وشيكة الوقوع ، لأن موقف إنجلترا وموقف عصبة الأمم كان يبدو عليهما من ظاهر الحزم ما يرد إيطاليا عن مغامرة ، يتعرض معها أسطولها للقاء الأسطول البريطانى بالبحر الأبيض المتوسط ، فإذا دارت عليه الدائرة تعذر أن ينقل الجنود والعتاد إلى الحبشة ، أو تعذر أن يحمى السفن التى تنقل هذه الجنود وهذا العتاد . ولهذا سافرت أقضى جانباً من فصل الصيف فى ربوع سوريا ولبنان طلباً للراحة .

وإننى لأختم مقامى هناك بمصيف بلودان ، إذ بدأت النذر تترى تنبئ بأن موسولينى

ماض فى طريقه ، لا يأبه للعقوبات التى فرضتها عصبة الأمم ، ولا يتراجع دون غايته من غزو الحبشة . وأقنعنى بهذا ، فى صورة عملية ، أن فندق بلودان كانت به فرقة موسيقية من الإيطاليين تعزف فى الصباح وفى المساء ، فإذا هذه الفرقة تحزم متاعها قبل انتهاء الصيف ، لأن أمراً عاماً نشر على الإيطاليين بالعودة إلى بلادهم ، والانضمام إلى فرقهم وحمل السلاح تأهباً للحرب . وهبطت وأسرتى من بلودان إلى بيروت ، وعدنا إلى مصر على ظهر الباخرة الإيطالية أوزونيا ، وكانت من أجمل البواخر وأبدعها . وسافرت هذه الباخرة بعد وصولنا مصر إلى إيطاليا ، وعادت منها إلى بيروت ثم رجعت إلى الإسكندرية . وفيما هى ملقية مراسيها ببوغاز الإسكندرية تنتظر الأمر بالسفر إلى إيطاليا ، إذ النار تلتهمها وتبقى مشبوبة بها أياماً . وقيل يومئذ إن هذا الحريق حدث عمداً لتعطيل البوارج الحربية البريطانية التى كانت مرسية فى ثغرنا بعيداً عن مالطة ، حتى لا تستطيع التعرض للسفن الإيطالية المارة بقناة السويس . الأمر إذن جد خطير ! والحرب الإيطالية الحبشية حقيقة واقعة رضيت إنجلترا أو كرهت ، رضيت عصبة الأمم أو كرهت كذلك !

* * *

كانت علاقة الأحرار الدستوريين بوزارة نسيم باشا تتطور فى هذه الأثناء ، وتتجه إلى ناحية المعارضة الصريحة . فقد أنسوا منها ميلا إلى الوفد فى تصرفاتها كان يزداد على الأيام وضوحاً . صحيح أن هذه العلاقة لم تكن صداقة صافية منذ تأليف هذه الوزارة . فقد كان محمد باشا محمود ضعيف الثقة بنسيم باشا كما قدمت . ولعله ذكر أن نسيم باشا كان عضواً فى وزارة سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وأن نسيم باشا لم ينس هذه الصلة . أم لعله قدر أن نسيم باشا أراد أن يختم حياته السياسية بالتقرب من الجمهور ، ومن أجل ذلك تقرب من الوفد . أياً كان السبب ، لقد كانت الوزارة أكثر ميلا فى تصرفاتها إلى ناحية الوفد . وقد اكتفى الوفد بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشىء من شئون السياسة العامة . واستمر الحال على ذلك زمناً ، والبلاد تزداد كل يوم شعوراً بأن الوزارة تركت مطالب البلاد القومية وراءها ظهرياً ، وأن ما كان من إلغائها دستور سنة ١٩٣٠ لم يزد على أن حرم الأمة من مظهر سيادتها ، حتى فى حدود ذلك الدستور الذى أنكرته الأحزاب واحتجت عليه . فهل يبقى الموقف فى هذا الركود ، وتبقى الأمة راضية عن تصريف الشئون الإدارية تصريفاً لا يرعى فيه العدل ؟ لم يكن هذا ممكناً ، ولم يكن بد من أن تقوى معارضة الوزارة ، وأن يظهر الساسة المسئولون عدم رضاهم عنها .

وكان طبيعياً أن يكون الأحرار الدستوريون ، الذين حملوا علم الجهاد ضد دستور الحكومة منذ استصدره صدقى باشا ، هم البادئون بهذه المعارضة . وبدأها الحزب ،وبدأتها (السياسة) . وكانت هذه المعارضة يسيرة بعد أن سلخت الوزارة فى الحكم أكثر من عشرة أشهر ، ولم تحقق من مطالب البلاد فى أمر الدستور ولا فى أمر المعاهدة شيئاً . فهى بذلك قد عطلت مصالح البلاد العليا لتبقى متربعة فى مناصبها ؛ تحكم بغير دستور ولا برلمان ، وتذر المشكلة الكبرى ، مشكلة المفاوضة والمعاهدة ، وكأنها لا تعنيها فى قليل ولا فى كثير .

والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الإنجليز ، منذ تولى الحكم ، أن الأمة تريد إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما تريد إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى . وترقبت البلاد طويلاً أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطلبين . فلما انقضت الأشهر ، ولم يجب الإنجليز نسيم باشا ، وبدأت معارضته تشتد – أخذت الصحف الإنجليزية تبرئ حكومة لندن تارة فتقول إن الحكومة البريطانية لم تبلغ نسيم باشا رداً على ما طلبه ، لأنه لم يزد عن أمانى لهيئات مصرية غير رسمية ؛ ثم تبرئ نسيم باشا تارة أخرى ، فتقول إن المصريين اختاروا وقتاً غير مناسب لتحقيق مطالبهم ، هو وقت قيام الحرب الإيطالية الحبشية ، واضطراب عصبة الأمم إزاء العقوبات التى فرضتها اضطراباً كان ينذر بانهيارها .

رأى الجمهور المصرى فى هذه الأقوال مصداقاً لما تذكره المعارضة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نسيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر ، فبدأ الطلاب فى الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة . وظهر هذا القلق واضحاً جلياً فى أنحاء البلاد كلها ، لا فى العاصمة وحدها . ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ؛ فاتفق الرأى على أن يلقى محمد محمود باشا ، رئيس الحزب ، خطاباً سياسياً اخترنا مكاناً لإلقائه كازينو لطف الله على النيل عند مدخل الزمالك . ولم تكد الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد إلقائه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، حتى انهالت علينا طلبات (التذاكر) لحضوره ، فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألفى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المطبوع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة . وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها ، باسم المحافظة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتماع .

مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يكن فيه موضع لقدم . وألقى محمد باشا

الخطاب فى موعده فاهتزت له أرجاء مصر كلها . لقد هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة فى قوله : « إنها ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدى الإنجليز » ، إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهناً بمشيئة الإنجليز ، مع أنها فى الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها . أما وقد قبلت فمصر فى خطر لا سبيل إلى مواجهته لدرئه إلا بإنكار الذات ، واتحاد كلمة الأمة : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا منافعهم وأشخاصهم ! لننس كل شيء إلا مصر ! ولننس كل شيء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! » .

أحدث هذا الخطاب دويًّا هائلاً فى جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يومئذ فى مصر ، وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وإنجلترا .

ورأت الحكومة البريطانية ، حين أبلغت ما أنتجه هذا الخطاب من أثر ، أن تواجه الحالة بحزم ظنت أنه يبعث إلى نفوس المصريين من اليأس ما يسكتهم ، ويقضى فى المهد على حركة توشك أن تنقلب عنيفة تخشى نتائجها . فانتهز وزير الخارجية البريطانية ، سير صمويل هور ، أول فرصة سنحت له لإلقاء تصريح عن الموقف فى مصر ، وكانت المأدبة التى أقامها محافظ لندن بجيلد هول فى ٩ نوفمبر من تلك السنة . فقد خطب سير صامويل فيها ، وقال مشيراً إلى الحالة التى نشأت عن الحرب الإيطالية الحبشية :

« لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى . . . لكنا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة . فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة إلى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر . وهذا غير صحيح . إن الحكومة البريطانية بذلت جهدها لإنشاء علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة . ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر . وهذا العمل لا يمكن إلا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم مرض للفريقين . . . وكذلك لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل ! إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه

غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة » .

نقلت البرقيات الخاصة هذه الفقرة من خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى مصر ، فى العاشر من شهر نوفمبر ، فأثارت ضجة وقلقاً فى جميع الدوائر . فهى صريحة فى أن إنجلترا تعارض فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح . وهى صريحة فى أن إنجلترا تريد أن يوضع نظام يوافق ما يسميه وزير الخارجية البريطانية احتياجات مصر . . أليس هذا رجوعاً بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ؟ أليس هذا يردنا إلى مثل عهدنا مع إنجلترا قبل إعلان استقلال مصر ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، حين كانت إنجلترا هى التى توافق أولا توافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر؟ ! فإذا كانت وزارة نسيم باشا ترضى هذا الوضع الشاذ المهين ، فلن يرضاه فى مصر أحد ، ولن يصبر عليه فى مصر أحد ، ويجب أن تقاومه الأمة بكل ما تستطيع من قوة !

ولكن ماذا عسى يكون موقف الوفد ؟ إنه كان يؤيد وزارة نسيم باشا إلى يومئذ ، وكان يعلن رضاه عن تصرفاتها جميعاً . أفيظل على هذا التأييد ؟ أم أن موجة الرأى العام القوية ، التى ظهرت فى مدن مصر وأقاليمها ، تحمله على تعديل هذا الموقف ؟ اجتمع الوفد والهيئة الوفدية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وامتد الاجتماع إلى اليوم الذى بعده ، واتخذ قرارات أذاعت سكرتيريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى يلقيه رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، يوم ١٣ نوفمبر ، أى فى اليوم التالى . ومع هذا التكتم قيل إن الوفد قد أنهى تأييده لوزارة نسيم باشا ، وإنه سيطالبها بالاستقالة ، وإن النحاس باشا سيشير فى خطابه إلى ما يجرى على الألسنة من توحيد الجهود ، وإن الوفد يرحب به بشرط أن تتعاهد جميع الأحزاب على ألا يقبل أحدها الحكم حتى تتحقق مطالب البلاد فى الحياة الدستورية .

عرف نسيم باشا ما قرره الوفد ، فأعلن فى مجلس الوزراء أنه يرى من واجبه أن يتخلى عن مسئولية الحكم فى ذلك الوقت بسبب الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد . ولعله فعل هذا بدافعين : أولهما إيمانه بأن ما يريده الإنجليز نافذ لا محالة . وهذا إيمان تمكن من نفسه منذ فجر النهضة الوطنية ولم يتغير قط . والثانى اقتناعه بأن الوفد إذ يطالبه بالاستقالة إنما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام ، على حين يود الوفد فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . ومن حقنا أن نسأل : أكان تقدير نسيم باشا لموقف الوفد على هذا النحو مما يؤيده الواقع ؟ ومن حقنا كذلك أن نسأل : ألم يكن الوفد فى هذا الموقف يحرص على أن ينجح

نسيم باشا فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وفى إجراء الانتخابات عما قريب ؟

ومهما يكن من شيء ، فإن إجماع الأحرار الدستوريين والوفد على استنكار ما أدلى به وزير الخارجية البريطانية ، وعلى المطالبة باستقالة نسيم باشا ، قد أثار فى البلاد نشاطاً بالغ العنف . فقد قامت المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ، وفى العاصمة بنوع خاص ، وتوالت اشتباكات البوليس مع المتظاهرين واعتداءات هؤلاء وأولئك بعضهم على بعض . وكان فى بوليس العاصمة إلى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الإنجليز تصدوا للطلبة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدى ، واكتظت المستشفيات بالجرحى . وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والأوتوبيس ومصابيح الإنارة فى الشوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والإنارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس .

وبلغ من شدة الهياج أن اضطر نسيم باشا فأصدر أمراً يحظر على الصحف نشر أنباء الإضرابات والاضطرابات ، كما اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش والحدود لإقرار الأمن والنظام .

كيف السبيل إلى الخروج من هذا المأزق ؟ لا سبيل إلا أن توحد الأمة صفوفها ، وتقف كتلة واحده مستمسكة بمطالبها . ولو أن الأحزاب اتحدت كلمتها فى تصوير الغاية التى تريدها والوسيلة إلى هذه الغاية ، لحقنت دماء الشباب ولأصبح يسيراً أن تستقر الأمور ، وأن تمهد الطريق لعود النظام والطمأنينة . ولقد دعا محمد محمود باشا إلى هذا الاتحاد فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٧ نوفمبر ، ودعا إليه فى حرارة وحماسة حين قال : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم ! فلننس كل شيء إلا مصر ! ولننس كل شيء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر » .

وقد بدأت هذه الدعوة الصادقة تؤتى ثمارها ، بعد أن وقفت الوزارة موقف العنف والبطش من شباب الأمة المتعلم ومن رجالها العاملين. ومن كل شخص فيها يقدر حقها على أبنائها ، ويقدس حقها فى الاستقلال والسيادة والحرية . جعل الشبان يتنقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء ، يطلبون إلى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون فى هذا الطلب إلحاحاً يصحبه شيء من القلق على مصير البلاد . ولقد كنت أراهم كل مساء حين كانوا يحضرون إلى دار الحزب و (السياسة) يقابلون محمد باشا محمود ويقابلون رجال الحزب ويحدثوننا فى أمر هذا الاتحاد . وكان هؤلاء الشبان يشعرون أن حرص كل

واحد من هؤلاء الساسة على أن تكون له الرياسة هو الذى يحول دون الوحدة . ولقد بدد محمد باشا مخاوفهم وشعورهم ، حين قال لهم ذات مساء : « إننى لا أبتغى من الدعوة إلى الوحدة أى شىء لنفسى ! إننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق وإخلاص ! » . وفى هذا المساء خرج الشبان وهم مؤمنون بأن زعيم الأحرار الدستوريين رجل نبيل حقًّا ، صادق كل الصدق ، حين دعا كل مصرى أن ينسى نفسه وأن يذكر وطنه ، وأن ينسى كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر !

لم يقف الأحرار الدستوريون من دعوتهم إلى الوحدة موقفاً سلبياً ، بل وجه محمد باشا فى الثالث والعشرين من نوفمبر ، أى بعد عشرة أيام من عيد الجهاد ، نداء إلى الأمة جاء فيه :

« امتلأت قلوب المصريين جميعاً إيماناً بالدعوة إلى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها . وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع إليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الإيمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها من روحه ما أثار إعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعاً فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره » .

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الإخلاص الصادق والإيمان المتين ، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب وأن يتخذوا الوحدة ، وأن يتخذوا الاستقلال ، رمزاً لهذا العهد الجديد . فالوحدة سبيل الاستقلال ؛ والاستقلال سياج الدستور » .

وغداة اليوم الذى وجه فيه محمد باشا هذا النداء إلى الأمة ، نشرت الصحف أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة إلى الائتلاف ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف . وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به إسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا .

ما هو السبب الذى من أجله يرفض النحاس باشا الدعوة إلى الوحدة والائتلاف ؟ السبب جلى واضح . لقد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ فرفضها . وهو قد حسب أن دعوة محمد باشا محمود تومئ من جديد لإحياء هذه الفكرة . وكان النحاس باشا متشبثاً كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم ، لأنه كان مقتنعاً بأنه صاحب الكثرة إذا أجريت الانتخابات . لهذا رفض الدعوة الجديدة كما رفض الدعوة القديمة ، وأصر

على هذا الرفض فى سنة ١٩٣٥ كما أصر عليه فى سنة ١٩٣١ . فإذا ترتبت نتائج على هذا الإصرار تؤخر للأمة حقًّا ، فليس هو المسئول عنه ؛ لأنه يرى ، كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، « أن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقاً شرعياً ثابتاً يرضاه الشعب المصرى » .

على أن رفض النحاس باشا الائتلاف لم يخفف من ضغط الطلبة على الزعماء ، ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن . وقد كان بين الأحرار الدستوريين وبين الوفديين خلاف على الغاية المرجوة من الاتحاد ، وعلى الوسيلة إليه . كان الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور . فإذا عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية – كان للحكومة المستندة إلى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات ؛ فإن نجحت فبها ، وإن أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم . أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى . كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع إنجلترا هدف الوحدة والائتلاف. فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة إلى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل وإلغاء. فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت لم تنته إلى نتيجة ، أعقبها أن أقيلت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله . فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر ، وتنظم علاقاتها بإنجلترا ، هى سياج الدستور . وما لم تعقد هذه المعاهدة بقى الدستور معرضاً لمثل ما تعرض له من قبل ، فإذا صح أن تبذل الأمة تضحيات ، فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر . أما والوفد لا يعنى إلا بعود الدستور ليكون وسيلة إلى الحكم ، وإن تعرض هذا الدستور نفسه من بعد للتعطيل والإلغاء ، فمن العبث ، ومن بذل الجهد فى غير طائل ، أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف ، وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهما بالمعاهدة !

كان هذا الخلاف فى تحديد الهدف بين الوفد والأحرار الدستوريين واضحاً صريحاً . وكنا فى دار الحزب و (السياسة) نصارح الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح . وكنا نؤيد نظريتنا فى (السياسة) بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق إيمان. وكثيراً ما كان الطلبة يحضرون يناقشوننا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا . أذكر يوماً مر الطلاب فى مسائه بجريدة (روز اليوسف) ، وكانت تصدر يومياً فى ذلك الحين ، وكانت تعارض النحاس

باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا إلينا فى بهو (السياسة) . ولقد طلب محمد باشا يومئذ إلىّ أن أخطبهم . واعتليت منضدة تخذت منها منبراً ، وبدأت أتكلم . فلم أكد أبدأ حديثى حتى وجه أحدهم إلىّ سؤالا ، حسبة أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذى حدث فى (روز اليوسف) ، فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه . عند ذلك صحت بهم : كلا ! كلا ! إن له كل الحق فى أن يسأل ، وواجب على أن أجيب . ولى شرط واحد : أن يعدنى بشرفه أنه إذا اقتنع برأيى صرح باقتناعه ، وأعده أنا من جانبى وعداً صريحاً أننى إذا اقتنعت برأيه صرحت باقتناعى . وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذى ملأ البهو من غير أن يعترضنى معترض . فلما أتممت كلامى صفق الحاضرون طويلا ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : ها أنا ذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة . وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعتراض ، وانصرف الجميع وأحسبهم يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش الساسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدوا !

وفى أوائل شهر ديسمبر اشتدت المظاهرات ، وتصادم البوليس والجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعاً فى كلية الطب نشروا على أثره قرارات أهمها بيان ما بذلوه من جهد ، فى سبيل الائتلاف ، وإقامة حفلة تأبين للذين استشهدوا منهم فى هذا السبيل ، وتنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية ، وتوزيع ما أصدرته الهيئات السياسية من احتجاجات على سياسة إنجلترا إلى الصحف الإنجليزية والمفوضيات بعد ترجمته إلى اللغات المختلفة .

كان موقف نسيم باشا ووزارته يزداد كل يوم حرجاً . ولقد حاول يوماً دخول كلية الطب لمناسبة رسمية ، فمنعه الطلبة واضطر إلى العود من حيث أتى . وزاد موقفه حرجا أن أثمرت مساعى الطلبة وأدت إلى الغاية المقصودة منها . فقد اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لإعادة الدستور وعقد المعاهدة . وتم أول اجتماع لهذه الجبهة بمنزل محمد محمود باشا ، ثم كانت الاجتماعات تعقد بمنزل النحاس باشا بضاحية مصر الجديدة . وتألفت لجنة كنت من أعضائها لتحرير كتابين ؛ يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لإعادة الدستور ، ويبلغ الثانى إلى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وأقرت الجبهة نص الكتابين ، وأبلغا فى وقت واحد يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . عند ذلك أيقن نسيم باشا أنه لم يبق له أن يستمر فى الحكم ، وعكف يعد كتاب استقالة الوزارة . وإنه

لكذلك إذ اتصل به سير مايلز لامبسون مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، وأبلغه تليفونياً « أن الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن يعيد نسيم باشا دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لاستقالة الوزارة » . ونشر هذا التبليغ فى الصحف تبرئة لنسيم باشا ، ليفهم الشعب المصرى أنه لم يكن مختاراً فى عدم إعادة الدستور ،وإن إنجلتراهى التى منعته من ذلك ؛ ثم ليكون فى إعادة نسيم باشا الدستور ما يسكن من حدة الشعب المصرى ، وما يجعل الذين يقبلون الحكم بمشورة إنجلترا يشعرون بأنها لا تتخلى عنهم ولا تدعهم يتركون مناصبهم من غير أن تهيئ لهم فرصة مناسبة لاستقالة مشرفة .

ومن الحق أن أشير هنا إلى أن غير واحد من الوزراء ، الذين اشتركوا مع توفيق نسيم باشا فى هذه الفترة ، كان يساورهم أشد القلق منذ بدأت حركة المطالبة بالدستور بعد تصريح سير صمويل هور ، وأنهم كانوا يريدون ترك مناصبهم لولا أن نسيم باشا كان يسكن حدتهم ، إذ يحدثهم بأنه يبذل غاية الجهد ليخلى الإنجليز بينه وبين إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه كبير الأمل فى النجاح .

* * *

فى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، رفعت الجبهة عريضتها إلى جلالة الملك ، طالبة إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وظهر اليوم نفسه ، أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى إعادة الدستور. وفى المساء صدر أمر ملكى ؛ تحدثت ديباجته عن رغبة الأمة التى « ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ » ، وعن أن جلالة الملك كان ولا يزال يتوخى أن يسلك « بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها » ؛ ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » ؛ وجرت المادة الثانية بأن « يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان » .

لم ير نسيم باشا أن يصدر الأمر الملكى بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، من غير أن يصحبه بيان من دولته بالجهود التى بذلها لبلوغ هذه الغاية ؛ وصدر فى الوقت نفسه بيان يهنئ الأمة بعودة الدستور ، ويشيد بما أظهرته الحكومة البريطانية من حسن النية والمبادرة لإزالة ما أحدثته تصريحات سير صمويل هور من سوء التفاهم ، وإن كان وزير الخارجية البريطانية قد ألقى هذه التصريحات عن غير قصد . فالحكومة البريطانية لم يدر بخاطرها وليس فى نيتها أن تعدل عما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : من أن الدستور من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى وحدهما ، وسير صمويل هور لم يقصد أن يجعل لرأيه صفة إلزامية

يملى بها إرادته على مصر ، ودولته موقن بأن ما حدث لن يفضى إلا إلى توثيق العلاقات التى تربط الشعبين . وأثنى نسيم باشا فى هذا البيان على سير مايلز لامبسون ؛ لما أظهره فى أثناء مفاوضاتهما الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، من تقدير صحيح للموقف ، حتى أوشكت هذه المفاوضات أن تؤدى إلى عود دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح سير صامويل هور بأيام .

قابل النحاس باشا نسيم باشا غداة ذلك اليوم ، وهنأه بإعادة الدستور ، وألح عليه ليسرع بإجراء الانتخابات لتتولى الكثرة البرلمانية الحكم والمفاوضة . ووعد نسيم باشا بتحقيق هذه المطالب . واجتمعت الجبهة فى الغد بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وبحثت ما عرضه النحاس باشا نتيجة لمقابلته رئيس الوزراء ، كما تناقشت فى المظاهرات التى كانت مستمرة تنادى : « الدستور لا يكفى ، وادى النيل لا يتجزأ » . وطلبت إلى النحاس باشا أن يقابل نسيم باشا من جديد ، ويطلب إليه الإفراج عن المعتقلين ، وإلغاء الإجراءات الاستثنائية ، والعفو عن المحكوم عليهم تمهيداً للانتخابات . ووعد نسيم باشا مرة أخرى بإجابة هذه المطالب ، وذكر أنه بصدد إصدار قانون الانتخاب .

كان الأمر الملكى ، الذى أعاد دستور الأمة ووقعه جميع الوزراء ، نصراً مؤزراً للأمة توج ما بذلت من جهود منذ صدر دستور صدقى باشا . لكنه لم يكن نصراً حاسماً . فلو أن المفاوضات التى طلبت الجبهة الوطنية إجراءها مع إنجلترا لم تسفر عن نتيجة ، لانقلب هذا النصر هزيمة ، ولعادت إنجلترا إلى سابق سياستها ، ولشهدت مصر فى أمر الدستور والحياة النيابية جديداً يضطرها إلى نضال جديد .

والواقع أن المقدمات التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية المفاوضة لم تكن لتبعث الاطمئنان إلى النفس ، برغم ما أبدته الجبهة فى كتابها إلى المندوب السامى البريطانى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين ، ومن تيسير السبيل إلى هذا النجاح ، ومن بيان نتائجه الجليلة بالنسبة لمصر وإنجلترا على سواء . فقد أشارت الجبهة فى هذا الكتاب إلى الأسباب التى تدعو مصر إلى الحرص على إتمام الاتفاق ؛ لأن ما يثيره عدم إتمامه من احتكاك بين مصر وإنجلترا يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم . ومن الأمثلة التى أوردتها المذكرة ، على الضرر الذى يترتب على عدم الاتفاق ، بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على كل مقيم بأراضيها ، ووجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية ،

وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها ، وحرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عصبة الأمم لتساهم فى خدمة التقدم والسلام .

وأشارت المذكرة كذلك إلى أن عدم إتمام الاتفاق أدى إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وإلى اضطراب المرافق العامة لهذا السبب ، اضطراباً شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

ثم أورد الكتاب أن قيام النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وما ترتب على ذلك من أزمة دولية ، قد ينتهى إلى اشتراك مصر فيها ، ويجعل بلادنا ميدان حرب بسببها . هذا وإنجلترا قد اتخذت أرض مصر ميداناً لاستعداداتها الحربية توقعاً للطوارئ ، كما قامت الحكومة المصرية من جانبها بإعداد كل أسباب الدفاع ، وهذا كله قد زاد المصريين يقيناً بضرورة المسارعة إلى عقد الاتفاق ، واعتبار هذه الأزمة أنسب الفرص لعقد المعاهدة بالنصوص التى أسفرت عنها مفاوضات النحاس — هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

أبلغ هذا الكتاب إلى مندوب إنجلترا السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقتما رفع إلى جلالة الملك الطلب بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ . ولما كان الدستور قد أعيد فى اليوم نفسه ، على أثر تخلى إنجلترا عن معارضتها فى إعادته ، فقد خيل إلى كثيرين أن توقيع المعاهدة لن يبطئ كذلك . ألم تكن النصوص التى انتهت إليها مفاوضات النحاس — هندرسون موجودة كنصوص دستور سنة ١٩٢٣ ؟ فلا جناح على إنجلترا ، وقد قبلت هذه النصوص ، أن تجيب مصر إلى قبولها من جديد ، وأن تقبل المفاوضة فيما لم يتم اتفاق بشأنه فى سنة ١٩٣٠ . لكن الأيام تعاقبت ، ولم يرد على كتاب الجبهة أى رد من الحكومة البريطانية . ترى ، ما السبب ؟ وما عسى تعتزم السياسة البريطانية بإزاء مصر ؟ إن قبولها عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيه ما يدعو إلى الطمأنينة . لكن سكوتها عن إيضاح موقفها بشأن المعاهدة يدعو إلى الريبة ويثير المخاوف .

والواقع أن تعاقب الأيام ، من غير أن يصل رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة الجبهة ، لم يكن مقصوداً به الإساءة إلى مصر من جانب سير صمويل هور فى ذلك الظرف بالذات . فقد كان الرجل مشغولا بنفسه ، وبموقفه الوزارى عن كل شىء آخر . ذلك أنه رأى فى اتفاق لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، مع الحكومة الإيطالية بشأن الحبشة ،

ما يخشى معه أن تنفصل فرنسا عن إنجلترا حين لا يستطيع سياسى أن يؤكد إلى أى مدى تصل المشكلة الإيطالية الحبشية . فإذا انفصلت فرنسا عن إنجلترا أضر ذلك بالسياسة البريطانية فى وقت تتحفز فيه ألمانيا ، وترى إيطاليا فى غزو الحبشة تمكيناً لهيبتها فى البحر الأبيض المتوسط ولإمبراطوريتها فى أفريقيا . لهذا اجتمع هورولاڤال ووضعا اتفاقاً عرف يومئذ باتفاق هور - لاڤال ، وطلب وزير الخارجية البريطانية من مجلس الوزراء إقراره . فلما درسه المجلس لم يقبله . وكان سير صمويل هور موقناً ، يوم أتم هذا الاتفاق ، بأن بقاءه فى وزارة الخارجية رهن بقبول مجلس الوزراء له ، وأنه لا محالة مستقيل إذا سقط الاتفاق لعدم قبوله .

وذلك ما حدث . فقد استقال سير صمويل فى ١٨ ديسمبر ، أى بعد ستة أيام من صدور الأمر الملكى بعود دستور الأمة . ولما كانت التعليمات الخاصة بالسياسة المصرية الإنجليزية تصدر إلى مندوب إنجلترا السامى بمصر من وزير الخارجية ، فقد بقى الجواب على كتاب الجبهة معلقاً بسبب الوضع الخاص الذى كان فيه سير صمويل . وكل الذى استطاعت الصحف البريطانية أن تقوله ، عشية استقالة سير صمويل ، إن الحكومة البريطانية تحبذ المفاوضة ، ولكنها مصممة على ألا تبوء بالفشل فى هذه المرة .

عين مستر أنتونى إيدن ، وزير عصبة الأمم ، خلفاً لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ ديسمبر . وبعد أسبوع من تعيينه ورد على المندوب السامى البريطانى تبليغ برقى من مستر إيدن ، جاء فيه أن طلب الجبهة لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية . لكن إبداء الرأى فيه يحتاج إلى بعض الوقت ، نظراً لحداثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال إنجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية . ويحتاج الأمر بعد هذا إلى عرض ما ينتهى إليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى . وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصياً يميل كل الميل إلى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو ألا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب إنجلترا .

أطلع سير ما يلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها . وقد ذكر إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا ، فى مقابلتهما للمندوب السامى ، أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين . فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علانيتين بما جرح شعور المصريين . فإذا أريد إرضاء هذا الشعور لم يكن ذلك ببرقية تتلى

على أعضاء الجبهة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول إنجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية . فمثل هذا البيان يعيد إلى النفوس فى مصر طمأنينتها ، ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية .

ووعد المندوب السامى البريطانى بالرجوع إلى حكومته فى هذا الشأن .

على أن الأيام تعاقبت ولم يرد من إنجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم . بل لقد ألقى مستر أنتونى إيدن ، يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، خطاباً فى بلدة لمنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى ، ولم يشر فيه بكلمة إلى مصر ؛ فأثار هذا شعور المصريين كرة أخرى ، وقامت المظاهرات ، احتجاجاً على ذلك الإغفال الذى اعتبر إهانة للشعور المصرى وللكرامة الوطنية .

لم يبطئ المندوب السامى فى تبليغ جلالة الملك ، وتبليغ نسيم باشا والنحاس باشا بعد ذلك بيومين اثنين ، استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال . لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية . فإذا انتهت المناقشات إلى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات إلى مسألة السودان . فإذا انتهت إلى نتيجة مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساساً للمفاوضة ؛ بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى إعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول إلى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة أن تعيد النظر فى سياستها فى مصر ، ثم أردف : « ليس هذا تهديداً بل هو بسط للحقائق ، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماماً » .

وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . وقد راجت الإشاعات ، حين نشر هذا التبليغ ، بأن ثمت اتجاهاً إلى تأليف وزارة قومية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن . ومن بواعث هذه الإشاعات أن وزارة نسيم باشا كانت قد فقدت الكثير من هيبتها ، بحكم الحوادث التى مرت بها فى الأشهر الأخيرة . فالمظاهرات وقمعها بالعنف مما أودى بأرواح بعض الطلاب ، وتأليف الجبهة وتوليها من الشئون السياسية ما هو من صميم

عمل الوزارة ، وتلكؤ نسيم باشا فى معالجة هذا الموقف بما يجب من كياسة وحزم – كل ذلك أدى إلى الاعتقاد بأن وزارته مشرفة على الزوال .

ولم يكن عجباً أن تزول بعد أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وتحدث إليهم . لقد نشرت الصحف هذا الحديث فكان مما جاء فيه : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فإن دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى إخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم . لقد اتفق دولته ٩٩ ٪ على ذلك وبقى ١ ٪ ، وأنا متمسك به أيضاً » .

كانت رغبة جلالة الملك فى تأليف وزارة ائتلافية واضحة كل الوضوح من هذا الحديث . وكان نسيم باشا قد فهم هذا ، ولذلك قدم استقالته يوم قابل جلالة الملك أعضاء الجبهة . وكان جلالته يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة ، وأن تتألف وزارة ائتلافية برياسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . وكانت حجة الملك فؤاد ظاهرة فى الحديث الذى اقتبسنا منه الفقرة السابقة . فقد قال جلالته لأعضاء الجبهة أيضاً : « إن أمامكم صعاباً جمة ، فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى إليها . وها هو ذا موضوع المفاوضات مع دولة إنجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالاً جدياً . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكراراً ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل إنجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد . وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فإن بريطانيا من جهتها تتوق إلى أن تتعامل مع مصر كلها » .

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله :

« إن الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية . وإنى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها ، والتى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع » .

وبرغم ما فى هذا الحديث من روح سام ، ومن قبول سائر أعضاء الجبهة الاشتراك

فى وزارة ائتلافية – لقد أبى النحاس باشا تأليف هذه الوزارة تمسكاً منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣١ ، حين عرض سير برسى لورين مندوب إنجلترا السامى مثل هذه الفكرة . ولكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ، ابتغاء الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تعذر الوصول إليه من قبل .

عند ذلك كلف جلالته نسيم باشا بالبقاء فى الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة . وبدأ رئيس الديوان الملكى ، على ماهر باشا ، يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر . وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية لإجراء المحادثات والمفاوضات فى القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية ، وهو مندوبها السامى فى مصر . وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعاً اطمئنانهم إلى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة ، فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ . وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوماً بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، وحلمى عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ؛ ومن على الشمسى باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين عن الأحزاب ؛ ومن عثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى من الوفديين .

بهذا تهيأت الفرصة لبدء المفاوضات فى القاهرة واستمرارها فى الإسكندرية ، وتهيأت الفرصة لإجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لإجراء هذه الانتخابات ، ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان .

وبهذا كله بدأ التمهيد لصفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث .

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب – على ماهر باشا يمهد لإصلاحات داخلية وأخرى خارجية – معالجة التهديد الذى انطوى عليه التبليغ البريطانى لإجراء المفاوضات – تبادل مصر وإنجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة – العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية – سفرى إلى الحجاز لأداء فريضة الحج – الشيخ حسن البنا ، والإخوان المسلمون – ترشيحى نفسى للانتخابات – بدء المفاوضات وتوقفها – مرض الملك فؤاد وفاته – إتمام الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية – المناداة بالفاروق ملكاً لمصر – مسألة الوصاية – رشد جلالة الملك فاروق المدنى – اجتماع البرلمان واختيار الأوصياء – استئناف المفاوضات – أمين عثمان وسكرتيرية وفد المفاوضات – سفر سير مايلز لامبسون إلى لندن – استئناف المفاوضات بعد عودته – محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية – سفر المفاوضين إلى لندن وتوقيع المعاهدة – مناقشة البرلمان المعاهدة فى دورة غير عادية – رأيى فى المعاهدة – بحث الامتيازات الأجنبية – الإنعام بالرتب على أنصار الوفد – الحكم الديمقراطى يقوم لحساب الأمة كلها – استنباط الكهرباء من مساقط أسوان – المعارضة ترفض الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات – حادث ميت عساس – معاهدة مونتريه لإلغاء الامتيازات – قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة فيه – موقفى منه فى البرلمان – الديمقراطية لما تتأصل فى نفوسنا – القمصان الزرقاء – مشكلة فلسطين وزيارتى لها – الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية – انتقال مصر وانتقالى من عهد إلى عهد.

ألف على ماهر باشا وزارته ، واستصدر المرسوم بتأليف هيئة المفاوضات ، وأعلن أن الانتخابات ستجرى فى ٢ مايو سنة ١٩٣٦ . وظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، أو أنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئاً ذا بال . لكن على ماهر باشا لم يلبث حين اطمئن إليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات أن فكر فى التمهيد لإصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لا تجد حلا . بل لقد جعل أول همه إلى معالجة ما اختتم به سير مايلز لامبسون تبليغه ، عن إعادة الحكومة البريطانية النظر فى سياستها إزاء مصر إذا فشلت المفاوضات . فقد رأى دولته ، كما رأى أعضاء الجبهة ،

أن هذه العبارة التى ختم بها التبليغ تجعل المفاوض المصرى تحت ضغط يسلبه حريته فى المفاوضة ، مخافة ما ترتبه إنجلترا على عدم نجاحها من نتائج . من ثم عمل رئيس الوزارة للتغلب على هذه الصعوبة متعاوناً مع أعضاء الجبهة ، بل لعل النصيب الذى اضطلع به فى هذا الموقف تجاوز التعاون . فقد قدر أن مهمة الجبهة أن تتولى المفاوضة منذ بدئها . أما ما يسبق المفاوضة فمن عمل الوزارة التى يرأسها هو ، ويجب لذلك أن يكون صاحب الرأى فيه .

ولم يجد أعضاء الجبهة ما يعترضون به على تصرف على باشا فى هذا الأمر ، بعد أن ارتضوه رئيساً للوزارة . وكانت صلته فى هذا الأمر بممثل إنجلترا طبيعية . فقد حمل سير مايلز لامبسون تبليغه عن المفاوضات إلى نسيم باشا قبيل استقالته ، فكان من حق خلفه أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية ، وعن رأى الجبهة نفسها فى هذا التبليغ . وكان الأمر كذلك بخاصة إلى أن يقسم أعضاء الجبهة اليمين بين يدى جلالة الملك بوصفهم مفاوضين . أما إلى أن تبدأ المفاوضات ، فكانت المكاتبات الرسمية تجرى بين الحكومتين المصرية والبريطانية . ومناقشة التبليغ الخاص بالمفاوضات ، وإزالة ما تنطوى عليه فقرته الأخيرة من أثر ، تحتاجان إلى هذه المكاتبات الرسمية .

وكان على ماهر باشا يقدر مع ذلك أنه لا يستطيع وحده ، ومن غير اتفاق مع الجبهة فى كل خطوة تتصل بالمفاوضة ، أن يتقدم إلى الأمام فى هذا الموضوع بالذات . وكيف كان يستطيع أن يفعل وقد أبدت الحكومة البريطانية رأيها غير مرة ، على لسان مندوبها السامى ، أن من الضرورى بقاء الأحزاب متحدة ؛ لأن حكومة إنجلترا ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . لهذا اتفق على ماهر باشا مع أعضاء الجبهة على أن يتبادل مع سير مايلز لامبسون مكاتبة ، تزيل التهديد الذى تنطوى عليه خاتمة التبليغ البريطانى . وجرت بالفعل اتصالات عدة ، بين رئيس الوزارة المصرية وممثل إنجلترا فى مصر وبين هذا الممثل والحكومة البريطانية ، انتهت إلى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتاهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، وإن فشلت مع ذلك فلن يكون لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة .

ولست أستطيع أن أؤكد ما إذا كان تبادل هذا النص قد أزال من نفوس المفاوضين المصريين كل أثر للتهديد الأول . وأغلب الظن أنهم اطمأنوا بالفعل إلى أن قطع المفاوضات لن يجنى على ما كسبته مصر من حقوق منذ سنة ١٩٢٢ ، وأنهم احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء المفاوضات مع حرصهم على نجاحها . أما الصحف البريطانية فدأبت فى ذلك الحين على توكيد معنى

أدلى به مستر أنتونى إيدن فى الإجابة عن سؤال وجه إليه فى مجلس العموم ، من أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتقيد بشىء من مفاوضات سنة ١٩٣٠ ؛ لأن معاهدة لم تبرم فى أعقاب تلك المفاوضات ، ولأن الظروف الدولية تغيرت عما كانت عليه يومئذ .

على أثر تأكيد الحكومتين البريطانية والمصرية أن تبذل كلتاهما غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فإن فشلت مع ذلك لم يكن لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة — بدأ أعضاء وفد المفاوضة فى مصر يدعون الأمة إلى التزام الهدوء والسكينة ، تمهيداً للجو الصالح الذى تجرى فيه المفاوضة . وكان مما قاله محمد محمود باشا لوفود الطلبة الذين جاءوا يهنئونه بانفراج الأزمة : « إن البلاد الآن تجتاز طوراً دقيقاً فى حياتها السياسية ، وهى فى حاجة إلى دوام الاتحاد والألفة ، وفى حاجة إلى الهدوء والسكينة ليتمكن الوفد الرسمى من أداء المهمة الملقاة على عاتقه » .

وجعل المفاوضون يعقدون اجتماعاتهم فى دار مجلس الشيوخ ؛ وقد اختيرت يومئذ مقراً لهيئة المفاوضة ، لأن جلسات المجلس كانت معطلة فى انتظار الانتخابات التى ستجرى فى ٢ مايو . ولم أكن أتتبع ما يجرى فى هذه الاجتماعات ، لأننى عقدت العزم على أداء فريضة الحج ، وحددت موعداً لسفرى إلى الأقطار الحجازية يوم ٢٦ فبراير من تلك السنة . على أننى رأيت واجباً علىّ أن أنتهز هذه الفرصة ، لأعاون جهد طاقتى فى العمل على إعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية صاحبة الأمر فى بلاد الحجاز . ذلك بأن الشريف الحسين بن على الهاشمى كان قد تفاهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى مع الحكومة البريطانية على استقلال البلاد العربية ، مقابل انتقاضها على تركيا ومعاونتها إنجلترا وحلفائها فى الحرب . فلما انتهت الحرب استقل الحجاز ، وأعلن الحسين بن على نفسه ملكاً عليه . ثم إنه وقعت بينه وبين ملك نجد ، الملك عبد العزيز آل سعود ، خصومة أدت إلى حرب انهزم الحسين بن على ثم انهزم ابنه على بن الحسين فيها ؛ واستولى النجديون الوهابيون ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ، على الحجاز وضموه إلى نجد ، وجعلوا من الاثنين المملكة العربية السعودية . والنجديون وهابيون يتبعون مذهب محمد بن عبد الوهاب المأخوذ عن مذهب أحمد بن حنبل . ومن قواعد هذا المذهب تجريد الإيمان من كل مظهر مادى . وكانت مصر تبعث كل عام ، منذ عهد الملكة شجرة الدر ، بالمحمل يحمل كسوة الكعبة إلى الحجاز ، ويحمل إليها كذلك ثمرات أوقاف الحرمين ، كما كانت تبعث مع المحمل قوة مسلحة تحرسه فى أرض الحجاز . واستمر إرسال المحمل تحرسه القوة المسلحة طيلة حكم الأتراك ،

إذ كانت مصر والحجاز جميعاً ولايتين عثمانيتين ، فلم يكن سير القوة المصرية فى أرض الحجاز ليثير شبهة من الشبهات من الناحية الدولية .

ورأى النجديون فى هذا المحمل ، وفى تبرك الناس به ، ما يخالف عقائدهم . لكنهم رأوا ألا يثيروا عواطف غير الوهابيين من المسلمين بأن يمنعوا مجىء المحمل ، فاحتجوا بادئ الرأى بأن ذهاب قوة مسلحة إلى أرض الحجاز فيه اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الحكم فيه . أما وقد كانت مصر تبعث بهذه القوة منذ عشرات السنين ، فمنعها من إرسالها فيه اعتداء عليها لا تقبله . وبعثت مصر بالمحمل وبالقوة التى ترافقه ، فوقعت بين هذه القوة وقوات ابن السعود مصادمات فى سنة ١٩٢٦ ، اتخذت منها الحكومة السعودية ذريعة لمنع القوة المرافقة للمحمل ، فامتنعت مصر عن إرسال المحمل نفسه ، فأعلن ابن السعود أن حكومته ستتولى نسج كسوة الكعبة .

هذا ، وكانت مسألة الخلافة الإسلامية مثار جدل منذ سنة ١٩٢٢ حين أصبحت تركيا جمهورية فلم تحتفظ بالخلافة . وكانت بعض الدول الإسلامية ترى مصر أحق من غيرها بالخلافة . وكان العاهل النجدى لا يرى بادئ الرأى بأساً من التسليم لمصر بها . ثم حدث بين مصر والملك النجدى كلام فى طريقة حكم الأماكن الإسلامية المقدسة ، تولاه من جانب مصر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وقد ذهب إلى الحجاز لهذا الغرض فى سنة ١٩٢٦ . لكن المحادثات لم تسفر عن نتيجة إيجابية . وظل الجو مضطرباً بين الدولتين من بعد ذلك إلى سنة ١٩٣٦ ، فلم تعترف مصر بالمملكة العربية السعودية .

علمت قبيل سفرى إلى الحجاز أن على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت إليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده ، فذكر لى أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد . وكنت مقتنعاً من جانبى بأن بقاء القطيعة لاخير فيه . فالخلافة التى ناءت بها الإمبراطورية العثمانية عبء لا تقوى مصر على حمله . ولا غنى لملايين المسلمين من المصريين عن أداء فريضة الحج بالأماكن المقدسة الخاضعة لسلطان السعوديين ، فالخير كل الخير فى إعادة علاقات الصفاء والمودة معهم ، حتى يتم هؤلاء المصريون فريضتهم فى بيئة تنظر إليهم بعين الرضا والاطمئنان .

سافرت إلى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر . وإننى لفى بهوها يوماً ، بعد أن ارتديت رداء الإحرام ، إذ تقدم إلىّ حاج محرم لم أكن قد رأيته من قبل ، وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنا . وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الإخوان المسلمين لتهذيب الناس تهذيباً

إسلامياً صحيحا ، وأنه يطمع فى تعضيد مؤلف (حياة محمد) لهذه الجماعة ، بل يطمع فى قبولى رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الإلقاء ، عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة ، وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز إذ كان الحاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم ، فكان يقف فى كل جمع خطيباً واعظاً ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ، ويلقى خطبه فى عبارة بليغة وعربية فصيحة . وقيل لى وأنا بالحجاز إن له صلة بالحكومة السعودية ، وإنه يلقى منها عطفاً ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ، ذكرت له أن بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ، ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالا لقبول ما دعانى إليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل فى أثنائها على باشا ماهر بالحكومة السعودية ؛ وقد أوفدت إلى مصر السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولم آل جهداً ، خلال هذه الأسابيع الستة ، فى التحدث إلى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

فلما عدت إلى مصر كانت المفاوضات بين مصر وإنجلترا قد بدأت بالقاهرة ، واتخذ قصر الزعفران مقراً لإجرائها .

لم أتصل بالمفاوضين ولا بالمفاوضات أول ما عدت إلى أرض الوطن . ذلك أنى علمت وأنا بالحجاز أن باب الترشيح للانتخابات بمصر فتح ، فأرسلت توكيلا إلى محمد محمود باشا لترشيحى فى دائرة « تمىّ الأمديد » ، وكانت بلدتى كفر غنام من بلادها . لذلك لم ألبث بعد أن قضيت أياماً بالقاهرة أن ذهبت إلى مسقط رأسى . وكان والدى قد دعا الناس من أصدقائنا إلى حفل كبير لاستقبالى لمناسبة عودتى من الحجاز . واتخذ أصدقائى وأنصارى هذا الحفل فرصة للدعاية الانتخابية . ومن غداة ذلك اليوم جعلت أطوف أرجاء الدائرة ، وأتصل بالعمد والأعيان والأهالى فى انتظار يوم ٢ مايو ؛ موعد التصويت العام .

وكانت هذه هى المرة الثانية التى رشحت نفسى فيها للانتخابات . أما المرة الأولى فكانت سنة ١٩٢٦ حين رشحتنى الأحزاب المؤتلفة بدائرة الجمالية من دوائر القاهرة بتأييد سعد باشا زغلول كما سبق القول . ولا حاجة بى إلى أن أصف ما لاقيت فى تجوالى الانتخابى من مشقة وعناء ؛ لسعة البون بينى وبين الناخبين فى تصور الغرض من الحياة النيابية والحياة العامة كلها ؛ ولأن عادات ريفنا المصرى ، وما فيها من مبالغة فى الإكرام ومبالغة فى التحية والمجاملة ، تضطر الإنسان فى كثير من الأحيان إلى الرضا بما لم يعتده .

ومما زاد فى مشقة هذه الانتخابات أن الأحزاب حاولت الاتفاق على الترشيح فيها على نحو ما فعلت سنة ١٩٢٦ ، أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة فى بعض الأحيان . وإنى لأذكر يوماً وأنا أتنقل فى السيارة بين بلاد الدائرة ، وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى إسماعيل رمزى باشا ، إذ خرج علينا جماعة من العماليق معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم ، فلم ينجنا منهم إلا أن أطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها ، حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به . وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بأنها جرت فى جو من الحرية والنزاهة لم يعهد من قبل فى كل الانتخابات الأخرى التى جرت فى مصر .

بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ، وبينما كان يوم التصويت يقترب ، أذاعت الصحف أن الملك فؤاد يشتد به المرض . وكان الملك فؤاد يومئذ فى التاسعة والستين من عمره . لكنه كان قوى البنية معروفاً بالدقة فى المحافظة على صحته . ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن أن صحة جلالته أخذت تدعو إلى القلق ، ومالوا إلى تصديق ما صرح به على ماهر باشا رداً على الصحف البريطانية : من أن « صحة جلالة مولانا الملك بخير . ولو كان هناك شىء لا سمح الله لذكرته » . على أن مجلس الوزراء نشر ، غداة هذا التصريح فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ ، أن الطبيبين اللذين عادا جلالة الملك حين مرضه فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعى أحدهما ، وهو الدكتور فرجونى ، لعيادة جلالته لأنه يشكو ألماً بأسنانه . مع هذا ظل على باشا ماهر ينفى ما يشاع : من أن البحث تجدد فى مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد لا يزال دون الثامنة عشرة من سنه ؛ أو من أن ثمت ما يدعو إلى عودة سموه من إنجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه ، وأوفد معه أحمد بك حسنين رائداً ، والفريق عزيز باشا المصرى مدرباً لسموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا ، أذاعت رياسة مجلس الوزراء نشرة طبية ، فى الخامس والعشرين من أبريل ، موقعاً عليها من الأطباء الذين يعودون جلالة الملك ، جاء فيها أن مضاعفة فى سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم ، وأن نزيفاً طرأ فى المساء أثر تأثيراً غير محمود فى الحالة العامة . هنالك بدأ القلق يسود الدوائر المختلفة فى مصر وفى إنجلترا ، وقيل فى الصحف إن بعض الذين ذكرت أسماؤهم على أنهم أعضاء فى مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ، ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا ، قد زاروا المندوب السامى البريطانى .

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة إلى النفوس ، بل صرح رئيس الوزراء بأنه إذا أراد سمو الأمير فاروق العودة إلى مصر فالرأى لسموه ، وقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وأن سموه أبلغ ذلك تليفونيًّا . وقد سئل رئيس الوزارة عما إذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : « مع من يدور البحث ؟ إن هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها ، ومع ذلك فلا محل لها الآن . فإن جلالة الملك حفظه الله بخير ، ورجاء الجميع أن يطيل الله فى عمر جلالته » .

والواقع أن الكلام فى مسألة الوصاية كان يجرى بالفعل ، كما أنه جرى قبل ذلك بسنتين حين مرض الملك فؤاد فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وأن إنجلترا كانت تولى هذا البحث عناية خاصة بحجة أنها تريد أن تتحقق من أن الأوصياء ممن يتيسر لها العمل معهم من غير صعوبة . وكان جلالة الملك فؤاد قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت إحداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى . وقد كثرت الإشاعات عن أسماء الأوصياء الواردة فى الوثيقتين . مع هذا أصر على باشا ماهر على أن مسألة الأوصياء من اختصاص الحكومة وحدها .

* * *

واختار الله الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من أبريل ، أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، وحمل جثمانه فى مشهد رسمى رهيب إلى مسجد الرفاعى . ورأيت من واجبى يومئذ أن أشيعه ، فعدت من طوافى الانتخابى بدائرة تمى الإمديد إلى القاهرة ، حتى إذا أديت هذا الواجب رجعت أتم هذا الطواف ، وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ومن يتولاها ، ومن يوليها .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى استدعى إليه مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا ، كل على حدة ، وتحدث إليهم فى مسألة الوصاية من ناحيتها العامة ، بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وإنجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات . وكان رأى الزعماء المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية . وقد تردد فى مقدمة الأسماء ، التى يعهد إليها بهذه المهمة ، اسم سمو الأمير محمد على ، وكان معتزماً السفر إلى أوربا فى ٣ مايو ، فألغى سفره بسبب تطور الأحوال .

يبدو من هذه الاتجاهات فى مسألة الوصاية أن الأمر فيها لم يكن وقفاً على الأسماء

الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل ، بل كان للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعاً . والواقع أن الأسماء الثلاثة ، الواردة فى المظروفين المودع أحدهما بمجلس الوزراء والآخر بديوان الملك ، كانت أسماء عدلى باشا يكن وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا . لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة . وقد انتهوا إلى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ، وعلى أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معاً عقب الانتخابات خلال العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، وهى الأيام التى ترك الدستور فيها سلطة الملك كلها بين يدى مجلس الوزراء . ولهذا قصر على ماهر باشا مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب ، وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع كلا مجلسى البرلمان يوم ٨ مايو ليحلف الأعضاء اليمين ، ثم يجتمعا معاً فى الغد ليفتح أمامهم مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد بعد قليل ليعرض على المجلسين ما اتفق عليه الزعماء فى هذا الشأن ، وعند ذلك يحلف الأوصياء اليمين ، وتستقيل الوزارة الماهرية ، وتتولى وزارة الأغلبية البرلمانية الحكم .

وحدث هذا كله على النحو الذى اتفق عليه ، وعينت أنا فى مجلس الشيوخ يوم ٨ مايو ، وشاركت فى هذه الحفلات البرلمانية . وفى اليوم العاشر من شهر مايو استقال على باشا ماهر ، وألف مصطفى باشا النحاس وزارته الوفدية ، وآن للجبهة أن تستأنف المفاوضات ، وكانت تأجلت بسبب الانتخابات .

على أن على ماهر باشا حرص قبل استقالته على أن يتم مسألتين كان يعير إحداهما أهمية خاصة منذ ألف الوزارة ، ثم أعار الثانية عنايته البالغة حين اشتد المرض بالملك فؤاد وخيف على حياته . أما المسألة الأولى فكانت توطيد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية . وأما المسألة الثانية فكانت مسألة العرش ، والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر إثر وفاة والده مباشرة .

وكانت المسألة الأولى موشكة على نهايتها قبيل وفاة الملك فؤاد . فقد دارت المحادثات بين على ماهر باشا والسيد فؤاد حمزة ، على أساس من إعادة علاقات المودة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ومن عودة المحمل المصرى ينقل كسوة الكعبة إلى مكة من غير أن تحيط به قوة تحرسه فى الحجاز . وكان يسيراً على الرأى العام المصرى أن يقبل هذا الحل ، بعد إذ اطمأنت الأمور واستقر الأمن فى ربوع الحجاز ، فلم يعد ثمت خوف من مهاجمة البدو المحمل . وقد توفى الملك فؤاد ولا تزال مسائل خلافية تفصيلية قائمة بين وجهة النظر المصرية

ووجهة النظر السعودية . عند ذلك نبه على باشا ماهر السيد فؤاد حمزة إلى أنه يملك فى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك أن يوقع المعاهدة التى يمكن أن يتفق الطرفان عليها ، لأن مجلس الوزراء فى هذه الأيام العشرة يملك بحكم الدستور كل سلطات الملك ، وأنه مستعد لهذا التوقيع إذا اتفق على التفاصيل المختلف عليها ، بينا هو لا يكفل أن تتم الوزارة الوفدية التى تليه ما هو معتزم أن يفعل . وأيقن وكيل الخارجية السعودية أنه لن يجد مصرياً أحسن استعداداً لإعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية من على ماهر باشا ، فأتم الرجلان التفاهم ، ووقعا المعاهدة ، واطمأنت نفس على باشا إلى أنه قام بواجبه لمصلحة وطنه فى هذا الأمر الذى يهم المسلمين فى مصر ، بل يهم المسلمين فى أقطار الأرض جميعاً .

فأما المسألة الثانية ، مسألة العرش والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر ، فكان على باشا حريصاً أشد الحرص على أن يتمها على خير وجه . فهو لم ينس أنه كان موضع ثقة الملك فؤاد ومحل رعايته سنوات طويلة من حياته ، وأن عليه من أجل ذلك واجبات يقتضيه الوفاء أن يقوم بها ؛ هذا ومركزه فى الوزارة ، وما ألقى عليه الدستور من تبعات ، يقتضيه أن ينهض بهذا الواجب فى هذا الموقف الدقيق على أتم وجه وأكمله .

والحق أنه أدى لوطنه ، ولذكرى مليكه الراحل ولولى العهد الذى آل إليه العرش بعد أبيه ، خير ما يؤديه رجل مسئول .

ففى يوم وفاة الملك فؤاد ، نادى على باشا ماهر بالأمير فاروق ملكاً على مصر ، برغم أنه كان لا يزال بعيداً عن أرض الوطن ، وأنه كان ولما يبلغ سن الرشد . لكن على باشا ذكر العبارة التى ترددها الأمم فى مثل هذه الحال : « مات الملك ، يحيا الملك » ، فنادى بفاروق الأول ملكاً على مصر ، ثم اتجه بعنايته إلى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشد المقرر بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشد لإدارة الأموال الخاصة .

وقد استعان فى هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة من ناحية ، وبرجال الشريعة الإسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى . ولمّا كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت . فقد تناولت الأحاديث ، ونشرت الصحف ، أن ثمت تفكيراً فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من إتمام دراسته بإنجلترا ، ونسبت هذا التفكير إلى البريطانيين حيناً ، وإلى بعض المسئولين من المصريين حيناً آخر . ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير . فالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، والذى نص الدستور

على قيامه ، قد جعل سن الرشد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية . وليس يجوز تعديل الدستور ، والملك لم يبلغ سن الرشد ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش . لا مفر إذن من الإذعان للأمر الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سناً للأهلية السياسية . لكن ! هل يعتبر هذا السن كذلك سن الأهلية الشخصية والأهلية المالية ؟ ! أم يجرى حكم القانون العام فيهما ؟ !

لم يستسغ على باشا أن يكون الملك ، وقد أشرف على السابعة عشر من سنى حياته ، قاصراً عن إدارة شئونه . لهذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة ، استند فيها إلى رأى رئيس لجنة القضايا وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، جاء فى ختامها : « وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشداً من الناحية الشخصية والمالية » . وعلى هذا أعلن رشد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك . وصفق الناس لهذا الإعلان ، حين خفض على باشا ماهر بقانون مخصصات جلالة الملك السنوى من مائة وخمسين ألفاً إلى مائة ألف من الجنيهات .

* * *

آن للجبهة الوطنية أن تستأنف المفاوضات بعد تمام الانتخابات ، وآن لى أن أتتبع سيرها ، وكنت منقطعاً عنها كما قدمت فى أثناء مقامى بالحجاز ، ثم اشتغالى بالمعركة الانتخابية . والواقع أن ما تم منها إلى ذلك التاريخ لم يكن ذا بال . فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات فى قصر الزعفران فى الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكانت جلسة علنية . فألقى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضة المصرى خطاباً أشار فيه إلى الأزمة التى يجتازها العالم ، وإلى مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ثم قال : « إن المعاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضاً وفوق كل شيء ضرورة معنوية للإنسانية . فهى بشير بعهد سلام وإخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربية التى هى مهد الديمقراطية والحرية » . وأجاب سير مايلز لامبسون على هذا الخطاب ، فوافق على ما ذكره النحاس باشا من أن الاتفاق بين مصر وإنجلترا من شأنه أن يفضى إلى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات المضطربة التى يجتازها العالم ، وذكر أن الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجدد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية ، برغم أن المفاوضات السابقة لم تثمر الثمرة المرجوة ، مقتنعاً بأن رجال الجبهة لن يدخروا وسعاً فى تجنب تكرار الفشل .

وبدأت المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه . فلم تكن حرب الحبشة وحدها هى التى تقلق بال المتفاوضين ، بل كانت نذر الحرب تتبدى فى أوربا نفسها . فقد نقض هتلر عاهل ألمانيا معاهدة فرساى ، واحتل منطقة الرين ، وألقى فى الريخستاج خطاباً تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا . ترى ، أيدعو هذا الجو إنجلترا إلى التساهل فى مفاوضة مصر ،أم يدعوها إلى التشدد فى هذه المفاوضة ؟ وماذا يكون لهذا الجو من أثر فى نفوس المفاوضين المصريين ؟ صوَّر هذه المعانى مستر فيليب جريفس — محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمس — وكان قد جاء إلى مصر فى هذا الظرف ، فى مقال عنوانه : (قيمة صداقة مصر لإنجلترا) ، جاء فيه : « من أشد بواعث الأسف أن تمنى المحادثات المنتظرة بالفشل لإصرار الخبراء البريطانيين إصراراً لا مسوغ له على دعوى سلامة بريطانيا . فلا ريب أن مصر الصديقة أعظم نفعاً للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط » . وجاء فيه كذلك : « لن يستطيع أى زعيم سياسى مصرى له مكانة أن يعرض سمعته للخطر بالانفصال عن الوفد الرسمى للمفاوضة لأسباب شخصية أو حزبية . وجميع الأحزاب الممثلة لمصر تشعر بأن هذه الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الأخيرة التى تتاح لهم » .

وفى الثانى عشر من مارس عقدت الجلسة العملية الأولى للمفاوضات ، وعلى أثرها قدم المفاوضون البريطانيون مذكرة تلاها سير مايلز لامبسون فى الجلسة . وبعد أيام قليلة ردت هيئة المفاوضات المصرية على هذه المذكرة بمذكرة مثلها ، فتبين أن الشقة بين الفريقين واسعة . هذا مع أن الموضوع الذى تناوله البحث لم يتجاوز المسألة العسكرية ، بل لم يتجاوز من المسألة العسكرية سوى جانبها البرى . أما الجانبان البحرى والجوى ، فظلا محتفظاً بهما . هنالك توقفت المفاوضات واعتقد كثيرون أن مصيرها إلى الفشل .

ظهرت فى هذا الموقف شخصية أمين عثمان . وكان يومئذ شابًّا موظفاً بوزارة المالية ، عين فى سكرتارية وفد المفاوضة لأنه كان يجيد الإنجليزية ؛ إذ تعلم فى مدارس فكتوريا بالإسكندرية ، ثم درس فى إنجلترا ، وتزوج من سيدة ايقوسية قيل إنها ظريفة الحديث ، وإن سير مايلز لامبسون يجد فى نكتتها القومية الحاضرة متاعاً . وقد اتصل أمين عثمان بسير مايلز وأصبح موضع رعايته . لهذا سهل عليه أن يكون أشبه بضابط اتصال فى المفاوضات بين سير مايلز والنحاس باشا . وقد أدت هذه الرعاية إلى اجتماع رئيسى الوفدين المتفاوضين ابتغاء التغلب على الصعوبة القائمة . ولكن الموقف لم يبد فيه تبدل ظاهر ، إلى أن جرت

الانتخابات وتولى النحاس باشا رياسة الوزارة خلفاً لعلى باشا ماهر . وفى أثناء هذه الفترة بدأت الصحافة البريطانية تتحدث عن المساومة من الجانب المصرى ، وكأن المفاوضات بطبعها ليست مساومات كالبيع والشراء ، وكأن الجانب البريطانى لم يكن أكثر مساومة من الجانب المصرى حين يتمسك بالواقع يريد أن يدفع به الحق الذى يتمسك به الجانب المصرى .

فقد كان الجانب البريطانى يريد أن يتراجع فى المسألة العسكرية عما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ ، بحجة أن الموقف الدولى تغير ؛ وكان يريد لذلك أن تظل القوات البريطانية ولها حق التنقل فى أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها . وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات إلى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ . ومهما يكن من تغير الموقف الدولى فإن هذا التغير كان متوقعاً دائماً . لكن الجانب البريطانى اتخذه حجة فى المفاوضات مما أدى إلى توقفها زمناً غير قليل . بل لقد اضطر سير مايلز لامبسون أن يسافر بنفسه إلى لندن ، وأن يقابل المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية . وقد حمل معه فى هذه الرحلة تقارير عما دار بين المفاوضين المصريين والمفاوضين البريطانيين بالقاهرة ؛ فذكر الناس لمناسبة سفره هذا سفر لورد اللنبى إلى لندن قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد استطاع المندوب السامى البريطانى ، فى أثناء مقامه بعاصمة بلاده ، أن يتغلب على عقبة المسألة العسكرية ، واستطاع بذلك أن يعود إلى مصر ليستأنف المفاوضة مع وفد مصر ، وأن يجد من الصحافة البريطانية مؤيداً قوياً لدى الرأى العام البريطانى ؛ يقنعه بأن صداقة مصر خير من التسلط عليها عسكرياً . على أن ما صنعه سير مايلز لم يكن كسباً لمصر وحدها ، بل كان فيه كسب أعظم لإنجلترا . وبهذا تم الاتفاق ، وحل الخلاف الذى توقفت المفاوضات بسببه زمناً غير قليل .

فقد اتفق الطرفان آخر الأمر على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ؛ لا فى حالة الحرب وكفى ، بل فى حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها . وقد كان هذا الذى انتهى الاتفاق إليه مثار خلاف بين المتفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم إلى ضرورة قطع المفاوضة . فمن ذا يقدر المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ، وهى لا يمكن أن تزيد على احتمال من الاحتمالات لا صلة بينه وبين الحرب بالفعل ، بل لا صلة بينه وبين خطر الحرب الداهم ؟

وخطر الحرب الداهم نفسه أمر تقديرى بحت . فإذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر فى حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل . أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ففيه التجوز كل التجوز .

على أن الجو الدولى ، الذى أحاط بالمفاوضات ، كان يدفع الطرفين جميعاً إلى الحرص على النجاح . فقد كانت إنجلترا تقدر أن طمأنينتها إلى سلامة جيوشها فى مصر ، لا تكون تامة إذا بقيت روح الشعب المصرى عدائية لبريطانيا . وقد كانت مصر تقدر أنها معرضة ، بحكم مركزها الجغرافى ، لتشترك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوربا . لإنجلترا كما لمصر مصلحة إذن فى عقد معاهدة بينهما . لكن كل فريق يجب أن يحصل من هذه المعاهدة على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فلا يضار فريق فيما لا ضرر فيه على الآخر ، ولا يحجب عن مصر حق لا ضرر على إنجلترا من التسليم به .

كان هذا الموقف الأخير موقف محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين . فقد رأى فى نظرية خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها مالا يطمئن ضميره إليه ، فجاء من الإسكندرية حيث كانت المفاوضات تجرى فى قصر أنطونيادس ، والتقى فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمود عبد الرازق باشا وبى ، وشرح لنا الموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعلا ، وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا يسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بإلغائها الإلغاء التام . وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة نصاً تتعهد به إنجلترا أن تعاون مصر على هذا الإلغاء . فإن حصل محمد باشا على هذه الترضية ، كانت كسباً لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم انسحابه . فأما إذا رفضت إنجلترا هذا النص على إلغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييداً حاراً ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت إنجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لإلغاء الامتيازات ، وحررت المعاهدة ، وتولى تحريرها مستر بِكِتْ المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذى كان مساعداً لسير سيسل هيرست مستشارها السابق . وعلى ذلك اتفق على أن توقع

المعاهدة فى لندن ، يمضيها مستر أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية مع المفاوضين المصريين .

وسافر المفاوضون المصريون ، كما سافر سير مايلز لا مبسون المندوب السامى البريطانى ومعاونوه فى المفاوضات . وجرت محادثات أخرى فى العاصمة البريطانية انتهت إلى وضع اتفاقات ثانوية ، فى صورة خطابات متبادلة بين وزير الخارجية البريطانية والنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية .

والمعاهدة فى مجموعها لم تخرج فى نظر كثيرين عن المبادئ التى وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ . فهى محالفة أساسها دفاع إنجلترا عن مصر فى الحرب ، واقتصار معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليفتها داخل حدود بلادها ؛ ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلى فى الحرب ، بل بتقديم الموانى والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطانى .

على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل ما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية فى النص ، وإن علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية فى الواقع من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين ألا تتخذ فى سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى . وطبيعى أن ذلك معناه ألا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة إنجلترا . وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع ، وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجاً خاصًّا فى سياستها لم يغير ذلك من سياسة إنجلترا فى كثير ولا فى قليل . ومن ذلك كذلك ، تعهد الدولتين بالتشاور إذا اضطرب الجو الدولى بالنذر لتتخذا خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن إنجلترا لا تغير خطتها تبعاً لرأى مصر . وهذا منطق الواقع .

فالإمبراطورية البريطانية المترامية الأطراف ، والتى تجرى على سياسة تقليدية ثابتة منذ عشرات السنين ، لا يمكن أن تخالف هذه السياسة التقليدية لغير شىء إلا أن لمصر رأياً آخر .

وقضت المعاهدة على أن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى . ولهذا معناه الواضح . كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، تتولى تدريب الجيش المصرى ، له كذلك معناه الواضح الذى لا يحتاج إلى كد الذهن لتبينه . والطريف كذلك فى المعاهدة أنها نصت على ارتباط مصر بتنفيذ ما سمته سياستها هى فى إنشاء

الطرق التى نسميها حتى اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بإنشائها تسهيل المواصلات للجيش البريطانى بين القاهرة والإسكندرية وبورسعيد .

مع هذا نظمت هيئات الوفد بأمر الحكومة مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين ، وأطلق النحاس باشا على المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وأقامت الحكومة أقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة . وألقى مكرم عبيد باشا خطاباً حماسياً فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول يحبذ به المعاهدة ويعتبرها نصراً مبيناً .

لم يكن محمد محمود باشا من القائلين بالرأى الذى قال به النحاس باشا أو مكرم عبيد باشا . ولم يكن الدكتور أحمد ماهر من هذا الرأى كذلك . بل كان رأيهما أن المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، ومن باب أولى ليست الشرف والاستقلال مجتمعين . وقد أوضح محمد باشا هذا الرأى فى كلمة أعدها ثم ألقاها بمجلس النواب . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو أحد الذين وقعوا المعاهدة ، أن يقول بعدم الموافقة عليها وإبرامها . وغاية ما استطاع أن ترك الأحرار الدستوريين يعبر كل منهم صراحة عن رأيه الخاص فى المعاهدة : يعارضها من شاء ، ويحبذها من شاء ، ويقول مثل قوله إنها خطوة فى سبيل الاستقلال من شاء . أما الدكتور أحمد ماهر فلم يكن يملك أن يملى مثل هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه . وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى سنة ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيماً جديداً فى مصر . ولم يقبل النحاس باشا هذه المشورة . فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعاً لتعديل النظام الحزبى ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو فى سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، وكذلك عاد المفاوضون المصريون إلى مصر ، ولم يكن ثمت تفكير فى شىء إلا فى عقد دورة غير عادية للبرلمان تعرض فيها المعاهدة لإبرامها .

وعقدت هذه الدورة غير العادية فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ونوقشت المعاهدة فى مجلسى البرلمان : فى النواب أولا ثم فى الشيوخ . وقد تولى معارضتها فى كلا المجلسين عدد محدود من الأعضاء . وأدلى محمد محمود باشا بالرأى الذى سبقنا إلى ذكره ، وكذلك الدكتور أحمد ماهر ، وعارض المعاهدة فى أساسها بهى الدين بركات باشا وبعض النواب . وقد عارضها من الشيوخ حسن صبرى باشا وحافظ رمضان باشا ، وحللتها أنا تحليلا انتهيت

منه إلى أنها صورة محورة من مشروع ملنر ، وإلى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لا تصل بمصر إلى مركز الدومنيون ، فيجب أن يصوت كل عضو فى الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها . فمن أراد الاستقلال أو نظاماً كنظام الدومنيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها .

أبديت هذا الرأى فى الصباح ، وكان المنتظر أن يؤخذ الرأى على المعاهدة فى المساء . وقد مرضت بعد ظهر ذلك اليوم فلم أتمكن من حضور جلسة الشيوخ ، ففسرت الصحف امتناعى بأنه متعمد لكى لا أبدى رأياً . والواقع أننى لزمت بالفعل فراش المرض ثلاثة أيام . لكن الظروف أدت بالناس إلى هذا الظن ، ولم يكن لى أن أقول فيه شيئاً بعد أن أبديت رأيى فى الموضوع بكل صراحة .

وقد يلفت النظر أن اعتبرت مناقشة المعاهدة وبيان ما فيها من أوجه النقص فى تحقيق استقلال مصر معارضة للوزارة ، ومعارضة اعتبرها أنصار الوزارة خصومة أساسها سوء القصد وانتهاز الفرصة لمناوأة الحكومة . هذا مع اطمئنانهم إلى أن المعاهدة ستبرم ، وستوافق على إبرامها كثرة كبيرة فى المجلسين . لكننا تعودنا فى مصر أن نضيق ذرعاً بكل رأى يخالف رأينا ، وأن نرى فى هذه المخالفة خصومة بل عداوة . ولو أن هؤلاء الذين ضاقوا ذرعاً بنقد الناقدين يومئذ ، أوتوا شيئاً من العلم بما تتمخض عنه التطورات الدولية ، وقدروا ما يمكن أن يحدث ، وما حدث من بعد بالفعل من عدم رضا مصر ، وعدم رضا النحاس باشا وأنصاره عن المعاهدة — إذن لكانوا أرحب صدراً ، ولرأوا فى معارضة المعارضين ونقد الناقدين أساساً ترتكز عليه بلادهم من بعد ، على نحو ما فعلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

* * *

أبرمت المعاهدة ، وآن أوان التفكير فى مصير الامتيازات الأجنبية ، بعد أن تعهدت إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص منها . وكان الناس يحسبون أن يتألف وفد المفاوضة فى هذا الموضوع ممن فاوضوا فى معاهدة مصر وإنجلترا ، بعد أن تتم الهيئات الفنية المختصة دراسته . لكن أمور الحكم جرت على نحو جعل جو التفاهم الذى كان سائداً فى أوائل هذا العام ، عام ١٩٣٦ ، تعلوه السحب ، ثم يتلبد بألوان من الخلاف الحزبى تعيد الشقاق سيرته الأولى ، وتتنفس فى الوقت ذاته عن تيارات فى الوفد لا تظهر بادئ الرأى ، ولكنها تعمل عملها فتمهد لاتجاه جديد بعيد الأثر فى حياة البلاد وفى حكمها .

وأول ما ظهر من بوادر الفرقة أن أغدقت الوزارة على أنصارها ومحسوبيها رتباً لا حصر

لها ، وقيل يومئذ إنها فعلت ذلك ابتهاجاً بالمعاهدة ولو أن هذه الرتب اقتصرت على المفاوضين ، والذين عاونوهم فى المفاوضات ، لكان ذلك طبيعياً ولما أثار أية ثائرة . لكن المفاوضين لم ينلهم من هذه الرتب شيء، خلا إنعام مجلس الوصاية بقلادة فؤاد الأول على رئيس المفاوضين مصطفى النحاس باشا ، وبنيشان الكمال على السيدة المصونة حرمه ، وكانت قد صحبته فى أثناء المفاوضات . أما المفاوضون الآخرون فكانوا فى غنى عن الرتب والألقاب ، فلم ير مجلس الوصاية أن يمنحهم فوق ما عندهم .

فأما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات ، ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ولم يكن أحدهم يطمع فى أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية فى الأقاليم . هنالك ضج منافسوهم ، ومن يبزونهم فى الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا فى هذه الإنعامات من الميل الحزبى ما لا يتفق وموجب العدل ، وشكا هؤلاء إلى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق فى المعاملة بغير مسوغ ، ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى .

لم تكن هذه المسألة كافية لتثير فى الجو ما يكدر صفاءه ، وإن تركت فى النفوس أثراً مكظوماً . لكنها مع ذلك كانت ذات دلالة واضحة . تلك أن الحكومة القائمة لم تعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد فى النضال الحزبى ، بل رأت استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلها .

ولم يكن النضال الحزبى ، منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، قائماً على أساس من مبادئ متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييداً ومعارضة ، بل كان قائماً على فهم مخطئ لمعنى الحكم فمنذ اليوم الذى قال فيه سعد باشا إنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحماً ودماً فهم الناس ، ولا يزالون ، مع الشيء الكثير من الأسف ، أن الهيئة القائمة فى الحكم تتولاه على أساس من محاباة أنصارها ومحاربة معارضيها ، ولا تتولاه لحساب الجميع على سواء ؛ تقوم فيه بينهم بالقسط ، وترعى الذمة والعدل .

وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم فى شيء، بل هو تعصب ذميم من الحاكم لأنصاره ومريديه الذين يدينون له ولو لم يؤمنوا به . وقوام هذا التعصب المنافع أو الانتقام من المنافسين . وإذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل ، وتوارى سلطان

القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعاً عن أنفسهم ، فإذا نجحوا فى مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيها مقامه صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال فى شئون الدولة تسير من سيئ إلى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المضرة الناشئة عن هذا التعصب الذميم لاحقة بها فى حاضرها ومستقبلها . عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ، ويحرص على أن يكون الحكم لمصلحة الجميع ، لا لمنافع من يلونه ، ومن يناصرون هؤلاء الذين يلونه .

وهذا النوع من الحكم القائم على التعصب لا يعرف فى الواقع شيئاً اسمه المبادئ ، وإنما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية . ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب فى سبيله جرائم شر الجرائم . فالناس لا يختصمون إلى حد ارتكاب الجريمة على المبدأ ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح هذه الخصومة مقارعة الحجة بالحجة ، ومحاولة إقناع الكثرة من أهل الأمة بهذا الرأى أو بذاك . والحكم إذا قام باسم الجميع لحساب الجميع ، فلا يجر أحد منه مغنماً لنفسه ولأنصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقده الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأى معركة ولن ترتكب جريمة . أما إذا قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات ، فقد ترعرعت الخصومة وأفرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر إلى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ إلى وقتنا الحاضر من شر ومضرة .

* * *

وإن الوزارة الماضية فى سياستها الحزبية ، إذ نجمت مسألة رأتها المعارضة غير خالية من الشوائب ، فاتخذتها صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان . تلك مسألة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . واستنباط الكهرباء من هذه المساقط مسألة حيوية لمصر . وقد تناولها البحث منذ سنة ١٩١٢ . لكن الحرب العالمية أعلنت فى سنة ١٩١٤ واستمرت إلى سنة ١٩١٨ ، فعطلت هذا البحث ، ثم عطلته الثورة المصرية إلى سنة ١٩٣٦ . لكنْ حكومة يومئذ مالت إلى شركة بذاتها ، إنجليزية الجنسية ، وبدأت تفاوضها لتنفيذه ، وحرصت على أن تتم الصفقة معها . عند ذلك نادت المعارضة بأعلى صوتها : « رويدكم أيها الحكام ! إن مثل هذا المشروع الضخم يجب أن يطرح فى مناقصة عالمية ، وألا تستأثر الحكومة بالرأى فيه مساومة مع شركة تختارها . فالمناقصة العالمية

تبعد الريبة وتدعو الأمة إلى الاطمئنان إلى نزاهة الصفقة ، وإلى أنها غير مشوبة بشائبة من منفعة ذاتية » . وهذا منطق سليم لا ريب . لكن الحكومة أجابت بأن المناقصة العالمية غير مجدية نفعاً فى هذه المسألة بالذات ، لأن لكل شركة من الشركات ، التى تقوم بهذه الأعمال الضخمة ، سرًّا لا تذيعه ، وحسب الحكومة أن تطمئن إلى مقدرة الشركة ، وإلى أنها باشرت هذه الأعمال من قبل ليكون لها كل العذر فى مساومتها وعقد الصفقة معها .

أحدث اعتراض المعارضة أثره . وقد ظهر من بعد أن هذا الأثر كان أبعد غوراً مما ظن الناس ، لأن أعضاء فى الوزارة ، منهم محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا ، لم يكونوا مطمئنين إلى هذه المساومة ، وكانوا يريدون أن تطرح العملية فى مناقصة عالمية . ولم يعرف أحد اعتراض الوزيرين إلا حين عُدِّلت الوزارة على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية ، بعد أشهر من صيحة المعارضة ، فقد أعاد النحاس باشا يومئذ تأليف الوزارة ولم يختر معه النقراشى باشا وغالب باشا . ونشر غالب باشا بيانات عن الخلاف الذى كان قائماً على استنباط الكهرباء من مساقط أسوان وطرحه فى مناقصة عالمية ، وتمسكه هو وزميله النقراشى باشا بهذا الرأى .

أدى اختلاف المعارضة مع الحكومة فى هذه المسألة ، وأدت سياسة الحكومة سياسة حزبية صورناها من قبل ، إلى نضال بين الوزارة ومعارضيها لم تقبل المعارضة معه أن تشترك فى المفاوضة فى مسألة الامتيازات والتخلص منها ؛ وذلك برغم دعوة الحكومة إياها للاشتراك فى هذه المفاوضة ، وأن النص على تعهد إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص من الامتيازات قد أدرج فى المعاهدة المصرية الإنجليزية حرصاً على بقاء محمد محمود باشا فى هيئة المفاوضة .

أفكانت المعارضة مع ذلك على حق فى رفضها التعاون مع الحكومة فى مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات ، للتخلص من هذه الامتيازات ؟ ترددتُ فى الإجابة أول ما عرض هذا الموضوع للبحث ، وكنت أميل بادئ الرأى للمشورة بضرورة التعاون . ودعانى إلى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات فى المعاهدة المصرية الإنجليزية . لكن إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكلهم من وفد المفاوضة مع إنجلترا ، رأوا غير رأيى . وكانت حجتهم أن مسلك الوزارة فى الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى فى مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة . فإذا اختلف المعارضون أو أحدهم مع أعضاء الوفد من أنصار الوزارة ، حمل

هذا الخلاف على أنه استمرار للمعارضة ، ومحاولة لتعطيل جهود الوزارة فى مسألة قومية . وهذه تبعة لم يرد المعارضون حملها ، ولهذا رأوا ألا يشتركوا فى مؤتمر مونتريه .

وهذا شاهد آخر بأن الحزبية لم يكن أساسها خلافاً فى الرأى على مبدأ من المبادئ أو مذهب من المذاهب ، بل كانت قائمة على هذا الخطأ البالغ فى فهم معنى الحكم ، وتصوره على أنه تحكم جماعة من الأمة فى جماعة ، لا على أنه تنفيذ مبادئ يعتقد الذين ينفذونها أنها عادلة ، وأنها تكفل الخير لجميع أبناء الأمة وتؤدى لذلك إلى تقدمها ورخائها .

وقع حادث آخر ، اتخذته المعارضة صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان جعل كل تعاون بينهما غير ممكن . ذلك هو حادث ميت عساس . وهو حادث عادى يقع مثله ، ولكنه يرسم من الحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم فى مصر وفى غير مصر ، أياً كانت الوزارة القائمة به . فقد صدمت سيارة نقل شخصاً على مقربة من محطة ميت عساس ، فحطمت سيقانه وعرضت حياته لخطر ثم توفى بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل حين وقع الحادث وأرادوا الاعتداء على سائقها ، فجاءت قوة من البوليس لتفريقهم فاعتدوا عليها ، فاستعان بندر سمنود – وميت عساس تجاوره – بقوة من مديرية الغربية . وجاءت القوة وفرقت الأهالى وقبضت على عدد منهم وحبستهم ، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس على نحو مزر يعيد إلى الأذهان حادث البدارى الذى أشرنا إليه من قبل . وكانت جريدة « البلاغ » تنشر أنباء هذا التعذيب ، فيثير ما تنشره عواطف الناس ويصور الحكم صورة تعسة . عند ذلك ندب محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين أحمد بك عبد الغفار عضو الحزب وعضو مجلس النواب فذهب إلى ميت عساس ، واتصل بالناس ، وجاء ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجواباً للحكومة فى مجلس النواب عن الحادث ، ثم قدم مدنى بك حزين عضو النواب الحر الدستورى استجواباً آخر .

ولعل النحاس باشا قد اعتقد أن هذه الحركة موجهة ضده بالذات ، لأن سمنود بلده ومسقط رأسه . على أنه لم يبد ما يدل على هذا ، بل واجه هذين الاستجوابين بدفع دستورى يمنع نظرهما لأن الحادث موضع تحقيق أمام النيابة ، ولأن مبدأ فصل السلطات يحرم على البرلمان مناقشة موضوع مطروح أمام القضاء قبل أن يفصل القضاء فيه . واستبعد المجلس الاستجوابين ، وأقر هذا الدفع بقرار من الأغلبية الكبيرة التى تؤيد الوزارة ، وأصبح هذا من بعد سابقة وحجة فى يد كل وزارة تواجه بهما من يستجوبها فى أى أمر يتخذ القضاء فى أى من جوانبه إجراء من الإجراءات .

لم يقض قبول مجلس النواب الدفع واستبعاده الاستجواب على إثارة المعارضة حادث ميت عساس ، من حيث دلالته على أسلوب الحكم وإجراءات البوليس . بل استمرت هذه المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان ، وخيل إلى كثيرين أن تمسك الوزارة بهذا الدفع لا يعدو أن يكون فراراً من مواجهة الواقع . فإذا كانت النيابة أو كان القضاء يحدد المسئولية القانونية لكل متهم يقدم أمامه ، فالمسئولية السياسية التى تحمل الوزارة تبعتها لا تتصل بهذا التحديد ، إلا إذا تناول البرلمان الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها جنائيًّا قبل أشخاص بذواتهم . هنالك يتجاوز البرلمان اختصاصه بالفعل . أما المسئولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم فلا شأن للقضاء بها ، وإنما الشأن للبرلمان وحده .

جعل حادث ميت عساس كل تعاون بين الحكومة والمعارضة غير ممكن . ورأت الحكومة ، بعد أن رفضت المعارضة الاشتراك معها فى مؤتمر مونتريه ، أن تستعين بعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا لكفايته التشريعية الممتازة ، وأرادت أن تعينه مستشاراً للوفد المفاوض ، فرفض إلا أن يكون عضواً فى هذا الوفد ، فعين عضواً . وسافر النحاس باشا وسائر أعضاء الوفد معه إلى مونتريه ، واستمرت المفاوضات مع ممثلى الدول صاحبات الامتيازات زمناً ، ثم أسفرت عن معاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات التشريعية والمالية ، وقررت فترة انتقال مداها اثنتا عشرة سنة تلغى بعدها المحاكم المختلطة . وعرضت هذه المعاهدة على البرلمان فأقرها من غير مناقشة تقريباً .

اقتضى تنفيذ معاهدة مونتريه أن يسن قانون جديد للعقوبات يطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة جميعاً . فقد أحالت المعاهدة على المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التى تقع منهم ، وكانوا قبل ذلك يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية . فلما وضع مشروع هذا القانون وعرض على البرلمان ، كان أول ما عنيت به أن أدرس ما فيه من نصوص تتعلق بالصحافة وحرية النشر ؛ فحرية النشر كحرية الرأى مما أقدسه وأدين به . وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفر منه نفسى أشد النفور ، وأرى فيه اعتداء صارخاً على أكرم حرية إنسانية : حرية الرأى والتعبير عنه .

ولم يكن إيمانى بحرية الصحافة ناشئاً عن كتابتى فى الصحف مذ كنت طالباً بالحقوق ، ولا عن قيامى برياسة تحرير « السياسة » خمسة عشر عاماً سويًّا ، بل كان إيماناً عميقاً قديماً متصلا بإيمانى الثابت القوى بالكرامة الإنسانية .

وأذكر لهذه المناسبة أن جمعية الطلبة فى باريس كانت قد أقامت فى سنة ١٩١٠

حفلة لافتتاح دارها ، وكان طلاب الهندسة المعمارية هم الذين وضعوا تصميم الدار وأشرفوا على بنائها . وقد دعا مجلس إدارة الجمعية لهذه الحفلة كاتب فرنسا الأكبر يومئذ ، أناتول فرانس ، فألقى خطاباً لا تزال بعض عباراته ترن فى أذنى إلى اليوم . تحدث عن حرية الرأى وحرية التعبير عنه لمناسبة كانت باريس ، بل كانت فرنسا كلها تهتز لها إذ ذاك أيما اهتزاز . تلك أن الحكومة الفرنسية سحبت نيشان اللجيون دونير من الكاتب الفرنسى فيكتور مارجريت لأنه نشر قصته « الغلامة La Garçonne » ، فكان تعليق أناتول فرانس على هذا التصرف ، الذى اتخذ فى حدود قانون قائم ، أن قال : « إن كل قانون يحد من حرية الرأى ، وحرية التعبير عنه ، أيًّا كان هذا الرأى ، قانون أثيم » كم صفقت وصفق زملائى الطلبة لهذه العبارة القوية التى صادفت موضع الإيمان فى نفسى ، والتى بقيت لذلك منقوشة فى ذاكرتى ، فأنا أرويها اليوم بعد أربعين سنة من سماعها ، وكأن الحفلة حافلة لا تزال ، وكأن أناتول فرانس لا يزال أمامى يقولها بصوته المتهدج . ولم تغير الحوادث ، ولم يغير تعاقب السنين ، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة ، من إيمانى بحرية الرأى ومقتى لكل قانون يحد منها . فأنا أمقت العنف والاعتداء والبطش والجريمة ، وأرى أن ميدان الرأى الحر الذى يناضل عن نفسه ، ويناضل الرأى الذى يناقضه ، هو وحده الميدان الإنسانى الذى يكفل للأمم التقدم والرخاء والحرية .

عنيت إذن بأن أدرس ما فى مشروع القانون الجديد من نصوص تتعلق بحرية الصحافة وحرية النشر ، ودعانى إلى هذه العناية ما واجهنى فى حياتى الصحفية من اعتداء على حرية النشر وما سن من تشريعات لتسويغ ما حرّمه القضاء من هذا الاعتداء ، وما كان من احتجاج على هذه التشريعات أدى إلى إلغائها ، ثم ما علمته من أن هذه التشريعات المقيدة لحرية النشر أعيدت نصوصها إلى هذا القانون الذى يراد تطبيقه فى المحاكم المصرية جميعاً .

وقد أدخل هذا الذى علمته إلى نفسى من الروع ما نشر أمام بصيرتى كل ما قاسيت من عسف ، وما بذلت من مجهود فى الدفاع عن حرية الرأى والنشر ، مما لا يزال موضع اغتباطى حتى اليوم ، وسيبقى موضع اغتباطى ما حييت .

أوردت فى الفصل الرابع من هذه المذكرات أن النضال بين الأحرار الدستوريين وسعد زغلول باشا أدى إلى محاكمتى ، وأن محكمة الجنايات قضت ، بعد مرافعات طويلة ، بتغريمى ثلاثين جنيهاً ، وأن محكمة النقض والإبرام نقضت هذا الحكم وقضت بالبراءة ، وإننا اعتبرنا حكم النقض هذا دستوراً للصحافة يومئذ ، لأنه قرر المبادئ السليمة التى يجب أن تسود فى بلد ديمقراطى . فقد قرر أن الطعن الذى لا يكون موجهاً إلى مجلس

النواب نفسه كهيئة نظامية ، بل إلى بعض أعضائه أيًّا كانوا ، يعتبر طعناً موجهاً إلى أشخاص معينين ، وأن عبارة « الهيئات النظامية » التى يحميها القانون لا يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأى حال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية . وقرر حكم النقض كذلك أن أعضاء المجلس النيابى كالموظفين العموميين ، فيما يختص بالطعن عليهم فى أعمال وظيفتهم ، فمن الجائز إقامة الدليل على صحة ما نسب إليهم . ثم قرر الحكم كذلك أن « من المسلم فى البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات ، وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد ، يتعرض عن علم ، لأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له ، وتبرير أعماله . فالمناقشات العمومية ، مهما بلغت من القوة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية ، تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها ، بهذه الطريقة ، أن تكون رأياً صحيحاً فى الحزب الذى تثق به وتؤيده ، ولا ينبغى للقضاء أن يتدخل فى تلك المنازعات إلا إذا كان هناك مساس أدبى أو مادى بمصلحة شخصية حقيقية » .

قررت محكمة النقض والإبرام هذه المبادئ فى سنة ١٩٢٤ ، فأصبحت دستور الصحافة لذلك العهد . وكان الطبيعى والمعقول أن تظل هذه المبادئ سائدة دائماً ، وألا يجنى عليها أحد على أى وجه . لكن الوزارات المتعاقبة ضاقت بها ذرعاً ، وفكرت فيها طويلا ، وودت لو تستطيع الخلاص منها ، ثم بقيت سنوات لا تقدر على شىء . ضاق زيور باشا بها ، وود لو أنه وجد السبيل للقضاء على معارضتنا له سنة ١٩٢٥ فلم يقدر . وضاق سعد باشا بها ذرعاً ، فكان مما صنع أن ترك منصة رياسة مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ونال موافقة المجلس على تخفيض مرتب رئيس محكمة النقض يومئذ ، أحمد طلعت باشا ، مائة جنيه فى العام . ولم تكن وزارة محمد محمود باشا الأولى ، وزارة سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، لتضيق بها ذرعاً ، وقد عطلت نص المادة ١٥ من الدستور حين علقت الحياة النيابية وأصبح فى مقدورها أن تعطل الصحف إدارياً . فلما كانت سنة ١٩٣٠ ، وأبدل صدقى باشا بدستور الأمة الدستور الذى وضعه ، صدرت عدة تشريعات عطلت هذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام . وقد حظرت هذه التشريعات على الصحف نشر ما تتناوله التحقيقات التى تجريها النيابة ، إذا أصدر محقق قراراً بهذا الحظر ، كما حظرت

نشر ما يحدث تبليغ بشأنه من وقائع ولو كان إثباتها جائزاً ، وحرمت رياسة التحرير على من يصدر ضده حكمان بالإدانة ولو لم يكن فيهما أى مساس بكرامته أو بشرفه . ولذا ارتفعت الصيحة عالية ، من جانب الأحرار الدستوريين ومن جانب الوفد ، استنكاراً لهذه التشريعات الرجعية الجائرة . لكن هذه الصيحة لم تنتج أثرها إلا فى وزارة نسيم باشا سنة ١٩٣٥ .

والواقع أنه كانت بين الصحافة وبين السلطة التنفيذية خصومة متصلة . فالصحف المؤيدة اليوم معارضة غداً . والوزارات المصرية كلها تضيق صدراً بالصحافة المعارضة وتود لو استطاعت تكميمها . ولم يكن فى مقدورها أن تفعل وهذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام سنة ١٩٢٤ قائمة . وهى لم تكن تستطيع أن نغير هذه المبادئ إلا بالتشريع . . وهذا ما فعلته وزارة سنة ١٩٣٠ .

وإنما أصدرت تلك الوزارة القوانين التى تحد من حرية الصحافة لتحمى نفسها من مهاجمة الصحف التى تعارضها ، وذلك بأن تتخذ معها من الإجراءات مثل ما كانت تتخذه الدكتاتوريات فى إيطاليا وألمانيا . وحماية الحكومة نفسها بتكميم الصحف عن طريق التشريع وضع مقلوب ، إن ساغ فى الدكتاتوريات فلا يمكن أن يكون له مسوغ فى الأمم الديمقراطية . ذلك بأن الحكومة الديمقراطية تقوم على أساس من ثقة الكثرة من الشعب بها ، وهى من ثم قوية بهذه الكثرة ، لا تستطيع المعارضة التغلب عليها وإن بلغت من الشدة أعظم مبلغ . أما وهى قوية بثقة الكثرة بها فلا عذر لها إذا لم تكفل الحرية للناس جميعاً ، والأقلية فى مقدمتهم . . فإذا هى سلطت على معارضيها العنف والبطش ، انقلبت دكتاتورية ظالمة أفحش الظلم .

وأذكر لمناسبة الحديث فى هذا الموضوع عبارات قوية أخاذة بالنفس بينة البلاغة ، ألقاها إبراهيم الهلباوى بك وهو يترافع عنى فى قضية رفعت علىّ فى عهد صدقى باشا . كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢ أمام دائرة الجنايات ، وكان يرأسها عبد العظيم راشد باشا . فقد ترافع المحامى الكبير ، ثم ختم مرافعته قائلا ما يكاد يكون نصه : « يا حضرات المستشارين ! إن البلاد تعيش فى هذا العهد فى ظلام دامس . كل ما حولنا عسف وبطش وإرهاب . لا يستطيع أحد أن يوجه نقداً للحكومة ثم يأمن على نفسه بين يومه وغده . لم تبق أمامنا فرجة ينفذ منها شعاع ضئيل من النور ، يستبقى الأمل فى نفوسنا ، إلا عدلكم . أفأنتم كذلك قد ضرب عليكم حجاب من الظلام ، كما ضرب على غيركم من أبناء الأمة ؟ أأصبح

العدل خائفاً من البطش خوف الشعب منه ؟ إننا نطمع فى كلمة منكم تبدد . ولو بعض الشيء من هذه الظلمة القاتمة المحيطة بنا ، الجاثمة على صدورنا . أفتقولون هذه الكلمة ، فيعاود نفوسنا بصيص من نور الأمل ؟ إنا لا يزال لنا فى عدلكم رجاء ، ولا نزال نطمع فى أن تحققوا هذا الرجاء » .

كانت نتيجة هذه المرافعة أن قضت المحكمة بتغريمى عشرة جنيهات ، وتلك أقل عقوبة فرضتها القوانين التى سنتها الوزارة ، وزارة سنة ١٩٣٠ .

على أن هذه العقوبة وما شابهها صدر عنها عفو شامل بعد زوال العهد الذى أصدر هذه القوانين .

كان الأحرار الدستوريون والوفديون جميعاً قد احتجوا على تلك القوانين الدكتاتورية المقيدة للحرية . فلما جاءت وزارة نسيم باشا فى أواخر سنة ١٩٣٤ ، ألغتها جميعاً وبقيت ملغاة إلى سنة ١٩٣٧ .

فلما قدم إلى البرلمان مشروع قانون العقوبات ليطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة على السواء ، تنفيذاً لمعاهدة « مونتريه » ، وكانت وزارة الوفد هى القائمة فى الحكم ، عجبت أشد العجب حين رأيت النصوص التى احتججنا واحتج الوفد عليها تبعث كلها وترد إلى الحياة فى مشروع القانون الجديد . لذلك وقفت فى مجلس الشيوخ أطلب إلغاء هذه النصوص ، وأعيد على مسمع المجلس تاريخها . وأيدنى الهلباوى بك فى طلب الإلغاء . لكن الأستاذ صبرى أبو علم ، وكيل وزارة الحقانية البرلمانى ومكرم عبيد باشا وزير المالية فى وزارة الوفد ، وقف كل منهما يدافع عن هذه النصوص الرجعية القاسية . ولما كان للوفد كثرة فى المجلس تؤيد الوزارة ، رفضت ما اقترحناه من إلغاء تلك النصوص ، ناسية أنها إذا طبقت على معارضيها اليوم فستطبق عليها غداً ، يوم تنتقل هى إلى صفوف المعارضة ، وأنها لن تستطيع يومئذ أن تطلب إلغاءها وهى التى أقرتها .

كيف سوغت حكومة الوفد لنفسها أن تقف هذا الموقف ؟ وكيف أقرتها هذه الكثرة فى مجلس الشيوخ على ماصنعت ؟ السبب واضح . ذلك أن إيماننا بالديمقراطية لم يتأصل بعد فى نفوسنا ، وأننا يوم نلى الحكم نتوهم أنا باقون فيه إلى الأبد ، أو نرى الحكم خير فرصة لشفاء ما فى نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .

ومن أسف أن هذه النصوص ، التى ألغتها وزارة نسيم باشا ثم أعادتها وزارة الوفد ، لا تزال باقية إلى يوم أكتب هذا الفصل : يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

لم يتأصل الإيمان بالديمقراطية فى نفوسنا ، ولا نزال نقول مع القائل : إنما العاجز من لا يستبد ، أو نقول مع الآخر :

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم ، فإذا آل الحكم إلينا ظلمنا كما ظلم ، ورأى أنصارنا فى عملنا هذا قصاصا عادلا وجزاء وفاقاً ، بل جرأة ممدوحة .

* * *

وقد تجلى مظهر ذلك صريحاً بعد معاهدة مونتريه ، على وجه أعاد للأذهان دكتاتورية موسولينى ودكتاتورية هتلر . فكما شكل موسولينى قمصاناً سوداء تدافع بالبطش عن نظامه ، وكما شكل هتلر قمصاناً من لون آخر تدافع بالبطش عن نظامه ، ألفت الوزارة الوفدية يومذاك القمصان الزرقاء تدافع بالبطش عن نظامها . وطبيعى ألا يتلاءم وجود هذه القمصان التى تقوم بالاعتداء على خصوم الحكومة مع حرية الرأى ، ولا مع أى معنى من معانى الديمقراطية .

وإنى لأذكر يوماً كنت أجتاز بسيارتى ميدان الإسماعيلية إلى ميدان الأزهار (الفلكى) ، قاصداً محكمة الاستئناف لبعض أمرى . وإننى لفى طريقى ، إذ هجمت شرذمة من هذه القمصان الزرقاء على سيارتى وانهالت عليها بعصىٍّ غليظة ، لم ينجنا منها إلا أن أسرع السائق حتى لا يدركنا المعتدون . وذهبت من فورى إلى نيابة مصر وأبلغت الأمر إليها ، فسألنى النائب عما إذا كنت أعرف أحداً من هؤلاء المعتدين . فلما طلبت إليه أن يسأل جندى البوليس ، المكلف بالإشراف على هذه المنطقة عن هذه القوة العرفية ومن كان يتولى قيادتها ، أفهمنى أن ذلك غير منتج ، واكتفى بأن هنأنى بالسلامة من الاعتداء ، وانتهى الحادث عند هذا التحقيق الصورى .

طبيعى ألا تتفق هذه الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معانى الديمقراطية ، وإن اتفقت مع الدكتاتورية التى تعاف حرية الرأى وحرية النشر .

عزمت فى منتصف هذا العام ، عام ١٩٣٧ ، أن أزور فلسطين ؛ أستجم بها زمناً ، وأقف على ما يجرى فيها . ولعلها طلعة الصحفى هى التى دفعتنى إلى هذه الزيارة . فقد كانت الأحوال فى هذه البلاد التى تجاورنا تدعو إلى القلق وإلى الإشفاق ، وكان لما يقع فيها من اضطرابات متصلة صدى قوى فى نفس الشعب المصرى ، وإن لم يكن له مع ذلك أى صدى فى الأوساط الرسمية . وكنت أشعر بعطف خاص على هذا الشعب الذى ألزم منذ نهاية

الحرب العالمية وضعاً لم يرضه ، بل ظل ثائراً به أعنف الثورة ، ثم لم يستطع مع ذلك أن يتخلص منه أو أن يتغلب عليه .

ففى سنة ١٩١٧ ظفر مستر وايزمان زعيم الفكرة الصهيونية بوعد بلفور ، وبه تعهدت إنجلترا أن تكفل لليهود وطناً قومياً فى فلسطين . فلما وُضِعت فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطانى ، بدأ اليهود المضطهدون فى أوربا الشرقية يهاجرون إلى « أرض المعاد » ، ويقيمون بمدن الساحل فى فلسطين . ثم إنهم أنشأوا بلدة تل أبيب بجوار يافا وجعلوها مقرًّا لما أسموه « الوكالة اليهودية » ، التى اضطلعت بتنظيم هجرة اليهود وبالتفاهم مع دولة الانتداب على هذه الهجرة . فلما تبين أهل فلسطين ما هم مقبلون عليه من خطر ، اتفقت كلمة العرب المسلمين والمسيحيين فيها على مقاومة هذه الهجرة ، ودعوا العالم الإسلامى والعالم العربى لتأييدهم فى هذه المقاومة . لكن الحكومات العربية لم تكن تستطيع أن تفعل شيئاً . فقد كان بعضها واقعاً تحت النفوذ البريطانى كمصر والعراق وشرق الأردن . وكان البعض خاضعاً لانتداب فرنسا كسوريا ولبنان . وكان سائرها مشتغلا بمشاكله الخاصة كاشتغال نجد والحجاز بما بينهما من خصومة أدت إلى حرب انتهت بانتصار العاهل النجدى على ملك الحجاز ، وما كان بين العاهل النجدى واليمن من خلاف استمر زمناً ثم انتهى إلى صلح .

لهذه الأسباب لم تكن الحكومات العربية تستطيع أن تمد لعرب فلسطين يدا . فأما الرأى العام العربى والإسلامى ، فكان يناصر هؤلاء العرب بكل قوته . وقد عقدت فى بيت المقدس عدة مؤتمرات حضرها من مصر محمد على علوبة باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وغيرهما ، وحضرها ممثلون للأقطار الإسلامية الأخرى وفى مقدمتها الهند . وقد سافر محمد على علوبه باشا والسيد أمين الحسينى مفتى فلسطين إلى الهند وجمعا منها أموالا لتأييد قضية فلسطين .

وحاول اليهود أن يستميلوا بعض طوائف العرب فى البلاد المختلفة إلى صفهم فلم ينجحوا .

وقد حدثت فى فلسطين عدة اضطرابات وقلاقل بسبب بيع أراضى العرب لليهود ، وبسبب استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين . وكانت هذه الاضطرابات والقلاقل تبلغ حد الثورة فى بعض الأحيان ، وكان يخشى لذلك خطرها . وكانت السياسة البريطانية تبدو فى ظاهر من محاولة التوفيق بين العرب واليهود فلا تجدى محاولتها ، فتبعث اللجان لبحث الوسائل لإقرار الأمن فى البلاد المقدسة ، ثم تضع هذه اللجان تقاريرها وتنتهى بذلك مهمتها . وبقيت الحال كذلك إلى سنة ١٩٣٧ ، وبقيت سياسة مصر الرسمية سياسة عطف على العرب لا أكثر ، لأن اشتغال مصر بمشكلاتها مع إنجلترا جعل سعد باشا وجعل غيره

من الساسة يرون ألا تشتت الجهود ، بل توجه كلها إلى تحقيق استقلال مصر . فلما عقدت معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وإنجلترا ، ثم عقدت معاهدة مونتريه ، بدأ التفكير الرسمى فى مصر يتخذ اتجاهاً جديداً ، وإن لم يبد لهذا الاتجاه الجديد أثر قبل سنة ١٩٣٨ .

قضيت بفلسطين عشرة أيام زرت خلالها المواقع التاريخية وقبور الأنبياء فى البلاد المقدسة ، واتصلت فى أثنائها بزعماء الحركة العربية ، وفى مقدمتهم السيد أمين الحسينى وراغب بك النشاشيبى . وعدت إلى مصر والناس جميعاً مشوقين إلى يوم يتولى جلالة الملك فاروق سلطاته الدستورية ، يوم بلوغه الثامنة عشرة من سنه . وكان جلالته يبلغ هذه السن ، بالحساب الهجرى ، فى التاسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧ .

* * *

كان الناس يتطلعون مشوقين لتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية . ذلك بأنهم رأوا فى الملك الشاب من يمن الطالع ما جعلهم ينظرون إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والرجاء . ألم تتكرر المفاوضات بين مصر وإنجلترا منذ تحادث الوفد القومى الأول مع لورد ملنر ، فلم يصادف النجاح إحداها حتى نودى بالملك فاروق ملكاً على مصر ؟ تفاوض عدلى مع كيرزن ، وسعد مع مكدونالد ، وثروت مع تشمبرلن ، ومحمد محمود مع هندرسن ، والنحاس مع هندرسن – فلم يصادف التوفيق أياً من هذه المفاوضات . فلما صار العرش إلى فاروق ، وتولى ملك مصر ، صادف التوفيق المفاوضات التى تمت فى عهده . ثم صادف التوفيق بعد ذلك مفاوضات مونتريه ، فألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستكملت مصر سيادتها التشريعية ، ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية . ألا يشهد هذا كله بأن للفاروق من يمن الطالع ما يبعث إلى النفوس رجاء كان ينهض ثم يتعثر ، كلما بدأت المفاوضات ثم انتهت إلى غير نتيجة ؟ والمصريون مؤمنون بالأعتاب والنواصى ، فيهم ما كان فى عرب البادية من تطير وتفاؤل . فإذا تطيروا كاد يتولاهم اليأس ، وإذا تفاءلوا تفتحت أمامهم أبواب الأمل ، وأصبح كل رجاء لهم وكأنه فى متناول أيديهم .

وزادهم تطلعاً وشوقاً إلى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضوع به شبابه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعاً ، رجالا ونساء ، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص فى الله أن يجعل عهده عهد حرية وسعادة للمصريين جميعاً .

وكانت والدته ، صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، أشد الناس شوقاً إلى ذلك اليوم .

ولفرحتها به فرحة أم تشعر فى أعماق قلبها بأنها مقبلة على أسعد أيام حياتها . ولعلها كانت ، مع فرحتها فرحة لا حدود لها ، مشفقة على ولدها من حسد الحاسد فكانت تلتمس له الرقى ترد عنه العين وتستفتح بها لمستقبل سعيد . وقد بدت عنايتها فى هذا الأمر وحرصها عليه يوم الاحتفال بتوليه سلطته الدستورية ، إذ شهد الناس سرباً من الحمام الأبيض يطير فوق العربة الملكية تجرها الجياد المطهمة من قصر عابدين إلى دار البرلمان ، وتحدثوا يومئذ بأن الملكة الوالدة هى التى دربت هذا الحمام على ملازمة العربة ، ليكون فأل يمن وطالع سعد لهذا العهد الذى تيقنته تاج حياتها وزينة ملكها المديد السعيد .

ماذا عسى كان يخالج نفس الملك الشاب وهو ينتظر ذلك اليوم ؟عسير أن أجد عن هذا السؤال جوابا . ولكن ماذا عسى كان يدور بنفس الساسة المصريين سواء منهم من كانوا فى الحكم أو كانوا فى المعارضة ؟ أفكانت تضطرب نفوسهم بالعواطف التى تحرك الشعب فى بلاد الدولة كلها طولا وعرضاً ؟ أم كان كل واحد منهم يقدر فى نفسه ما عسى أن يكون نصيبه فى هذا العهد السعيد الذى يوشك أن يستفتح ، لعله كان يدور بنفوسهم جميعاً رجاء كالذى امتلأت به نفس الأمة كلها فى حرية الجميع وفى سعادة الجميع . ولعل كلا منهم كان يطمع كذلك فى سلطان يمسكه بيده فلا يفلت منه ، معتمداً على أن الملك الشاب سيدع الأمور تجرى فى أعنتها ، حتى يتهيأ له من تجارب السنين ما تهيأ لوالده من قبل .

بدأت تجارب الحفلة البرلمانية لحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، إيذاناً بتوليه سلطاته وبانقضاء عهد الوصاية ، قبل يومين من تاريخ هذه الحفلة ، فكان الجند يصطفون على جانبي الطريق بين عابدين ودار البرلمان ، فيزيد منظر هذا الجند فى شوق الناس لليوم المنشود . فلما تنفس الصبح عن ٢٩ يوليو ، بدأت الشوارع التى يمر بها الموكب تكتظ بالنظارة ، وبدأ أعضاء البرلمان فى ملابسهم الرسمية يقبلون على دار مجلس النواب . فلما دوت المدافع مؤذنة بمغادرة جلالة الملك قصر عابدين ، جعلنا فى البرلمان ننتظر مقدمه . ولما كان فى ميدان الإسماعيلية بدأنا نسمع الجموع تهتف من أعماق قلبها بحياته . ودخل الموكب دار البرلمان ، وترجل جلالته إلى القاعة الملكية ، فدخلنا قاعة النواب ودخل الوزراء والأمراء . ثم دخل جلالته فوقف الجميع حتى أذن لهم بالجلوس ، ثم أقسم اليمين الدستورية ، وبذلك انتهى عهد الوصاية وبدأ العهد الجديد .

وبعد نهاية الحفلة ، ذهبنا إلى قصر عابدين لتشريفة ضمت الألوف من طوائف الأمة المختلفة ، فامتلأت أبهاء الطابق الأول من القصر على سعتها . وكان اليوم شديداً

قيظه ، فظل الناس يتصببون عرقاً وهم مع ذلك غير ضيقة نفوسهم . وطال بنا الانتظار ثم بدأت التشريفات ، فجعلت الطوائف تتعاقب إلى حيث وقف جلالته فى البهو الكبير ؛ تمر به يحييها وتحييه ، وتنظر إليه وكلها الرجاء فى الله أن يجعل مصر أسعد ما تكون حظًّا فى عهده .

* * *

وكذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد . انتقلت من عهد فؤاد إلى عهد فاروق ، ومن عهد الوصاية إلى عهد الملك ، ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة ، ومن عهد الامتيازات إلى فترة انتقال يليها إلغاء الامتيازات .

* * *

وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد ، انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ، ولم يبق لى بإدارة سياستها ولا برياسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ؛ إذ نشرت كتابى ؛ « حياة محمد » ، وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية عضواً بالشيوخ سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة .

* * *

وهذا العهد الجديد ، وحياة مصر السياسية فيه ، وصلتى أنا بهذه الحياة السياسية ، وتطور الأحوال المصرية أثناءه – كل ذلك وما يتصل به هو ، إن شاء الله ، موضوع الجزء الثانى من هذه المذكرات .

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

للمؤلف

الفاروق عمر	الطبعة الأولى سنة	١٩٤٥
الصديق أبوبكر	» » »	١٩٤٢
فى منزل الوحى	» » »	١٩٣٧
حياة محمد	» » »	١٩٣٥
ثورة الأدب	» » »	١٩٣٣
ولدى	» » »	١٩٣١
تراجم	» » »	١٩٢٩
عشرة أيام فى السودان	» » »	١٩٢٧
فى أوقات الفراغ	» » »	١٩٢٥
جان جاك روسو	» » »	١٩٢١ – ١٩٢٣
زينب	» » »	١٩١٤
دين مصر العام (بالفرنسية)	» » »	١٩١٢

رقم الإيداع		١٩٩٠ / ٩٠٩٤
الترقيم الدولى	977 – 02 – 3156 – S	ISBN

١ / ٩٠ / ٢٣٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

مذكرات فى السياسة المصرية

إن أثر الدكتور محمد حسين هيكل فى الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه مناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة . فهو - أولا - مفكر ليبرالى يصدر فى سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ، ويحاول لذلك أن يرسخ هذه القيم فى المجالات المختلفة التى شارك فيها - وهى كثيرة - وأن يجعل منها العصب الذى يبث الحياة إلى كيان البلاد كله .

وهو فضلاً عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده ، والتزم بها فيما خاض من معارك ، وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثالاً للسياسى النزيه فى الداخل وفى الخارج .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته فى السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ - ١٩٥٢) شارك فى معظمها فى صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها وفى مقدمتها قضيتنا الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما . وقد صدر فى ذلك كله عن نشأة مصرية خالصة فانضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفى السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتتلمذ على يديه فى « الجريدة » ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب فى « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » وضم إليهما أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم فى مصر امتد إلى العالم العربى كله .

وتجلو لنا هذه المذكرات الدور الكبير الذى خاضه الدكتور هيكل فى الصراعات الكبرى التى نشأت عن هذه القضايا ، والأسلوب الذى عالجها به فى مراحل حياته المختلفة : محاميا وصحفيًا ووزيراً ورئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ورئيساً لمجلس الشيوخ .

ومن هنا كانت أهمية هذه المذكرات . فهى مذكرات أحد كبار زعماء مصر ومفكريها السياسيين فيما قبل الثورة ، والذى تعد تجربته السياسية والفكرية جزءاً لا يتجزأ من تاريخ مصر وتراثها القومى الحديث .